

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



صندوق النقد الدولي

قوة عظمى في الساحة العالمية

تأليف: أرنست فولف

ترجمة: د. عدنان عباس علي





سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

صندوق النقد الدولي

قوة عظمى في الساحة العالمية

تأليف: أرنست فولف
ترجمة: د. عدنان عباس علي



أبريل 2016
435

العنوان الأصلي للكتاب

Weltmacht IWF

Chronik eines Raubzuges

by

Ernst Wolff

Tectum Verlag, Marburg 2014

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

جمادى الآخرة 1437 هـ ـ أبريل 2016

هـــذا الكتاب هدية لبني البشـــر في أفريقيا وآســـيا وجنوب أمريكا، الذين لا يســـتطيعون قراءته، لأن سياسة صندوق النقد الدولي قد حرمتهم من الالتحاق بالمدارس.

مقدمة المترجم

«يشير المؤلف إلى تطور خطير انتاب المجتمعات المعاصرة: اتساع رقعة التفاوت الاجتماعي في جميع البلدان الخاضعة لتدخلات الصندوق، وبلوغها مستويات تاريخية تنذر بأوخم العواقب»

إنه يبتز دولا كثيرة، إنه يجرد أج
وأجيالا من بني البشر من الحلم بمستـ
أفضل، إنه يتمتع بجبروت لا تتمتع به
منظمة أخرى من المنظمات المالية العاملة
الساحة العالمية، لا بل إنه يتمتع بجبروت
تتمتع به دول كثيرة: إن الحديث ههنا هو
صندوق النقد الدولي، الذي صارت ممارسـ

في دول العـــالم الثالث تعيد إلى الأذهان تار

أبشع عصور الهيمنة الكولونيالية.

يتعجب المرء من زعـــم الصندوق أن

بين مهامـه وأهدافه مســاعدة الدول الناه

في أفريقيــا وآســيا وأمريـــكا الجنوبيـــة، ،

صياغـــة مناهج تفــضي إلى تنمية مســـتد

ورخاء متزايد.

إن الصندوق يقدم هذه المســاعدات ،

40 عامــا، وفي بعض البلـــدان للمـــرة الثا

والثالثة، ولكن بلا أي زيادة في النمو أو الر

في الدول التى لجأت إليه باعتباره الملاذ الأ

يســتعرض أرنست فولف، في مؤلفه الموســوم «صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية»، تاريخ هذا الصندوق منذ مؤتمر بريتون وودز حتى العام 2013، مشيرا إلى أن الهدف من تأســيس الصندوق لم يكن، كما يزعم البعض، اســتحداث نظام نقدي عالمــي جديد وقوي، وخال من العيوب. بل كان هدف تأسيســه يكمن في تعزيز هيمنة القوة العظمى الجديدة في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، على النظام العالمي الجديد.

ويقسم المؤلف تاريخ الصندوق إلى أربع مراحل رئيسية. المرحلة الأولى تشتمل على خمسينيات وستينيات القرن العشرين. فخلال هذه الحقبة ركز الصندوق جهوده على تمكين الدولار الأمريكي من أن يكون العملة القيادية في العالم أجمع، وعبّد الطريق أمام المصارف والشركات الأمريكية، لكي تستثمر أموالها في كل ربوع المعمورة. وفي الستينيات

انتهز الصندوق موجة حركات التحرر في القارة الأفريقية على نحو مخصوص، وسعى إلى فرض وصايته على الدول المستقلة حديثا، وذلك من خلال منح هذه الدول القروض التي كانت في أمس الحاجة إليها، بعدما نهبت الدول الاستعمارية خيراتها ومقومات حياتها الاقتصادية.

وبدأت المرحلة الثانية، حينما أطاحت حركة انقلابية بالحكومة الشرعية في تشيلي، أشرفت على تنظيمها من خلف الكواليس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. فخلال هذه الحقبة تعاون الصندوق، على نحو وثيق، مع الدكتاتور بينوشيه، ومع المؤمنين بالمبادئ التي تنادي بها مدرسة شيكاغو الاقتصادية بقيادة ميلتون فريدمان، فتبنى مبادئ الليبرالية الحديثة، جاعلا منها المنارة التي يهتدي بها ويصوغ بحسبها سياساته المنفذة حتى اليوم الحالي.

والأمر الجدير بالملاحظة هو أن صندوق النقد الدولي، ومعه

البنك الدولي، قد تجاهل عــن وعي وإرادة اختبار صواب الليبرالية الحديثــة في ضوء النجاحات الباهرة التي حققتها دول شرق آسيا. وكان هذا التجاهل أمرا طبيعيا في الواقع، فالصين وتايوان وكوريا الجنوبية وســنغافورة وهونغ كونغ، على ســبيل المثــال، حققت ما حققت من نجاحــات اقتصادية واجتماعية باهرة، على الرغم من عــدم انصياعها لمبادئ الليبرالية الحديثة، لا بل إننا لا نبالغ أبدا، إذا قلنا، إنها حققت ما حققت من نجاحات اقتصادية عظيمة وانتصارات اجتماعية باهرة، لأنها لم تنصع لمبادئ الليبرالية الحديثة وإرشــادات

والاجتماعية بحسب تصورات صندوق النقد الدولي.

إن كل التنبؤات بشأن الدفعة العظيمة التي ستطرأ على النمو الاقتصادي في الع وفي الدول النامية بالأخص، إنما كانت حبرا على ورق ورجما بالغيب؛ فكثير من المحا كانوا قد نبهوا الصندوق إلى أن مكاسب النمو ستتوزع على فئة ضئيلة العدد فقط؛ الآخرون، أما الفقراء والمستضعفون، أما البؤساء والعاطلون عن العمل فإنهم سيخسر ما تكسبه هذه الفئة الضئيلة العدد.

غير أن الصندوق أصر على موقفه، فراح يطالب الدول بضرورة إلغاء مزيد من الق وتحرير أوســع والمضي قدما في عملية خصخصة مشــاريع عامة من قبيل المستشفي والمدارس والجامعــات، والموانئ البحرية والجوية، والســكك الحديد وشركات الط الوطنية، وما ســوى ذلك من مرافق عامة إســتراتيجية، بذريعة

مُفادها أن نمو الاقتد والرفاهية لن يعوض هذه الشــعوب عن التضحيات الناجمة عن هذه الإجراءات فة بل سيمن عليها بخير يفوق هذا التعويض بكثير.

على صعيد آخر، تكفل الصندوق، من ثم، برعاية العولمة وبتشجيع دول العالم : تحرير القطاع المالي من التوجيه الحكومي، وذلك من خلال ما صاغ من «برامج تكـ هيــكلي». وفيما مهدت هذه السياســات الطريق أمام المصارف والــشركات العملا الأمريكيــة حــصرا، للوصول إلى أقصى ربــوع المعمورة، فإنها أســفرت في الدول النا عــن فقر مدقع ومجاعــات قاتلة وتدهور عظيم في النظامــين الصحي والتعليمي، مســتلزمات الرعاية الاجتماعية، أي أســفرت عن تدهور مجالات كانت تتصف في ا من دول العالم الثالث بالتخلف أصلا.

وبدأت المرحلة الثالثة، على خلفية انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك الكتلة الشرقية فقد انتهز الصندوق هذا المنعطف التاريخي، لتمكين رأس المال الغربي من ولوج أسواق رحبة كانت موصدة الأبواب في وجهه وقتذاك، وساهم في تعميق التفاوت الاجتماعي وفي نشأة ثلة أوليغاركية صغيرة تمتلك ثروات لا قدرة للمرء على الإحاطة بحجمها، تفاقم الفقر في صفوف غالبية مواطني الاتحاد السوفييتي [سابقا].

أما المرحلة الرابعة، فإنها المرحلة التي تعيشها البشرية حاليا، والتي تسببت اندلاعها أزمة القروض العقارية الأمريكية مرتفعة المخاطر، هذه الأزمة التى ضر

المالية باموال شـعوبها، بامـوال دافعي الضرائب، تدخل صنـدوق النقد الدولي، من ناحيته، باذلا ما يستطيع بذله من جهد من أجل إصلاح وضع الموازنات الحكومية، من خلال حفز الحكومات المعنية على انتهاج «سياسة تقشف مالي»، تناسب العجز المالي، الناشئ بفعل مضاربات قام بها مستثمرون يغامرون بعشرات، لا بل بمئات، المليارات من الدولارات أو اليورو، لعلمهم أن الدولة لن تتركهم يفلسون.

في المقابل، وبقدر تعلق الأمر بالمواطنين العاديين، تمخضت سياسـة التقشف هذه عن كوارث اجتماعية تاريخية الأبعاد: تمخضت عن بطالة جماهيرية، في صفوف الشبيبة في المقام الأول، وأدت إلى تعرض كثير من المواطنين لأبشـع صنوف الفقر، وأسفرت عن تقويض أسس أنظمة الرعاية الاجتماعية. إن «وصفات» الصندوق المفروضة

على الدول الراغبــة في الحصول على قروضه أســفرت، كما هو مبين مــن عرض المؤلف، عن خراب وفقر مدقع، ســواء في أمريكا الجنوبية، أو في جنوب شرق آســيا وروســيا ويوغسلافيا وأيسلندا وأيرلندا وقبرص واليونان مثلا وليس حصرا.

ومدعومــا بالبيانات الإحصائية والحقائق التاريخية، يشــير المؤلف إلى تطور خطير انتاب المجتمعات المعاصرة: اتساع رقعة التفاوت الاجتماعي في جميع البلدان الخاضعة لتدخلات الصندوق، وبلوغها مستويات تاريخية، تنذر بأوخم العواقب. مستويات كان صندوق النقد الدولي عامل دفع قويا في بلوغها.

واستعان المؤلف بالتطورات التي انتابت يوغسلافيا سابقا، للتدليل على السلوكيات غــير الأخلاقية المســيطرة على عمل الصندوق. فهو ســاهم، بهمــة وعزيمة، في تفكيك يوغســلافيا، وذلك من خلال تعليق

دفع المساعدات المالية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. وبهذا الإجراء، لم يشارك الصندوق على نحو فعال فقط، في دفع شعب تعداده 24 مليون نسمة إلى التهلكة وحياة البؤس والحرمان، بل قدم أيضا مساعدات فعالة لتفكيك دولة متعددة الأعراق والأجناس، وإشعال فتيل صراعات دموية على الأرض الأوروبية، بعد ويلات الحرب العالمية الثانية.

إن تعليق المساعدات المالية المخصصة لميزانيات الأقاليم والولايات كان أخطر إجراء نفذه الصندوق في يوغسلافيا؛ فوفقا لقرار صدر عن صندوق النقد الدولي، أصبح، على الفور، ممنوعا تخصيص هذه الأموال لأقاليم البلاد المختلفة؛ إذ تعين استخدامها

مهلـكا ومقصودا أيضا من قبل القوى العظمى: ففي المقابل علقت سلوفينيا وكرو تسـديد ما في ذمتهما من التزامات مالية حيال الصندوق والمخصصة لمسـاعدة الأقا الضعيفة اقتصاديا، بادئتين، من ثم، التفكير بصوت مرتفع، بتقديم طلبات للانضمام الجماعة الأوروبية (EG).

إن هذا الإجراء كان بمنزلة الفتيل الذي أشـعل لهيـب الصراعات القومية والحـ الأهلية، التي تذرع بها حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي للتدخل عسكريا في يوغسلا

وحاول المؤلف جاهدا أن يتقصى الخلفيات والدوافع، التي تفرض على الصندوق يتحرك بهذا النحو غير الأخلاقي؛ فوفقا للمؤلف لا يمكن تفسير هذا الموقف، وغيره المواقـف الكثيرة غير

الأخلاقية، بحجة أن الصندوق مؤسسة معرضة للخطأ والصوا

حالها في ذلك حال بني البشر، أو أنه مؤسسة تقودها ثلة تفتقر

إلى الكفاءة. إن الت بهذه الحجة لا واقع حقيقيا يؤيد صوابه.

وعلى ما نرى، فإن الأقرب إلى الحقيقة هو أن الصندوق يتحرك

انســجاما مع تد النظــام المالي العالمي، هذا النظام الذي تعرض منذ

ســبعينيات القرن العشرين لعه تحريــر متصاعدة، زخــما وأبعادا،

وتطور بخطوات سريعة، بحيــث إنه صار يتفوق حجمه على

القطاع الحقيقي، أي القطاع الإنتاجي.

إن هــذا التحول المهــم في هيكل اقتصاديات الدول الغربية،

أدى إلى نشــأة حـ مليارديرات، أمست ثرواتها تدار من قبل صناديق

احتياط، تهيمن حاليا على أسواق ا، وعلى السياســة ووســائل

الإعلام - وعلى صندوق النقد الدولي أيضا، وذلك لأنها جع منــه

المدافع الأكيد عـن مصالحها الخاصة، جعلت منه «لوبي» يتحرك وفق مشـيئ وبحسـب شروطها، جعلت منه الملاذ الأخير للتزود بالسيولة الدولية (lender of last resort ernational).

وإذا كانت المحافظة على سـلامة نظام بريتون وودز (نظام أسعار الصرف الثاب مسـوغا معقولا لقيام الصندوق بمنـح القروض القصيرة الأجل لمسـاعدة بعض الد للتغلب على أزمات ميزان المدفوعات، فإن من حق المرء أن يسـأل: لمصلحة مَنْ ينو صنـدوق النقد الـدولي بمهمة الملاذ الأخير؟ هـل لمصلحة الدول المأزومـة أم لمصا المستثمرين الأجانب؟

فهذه القروض لا تحل أسـباب الأزمة ولا انعكاساتها على اقتصاديات هذه الدول: أعني أنها لا تخفض المديونيـة الخارجية، ولا تحبط الارتفاع الحقيقي في قيمة هذه المديونية بفعـل انهيار قيمة العملة، ولا تمنـع ارتفاع معدلات البطالـة، وتدهور معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع المستويات المعيشية، وما سوى ذلك من انعكاسات داخلية كثيرة.

مـن وجهـة النظر هذه، يمكن تلخيـص دور الصندوق بعبارة موجـزة مفادها أن الصندوق لا يسـعى إلى حل مشـكلات الدول المأزومة، بل هو يسـعى إلى تمكينها من اسـتخدام قروضه لتسـديد ما في ذمتها من ديون أجنبية مستحقة، أي أنه يحل مكان الدائنين الأجانب، ضامنا بذلك حصولهم على رؤوس أموالهم.

وبهـذا المعنى، فبالنسـبة إلى دول الأزمة لا يتغير حجـم

المديونية البتة؛ إن كل ما يتغير هو اسم الدائن فقط؛ فبدلا من صناديق الاحتياط الأمريكية، أو المصارف العملاقة الأوروبيـــة أو اليابانية، أمسى الصندوق هو الدائن الآن. وهكذا، في حين ينجو الدائنون الأجانب بأموالهم، يتحمل مواطنو البلدان المأزومة أعباء الأزمة: سياسات نقدية ومالية تقييدية صارمة يفرضها عليها الصندوق، بلا مراعاة للنتائج المأساوية التي تتمخض عنها هذه السياسات.

لقــد دأب الصندوق على الزعــم أن هدفه يكمن في محاربــة الفقر. إن هذا ما لا نصدقه أبدا، فالحقائق، كل الحقائق، تشير إلى أن الصندوق يحارب الفقراء وليس الفقر. يحاربهــم بفعل خلفيته الأيديولوجية القائمة على مبــادئ الليبرالية الحديثة، ولأن من السهولة بمكان تحميل الفقراء سلبيات سياسات التقشف المالي.

د. عدنان عباس على

مقدمة المؤلف

«لم يستخدم الصندوق أسلحة أو جنودا، بل كان يستعين بوسيلة غاية في البساطة، وبواحدة من آليات النظام الرأسمالي: أعني عمليات التمويل»

خلال الخمسين عاما المنصرم
كان صندوق النقد الدولي (IMF)
المؤسسات المالية تأثيرا في حياة جم
غفيرة من بني البشر؛ فمنذ تأسيس
عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، واذ
الصندوق على أن تتسع دائرة نفوذه، لت
إلى أقصى أنحاء المعمورة. فعدد أعض

بلغ، في اليوم الحاضر، 188 دولة موزعة ،

خمس قارات.

وعــلى مدى عقود كثيرة مــن الزمن،

الصنــدوق يمارس نشــاطه في أفريقيا وآس

وأمريــكا الجنوبيــة في المقــام الأول؛ فف

هــذه القارات، نادرا ما يوجــد بلد، لم تخ

حكومته، مرة أو مرات عديدة، لتنفيذ سي

الصنــدوق. وإذا كانت أنظــار الصندوق،

توجهت على نحــو متزايد إلى شــمال أو

عقب اندلاع الأزمة المالية في العام 2007، ،

من الناحية الرسمية، تكمن وظيفة الصندوق الأساسية في العمل على استقرار النظام المالي، وفي مساعدة البلدان المأزومة على تلافي ما تعانيه من مشاكل. غير أن تدخلاته تبدو، في الواقع، أشبه ما تكون بغزوات جيوش متحاربة. فإنه كان، في كل تدخلاته، ينتهك سيادة هذه الدولة أو تلك، ويجبرها على تنفيذ إجراءات ترفضها الأغلبية العظمى من المواطنين، وتخلف وراءها مساحة عريضة من خراب اقتصادي واجتماعي.

وفي كل هذه التدخلات، لم يستخدم الصندوق أسلحة أو جنودا، بل كان يستعين بوسيلة غاية في البساطة وبواحدة من آليات النظام الرأسمالي: أعني عمليات التمويل. ففي جميع هذه العمليات، تتسم إستراتيجيته ليس بالبساطة فقط، بل وبالفاعلية أيضا: فحالما يتعرض أحد البلدان لمشاكل مالية، فإن الصندوق يقف

على أهبة الاستعداد، عارضا مساعدته في هيئة قروض. وفي المقابل، يطلب الصندوق تنفيذ إجراءات تضمن قدرة البلد المعني على تسديد هذه القروض.

وبالنظر إلى كونه، على مستوى العالم أجمع، «الملاذ الأخير للتزود بالسيولة»، لـذا ليس أمام حكومات البلـدان المأزومة، في الأحوال العامـة، غير قبول عرض الصنـدوق، وتنفيـذ شروطه، وإن ترتب على ذلك السـقوط، أكـثر فأكثر، في فخ مديونيـة لا فـرار منه، بفعل ما يتحمل البلد المقترض مـن فوائد وفوائد مركبة، وأقساط لتسديد ما في ذمته من ديون. وبما أن هذه الأعباء المالية، أعني الفوائد والفوائد المركبة وأقساط تسديد القروض، تنعكس، سلبا، على الموازنة الحكومية والاقتصاد الوطني، لذا يمكن القول إن قروض الصندوق تتسبب، في نهاية المطاف، في تـردي

الوضع المالي أكثر فأكثر، الأمر الذي يتيح للصندوق الفرصة لأن يطالب الدولة المعنية بتنفيذ برامج تقشفية لا نهاية لها ولا آخر.

وبالنســبة إلى البسطاء من مواطني الدول المعنية ههنا، أعني الدول المتدنية الدخول أصلا، تترك هذه السياسة، في الحالات العامة، نتائج وخيمة جدا؛ فجميع حكومــات هذه البلدان تتصرف وفق نهج لا اختــلاف فيه: إنها تُحمّل الجماهير العاملة وفقراء المواطنين تبعات برامج التقشف المالى.

تعليمي مناســب، ومسكن يراعي كرامة الإنســان. فهذه البرامج تسببت ارتفاع أســعار ما يستهلكون من مواد غذائية إلى مستويات لا قدرة لهم ؛ تحمل تكاليفها، وساعدت على توسع دائرة المشردين الذين لا مأوى يؤوي ونهبت من المســنين ثمــار الأعمال التــي زاولوها عهودا طويلــة من الز، وعززت انتشــار الأمراض، وخفضت متوســط الأعــمار، وزادت من معدا وفيات الأطفال الرضع.

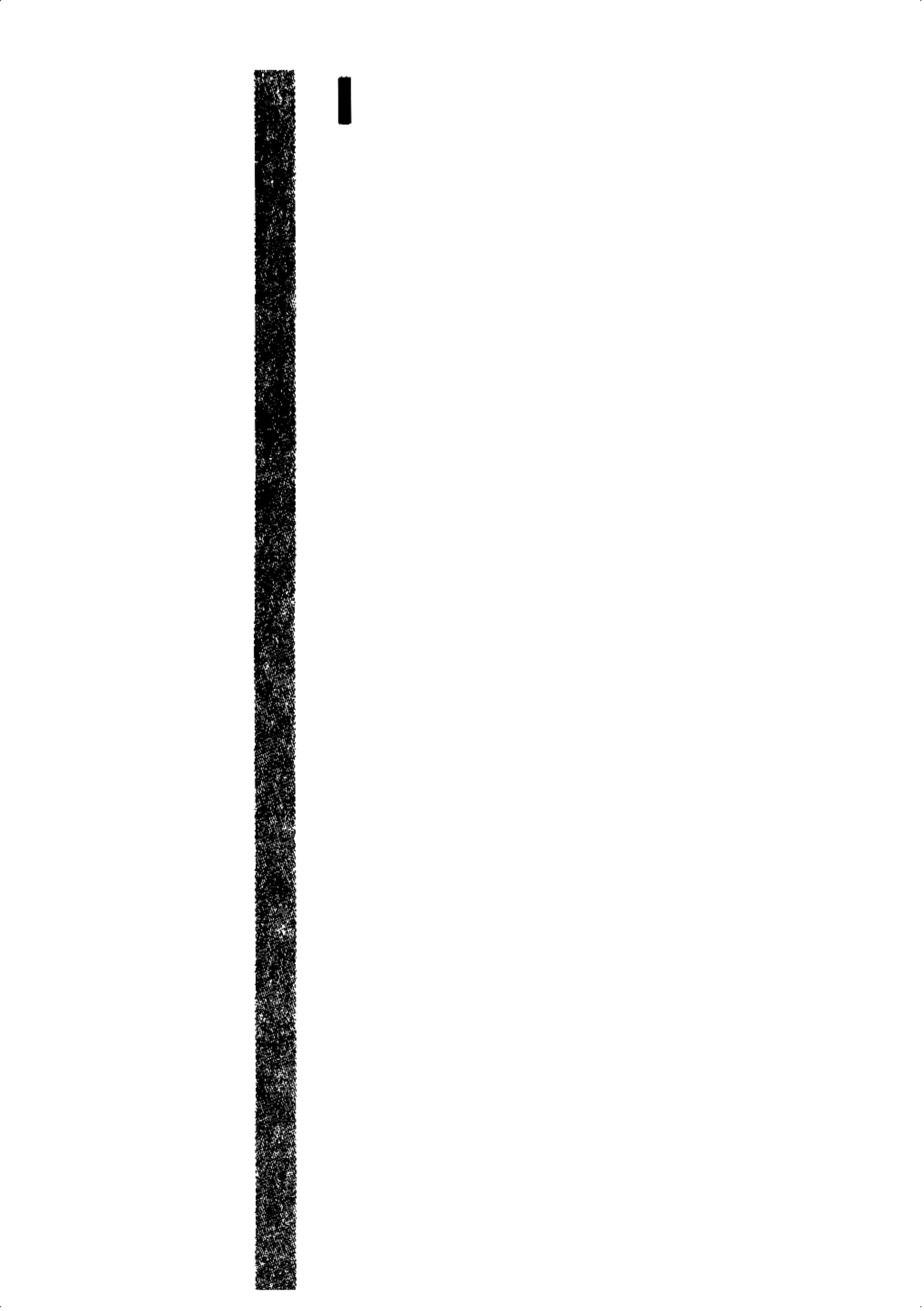
وفي المقابــل، وإذا مــا أمعنا النظر في ناتج هذه البرامج بالنســبة إلى الط الآخر من الســلم الاجتماعي، فإن الحقيقة التي لا خلاف عليها، هي أن سياس الصندوق قد جعلت في

مستطاع حفنة من أغنياء، يعجز المرء عن وصف رخاء أن تراكم ثرواتها بلا انقطاع، حتى في أزمنة الأزمات. إن الإجراءات المدعومة قبل الصندوق كانت عاملا جوهريا في بلوغ اللاعدالة الاجتماعية في العالم أج مستويات لا مثيل لها في تاريخ البشرية أبدا. إننا لا نبالغ أبدا إذا قلنا إن ، المَلِك أو ذاك من ملوك الشمس، سيبهت تبختره، حينما يحيط علما بحه الهوة القائمة، في اليوم الحاضر، بين دخل أحد قادة صناديق الاحتياط والا الشرائية المتاحة لإنسان يقتات من مدفوعات الرعاية الاجتماعية[1]. وعلى ر أن هذه الوقائع شائعة التداول، ودفعت، في عقود الزمن المنصرمة، مئات الأل من المواطنين إلى الاحتجاج على ما خلفت إجراءات صندوق النقد الدولي نتائج وخيمة، معرضين حياتهم لأقسى

المخاطر، ما برح الصندوق مصرا، إلى الا الحـاضر، على التقيد بإستراتيجيته. وعلى الرغم من تعـالي الانتقادات المو لصندوق النقد الدولي، ومع أن نتائج سياسـاته كانـت وخيمة حقا وحقيقة انفكت حكومات كل الأمم الصناعية الرئيسـية، تسـاند الصندوق وتمنحه ثنا بلا قيد أو شرط.

كيـف كان هذا؟ وبأَي وجه يحق لمؤسسـة أن تتسـبب في تعريض البشر لمصائب لا توصف، ورزايا لا نهاية لها، أن تواصل نشـاطها بلا عقو وأن تحظى، مستقبلا أيضا، بمساندة القوى صاحبة السلطان في زمننا الراه

إن إعطاء الجواب الشـــافي عن هذه الأســئلة هو الهدف الذي يســعى هذا الكتاب إلى تحقيقه.



«وكانت أول مهمة يضطلع بها الصندوق تكمن في إمعان النظر في وضع جميع الدول المشاركة، وذلك بغية تحديد إسهامات الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق»

مؤتمر بريتون وودز: بداية الابتزاز

حينما كانت رحى الحرب العالمية الثا

لا تزال دائرة في أوروبا، استضافت الولاي

المتحدة الأمريكية وفودا من 44 بلدا لحض

المؤتمـــر الذي بدأ أعمالـــه في الرابع عشر

يوليو من العام 1944، في المدينة الســيا

الشــتوية بريتــون وودز، الواقعــة في وا

نيوهامبشير. وكان الهدف المعلن من المؤ

الــذي تســتغرق اجتماعاتــه ثلاثة أسـا

يكمن في صياغة أسس نظام اقتصادي جا

للعصر التالي لنهاية الحــرب العالمية الثا

وفي العزلة التــي وفرها فندق الدرجة الأ

ماونـــت واشــنطن (ount Washington

Hotel)، كان عــلى المؤتمرين أن يتفقوا

نظام جديد يضفي الاســتقرار على الاقتد

العالمــى، ويحول دون تكــرار الأخطاء، ا

من المعوقات التجارية، وتحققت فيها طفرات كبيرة في أسعار الصرف الأجنبي، ونـدرة ملحوظة في معـدن الذهب، وتراجع النشـاط الاقتصادي بأكثر من 60 بالمائـة. أضـف إلى هذا، أن التوتـرات الاجتماعية كانت عاملا يهدد اسـتقرار النظام القائم بلا انقطاع.

وسـبقت المؤتمر، مفاوضات سرية بين البيت الأبيـض والحكومة البريطانية، استغرقت سنوات عديدة وتتوجت في العام 1944، بالتوصل إلى مجموعة خطط ينبغي على النظام النقدي العالمي الجديد أن يرتكز عليها. وإذا أراد المرء معرفة كيف تعاملت نخبة ذاك الزمان، مع مصالح وأهداف البلدان الصغيرة، فما عليه سـوى الرجوع إلى تعليق رئيس الوفد البريطاني الاقتصـادي جون ماينارد كينز، فعنـه يُنقل أنه قـال: «إن الأمر

الواضح، هو أن اثنتين وعشرين دولة، من الدول المدعوة، لم تسهم بأي دور ذي بال في المؤتمر، وأنها كانت حجر عثرة لا غير ... إننا هاهنا إزاء أكبر مهزلة، حدثت في السنوات الأخيرة»[1].

ولم يدم الأمر طويلا حتى تعرض اللورد كينز والوفد البريطاني المرافق له، للمهانة نفسها، التي كالها هو نفسه لمندوبي الدول الصغيرة. ففي سياق المؤتمر، تبين بجلاء، أن ميزان القوى ما عاد في مصلحة بريطانيا العظمى أبدا. فالإمبراطورية البريطانية، التي أرهقتها، أصلا، تكاليف الحرب العالمية الأولى الباهظة، كانت الآن، قاب قوسين أو أدنى، من إعلان عجزها عن تسديد ما بذمتها من قروض. ففي حين كان اقتصادها الوطني يتدهور بشكل كبير، كان تصاعد حركات التحرير الوطني في مختلف أنحاء المعمورة، بمنزلة نذير

يشير إلى بلـوغ إمبراطوريتها نهايتها المحتومة وزوال هيمنتها الاسـتعمارية على مقدرات العالم إلى الأبد.

وخلافـا لوضع الإمبراطورية البريطانية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، هي المنتصر بلا منـازع، في الحرب العالمية الثانية. فالولايـات المتحدة ارتقت، عقب الحرب العالمية الثانية، إلى أكبر دائن على المسـتوى الدولي، وأمسـت تمتلك نحو ثلثي الرصيد الذهبي في العالم، وتنتج ما يزيد على نصف الإنتاج الصناعي العالمي.

الأمريكي تخطط لشـن هجوم نووي على المدينتين اليابانيتين الكبيرتين هيروشيما وناجازاكي. وهكذا، وإذا كان هناك مَنْ لا يزال لم يحط علما، بالمكانة التي احتلتها الولايات المتحدة في عالم ذلك الزمن، فإن هذا الهجوم كان، بلا ريب، دليلا قاطعا عـلى أن الولايات المتحدة، قـد غدت القوة العظمى الجديـدة في العالم أجمع والدولة الرائدة، مستقبلا، على المستوى الكوني.

وعـلى خلفية هذا التحول الجديد في ميـزان القوى، مني اللورد كينز بهزيمة نكراء حينما عرض خطته لنظام اقتصادي جديد. فبصفته مندوب دولة تعاني معضلات كبيرة في تسديد ما بذمتها من ديون خارجية، كان كينز قد اقترح إنشاء «اتحـاد المقاصة الدوليـة» (International Clearing Union)،

تكون مهمة تمكـين الدولة المدينة (أي الدولة التـي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات) الحصول على ما تحتاج إليه من سـيولة أجنبية. كما اقترح على المؤتمر استحداث عملة احتياطية جديدة، اعتقد أنه يمكن تسميتها «البانكور» (The Bancor).

لقـد رفضت الولايـات المتحدة، القيام بـدور الممول الرئيـسي، الذي كانت الخطة تريد إسناده لها. وهكذا، وخلافا لخطة كينز، عرض رئيس الوفد الأمريكي الاقتصادي هاري دكستر وايت خطة أخرى، حصلت على موافقة المؤتمرين. و«خطة وايت» ضرورة اسـتحداث نظام نقدي عالمي جديد، لم تكن له أي قرينة في تاريـخ النقود أبـدا، نظام نقدي، يتمحور حول الـدولار الأمريكي أولا وأخيرا وذلـك لأن الـدولار كان قد أنيـط به أن يكون الأسـاس في تحديد باقي عملات العالم، فسـعره بات

محددا وثابتا مقابل الذهب، بات يساوي 35 دولارا للأو

الواحدة مـــن الذهب. كما طالبت الخطة الأمريكية بضرورة

تأســـيس منظـ دولية مختلفة، تكمن مهمتها في مراقبة عمل

النظام النقدي الجديد، وفي الـ على اســـتقرار هذا النظام،

وذلك من خلال منح القروض للبلدان، التي تعاني مشاكل في

ميزان المدفوعات.

وكان هـــدف الولايات المتحدة الأمريكية يكمن، مـــن

ناحية، في توزيع أ القـــروض على أطـــراف كثيرة، ومن ناحيـــة

ثانية، في أن تضمن لنفســـها، الـ

لضـــمان التـــزود بما تحتاج إليه من مـــواد أولية، وثانيا، لفتح أســـواق العالم أمام إنتاجها السـلعي الفائــض عن حاجتها. وللنجاح في هـــذا المضمار، ما كان هناك بـــد من أن يزيـــح الدولار الأمريكي الجنيه الإســترليني، ويُنهي دوره، بصفته أكثر عمـلات العالم تداولا وقتذاك. كـــما اعتقد الأمريكيون، أنـــه آن الأوان لأن يحل الوول ســتريت(*) مكان مركز لندن المالي، ويســتحوذ عـلى مكانته في لعب دور قطب الرحى بالنسبة إلى المعاملات التجارية والمالية الدولية.

وغنـــي عن البيان، أن ربط الدولار بالذهب، واعتماد أســـعار صرف ثابتة، كان يعني، الرجوع، جزئيا، أي إلى حد ما، إلى النظام المســـمى قاعدة الذهب، هـــذا النظام الذي كان ســـائدا منذ العام 1870 وحتـــى بداية الحرب العالمية الأولى -

ولكن بشروط جديدة مختلفة كلية طبعا. ومن خلال تثبيت أسعار صرف كل العملات مقابل الدولار الأمريكي، حجبت الولايات المتحدة الأمريكية، عن باقي المشاركين في النظام النقدي الجديد، حق توجيه سياساتها النقدية، بالنحو الضروري، لحماية صناعاتها الوطنية. ولا يشط المرء أبدا، إذا أكد أن هذه التدابير الأمريكية قد كانت أول خطوة على طريق تقييد سيادة بقية دول العالم، هذا العالم الذي أمسى الآن يخضع كلية لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما لم يتصف توزيع حقوق التصويت، الذي اقترحت الولايات المتحدة اعتماده في المنظمات المزمع تأسيسها[2]، بالديموقراطية قط. فلم يكن مقررا أن تتساوى دول العالم المختلفة في الحقوق والواجبات، أو أن تمارس دورها في المنظمات

الجديدة بناء على نســبة مواطنيها مقارنة بعدد سكان العالم، بل بناء على مقدار المبلغ، الذي تدفعه كل دولة للاكتتاب - وهكذا، ومن خلال سلطانها وتفوقها المالي اســتطاعت واشــنطن، بادئ ذي بدء، أن تضمن لنفســها الهيمنة المطلقة على القــرارات الخاصة بصندوق النقد الدولي. ولا يفوتنا هنا أن نشــير إلى أن الســماح للنظام العنصري الديكتاتوري في جنوب أفريقيا، لأن يكون عضوا

(*) المركز المالى الأول فى الولايات المتحدة الأمريكية. [المترجم].

وكانت الإدارة الأمريكية تدرك جيدا، أنه لن يكون أمرا سهلا، إقناع الرأي اله الأمريكي بتأييد مشروع يتعارض مع روح الدستور الأمريكي ويتناقض مع المباد التـي يؤمن بها الكثير من مواطني الولايات المتحدة. ولهذا السـبب اسـتعاذ الإدارة الأمريكيـة، بجهـد كبير وتكاليف مالية باهظـة، بالصحافة للتغطية ء الأهداف الحقيقية الموكل إلى صنـدوق النقد الدولي تنفيذها، وراحت من أ التمويه على المواطنين تسـتخدم مقولات طنانـة رنانة فارغة من قبيل «التجا الحـرة» و«القضاء على آليات الحماية التجارية». وأشـارت صحيفة Herald Tribune ew York وقتذاك إلى وجود «حملة موجهة من قبل أعلى المسـتويا، هدفها بث دعاية مضللة، بكثافة غير معتادة في تاريخ البلاد».

وكانــت أول مهمــة يضطلع بهــا الصندوق تكمن في إمعــان النظر في وذ جميع الدول المشــاركة، وذلك بغية تحديد إســهامات الدول الأعضاء في رأسه الصندوق. فبحسب ما هو متفق عليه، فإن الصندوق مطالب بأن يمارس «وظي رقابية» لضمان اســتقرار النظام في الأمد الطويــل. وفي واقع الحال، كانت وج النظــر هذه تعني أن الولايات المتحدة قد غدت صاحبة الحق الدائم، لأن تط إطلاعــا دقيقا على الأوضاع المالية والاقتصادية الســائدة لدى كل الدول الأعض في الصندوق.

وعندما طالب البريطانيون، بعد مضي نصف عام على المؤتمر، بضرورة إج تعديــل على الاتفاقية يحــابي مصلحتهم الخاصة، سرعان مــا اتضح لهم حقيق الطرف صاحب

السلطان والكلمة النافذة في الصندوق. فحينما سعت المملكة المتحدة إلى الحصول على تمويل مقداره 3.75 مليار دولار أمريكي، كانت لندن بأمس الحاجة له بناء على ما تكبدت من تكاليف باهظة، في الحرب العالمية أصرت الولايات المتحدة على ربط الموافقة على منح القرض المنشود بموافقة بريطانيا على اتفاقية الصندوق بلا قيد أو تأخير وبالنحو المعروض عليها. وسرع ما أعطى هذا الإملاء ثماره، فبعد أسبوعين لا غير، أعلنت بريطانيا عن موافقة على الشرط الأمريكي صاغرة.

في ولاية جورجيا الأمريكية، ممثلو 34 دولة وذلك لحضور أول اجتماع لمجلسي محافظـي صندوق النقد الـدولي والبنك الدولي. وكان اللـورد كينز ومرافقوه مـن أعضاء الوفد البريطاني، قـد أصيبوا مرة أخرى بخيبة أمـل كبيرة: فخلافا لاقتراحـه بضرورة أن تكون مدينة نيويورك موقعا دائما لإقامة الصندوق، مثله في ذلك مثل منظمة الأمم المتحدة التي أصبح الصندوق، في هذه الأثناء، وكالة متخصصـة من وكالاتهـا، أصرت الإدارة الأمريكية عـلى أن تكون هي وحدها الطـرف الذي يحدد مكان إقامة الصنـدوق. وكيفما اتفق، باشر الصندوق، في الأول مـن مـارس من العـام 1947، أعماله في واشـنطن، في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانـت قواعـد الحصـول على العضويـة في صنـدوق

النقد الـدولي غاية في البسـاطة: عـلى البلدان الراغبـة في الحصول على العضوية، أن تكشـف عن حساباتها، وذلك لكي يكون بالمستطاع تسليط الضوء على أوضاعها وامتحان هذه الأوضاع امتحانا قاسيا. وتعين على هذه البلدان، من ثم، أن تُودع لدى الصندوق، انطلاقـا من قدراتها الاقتصادية كمية من الذهب، ومبلغا من المال. وفي المقابل، صار من حق هذه الدول التزود بالسيولة الدولية بمقدار ودائعها في حالة تعرض إحداها إلى مشـاكل في ميزان المدفوعات. وتعين على الدولة طالبة التمويل دفع فوائد معينة على المبالغ التي تستلفها. كما التزمت الدول المقترضة بتنفيذ شروط تقضي بأن تسـدد الدولة المسـتدينة ديون الصندوق من قبل أن تباشر بتسديد ديـون الأطراف الأخرى، أي أن تكون الأولوية لتسـديد ديون الصندوق، باعتبار

أنه دائن ممتاز.

وبدأ الصندوق عملياته برأسمال بلغ 8.8 مليار دولار أمريكي، جمعه من حصص الدول الأعضاء، التي تكونت إسهاماتها من 25 بالمائة ذهب، و75 بالمائة بعملة البلد العضو. وكانت الولايات المتحدة قد استحوذت على أكبر حصة، فقد بلغ إسهامها 2.9 مليار دولار. وكان هذا الإسهام ضعف إسهام بريطانيا. وبهذا النحو، لم تضمن الولايات المتحدة لنفسها قوة تصويتية تبلغ الضعف

التصويت القادمة.

ولقيادة الصندوق جرى اختيار مجلس محافظين يشرف على اثني عشر مد تنفيذيا. وفي حين اختير سبعة من هؤلاء المديرين من قبل الأعضاء المشاركيز الصندوق، جرى اختيار الخمسة الباقين من قبل المجموعة، التي تشكل مجمو الخمسة الكبار في الصندوق، أي من قبل مجموعة صارت قيادتها من نصب الولايات المتحدة الأمريكية. وكما هي الحال بالنسبة إلى المنظمة الشقيق أعني البنك الدولي، تقع مكاتب صندوق النقد الدولي في شارع بنسيلفة (Pennsylvania Avenue)، في واشنطن، ولا تبعد عن البيت الأبيض أكثر بضعة دقائق، مشيا على الأقدام.

وبحسب اتفاقية تأسيس الصندوق، تكمن أهداف

الصندوق في:

- تشجيع التعاون الدولي في ميدان السياسة النقدية،
- تيسير التوسع والنمو في التجارة الخارجية،
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف،

والمساعدة على إقامة نذ

مدفوعات متعدد الأطراف،

- تدعيم الثقة بين البلدان الأعضاء، وإتاحة الفرصة لها

لأن تستخدم موا

العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح

الاختلالات في مواز

مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء

الوطني أو الدولي.

- العمـل على تصحيــح الاختلالات في موازين

المدفوعــات الدولية الخا

بالــدول الأعضاء بــأسرع وقت ممكن، ودون اللجــوء

إلى إجراءات مذ

بالرخاء الوطني أو الدولي.

إن هذه الصياغات الرســمية ترن في أذن السامع كأن

صندوق النقد الد مؤسسة حيادية لها منزلة تعلو على الدول

ولا تخضع لعوامل سياسية، مؤسـ يكمــن هدفها الرئيسي في

تــرك العالم الاقتصادي يعمل بأكــبر قدر ممكن النظام وفي

تصحيح الاختلالات بأسرع وقت متاح. وما كان الأمر محض

مصاد

تأثير: فهذه الصياغات، بالذات، هي العبارات، التي يرددها سياسيون وخبراء ووسائل إعلام دولية على مسامع الرأي العام العالمي منذ ما يزيد على ستة عقود من الزمن.

وليس ثمة مجال للشك، في أن صندوق النقد الدولي ليس إلا مؤسسة كانت الولايات المتحدة هي القوة التي أنشأتها والطرف المهيمن عليها، والدولة التي رسمت خطوطها العريضة بما يخدم مصالحها الخاصة، إنه، وبعبارة أخرى، إحدى المؤسسات، التي أنشأتها القوة العظمى الجديدة، لتفرض، ليس هيمنتها العسكرية فحسب، بل هيمنتها الاقتصادية، أيضا، على العالم. ومن أجل ذر الرماد في عيون الرأي العام وتحويل الأنظار عن هذه الأهداف والنوايا، استحدث المؤسسون الأوائل لصندوق النقد الدولي في العام

1947، تقليدا تمسكت المؤسسة بانتهاجه حتى يومنا الحاضر - إسناد قيادة الصندوق لشخصية غير أمريكية.

وهكــذا وقع الاختيــار، في العام 1946، على المواطــن البلجيكي كميل جوت (Camille Gutt) كأول مدير عام للصندوق. وحينما كان وزيرا للمالية في بلاده، أعار هذا الاقتصــادي البلجيكي البريطانيين كمية من الذهب، لمســاعدتهم على تمويل إنفاقهم الحربي، وأســهم في استمرار المعارك في أثناء الحرب العالمية الثانية مــن خلال تزويد البريطانيين بشــحنات من الكُوبَلْت والنحاس مســتخرجة من مناجم الكونغو، المســتعمرة البلجيكية في أفريقيا، وكســب ود الإدارة الأمريكية وذلك لأنه كان قد زودها سرا، بمادة اليورانيوم، المســتخرجة من مناجم الكونغو أيضا، وســهل على الولايات

المتحدة، بهذا الصنيع، الاســتمرار في تنفيذ برنامجها النووي. أما بالنســبة إلى الطبقــة العاملة في بلجيكا، فــإن كميل جوت، لم يكن في جعبته في العام 1944، غير تنفيذ إصلاح نقدي (دخل التأريخ باســم «عملية جوت»)، قضى، بنهجه المتطرف، على نسبة كبيرة من مدخرات الطبقة العاملة.

وقاد كميل جوت صنــدوق النقد الدولي من العام 1946 حتى العام 1951. وكان قد ركز جهوده، خلال هذه الفترة، على اعتماد نظام أسعار الصرف الثابتة،

واستقرار في تصدير السلع وشراء المواد الأولية، ما كانا معهودين في سابق الزا بفعـل الصدمـات العنيفة، التي كانـت تطرأ على أسـعار صرف عملات الع وبالإضافـة لهـذا وذاك، كان جوت قد عبـد الطريق، أمام المصـارف الأمري العملاقة، وسـهل عليها، منح القروض الدولية بلا إشـكاليات ومخاطر يعتد وفتـح أمـام رأس المال الدولي، المنقـب عن فرص اسـتثمارية مجزية، ولوج أقاليم العالم تقريبا، بلا عوائق تقف في طريقه.

على صعيد آخر، كان ثمة تطور يقض مضاجع صندوق النقد الدولي: التحوا السياسـية الكبيرة، التي اندلعت في السنين التالية للحرب العالمية الثانية، وا كانت قد ضيقت على الصندوق مسـاحة فاعليته. فقد انتهز الاتحاد السوفي

الوضـــع الذي تبلورت ملامحه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وراح يوسـ مـــن دائرة نفوذه. وبما أن هيمنة ســـتالين ورفاقه، كانت لا تزال تســـتند إلى نفذته الثورة الروســـية العائدة إلى العام 1917 من تأميم لعناصر الإنتاج، أسـ ســـتالين ورفاقه الستار الحديدي على ما سُـــمي «الكتلة الشرقية»، بعد تقسـ العالم بين القوى العظمى ورســـم حدود جديدة في أوروبا، وراحوا من ثم، و خـــلال أنصارهم الحاكمين في هذه البلـــدان، ينفذون نظام التخطيط الاقتصا المركـــزي في بلدان هذه الكتلة أيضـــا. وفي الواقع، لم يكن تحقيق مصالح الط العاملة هو الهدف المتوخى من هذه الإجراءات، بل كان يكمن في جعل الكـ الشرقيـــة منطقة نفـــوذ تخدم مصالح الاتحاد الســـوفييتي وتســـهل عليه نـ خـــيرات هذه

البلدان[3]. ومهما كانت الحال، الأمــر الذي لا خلاف عليه

هو هذا التحول التاريخي كان قد جعل من بولندا وألمانيا

الشرقية وتشيكوسلوف والمجــر ورومانيا وبلغاريا أســواقا لا

تصــل إليها الرأســمالية المالية (capitalism ıance) الدولية.

كما تســبب تســلم ماو ســيتونغ مقاليد الحكم في

الصــين في العام 49' وتطبيــق الاقتصاد الموجه مركزيا، في

إغلاق حدود الصين في وجه المســتثمر الغربيــين، واندلاع

الحرب الكورية في نهاية المطاف، التى تكبدت فيها الولاي

العــالم رســالة واضحة المعاني بينة المغزى، مفادهــا أن القوة العظمى في العالم قاطبـة، لا تســمـح، ولا حتــى لدولة واحدة أن تخرج عــلى إرادتها أو ترفض تنفيذ قراراتها.

2

«إن المشروطيــة قــد زادت صرامة، وتفاقمت شدة، في تاريخ الصندوق، وأثبتـــت، باســتمــرار، فاعليتــها المتصاعدة كآلية أساســية للتدخل، خارجيا، في قواعد الحكم السارية في البلدان المتعثرة»

الازدهار الاقتصادي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.. صندوق النقد الدولي ينصب حبائله

تميزت الســنون التالية لانتهاء الحرب العالم

الثانية، باندلاع نمو اقتصــادي متصاعد لدى الدو

الصناعية الرئيســية – أعني ذلك النمو، الذي در

الألمــان على تســميته بــ «المعجــزة الاقتصادية

والــذي لعب صنــدوق النقد الــدولي، خلاله، دو

ثانويا، مــن حيث حجم ما منح من قروض. فخلا

العامــين 1947 و1948، اســتدانت مــن الصندو

إحدى عشرة دولة فقط. وفي العام 1950، لم تطل

الاســتلاف من الصندوق ولا حتى دولة واحدة؛ أ

في الأعــوام التالية، فإن الملاحظ هو أن عددا ضئي

جدا من الدول ناشــد الصندوق أن يمده بشيء م

الســيولة. بيد أن هــذه التطــورات، لا تعني، بأ

حال مــن الأحوال، أن قيادة الصنــدوق القابعة

واشــنطن، كانت عاطلة عن العمــل، لا فاعلية لو

ففي عهد ثاني مدير تنفيذ في الصندوق، أعني إيف

رووت (Ivar Rooth)، الاقتصادي السويدي الذ

له أن يكون منعطفا خطيرا في تاريخ المنظمة - بدأ ربط التمويل بشروط لا لبس فيها.

وكان هاري دكستر وايت، قد اقترح شيئا من هذا القبيل، في مؤتمر بريتون وودز، لكنه مني بالفشل بفعل المقاومة، التي أبدتها بريطانيا. بيد أن وضع بريطانيا كان قد ازداد تدهورا آنذاك. فكفاح مستعمراتها، لنيل الاستقلال، أعني كفاح مستعمراتها في أفريقيا بنحو مخصوص، وكذلك هزيمتها النكراء في الشرق الأوسط على خلفية أزمة قناة السويس[2] أسال لعاب الولايات المتحدة، فهي رأت في هذه التطورات فرصة مناسبة، لفرض إرادتها ومصالحها الخاصة في صندوق النقد الدولي، بقوة أكبر وإصرار أشد عنفا مما سبق.

على صعيد آخر، وفي سياق استحداث الصندوق اتفاقيات الاستعداد الائتماني (Stand-by-Arrangements) - وهي

اتفاقيات كانت قواعدها قد ازدادت صرامة، من ناحية، عقب اندحار البريطانيين في الصراع على قناة السويس، ومن ناحية أخرى، على خلفية تعاظم التوترات في العلاقات البريطانية - الأمريكية - فإن استحدث، أيضا، مبدأ «المشروطية» (principle conditionality). وفحوى هذ المبدأ هو أن الموافقة على التمويل المطلوب، أمست تتوقف على تنفيذ شروط معينة، تتعدى الشروط المتفق عليها بشأن فترات السداد ومعدلات الفائدة.

ولإلزام الدول بالانصياع لهذا المبدأ، استخدم استراتيجيو الصندوق أسلوبا ذكيا لتضليل الرأي العام. فابتداء من العام 1958، جرى إلزام حكومات الدول المستلفة بإصدار «خطاب نوايا» (Letter of Intent)، تعرب فيه عن التزامها بتحقيق «أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، والاستقرار المالي

والنقدي، والنمو القابل للاستمرار»، وسعيها إلى التحكم في المشاكل المخيمة على ميزان المدفوعات وبهذا النحو أعطى الصندوق المراقبين الخارجيين، الانطباع بأن البلد المتعثر، هو الطرف الذي اقترح على الصندوق الإجراءات، الواردة في خطاب النوايا، مموها عليهم أنه هو نفسه كان الطرف الذي طالب بتحقيق هذه الإجراءات في واقع الحال.

غير أن هذا كله ما كان يشفي غليل الصندوق. فعلاوة على هذا وذاك، تعين أن يُصرف القرض، الموافق عليه، على مراحل (Phasing)، وذلك لضمان أن البلد المستلف لن يخرج عن الطاعة. بالإضافة إلى ذلك، أصر الصندوق، ولايزال يصر على أن الاتفاقيات التى يبرمها مع الدول المستلفة، ليست اتفاقيات دولية، وبالتالي

وأن يجـري التعامل مع هذه الاتفاقيـات، بوصفها سرا من الأسرار الواجب كتمانها علما بأن هذا الترتيب لايزال ساري المفعول حتى يومنا الراهن.

وغنـي عن البيـان، أن المشروطية قد زادت صرامة، وتفاقمت شـدة، في تاريخ الصندوق، وأثبتت، باسـتمرار، فاعليتها المتصاعدة كآلية أساسـية للتدخل، خارجي في قواعـد الحكم السـارية في البلـدان المتعثرة. بالإضافة إلى هذا كله، أسـهم مب المشروطيـة في توسـيع نطاق نفـوذ الصندوق، وذلـك لأن البنك الـدولي وأغلبب الحكومات وأكثرية المصارف التجارية الدولية، قد دأبت على تسـليف تلك البلدا فقط، التي لديها «شهادة حسن سلوك» من صندوق النقد الدولي، أي شهادة تثبت أنها نفذت جميع المعايير المطلوبة منها.

في العام 1956، شــهدت باريس اجتماعا، ســتكون له أهمية أساســية، بالنسبة إ الاتجاه الذي ســيتخذه تطور الصندوق في الحقب التالية، فالأرجنتين واجهت، وقتذاا صعوبات في تســديد ما كان في ذمتها من قروض، ومن هنا، فقد اســتوجب عليها، أ تجتمــع بالأطراف الدائنــة وبممثلي صندوق النقــد الدولي، بغية الاتفــاق معهم عا الرغبــات، التي يريدون إملاءها عليها. والتأم شــمل الاجتــماع في مكاتب وزير المالة الفرنسي Pierre Pflimlin وبرئاسته. ولم يكن هذا الاجتماع هو الوحيد من نوعه. فف السنــوات التالية، شهدت باريس سلســلة اجتماعات ضمت ممثلين من صندوق النة الــدولي وأطرافا دائنة ودولة مدينة. ومع مرور الزمــن، تولدت عن هذه الاجتماعاة فكرة عقد اجتماعات شهرية منتظمة، يلتقي في سياقها الصندوق بالدائنين الحكوميي

وتولد عنها مـا صار يُعرف بـ«نادي باريس». وصارت هـذه الاجتماعات مجالا لاتخ قـرارات تنطـوي على أهمية لا يسـتهان بها، قـرارات يجري الاتفاق عليها في سـيا مفاوضات «غير رسـمية» - بمنأى عن رقابة البرلمانات وبعيدا عن أنظار الرأي العام[*]

(*) الأعضاء الدائمون في نادي باريس هم: أسـتراليا، النمسـا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسـا، ألمانيا، أيرلن إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، روسيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي 24 يونيو من العام 2014، انضمت إلى هذه الدول إسرائيل، لتصبح المجموعة مكونة من 20 دولة.

وترددت أنباء حول انتهاز إسرائيل الفرصة، عقب حصولها على العضوية الدائمة في نادي باريس، فسعت إلى شراء دي مصر من الدول الدائنة، على أمل أن تكون هذه الديون الوسـيلة المناسـبة لإملاء إرادتها على مصر، مما دفع الحكو المصرية في 4 يوليو العام 2014، لتسـديد القسط نصف السـنوي لدول النادي والذي يبلغ 700 مليون دولار أمري

وذكرت بيانات البنك المركـزي المصري أن ديون مصـر لدى دول نادي باريس ارتفعت

بمعدل بلغ 1.3 في المائة —

الحاضر، تعقد، اجتماعات تتزامن مع اجتماع نادي باريس.

وركــز صندوق النقد الــدولي أنظاره، في الزمن التالي، عــلى حقل جديد من حقول نشاطاته، ركز أنظاره على حقل سيشكل، خلال حيز زمني قصير، قوة دفع عظيمة تزيد الصندوق ســلطانا. فعلى خلفية موجة اســتقلال العديد من الدول الأفريقية في مطلع ســتينيات القرن العشرين[3]، أخذت البلــدان، التي نهب الاســتعمار خيراتها، وجعلها عاجــزة كلية عن الوقوف على قدميها اقتصاديا، تتطلع، الآن، إلى أخذ مكانتها بين الأمم كدول مســتقلة، تتمتع بكامل السيادة، في العالم، وفي الاقتصاد العالمي بنحو مخصوص ولتحقيق هذا الأمل، كانت حكومات هذه الدول بحاجة ماســة إلى الســيولة النقدية وبما أن أغلبية هذه الدول كانت مسرحا للتوترات الاجتماعية والاضطرابات السياســية وكانت تفتقر إلى الهياكل التحتية المنشــودة، ولم تكن قادرة على

تقديم ضمانات كافيا للمصارف التجارية، فقد انتهز صندوق النقد الدولي الفرصة، وعرض نفســه على هذ الدول كطرف مستعد لفتح نوافذ الإقراض لها.

ومــع أن البلدان الأفريقية كانت، بصفــة عامة، فقير جدا، وما كان في مقدورها أز تحصل على أكثر من قروض متواضعة القيمة، بيد أن هذه القيمة المتواضعة، كانت له نتائج وخيمة. ففترات ســداد أقساط خدمة الدَّين أدت، بانتظام لا مفر منه، إلى وقو الدول، الحاصلة للتو على استقلالها من قبضة الدول الاستعمارية، في قبضة فخ جديد - أجبرت هذه الدول على التبعية لأهواء وسياسات صندوق النقد الدولي.

وبمــا أن الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي، يفترض أن يكون المســتلف عضــوا في الصنــدوق، انضمت إلى الصندوق، الذي

كانت ثــلاث دول أفريقية فقط من أعضائه المؤسسين - مصر وأثيوبيا وجنوب أفريقيا - ما يزيد على 40 دولة أفريقية بين العامــين 1957 و1969. ففي العام 1969، كانت 44 دولة أفريقية تتمتع بالعضوية من أصل أعضاء كان عددهم قد بلغ، وقتذاك، 115 دولة. وإذا كان عدد الدول الأفريقية قد زاد على ثلث عدد الدول المنضوية تحت راية الصندوق، غير أن قوتها التصويتية كانت أقل من خمسة في المائة في العام المذكور.

← في الربع الثالث من الســنة المالية 2014/2013، لتســجل 3.71 مليار دولار في مارس بدلا من 3.66 مليار دولا في مارس 2013. وكانت الحكومة المصرية قد أشــارت إلى أن إجراءات رفع الدعم عن الوقود في يوليو 2014، جاءت في إطار ســداد أقســاط تلك الديون. علما بأن مصر كانت قد سددت قسطها المستحق في 2 يناير 2014، والبالغ 700 مليون دولار قبل انضمام إسرائيل كعضو دائم في النادي. [المترجم].

3

«مع أن حقوق الإنسان قد انتُهكت بكل وحشية، نلاحظ أن الصندوق قد ضاعف من قروضه إلى تشيلي بعد عام من انقلاب بينوشيه، وأنه زاد قيمة قروضه إلى أربعة أضعاف، ومن ثم إلى خمسة أضعاف في العامين التاليين»

السبعينيات.. الصندوق والتجربة التشيلية

مع بداية عقد الستينيات، أشرف الازده
الذي اندلع في الحقبة التالية على نها
الحرب العالمية الثانية على الانتهاء، أعن
الخمسة والعشرين عاما التي اتصفت بنم
النشاطات الاقتصادية على نحو انفجار

وبحصول الطبقة العاملة، في الدول الصناع

على أدنى تقدير، على حقوق اجتماعية كان

محجوبة عنها سابقا، وبتحسن المستويا

المعيشية على نحو لم يكن معهودا في ساب

الزمن. ويعود سبب بلوغ هذا التط

نهايته إلى التدهور الداخلي الذي نزل بنظ

بريتون وودز؛ فعلى خلفية تزايد الاستثمارا

الأمريكية في العالم الخارجي، وارتفاع الإنفا

المخصص للقوات المسلحة بمقادير مضاع

- لتمويل الحرب الأمريكية على فيتنام عا

إلى التحكم في التوسـع الهائل في كمية الـدولارات المتداولة في العالم، وذلك لأز رأس المال الأمريكي كان قد اختلط برأس المال الدولي، وتبين من هذا الاختلاط أز القوة المالية المتراكمة لم يعد في إمكان أمة واحدة التحكم فيها وكبح جماحها.

وفي العـام 1971، سـجلت الولايات المتحدة، لأول مـرة في تاريخها، عجزا في ميزان المدفوعات الأمريكي، وكان عدم التناسـب بين كميـة الدولار المتداولة في العـالم واحتياطـي الذهب، المخزن في فـورت نوكـس Fort Knox، قد بلغ، في غضون ذلك، مسـتويات أثبتت أنه حتى رفع سـعر الذهب، في بادئ الأمر، إلى 38 دولارا ومـن ثـم إلى 42.20 دولار للأوقيـة الواحدة، ما عـاد يضمن تحقيق التناسب المطلوب[1]. وعلى الصعيد نفسه، ما كان لدى الرئيس الأمريكي نيكسوز غـير الوقوف على نحو صـارم

في وجه هذا التطور، وأن يعلن في العام 1971 فك ارتباط الدولار بالذهب، بالأسلوب الفوقي، المعهود من قوة عظمى، أعني بلا تنسيق أو اتفاق، مسبقين، مع حلفائه[2].

في ديسمبر 1971، اتخذ اجتماع ضم مجموعة الدول العشر (أي المجموعة التي اتفقت أكبر عشر دول صناعية في العالم على تأسيسها في العام 1961) قرارا يقضي بتعديل أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي، وتثبيت سعر جديد. وكان هذا الإجراء قد تمخض عن خفض قيمة الدولار بمقدار تراوح بين 7.5 في المائة مقابل الليرة الإيطالية، التي كانت وقتذاك عملة ضعيفة، لا يُعتد به كثيرا في أسواق المال الدولية، و16.9 في المائة مقابل الين الياباني، العملة القوية وذات المكانة المرموقة في المعاملات الدولية. وفي فبراير 1973، خُفضت قيمة الدولار

مجددا، بيد أن هذا الخفض لم يجد نفعا، فقد بات واضحا أن نظام أسعار الـصرف الثابتة ما عاد يتمتع بمقومات الحياة الطويلة. وهكذا، وفي مارس 1973 تحولـت مجموعة العـشر G10[*]، وبضع دول صناعية أخرى، إلى نظام أسـعار

(*) هي مجموعة الدول الصناعية السـبع (فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة وكندا)، بالإضافة إلى بلجيكا وهولندا والسويد، وتهتم هذه المجموعة بالموضوعات التي تشكل لب مناقشات صندوق النقد الدولي، وفي بعض الأحيان تشترك سويسرا، بشكل ثانوي، في اجتماعات الدول العشر. [المترجم].

التـــي يتخذها البلد المعني في مجال الصرف الأجنبي. وغني عن البيان أن النظ الجديد يتنافى، بشـــكل واضح وصريح، وبنحو شـــنيع، مع ما جاء في المادة 6 ، وثيقة إنشـــاء صندوق النقد الدولي، بشـــأن أســـعار الصرف الثابتة وأهميتها استقرار قيمة عملات الدول المختلفة.

وغني عن البيان أن التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة قد أنهى، تاريخ وظائف الصندوق الأساسية. وبهذا المعنى لم يبق للصندوق غير أداء دور المم الذي بمقدوره ممارسة التأثير المباشر في سياسة الدولة المقترضة، وذلك من خلا الموافقـــة أو عدم الموافقة على إمـــداد الدولة المتعثرة بالســـيولة المطلوبة، ود خلال ربط الائتمان بشروط معينة، ومن خلال إطلاع الصندوق على حســـابا الدولـــة مقدمة

الالتماس. ولم يدم الأمر طويلا حتـــى تبلورت - على نحو جدي

وبصورة مأساوية، وبسبب لم يكن في الحسبان في الواقع -

ظروف كانت تتماه بصورة جيدة مع هذه الوظيفة على وجه

الخصوص.

ففي العام 1973

انتهز أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) التي

أسســت في العام 1960 فرصة اندلاع حرب 6 أكتوبر بين

مصر وإسرائيل، وراحوا يخفضــون صادرات البترول إلى العالم

الغربي[**]، ولتحقيق ارتفاع كبير في أسعار البترول. ومن خلال

هذا الإجراء حققت شركات البترول العملاقة والدول المصدرة

للبترول ارتفاعات عظيمة في أرباحها، وتراكمت هذه الأرباح

لدى مصارف تجارية كانت قد حاولت، من ناحيتها، استثمار

هذه الأموال في مجالات تدر عليها الر الوفير. وبما أن الاقتصاد العالمي كان في العام 1974/ 1975 قد أمسى يمر بحا كساد شديد Recession(***)، ولما كانت الفرص الاستثمارية قد تراجعت بشـ

(*) في هذا النظام تكون أسعار الصرف الثابتة، وكذلك النطاق حولها، قابلة للحركة إلى أعلى وإلى أسفل، للضغوط الحاصلة في سوق العملات الأجنبية، ويتيح هذا النظام لأسعار الصرف الأجنبي التجاوب مع قوى أسا طويلة الأجل تؤثر في أسعار الصرف، بينما تحافظ على التقلبات قصيرة المدى إلى الحد الأدنى. [المترجم].

(**) لردع الغرب عن المضي قدما في مساندة العدوان الإسرائيلي. [المترجم].

(***) يطلق الكساد على أي انخفاض ملحوظ وواسع النطاق في النشاط الاقتصادي يستمر لعدة أشهر، وتحد يطلق الكساد على أي فترة ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي لمدة تساوي ستة أشهر على أدنى تقدير. [المترجم]

الـدول، وعلى نحو مخصوص، تلك التي كانت في أمس الحاجة إلى هذه القروض لتغطية النفقات المتزايدة بفعل ارتفاع أسعار البترول. وأعار الصندوق انتباهه إلى حاجة بلدان العالم الثالث للقروض، فاستحدث في العام 1974 ما يسمى تسهيل الصندوق الموسع Extended Fund Facility(*)، متيحا بذلك للدول الأعضا الفرصة لأن تحصل على قروض يبلغ مقدارها 140 في المائة من حصة البلد المعني وبفترات تسديد تتراوح بين أربعة أعوام ونصف العام وعشر سنين.

ومع أن التسهيل المذكور استحدث - كما قيل بصريح العبارة - لتمويل الواردات البترولية، التي ليس بمستطاع البلد المعني الاستغناء عنها، فإن الصندوق لم يعر أهمية تذكر - حاله في ذلك حال المصارف التجارية - للمجالات التي أنفقت عليها

القروض. وهكذا، فسواء اختفت هذه المبالغ في جيوب حكام مستبدين[3]، من قبيل رئيس زائير موبوتو، والرئيس العراقي صدام حسين، أو الرئيس الإندونيسي سوهارتو، وذلك لأنه إما فاتهم أن يخفوها في حسابات مصرفية أجنبية، سرية، وإما أنهم أنفقوها على المجالات العسكرية المعززة لسلطانهم، وإما أنها أدت إلى زيادة المديونية على نحو ما، إن هذا كله لم يشغل بال الصندوق والمصارف التجارية، فبالنسبة إليهم كان الأمر المهم هو أن يتسلموا أقساط الفوائد بانتظام.

غير أن هذا الوضع، تغير فجأة، فالمحافظ الجديد للمصرف المركزي الأمريكي (بنك الاحتياطي الفدرالي) بول فوكر (Paul Vocker) رفع معدل الفائدة القيادي (أي معدل الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على القروض التي يمنحها

للمصارف التجارية) بنسبة بلغت 300 في المائة في العام 1979، وذلك بهدف خفض معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت هذه السياسة قد تسببت في تفاقم الكساد مجددا في الولايات المتحدة، وترتب على الكساد تراجع ملحوظ في الطلب على المواد الأولية، وذلك كانعكاس للضعف الذي رزحت تحت وطأته النشاطات الاقتصادية.

(*) أو الممدد، كما يرد في أدبيات الصندوق الناطقة بالعربية. [المترجم].

نحـــو انفجاري، كانــت هذه الخلطة تعني أنها أصبحت غير قادرة على تســديد أقســاط الدين المفروض عليها الوفاء بها مقابل المصارف الدولية العملاقة. وعلى خلفيــة هذه التطــورات، بلغ عبء الديــون المتراكمة بذمة البلــدان النامية م مجموعــه 567 مليار دولار أمريكي في العــام 1980. وهكذا، فلو كان قد حصل تعثر في تســديد هــذه الديون العظيمــة القيمة، لتعرض العديــد من المصارف التجاريــة الغربية، أيضا، لمحنة مثيرة للرعــب، ولتعين الأخذ بيدها وإنقاذها مز محنتها في كل الأحوال.

وكانــت المعطيات قد أشــارت، بناء على هذه

التطـورات، إلى أنه حان الآز وقـت الصنـدوق لأداء دور الملاذ الأخير للتزود بالسـيولة. ففـي الوقت الذي كانت الدائـرة المكلفة، في الصندوق، برعاية العلاقـات العامة، تذيع، من خلال وسـائل الإعلام، على الملأ، أن الصندوق يدرس إمـكان تقديم «حزمة إجراءات» لإنقـاذ البلدان الغارقة في ديونها، انتهز الصندوق الفرصة، فجعل، بناء على قوته الاحتكارية، التي لا يرقى إليها الشـك، موافقته على منـح القروض رهنا بتنفيذ شروط ثابتة، لا تقبل أي مناقشـة. وفي نهجه هذا استقى الصندوق دروسا قيمة من تجربتين، كان قد عاشها في السنين الماضية.

من ناحية، كان الانقلاب العسـكري في تشـيلي في سـبتمبر 1973، قد أنهى حكومة الرئيس الاشـتراكي سالفادور

أليندي بمساعدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، وسلم زمام السلطة إلى الديكتاتور الفاشي أوغستو بينوشيه وفي حين نجح بينوشيه، بيسر، في إلغاء كل عمليات التأميم المنفذة من قبل أليندي، غير أنه عجز كليا عن استحداث وسيلة فعالة للتعامل بنجاح مع التضخم الجامح الذي اجتاح بلاده. وللسيطرة على الوضع اتصل بينوشيه بمجموعة تضم 30 اقتصاديا أكاديميا من مواطني تشيلي (درج المرء على تسميتهم صبياز شيكاغو Chicago Boys، وذلك لأنهم درسوا العلوم الاقتصادية على يد ميلتوز فريدمان، الاقتصادي الأمريكي، الحائز جائزة نوبل والذي كان يمارس التدريس

يتكفل بينوشـيه بقمع كل ضروب المعارضة السياسية وصيغ النقابات العمال والقضـاء على كل أنـواع الإضرابات والانتفاضـات العمالية، فيـما يقوم هؤ الاقتصاديون بصياغة برنامج يسترشـد بأسس الأفكار الليبرالية الحديثة، ويفر على البلاد تقشفا ماليا يذهب إلى أبعد مدى ممكن[4].

وخـلال بضعة أسـابيع، تمت صياغة برنامج واسـع النطاق، نص على خف الكميـة النقديـة المتداولة على نحو صارم وفعال، وعـلى ضرورة خفض الإنف الحكومي، وتسريح أكبر قدر ممكن من الموظفين الحكوميين، وتنفيذ الخصخد في القطـاع الصحي والتعليمي. وفي حين نص هـذا البرنامج بصريح العبارة، ء ضرورة خفـض أجور العاملين وزيادة المعدلات الضريبية المسـتوفاة

من الأف العاملين، فإنه، نص في ذات الوقت، على أهمية خفض الضرائب الجمرة والضرائب المستوفاة من الشركات. ووصف الطرفان، بينوشيه و«صبيان شيكاغ هذا البرنامج بأنه «علاج بالصدمة» Schocktherapie.

ونفذ الطرفان، أعني بينوشيه وشركاءه، ما اتفقوا عليه بالكامل وأكثر د الكامل، وعرضوا أنفسهم أمام الرأي العام كما لو كانوا «حكومة خبراء». وفي ح قمع الديكتاتور، على نحو وحشي، كل الاحتجاجات المناوئة للإجراءات العنيذ واتخذ كل ما يلزم لأن يختفي، إلى الأبد، كثير من المعارضين، كان صبيان شيكا قد أعدوا العدة لشن هجوم مباشر على الأفراد الكادحين. فقد عملوا كل ما مستطاعهم لكي يتفاقم مستوى البطالة في البلاد، وبفضل جهودهم ارتفع البطالة، التي كان معدلها لا يزيد على 3 في المائة في العام 1973، إلى معدل ب 18.7 في المائة في العام 1975، وبلغ

معدل التضخم، في الفترة الزمنية نفســ 341 في المائــة، وتعاظم الفقــر، وفقر تلك الفئات على وجه الخصوص، التي ه في عداد أفقر الفقراء، أي التي تعيش تحت خط الفقر أصلا. وأفرز هذا البرناد تفاقــم التفاوت الاجتماعي على مدى عقود كثيرة مــن الزمن؛ ففي العام 80' اســتحوذ 10 في المائة من سكان تشــيلي على 36.5 في المائة من الدخل القوم

الملاحــظ هو أن حصتهم من الدخل القومي قــد انخفضت، في الفترة ذاتها، من 20.4 في المائة إلى 16.8 في المائة.

وفيما كان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية يساندون بينوشيه، بقوة، في مسعاه إلى تنفيذ انقلاب عسكري دموي، ســاند صندوق النقد الدولي صبيان شيكاغو، أعني المجموعة التي كانت مسؤولة عن تنفيذ أقسى برنامج تقشف مالي عرفته أمريكا الجنوبية عبر التاريخ بــلا حدود وبغير تحفــظ. فمع أن حقوق الإنسـان قد انتهكت بكل وحشــية نلاحــظ، أن الصندوق قد ضاعف من قروضه إلى تشــيلي بعــد عام من

انقلاب بينوشيه، وأنه زاد قيمة قروضه إلى أربعة أضعاف، ومن ثم إلى خمسة أضعاف في العامين التاليين.

وكانت التجربة الثانية، التي مر بها الصندوق، ذات علاقة ببريطانيا، فالتدهور الاقتصادي، الذي تعرضت له بريطانيا، على نحو متواصل، وبسرعة لا قدرة على صدها، كان قد جعل البلاد، في أول عقدين ونصف العقد من نشأة الصندوق أكبر مستلف من الصندوق، فمن العام 1947 حتى العام 1971 استدانت الحكومة البريطانية ما قيمته الإجمالية 7.25 مليار دولار أمريكي. وعقب اندلاع الكساد في 1974/ 1975، وتعرض الجنيه لعملية مضاربة واسعة وعنيفة، كانت الحكومة البريطانية تئن تحت وطأة ضغوط متزايدة العنف. وحينما توجهت في العام 1976 صوب الصندوق مجددا، أملا في

الحصول على مساعدته في هذه المر أيضا، انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة بصورة غاية في القسوة لاختبا مـدى هيمنتها على الصندوق، فبفضل تحالفهـا مع الألمان، المفعمين بالقوة مر جديـد، نجحت الولايات المتحدة في إكراه الحكومة العمالية، التي كان يترأسـه هارولد ولسـون وقتذاك، في خفض الإنفاق الحكومي، وفي تقليص برامج الرعاي الاجتماعيـة على نحـو صارم، وفي إجبارها على تنفيذ سياسـة ضريبية شـديد القيـود، والتخلى عن كل القيود المفروضة عـلى الواردات. وانطوى هذا التدخا

[illegible]

[illegible] ألا تطلب أبدا، ولا حتى دولة صناعية واحدة، من الدول الصناعية الرئيســية [illegible] العالم الغربي، ثانية، قرضا من الصندوق.

4

> «كان خفض قيمة العملة الوطنية بمنزلة الحلم العظيم الذي يراود خيال المضاربين: فما كان على هؤلاء سوى الاقتراض بعملة أجنبية، في وقت مناسب، والانتظار فترة زمنية معينة، لجني ربح يساوي، بالعد والتمام، معدل تخفيض العملة المعنية»

«برامج التكيف الهيكلي».. الصندوق يضفي المنهجية على إجراءاته

من خلال التجربتين التشيلية والبريطانية أدركت قيادة صندوق النقد الدولي، أنه قد آن الأوان لأن يجهز الصندوق نفسه، منهجيا

أيضا، لأداء الدور الجديــد، دور الرائد العازم

عــلى حفــز مجموعــة الــدول الناميــة على

تنفيــذ إصلاحات تهتــدي بالليبرالية الحديثة

وتتماهـــى مــع تصــورات الرأســمالية المالية

(Finance capitalism) الأمريكية. وهذا هو

مــا حدث فعلا وعلى مرحلتــين خلال العامين

1978 و1979.

فبادئ ذي بدء، وفي أبريل من العام 1978

جرى اســتكمال اللوائح الداخلية، السائدة في

الصندوق، من خلال الفقرات الثلاث المتضمنة

«المســاندة الماليــة» و«المســاعدة الفنيــة»

و«المراقبــة». وفي الواقــع، فليــس المقصــود

الصـــندوق البلدان النامية القروض والتوسـط لحصول هذه

البلدان على الدعم المنشود، قد أمست من صلب اللوائح

المذكورة. أما «المساعدة الفنية»، فإن الأم الواضح هـو أن

الصندوق قد خطى هاهنا خطوة أبعد، فمن خلال هذه الفقرة

حاز الصندوق لنفسـه، حق المشـاركة القوية في القول الفصل

الخاص بتوسـيع طاقـات الجهاز الحكومـي وبالقرارات المتعلقة

ببنْيَة المـصرف المركزي في الدول المعنية. وهكذا، اسـتطاع

الصندوق، من الآن فصاعدا، اتخاذ التدابير اللازمة، لأن يتقلـد

المناصـب الرفيعة في وزارات الاقتصاد والمصـارف المركزية، أفرادٌ

هم على صلـة وثيقـة بالصندوق، أو أنهم، وعـلى أدنى تقدير،

يشـاركونه في تبني مبادئ الليبرالية الحديثة.

بيـد أن أهم ما جاء في لوائح الصندوق الجديـدة هو الفقرة

المتعلقة بموضو «الرقابة». فإذا كان الصندوق، حتى ذلك الحين، قد حصر تدخله في مراقبة الإجراءا المتعلقـة بالتطـورات الاقتصادية الكليـة، أعني تطورات من قبيـل خفض الكمي النقدية المتداولة، ومكافحة التضخم، وضبط الميزانية الحكومية، ومسـائل مديوني الدولة، فإنه أخذ لنفسه، من الآن فصاعدا، حق مراقبة مدى الوفاء بمتطلبات الإدار الرشـيدة [الحوكمة] (good Governance)، وبمدى تنفيذ الإصلاحات في القطاع القضـائي والمالي. وبعبـارة أخرى، يمكن القول إن الصندوق قد أجاز لنفسـه، ممثا بأعلى مسـتوياته القيادية، وبمستوى أكثر عمقا مما كان سـائدا حتى ذلك الوقت التدخل في سيادة الدولة المدينة له.

وفي العـام 1979، عـرض الصنـدوق عـلى العـالم «برامج التكيـف الهيكلي» باعتبارها أداة، سـتكون سـارية المفعـول بصفة عامة، ومؤشرا يشـير بنحو بيّن إل الاتجاه الذي سيسلكه الصندوق

مستقبلا، وبأنها، أي هذه البرامج، تراعي، من خلاا مبـدأ المشروطية، الأهمية المتصاعـدة للتدفقات المالية العالميـة، وذلك من خلاا المصطلحات الأربعة: ليبرالية، تحرير، استقرار، خصخصة. وعلى رغم الزعم بأن هذ الشروط سيجري تحديدها، مستقبلا أيضا، وفق واقع الدولة، طالبة الائتمان، بيد أر قائمة الشروط تضمنت، من الناحية الأساسـية، الشروط نفسها السابقة. أي الشرود التى من جملتها، على سبيل المثال، وليس الحصر:

- خفــض قيمة العملة الوطنيــة وذلك من أجل تعزيز القدرة التنافســية الأسواق العالمية.

- رفع معدلات الفوائد بغية الحد من حجم الائتمان الداخلي.

- إلغاء القيود على الواردات السلعية وتداول العملات الأجنبية.

- تعزيز تخصص الاقتصاد الوطني بإنتاج بضع سلع، قابلة للتصدير.

- إلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية.

- خصخصة المشاريع الحكومية وأملاك الدولة.
- تشريع لوائح قانونية، تضمن حقوق المشاريع الخاصة.

إن كل واحدة من هذه الإجراءات كانت بالنسبة إلى الجماهير العاملة والفقراء، م أبناء البلدان المعنية، وبالا وسوطا يُجلدون به يوما بعد يوم. فأجور العاملين لدى الدو جُمدت أو أنها خُفضت. كما جرى تسريح الكثيرين منهم. على صعيد آخر، تركزت نتائ تقليص الإنفاق على قطـاع التعليم والقطاع الصحي بنحو مخصوص، أي على قطاعا تعاني، في جميع البلدان النامية، من نقص شديد في التمويل حتى يومنا الحاضر. وهكذ وفي بلدان، تشـكل الأميـة فيها أحد أكبر العوامل المعيقة للتنمية، خفضت السـلطا المصـادر الماليـة الضرورية لعمل المدارس الحكومية، لا بل إن هذه السـلطات شرعـ بتقاضي رسـوم من الطلبة المسجلين في

مدارســها. وعلى رغم أن الرعاية الصحية كانت تعاني، أصلا، قصورا واضحا، فإن الســلطات مضت قدمــا في تقليص الخدمات الصحي مــن ناحية، جرى إلغاء الدعــم المالي المخصص لمواد الوقود، عــلى رغم أن هذا الإلغ ســيجعل الكثير من العائلات بلا وقود. والأمر الأكثر وبالا، هو أن الســلطات قد قلص أو ألغت الدعم المالي المخصص للمواد الغذائية الرئيســية. من هنا، فإن الأطفال، الذي كانوا يعانون، نقص التغذية أصلا، باتوا يعانون، العمر كله، من أمراض مختلفة، أو تعز عليهم، حالهم في ذلك حال الكبار، الموت جوعا.

من ناحية أخرى، سبب خفض قيمة العملة الوطنية تدهور القوة الشرائية لد الســكان، وذلك لأنه تعين عليهم، الآن، دفع أســعار أعلى على الســلع الأجنبية. إ

يتوقف وجودها على حصولها على قروض ميسرة. وأجبر

العديد من هذه المشـاريع على إعلان إفلاسـها وتسريح العاملين لديها. ولعل من نافلة القول، الإشـارة إلى أ إفلاس هذه الشركات قد سـبب تفاقم البطالة. وسـبب إلغاء القيود المفروضة عا السـلع المسـتوردة وعلى التعامل بالعملات الأجنبية، في تدفـق رأس المال الأجنبي والسلع الأجنبية، على البلد المعني، بلا قيد أو شرط، وإغراق الاقتصاد المحلي، بسلع زهيدة الثمن. وانعكسـت هذه النتائج على القطـاع الزراعي بنحو مخصوص: فبما أن صغار المزارعين ما كانوا قادرين على منافسـة الشركات الدولية العملاقة، المنتجة للمواد الغذائية، فقد اندلعت موجات إفلاس واسعة. وكانت نتيجة موجات الإفلاس هذه هو أن البلدان الأفريقية على وجه الخصوص، أعني البلدان التي كانت من قبل تصدر المواد الغذائية، قد تحولت إلى

بلدان مستوردة للمواد الغذائية - ليس لحقبٍ معينة من الزمن، بل ظلت بلدانا مستوردة للمواد الغذائية حتى اليوم الحاضر.

وبفعـل التخصـص بإنتاج بضـع موارد طبيعيـة، يمكن تصريفها بيسر عالمياً، خضعت البلدان المعنية إلى تبعية من طرف واحد، تبعية نشأت عنها نتائج وخيمة في الظروف التي اتسمت بانخفاض الأسعار في السوق العالمية، وترتب عليها تدهو ملحـوظ، إلى حـد ما، في الموارد الماليـة المتأتية من التصدير. وغنـي عن البيان، أ التركيز على بضع سـلع مطلوبة في السوق العالمية، أعني التركيز على سلع من قبيل البن والشـاي أو القطـن، قد دفع القطاع الزراعي إلى إهـمال، أو التخلي كلية، ع زراعة مواد غذائية أساسـية، معهودة منذ قرون كثيرة، أعني مواد غذائية من قبيل المَنِيْهوت (Maniok)(*)، والبطاطس الحلوة، والذرة البيضاء [الدُخْن].

وسبب إلغاء القيود المفروضة على المستثمرين اندثار الكثير من المصانع المحليا إذ تعـين عليها، من الآن فصاعدا، مضاهاة مشـاريع تتفوق عليهـا تفوقا كبيرا م حيث القوة المالية، والكفاءة التكنولوجية، والإمكانات اللوجستية. من ناحية أخرى كانت خصخصة المشـاريع الحكومية تعني أن مرافق عامة أساسـية، مثل مشاريع الكهربـاء والمياه أو وسـائط النقل العامة، قد صارت تحـت رحمة القطاع الخاص

(*) هو نبات يُستخرج من جذوره نشاء مغذ. [المترجم].

الأسعار الجديدة.

وبعبارة أخرى: لقد خُفضت المستويات المعيشية للفئات العاملة بنحو منتظ وتحقق تصعيد عظيم بمشاكل الفقر والأمية والمجاعة، واتسعت هوة التفاو الاجتماعي، وتعززت بالتالي، فظلت سائدة على مر الزمن. ولا غرو في أن المصار العملاقة الناشطة دوليا والمستثمرين المؤسساتيين(*) والمضاربين من أصحاب ملا ومليارات الدولارات، قد استبشروا خيرا، وذلك لأن كل واحد من إجراءات صند النقد الدولي، ينطوي على تحسن ملحوظ في فرصهم الاستثمارية وزيادة مؤكدة معدلات أرباحهم، وذلك لأن:

خفض الإنفاق الحكومي يعني أن البلد المعني ستكون لديه قدرات ما أكبر لخدمة ما بذمته من ديون كان قد

استلفها من أطراف أجنبية. وعلى صع آخر، كان خفض قيمة العملة الوطنية بمنزلة الحلم العظيم الذي يراود خ المضاربين: فما كان على هؤلاء سوى الاقتراض بعملة أجنبية، في وقت مناس والانتظار فترة زمنية معينة، لجني ربح يساوي، بالعد والتمام، معدل تخفي العملة المعنية[1]. من ناحية أخرى، حظيت زيادة معدلات الفائدة، بغية خف معدلات التضخم، بترحيب واسع وحار أيضا، وصعدت، إلى جانب ذلك، د المضاربة على العملات، على خلفية تزايد القدرات المالية الموجودة بحو المضاربين، متسببة، في نهاية المطاف، في تعميق تبعية البلد المعني للتطورا المالية الدولية، وبزيادة طاعة حكومته لرغبات وشروط المقرضين الأجانب. وغ عن البيان، أن تعزيز تخصص الاقتصاد

الوطني بإنتاج عــدد محدود من مر أوليــة قابلة للتصدير،
وما ينجم عن هذا التخصص مــن تبعية وتعرض للابتز نعــم
كان هــذا وذاك، من جملة الأمــور، التي درت أرباحــا
خيالية على القر العظمى والشركات العملاقة، درت أرباحا
جرى اســتثمارها، ثانية وفي الحال، البلــد المعني، لاســيما
بعدما تم إلغاء القيود المفروضة على الاســتثمار الأجنب

(*) أي مســتثمرين مــن قبيــل شركات إدارة الأمــوال وشركات التأمــين والمصارف الاســتثمارية وصناد
الاحتياط. [المترجم].

وسواء ركز المرء منظوره على هذا الإجراء أو ذاك من إجراءات صندوق النقد الدولي، فالأمر البين هو أن جميع هذه الإجراءات تشترك في الخصائص الثلاث التالية: إنها جميعا حملت الجماهير العاملة أضرارا فادحة، وانطوت على منافع جمة بالنسبة إلى المستثمرين الدوليين، وساهمت مساهمة قوية في تعزيز تبعية البلد المعني إلى أسواق المال العالمية.

وربما سأل سائل عن السبب الذي دفع بلدانا متزايدة العدد للتوجه صوب صندوق النقد الدولي، والانضواء تحت رايته كدول أعضاء. إن الإجابة عن هذا السؤال غاية في البساطة: إن المصارف التجارية ترى أن الدول الجديرة بالحصول على التمويل، هي تلك الدول فقط، التي خضعت لشروط صندوق النقد الدولي والتزمت بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي. وهكذا، فإذا كان هذا البلد أو

ذاك، لا يريد لنفسه التعرض إلى عُزْلَة شاملة، وإذا عزم على مواصلة المشاركة بالمستجدات الاقتصادية والمالية الدولية، عندئــذ لن يكون لديه خيار آخــر غير الانتظام في صفوف الصنــدوق والموافقة على شروطــه. وبهذا النحو، غدا، ثلاثة أرباع بلدان أمريكا اللاتينية وثلثا البلدان الأفريقية، أعضاء في صندوق النقد الدولي، في منتصف ثمانينيات القرن العشرين.

5

«تدخل الصندوق كأنه فرقة مطافئ تمارس عملها على مستوى العالم أجمع، وأخذ يُكره بلدا بعد آخر على الانصياع لبرنامج التكيف الهيكلي المعد من قبله»

أزمة الديون في أمريكا اللاتينية.. الصندوق يتحول إلى لاعب دولي في إدارة الأزما

على خلفية التوسع الهائل في عر
البترودولار[*] (Petrodollar) في ستينيا
وسبعينيات القرن العشرين، وبناء ع

الأسـلوب الذي انتهجته المصـارف الدولية

عمليات الإقراض، سـجلت ديون كل البلد

الناميـة ارتفاعـا بلـغ 600 في المائـة، خا

العامـين 1971 و1982، وزيـادة في خدم

ديونها (أي أقسـاط تسـديد الدَّين وأقس

الفوائـد على هـذا الدَّين) بلغـت 1.100

المائـة. وكان إجـمالي الديـون في ذمة أمر

اللاتينية، قد سجل بين العامين 1975 و83

(*) كـما توحـي الكلمة يتألف تعبير بـترودولار من بترو، بم

نفـط، ودولار. والبترودولار هو عائدات بيع النفط من قبل ال

المصـدرة، سـواء كانت أعضـاء في منظمة الدول المصـدرة لل

(أوبك)، أو خارجها. [المترجم].

الديـون في العام 1983، ليصل إلى ما يزيد عـلى 314 مليار دولار امريكي. وعلى

الصعيد نفســه، وفيما كانت خدمة الدَّين السـنوية لا تزيد على 12 مليار دولار أمريــكي في العام 1975، غير أنهــا ارتفعت، في ظل معدلات فائدة تتراوح بين 15 في المائة و16 في المائة، إلى 66 مليار دولار في العام 1982، مسجلة ارتفاعا سنويا بلغ 10 في المائة. وهكذا، كانت قد لاحت في الأفق، وقتذاك، أزمة لم يشهد العالم مثيلا لها منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وكانــت المكســيك، البلد الــذي لصادراتــه البترولية أهمية كبــيرة في حياته الاقتصاديــة، أول دولة تتعرض لهذه الأزمة في أمريكا اللاتينية؛ فتدهور أسـعار البترول، بفعل انتشار الكســاد على المستوى العالمي، والارتفاع السريع بمعدلات الفائــدة

الأمريكيــة، كانا قد تركا بصماتهما على المكســيك على نحو شــديد في قســوته. على صعيد آخر، سحب مستثمرون أجانب 55 مليار دولار بين العامين 1979 و1982، وخسر البيزو، العملة المكســيكية، حتــى فبراير من العام 1979، ما يســاوي 67 في المائة من قيمته، وســجل ميزان الحســاب التجاري المكسيكي عجزا بلغت قيمتــه 5.8 مليار دولار أمريكي. وحينما امتنعت مصارف أجنبية في صيف العام 1982 عن منح قروض جديدة، كانت البلاد خائرة القوى وعلى وشك السقوط في الهاوية المالية.

وفي الثاني عشر من أغســطس من العام 1983 أغلقت البورصة المكســيكية أبوابها، وســافر وفد حكومي إلى واشــنطن، واجتمع مع كل من رئيس المصرف المركــزي الأمريكي (فيدرال رزيرف)، ووزير الخزانــة الأمريكية ورئيس صندوق النقــد

الدولي. وفي هذا الاجتماع أكد الوفد المكسيكي للحاضرين أن المكسيك ما عادت قادرة على سداد ما في ذمتها من التزامات مالية، وأنهم لهذا السبب يناشدونهم الموافقة على تعليق تسديد أقساط خدمة الدَّين (Moratorium) في الأشهر الثلاثة القادمة. ومن خلال الجرد الفوري للخزينة الحكومية الذي أوصى به المجتمعون تبين أن الوضع أكثر وخامة مما كانوا يتوقعون، إذ أظهر

الـ «وول ستريت» وصندوق النقد الدولي على علم آكيد

بحقيقة مفادها: التوقف عن تسديد ديون بهذه القيمة

الكبيرة يمكن أن يؤدي إلى انهيار مصا أمريكية وأوربية

ويابانية متعددة، وإلى تعرض النظام المالي العالمي لنت

وخيمة، غير محسوبة.

واستدعى رئيس صندوق النقد الدولي جاك لاروزبير

(icques Larosière في الحال، ممثلي 800 مصرف للمشاركة

في اجتماع طارئ يلتئم شمله في نيويو وكان جدول أعمال

الاجتماع يتكون من فقرة واحدة لا غير: كيف يمكن الحيل

دون إعلان المكسيك إفلاسها؟ ومن أجل اجتياز بضعة

أسابيع على الأقل، دون إعلان الإفلاس، وافقت المصارف

المركزية التابعة لعشرة بلدان غر وبنك التسويات الدولية

في مدينة بازل السويسرية، على تنفيذ «حزمة إجراء مالية» قصيرة المدى. ومارس الصندوق، من ثم، وبشــكل رسمي، دور «الوسيا بين المكســيك والمصارف التجارية. وأكد الصنــدوق، في وقت لاحق، أنه نجح «انتزاع» قروض قيمتها 5 مليارات دولار من المصارف التجارية بغية توظيفه استــقرار المكسيك، وأنه هو نفسه، على أتم اســتعداد «لمساعدة» المكسيك خلال تقديمه مبلغا قيمته 3.3 مليار دولار.

بيــد أن الحقيقة التي تخفت وراء هذه الصياغات الزائفة، كانت على الن التالي: من أجل ضمان قدرة المكســيك على تسديد أقساط خدمة الدَّين، ما ا لــدى المقرضين غير خيار واحد لا غير هو منح البلاد قروضا جديدة. بيد أن ه القــروض لم تُمنح من أجل إنقاذ المكســيك، بل تلبية

لتحقيــق مصالح المصا التجارية نفســها، كما أنها ارتبطت، وبمســاعدة من قبل صنــدوق النقد الدو بشروط عززت، على نحو قوي، ســلطان هذه المصارف، وســاعدتها على تحص مســتحقاتها من الشركات المكسيكية بيسر مقارنة بما كان ممكنا في سابق الز وكان الصنــدوق من ناحيته قد أعد العدة ليــس لتقديم قرض قيمته 3.3 ما دولار فقــط، بل بربط تقديم هــذا المبلغ بتنفيذ صــارم لبرنامج تكيف هي

الحكومة على تقديمه سابقا. وعلى خلفية هذه الإجراءات، وبناء على استمرار

التضخم بمعدلات عالية، طوال الأعوام الأربعة التالية، تراوحت بين 60 و90 في المائة سنويا، انخفض المستوى المعيشي لفئات عريضة من سكان المكسيك، وصار عدد كبير منهم فقراء معدمين، يقاسون أبشع ضروب العوز.

وفي ديسمبر من العام 1982 أعلنت البرازيل، أيضا، تعليق تسديد أقساط خدمة ديونها الدولية. وكما كانت الحال في مجمل أمريكا اللاتينية، كانت البرازيل تعاني وطأة تزامن ارتفاعات كبيرة في معدلات الفوائد الأمريكية، مع تراجع مفاجئ في حجم الصادرات، وذلك على خلفية الكساد الذي خيم على النشاط الاقتصادي عالميا، وبسبب تصاعد معدلات التضخم.

وهنا أيضا، تدخل الصندوق بلا تأخير، وأجبر الحكومة على تنفيذ برنامج تقشــف مالي صارم، وذي آثار سلبية، بشعة، بالنسبة إلى المواطنين العاديين. وانتهز، في غضون ذلك، فرصة ضعف الحكومة، فراح يطالبها بإلغاء الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة؛ علــما بأن الحكومة كانت تســعى، من خلال هذه الضرائب، لحماية المشــاريع البرازيلية المتوســطة الحجم في المقام الأول، من سلطان ما لدى المشاريع الدولية العملاقة، من قوة تنافسية عظيمة.

وخلافــا لكل التأكيدات المعلنــة، لم يكن هدف الصنــدوق، في المقام الأول؛ مســاعدة الاقتصاد المكسيكي أو البرازيلي، على تخطي الأزمة والتعافي من وبالها؛ بــل كان يتركــز على تمكين الصندوق نفســه، بغير مبالاة، وبــلا رحمة، من جني الثمار

الناشـــئة على خلفية الأزمة الاقتصاديـــة والمالية، المخيمة على البلدين. إن هدفـــه الوحيـــد كان يكمن في إعـــادة قابلية البلدين لتســـديد ما في ذمتهما من قروض، والاستفادة من الأزمة لتحسين شروط الاستثمار وفرص جني الأرباح أمام المشاريع والمصارف الأجنبية العملاقة.

ولما كانت أســـباب الأزمة ذات طبيعة عالمية أصلا، لذا فإنها ازدادت تفاقما وتعاظمت اتســـاعا، على نحو مطرد؛ فحتى أكتوبر من العام 1983، اضطرت 16

قطاع المصارف التجارية قد بلغت 176 مليار دولار أمريكي، وأن 37 مليار دوا مــن هذا المبلغ كانت ديونــا في ذمة هذه البلدان لمصلحــة أكبر أربعة مصار أمريكية. وعلى المســتوى العالمي ارتفعت ديون الــدول النامية، مقابل المصار التجارية، إلى 239 مليار دولار أمريكي.

وفي كل الحــالات، تدخــل الصندوق كأنــه فرقة مطافئ تمــارس عملها ء مســتوى العالم أجمع، وأخذ يُكره بلدا بعد آخر عــلى الانصياع لبرنامج التكيا الهيــكلي المعد من قبله. وجرى تبــادل الآراء وإقرار الخطــوات الفعلية لتنف الإجــراءات المطلوبة في رحاب نادي باريس، هذا النــادي الذي أخذ دوره يزد أهميــة عاما بعد آخر؛ ففيما كان عــدد

الاتفاقيات التي أبرمها النادي مع الدر المدينة أربع اتفاقيات لا غير في المتوســط، بين العامين 1956 و1980، ارتفع ه العــدد ابتداء من العام 1982 إلى عشر اتفاقيات في العام، وبلغ عدد الاتفاقيا الذروة في العام 1989، إذ بلغ عددها أربعا وعشرين اتفاقية.

ويُستحســن أن نلقي نظرة فاحصة على «النادي»، فالملاحظ، بادئ ذي بد هــو أن النادي ليســت لديه لوائــح وقواعد مكتوبة تنظم عملــه. بهذا المعن فإن أعضاءه يمارســون مهامهم وفق «مبادئ» غير رســمية، ولكن مفيدة لتأم أي اتفــاق تبرمه الدول الدائنة مع الدول المدينــة، أعني مبادئ من قبيل: اتخ القرارات على نحو يأخذ في الاعتبار خصائص كل حالة، أي ضرورة اتخاذ القرارا لكل حالة على

حدة (fallweise Behandlung)، والإجماع (Einstimmigkeit) والمشروطية (Konditionalität)، والتضامن (Solidarität)، والتعامل على نـ مقـارن (vergleichbare Behandlung)، ويقـضي مبدأ اتخـاذ القرارات لـ حالة على حدة، أن النادي مطالب بأن تناسـب إجراءاته الوضع السائد في البـ المديـن. والمقصود بمبـدأ «الإجماع»، هو أن تحظى قـرارات النادي بموافقة ـ الـدول الدائنة، وليـس موافقة الدول المدينة. ويفرض مبـدأ «المشروطية» ـ البلد المدين أن ينفذ برنامجا من برامج صندوق النقد الدولى (اتفاقات الاستعد

Policy Support Instrument. وكــما هــي الحال بالنســبة إلى مبدا الإجماع،

يســتهدف مبدأ «التضامن»، أيضا، البلدان الدائنة فقــط، ويطالبها بأن تتصرف وتعمل كمجموعة، وأن تراعي - وهي تســعى إلى الظفر بما لها من مســتحقات مالية في ذمة البلدان المدينة - حقوق دول دائنة غير مشمولة باتفاقيات النادي مــع الدول المدينــة. ويعني مبدأ «التعامل على نحو مقــارن» أن أي بلد مدين، يصادق عــلى اتفاقية مع الدائنين من أعضاء نادي باريس، محظور عليه الاتفاق على قروض يحصل عليها من أطراف أخرى غير منضوية تحت راية نادي باريس بشروط أسوأ من الشروط التي اتفق عليها مع نادي باريس.

ولــو قارن المــرء العلاقة القائمة بــين المدين والدائن،

بالعلاقة السـائدة بين المُدَّعِـي والمُدَّعَى عليه، لتوصل بيسر إلى أن نادي باريس أشـبه بمحكمة، يمارس فيهـا المدعي دور المدعي العام والقاضي في وقت واحد، ويحرم المدعى عليه من حق اختيار مُحام يدافع عنه. وهكذا، لا غرو أن يلتئم شمل هذه الاجتماعاتدائما من حيث المبدأ - في ديوان وزارة المالية الفرنسية، وأن يُستبعَد الرأي العام من الاطلاع على ما يدور في هذه الاجتماعات. والملاحظ هو أنه لا توجد لا قوائم بأسماء المشاركين، ولا بروتوكولات تلخص ما يدور في هذه الاجتماعات. إن نتائج «المحادثـات» هي فقط الموضوع الذي يُثبت تحريريـا - نعم يُثبت هذا فقط، برغم أن هذه الاجتماعات هي الرحاب الذي جرت فيه في العام 2012 مفاوضات مـع 90 دولة، والحفل الذي تم فيه التوقيع على 428 اتفاقية تدور حول قروض بلغت

قيمتها 573 مليار دولار أمريكي!

وترتب على قرارات نادي باريس ارتفاع هائل في التفاوت الاجتماعي الســائد على المستوى العالمي، وفي حين ازدادت الفئات الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي فقرا، وحُرمت أكثر فأكثر مما كان من اســتحقاقاتها، وحيل دون ســلوكها الدرب الموصلــة إلى حيــاة تليق ببني البــشر، راحت ثلة تقف في أعلى مراتب الســلم الاجتماعــي، وتتمتع بــثراء هو من عالم الخيال، حتى في أقــسى مراحل الأزمات،

في المكسيك والبرازيل فقط 1.5 مليار دولار أمريكي.

وحينما بدا، في العام 1985، واضحا وضوح الشمس أن برامج التكييف الهيكلي تنطوي، في الأمد القصير، على نفع كبير للمصارف، إلا أنها تعيق على نحو شديد النمو الاقتصادي في مجمل أمريكا الجنوبية، وتتسبب في تفاقم المديونية على خلفية تراجع إيرادات الدولة[2]. لاحت في الأفق نذر المستقبل الكئيب الذي ينتظر الرأسمالية المالية الدولية. وهكذا، ولتمكين المدينين له من تسديد ما في ذمتهم من ديون، على نحو مستمر، كان على الصندوق، وقف هذا التطور بلا قيد وبلا شرط. ولكن أنّى له وقف هذا التطور؟

ففي واشنطن وضع جيمس بيكر، وزير الخزانة في إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، ومعه رئيس المصرف

المركزي الأمريكي بول فولكر، خطة عرضها على الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المنعقد في عاصمة كوريا الجنوبية سيول، في أول أكتوبر من العام 1985، خص بها خمس عشرة دولة، من بينها عشر دول في أمريكا اللاتينية، كانت في ذمتها ديون مجموعها 437 مليار دولار أمريكي، مشيرا فيها إلى ضرورة منح هذه الدول، على مدى ثلاث سنوات، قروضا إضافية بقيمة تبلغ 47 مليار دولار (20 مليار دولار من المصارف الأهلية، و27 مليار دولار من البنك الدولي). وكان الهدف المعلن هو جعل هذه الدول في موضع يسمح لها باتخاذ التدابير اللازمة لحفز النمو الاقتصادي، الذي كانت في أمس الحاجة إليه. غير أن الأمر الجدير بالذكر هو أن هذه الدول لم تكن من

جملة الدول الأكثر فقــرا، بل كانت تدخل في عداد الدول المتوسطة الدخل (middle-income countries). وبهذا المعنى فإن الدول المســتهدفة كانت بلدانا يشــير وضعها إلى أن الاستثمارات الإضافيا فيها ســتكون مجزية - بلا ريب - وبهذا فلا مجال لمقارنة هذه الدول بالدوا الفقيرة التي لا نفع يُرتجى من الاستثمار فيها. وفيما تمسكت هذه الخطة بحق صنــدوق النقد الــدولي في فرض برامجه الرامية إلى تحقيــق التكيف الهيكلي

ومنيت خطة بيكر بفشـــل واضح؛ فعلى خلفية الوضع الحرج السائد في قارة أمريكا الجنوبية، كانت المصارف الأهلية تستشـــعر مخاطر كبيرة. وهكذا، وفيه استـــثمرت هـــذه المصارف، خلال الفـــترة الواقعة بين نهاية العـــام 1985 ونهاية العام 1988، ما قيمته 12.8 مليار دولار فقط، دفعت أمريكا الجنوبية، في الفترة الزمنيـــة ذاتها، فوائد بلغ مجموعها 30 مليـــار دولار، علما أن هروب رأس المال مـــن أمريكا الجنوبية كان مســـتمرا بلا انقطاع، عـــلى خلفية اضطراب الوضع في كل البلدان تقريبا. وفي الســـنين التالية، أيضا، لم يطرأ تحســـن ذو بال على الوضع المتردي مـــن وجهة نظر المصارف الغربية. وحينـــما أشرف عقد الثمانينيات على بلوغ نهايته، كانت هذه المصارف مهددة بتكبد خسائر بقيمة تبلغ مئات ملايين الدولارات. وكان كل المعنيين على علم أكيد

بضرورة اتباع آليات جديدة، وانتهاج إستراتيجية مختلفة، لتذليل معضلات كثيرة تراكمت خلال عقود الزمن المنصرم

لقــد بانت ملامح الحــل عقب انتخاب جورج بوش [الأب] رئيســا للولايات المتحدة الأمريكية في العام 1989، وشروع وزير الخزانة في حكومة بوش، نيكولاس برادي، في تركيز اهتمامه على سبل حل المشكلات المتراكمة؛ فقد أعلن رسميا أن السبيل الوحيد لحل أزمة الديون يكمن في «حفز المصارف، على خفض ما لها من استحقاقات مالية على نحو طوعي». غير أن من حقائق الأمور، أيضا، أن خطتنا لم تكن - بناء على الظروف الحرجة الســائدة على أرض الواقع - ســوى محاولة تهــدف إلى تمكين المصارف مــن تحقيق أفضل نتيجة يمكــن تحقيقها، أي كانت خليطا يجمع بين أدنى تنازل ممكن وأكبر عائد بالمســتطاع تحقيقه. وفي هذا كله

كان برادي يراهن على التزايد المستمر في قوة القطاع المالي الدولي، بفعل تعاظم الرأسمالية المالية، وعلى توق المستثمرين الناشطين في هذا القطاع المالي إلى فرص استثمارية جديدة تدر عوائد مجزية.

فلإعادة جدولة ديون المكسيك، على سبيل المثال، أكره مديرو المصارف، على الاختيار بين الحلين التاليين: إما مبادلة القروض الســائدة حاليا، مقابل الحصول

فائدة أعلى. وإما في مستطاعها مبادلة القروض، السائدة

حاليا، مقابل الحصول

على سندات دين جديدة تدفع المكسيك لحامليها

معدلات فائدة هي أدنى بعض الشيء من معدلات الفائدة

السائدة في الأسواق العادية، وبلا أي تخفيض للديون الحالية.

ولكي تستطيع هذه الدول دفع أقساط الفائدة، عرض

المر عليها، الحصول على قروض جديدة، قيمتها تعادل 25 في

المائة من قيمة إجمالي ما في ذمتها من ديون في العام 1989،

لقاء دفع أسعار فائدة تضارع معدلات الفائدة الدارجة في

السوق.

وجرى ربط «حزمة المساعدات»، هذه، بشرط يقضي

بضرورة أن تكون فوائد وأقساط ما يسمى «سندات برادي»

برادي بوندز» (Brady Bonds)، مضمون من خلال سندات صادرة عن الحكومة الأمريكية، ويمكن تداولها في أسواق المال وما بدا للوهلة الأولى، كما لو كان تنازلا يحابي الدول النامية، كان ينطوي في واق الحـال على تصعيد ملحوظ للضغط الممارس عـلى هذه الدول، فإمكان المتاجر بسـندات برادي تعني أن مصير البلـدان النامية ما عاد، الآن، يتوقف على إراد مؤسسـات مالية متفرقة، بل صار يرتبط على نحو مباشر بأسـواق المال الدوليا وبما للـ «وول ستريت»، أيضا، من قوة هائلة، وقبضة لا ترحم.

ولم يدم الأمـر طويلا، حتى راحت المصارف التجارية تشـتري قروض الدو النامية وتحولها حزما معروضـة للبيع على مصارف الدول النامية، محملة، بها النحو، الدول النامية

كل المخاطر الكامنة في هذه الحزم. وأخذت، من ثم، تستثم الأربـاح المتحققة في البلد المعني، محفزة بذلـك المضاربين بالعملات، على تتبّ أخبار الأرباح الكبيرة، وإمكان المشـاركة في الصفقة المتاحة، وتحقيق أرباح كبير في الـدول المعنية، وذلك من خلال تعريض هذه الدول لتقلبات كبيرة في أسـعا الصرف الأجنبي. وهكذا، ألحقت هذه المصارف أضرارا جسيمة باقتصاديات هذ الدول النامية. أي، وبعبـارة أخرى: إن صندوق النقد الدولي الذي يؤكد ممثلو رسـميا، وفي كل مناسـبة، أنهم يبذلون قصارى جهدهم من أجل اسـتقرار هذ

وبكل وعي وإرادة.

وخـلال العامين 1980 و1993 جرى في 70 بلدا ناميا تنفيذ 566 برنامجا م برامج التكيف الهيكلي وبرامج التثبيت الاقتصادي(*). وحتى مايو 1998 أقدم 8 بلدا على الدخول في مغامرة سـندات برادي، بقيمة بلغت 190 مليار دولار. و كل الصفقـات التي تمت في رحاب نادي باريس، كان الصندوق يقف عونا يقد خدماته لنفس الشركاء: النخبـة الاقتصادية التي يحابيها رأس المال الدولي تلبي لمصالحه الخاصة، والحكومات.

(*) أي برامج الاستقرار الاقتصادى. [المترجم].

6

«إن 39 بلــدا تعرضــت خــلال الفــترة الواقعة بــين 1976 و1992 إلى سلســلة مــن الاضطرابــات والثورات، كانت قــد تكررت نحو 150 مــرة، وذلــك احتجاجــا على سياســات التقشــف التــي نفذتها حكومــات هــذه الدول اســتجابة لــشروط الصنــدوق، وأن عشرات آلاف المواطنــين قد لقوا حتفهم في عمليات الاحتجاجات هذه»

نتائج «التكيف الهيكلي».. تصاعد المقاومة ضد الصندوق

ولشــد أزره، ما كان الصنــدوق بحاجة إل

مســاندة الحكومات فحســب، بل ومؤازرة م

لــدى هذه الحكومات من أجهزة قمعية، وذلك

لأن كل تصعيد للمشروطية كان يدفع الجماهي

إلى تصعيــد مقاومتها ضد الإجراءات الحكومي

الرامية إلى تحقيق تقشف مالي صارم. على سبيل

المثــال، بعدما نفــذ الجنرال بينوشــيه في العا

1973 انقلابا عســكريا جعل تشــيلي تسبح فِ

«حمام دم» باعتراف بينوشيه نفسه، اندلعت فِ

الأرجنتين في العام 1976 احتجاجات جماهيرية

ضد مناشــدة صندوق النقد الــدولي الأرجنتي

ضرورة العمل عــلى تجميد الأجور لفترة أمده

180 يوما، كخطوة أولى تجيز للحكومة مواجه

التضخم وتخفيض مســتوى الديــن الخارجي

وكما حدث في تشيلي، استولى الجيش، هنا أيض

على السلطة وشرع في فرض نظام حكم إرهابي

وفي افريقيا وباقي انحاء العالم كان بركان الثورة يتصاعد من يوم لاخر، ففي يناير 1977 اندلعت في كبرى المدن المصرية ثورة انصب جام غضبها على مطالبة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الحكومة المصرية بضرورة شطب الأموال التي تخصصها كل عام لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية. وفي سياق هذه الاحتجاجات قتل 79 متظاهر وجرح أكثر من 550 مواطنا. وفي المغرب، كانت النقابات العمالية قد أعلنت في العا 1981 إضرابا عاما، وذلك لأن الصندوق كان، هنا أيضا، قد ربط منح قرض قيمته 2. مليار دولار بالتزام الحكومة المغربية بإلغاء الإنفاق الحكومي المخصص لدعم أسعا المواد الغذائية الأساسية. وفي سياق هذا الإضراب تمرد آلاف الشباب من سكان الأحيا الفقيرة، المحيطة بالدار البيضاء، وكانت قوات الشرطة قد قتلت أكثر من 600 منهم.

واندلعـت في جمهوريـة الدومينيـكان في العام 1981 موجة مظاهـرات صاخبة احتجاجا على إجراءات التقشـف المالي التي أملاها الصندوق على حكومة البلاد. أضف إلى هذا أن التقشـف المـالي كان قد أدى إلى ارتفاع أسـعار العقاقير الطبية إلى ضعف المسـتوى الذي كانت عليه قبل تنفيذ برنامج التقشف المالي، وكانت عناصر الشرطة قد اعتقلت 4000 متظاهر وقتلت بوابل من الرصاص 50 مواطنا. وقتل في فنزويلا في العام 1989 مئـات المتظاهريـن، احتجاجا على إلغاء الدعم المالي المخصص لأسـعار البنزين المستخدم من قبل الفقراء بخاصة.

وفي مايو 1986 قتلت قوى الأمن نحو عشرين طالبا من طلاب جامعة أحمدو بيلو في زاريـا بنيجيريا، وذلك لأنهم احتجوا على الشروع في تنفيذ برامج تكييف هيكلي. كما قتل طلبة آخرون إثر تنظيمهم احتجاجات في قسـم الهندسة التابع لجامعة كادونا وفي جامعة

جمهورية بنين وفي جامعة لاغوس أيضا.

وبعدما اتفقت الحكومة الجديدة المعينة من قبل بيريز رئيس فنزويلا مع صندوق النقـد الدولي، على برنامج للتكيف الهيكلي، وبعدما دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 23 فبرايـر 1989 اندلعـت خـلال اليومـين 28 فبراير و2 مارس تظاهـرات صاخبة احتجاجـا على ما سيسـببه هذا البرنامج مـن ارتفاع كبير في أسـعار البنزين وتكاليف استخدام وسائط النقل العمومية. وفي سياق هذه الاحتجاجات، قتل ما يزيد على 300 متظاهر وجرح أكثر من ألف مواطن.

وفي فبرايـر 1990 أضرب طـلاب جامعـة نيامي في النيجر عـن حضور المحاضرات احتجاجا على اشـتراط صندوق النقد الدولى عـلى الحكومة تقليص مخصصات التعليم

الأجهزة الأمنية نفسها.

وخلال الفترة الواقعة بين 28 يوليو و2 أغسطس 1990 اقتحمت منظمة إسلامية بناية حكومية في جمهورية ترينيداد، واحتجزت رئيس الجمهورية روبنسون وعددا من أعضاء الحكومة، احتجاجا على برامج التقشف المفروضة من قبل الصندوق. وفي سياق المناوشات التي شهدتها العاصمة بورت أوف سبين، قتل خمسون فردا على أقل تقدير.

وعموما، يمكن القول إن 36 بلدا تعرضت خلال الفترة الواقعة بين 1976 و1992 إلى سلسلة من الاضطرابات والثورات، كانت قد تكررت نحو 150 مرة، وذلك احتجاجا على سياسات التقشف التي نفذتها حكومات هذه الدول استجابة لشروط الصندوق، وأن عشرات آلاف المواطنين قد لقوا حتفهم في عمليات الاحتجاجات

هذه. وعلى الرغم من هـذه القائمة الطويلة، أعني قائمـة الاضطرابات الدامية، لم يخطر على بال صندوق النقد الدولي ضرورة إعادة النظر في إســتراتيجيته المدمرة، فضلا عن أن يخطر على باله ضرورة تبني إستراتيجية جديدة. إن ما تحقق كان عكس المأمول: فقد واصل العمل بإستراتيجيته بــكل إصرار وراح يعلن، على الملأ، في العــام 1990، اتفاقه التام مع المبادئ التي تضمنها «توافق واشــنطن»Washington Consensus، علما أن هذه التسمية هي الاسم، الذي أطلقه في العام 1989 الاقتصادي الأمريكي، والمستشار الأسبق لصندوق النقد الدولي جون ويليامسون (Williamson John) على تلك «المبادئ الأساسية، التي تتواءم» مع تصورات الدوائر السياسـية في واشــنطن، والأعضاء الرئيســين في الإدارة الأمريكية

والتكنوقراط في المؤسسات المالية العاملة في واشنطن، والوكالات الاقتصادية التابعة للحكومة الأمريكية والمصرف المركزي الأمريكي وأخيرا وليس آخرا المراكز البحثية(*) العاملة في واشنطن(**).

الأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أن المبادئ العشرة، التي أعرب عنها ويليامسون، لم تخفف من شدة برامج التكيف الهيكلي العائدة إلى العام 1979، بل زادتها صرامة في واقع الحال. وكان اتفاق واشنطن يطالب الدول المعنية بالسهر على تحقيق ما يلي: انضباط المالية العامة، إعادة ترتيب أولوية الإنفاق العام، الإصلاح الضريبي، تحرير أسعار الفائدة، الوصول إلى سعر صرف تنافسي، تحرير التجارة، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، الخصخصة، إلغاء القيود على الأسواق، وحماية حقوق الملكية.

(*) خلايا أو بيوت الخبرة كما يسميها البعض. [المترجم].

(**) في خدمة الإمبراطورية الأمريكية بصفتها صنفا من صنوف القوة الناعمة.

[المترجم].

الهروب بثرواتهم إلى خارج البلاد، لم تدفعه إلى التفكير في الإجراءات الضرورية للحد من قدرة الأغنياء على الهروب برؤوس أموالهم، بل قادته إلى الإعلاء من أهمية التقشف المالي، متناسيا أن الفقراء هم الذين يتحملون النتائج السلبية التي يفرزها التقشف المالي، وأنه يؤدي إلى تخفيض مستوياتهم المعيشية على نحو متزايد. أضف إلى هذا أنه يتحدث عن الجانب المظلم في الخصخصة، قائلا، بصراحة تثير العجب: «إنها يمكن أن تعبد الطريق أمام الفساد الإداري والارتشاء، وذلك لأنها تسهل على النخبة صاحبة الامتيازات، الحصول على مزيد من الثروات بأرخص الأثمان»، ويوصي، من ثم، قائلا، بأن على أولي الشأن «أن يتخذوا التدابير الضرورية لتطبيقها(*) على النحو السليم»(**).

وكيفما اتفق، الأمر المؤكد هو أن توقيت إذاعة توافق واشنطن على العالم لم يكن من محض مصادفة. ففيما كانت أزمة الديون تؤدي إلى صدمات اقتصادية واجتماعية ليس في البلدان النامية الواقعة في أمريكا اللاتينية فقط، بل في البلدان النامية الواقعة في أفريقيا وآسيا أيضا،

كان قد بدا واضحا، أن أوربا قد أمست على وشك التعرض إلى تحولات عظيمـة قبل فترة وجيزة مـن بزوغ فجر العقد الأخير من القـرن العشرين. وفي البلدا الأوربية أيضا، أدى صندوق النقد الدولي دورا فتاكا بالنسبة إلى المواطنين البسطاء.

(*) أي عملية الخصخصة. [المترجم].

(**) ترجـع قصة «توافق واشـنطن» إلى اتخاذ «معهد الاقتصاد الدولي» في واشـنطن في العـام 1989 قرارا بعقد ندو يقـدم فيها مؤلفون من عـشر دول من أمريكا اللاتينية بحوثا تشرح بالتفصيل التطـورات الاقتصادية التي قادت إلى أزه الديون في بلدان أمريكا اللاتينية. وكان جون ويليامسـون الزميل الرئيسي في معهد الاقتصاد الدولي، قد شـارك ببحث أو فيه العشرة إصلاحات المذكورة في متن هذا الكتاب. وأطلق ويليامسون على حزمة الإصلاحات هذه اسم «اتفاق واشنطن اعتقادا منه أن كل المشـاركين في الندوة يعتقدون أن الأوضاع في أمريكا اللاتينية تتطلب هذه الإصلاحات بكل تأكيد. وكا ويليامسـون قد تطرق إلى قصة «اتفاق واشـنطن» في مجلة البنك الدولي «التنمية والتمويل» (الصادرة في سـبتمبر 002 المجلد 40، العدد 3) فكتب قائلا: «ولم أكن أحلم مطلقا أنني كنت بذلك أصك مصطلحا سـيصبح فيما بعد نداء حرب المناظـرات الأيديولوجية لأكثر من عقد من الزمن...»، ويقر ويليامسـون بأنه أغفـل إدراج عدد من الإصلاحات الضرور في القائمة، مثل

«جعل سياسة الاقتصاد الكلي تحقق الاستقرار الدوري، وتصحح عدم المساواة الفظيع في توزيع الدخو الذي ابتليت به المنطقة». ويواصل ويليامسون حديثه فيقول: «... بيد أنه من الواضح تماما، انه بمرور الزمن، أصبح كثـ مـن الناس يستخدمون المصطلح بمعنى يختلف جدا عما قصدته. ويمكن للمـرء أن يحدد معنيين بديلين على الأقل. الأو منهما يساوي بين آراء واشنطن والليبرالية الجديدة...» فالليبراليون الجدد، الليبراليون الحديثون، يؤيدون «معظم إصلاحاد السياسة التي وردت في توافق واشنطن»، غير أن «هناك عددا من المبادئ الليبرالية الجديدة يتبدى غيابها جليا في قائمتـ وهي: نزعة التركيز على أسعار الضرائب المنخفضة، والحد الأدنى للدولة التي ترفض أي مسؤولية عن تصحيح توزيع الدخ أو احتواء العوامل الخارجية وحرية تحرك رأس المال... أما التفسير الثاني فهو أن توافق واشنطن يمثل السياسة التي تتبع بصورة جماعية المؤسسات التي تتخذ من واشنطن مقرا لها والتي تقدم نصائحها للدول النامية: أي مؤسسات بريتو وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وبنك التنمية لدول أمريكا والخزانة الأمريكية، وربما بنك الاحتياطي الفدرا للولايات المتحدة...»، وتكمن نواحي الاختلاف بين المنظورين «في الحماس الذي أظهرته واشنطن في التسعينيات للترويـ لقابلية حساب رأس المال للتحويل». فويليامسون يقر صراحة، بأنه أهمل عن وعي «إدراج التحرير الشامل لحساب رأ‍ المال نظرا إلى أنني لم أعتقد أنه أحرز توافقا في الرأي في واشنطن». [المترجم].

7

«إن قـرض الصنـدوق، الممنوح في إطار «التسـهيل التمويلي لتحويل الأنظمـة الاقتصاديـة» والبالغـة قيمته 3 مليارات دولار، قد سـاعد رئيس روسـيا على تثبيـت موقعه، وعزز موقفه، بعدما انتهك دسـتور البـلاد وضمـن لنفسـه التمتـع بصلاحيات دكتاتورية بقوة السلاح»

«علاج الاتحاد السوفييتي بالصدمة».. الصندوق والعودة إلى النظام الرأسما

حينما جرى، في مارس من العام 1985، اخت

ميخائيل غورباتشـوف رئيسـا للحزب الشيو

في الاتحاد السـوفييتي، كانت هـذه الدولة، ال

هـــي أكبر بلدان العالم مســاحة، تمر بأعنف أز

اقتصاديــة عرفتهــا البلاد حتى ذلــك الحين. ح

كان التخطيط الاقتصادي، المطبق بعد نجاح ثو

العــام 1917، قد حول الدولــة، التي كانت حن

ذلــك الحين بلدا زراعيــا متخلفا، إلى قوة عظم

بيــد أن مـــن حقائق الأمور أيضــا، أن هذه الق

العظمى، أعني الاتحاد السوفييتي، قد سارت ع

درب التدهــور منذ مطلــع الثمانينيات على أد

تقدير. وكما هو معروف، فالتســابق مع الولايا

المتحدة في المجال العســكري - وهو تســابق ك

البــلاد أموالا طائلة خلال ســنوات الحرب البار

- والحرب أيضا، التى دارت رحاها فى أفغانستا

النخبة ذات النفوذ في الحزب والدولة، كانت من جملة العوامل، التي أنهكت قوة البلا بشكل كبير. على صعيد آخر، فإن الاقتصاد، الذي فاته اللحاق بعصر الكمبيوتر، وما عاد بالتالي، قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية، أخذ يعاني من وطأة الركود منذ ستا أعوام سبقت تسلم غورباتشوف مقاليد الحكم في البلاد.

كما أعلنت السعودية، من ناحيتها، وبعد نصف عام لا غير على تسلم غورباتشوف مقاليد السلطة، انتهاء حقبة سياسة تثبيت أسعار البترول، وراحت، خلال ستة شهو تقريبا، ترفع إنتاجها من البترول إلى أربعة أضعاف كمية إنتاجها السابق. وبالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي، أدى الانهيار الكبير في أسعار البترول، الناشئ بفعل ارتفاع الإنتا السعودي، إلى تراجع الإيرادات بمقدار بلغ 20 مليار دولار سنويا.

وحاول غورباتشوف، في بادئ الأمر، تحميل حلفائه عبء

المعضلات المالية الناشر ظلالها على الاتحاد الســوفييتي. ففي حين زاد غورباتشــوف حجم الواردات الســلعيا القادمــة من الكتلــة الشرقية، فإنه لم يدفع قيمة هذه الــواردات نقدا، بل أكره الدول الدائرة في فلك الاتحاد الســوفييتي، على مقايضة سلعها بالبترول السوفييتي بقيمة هي أدنى بكثير من القيمة السائدة في الأسواق العالمية. أضف إلى هذا، أنه كان قد دأب على تقديم تنازلات للنظام الرأســمالي كانت تزداد اتساعا مع مرور الأيام. من ناحية أخرى سمح غورباتشوف بتأسيس شركات محاصة (Joint Ventures) (أي شركات مشتركة بين شركات الدولة السوفييتية والشركات الغربية)، وأجاز للقياديين الاحتفاظ لأنفسهم بجزء من الأرباح المتحققة، وحاول تعزيز قدرات الاقتصاد السوفييتي من خلال الحصول على قروض ضخمة من العالم الخارجي. وأفرز هذا النهج ارتفاعا في مديونية الدولة، وأفضى في نهايــة العام

1989، إلى بلوغ ديون الدولة إلى أعلى مســتوى عرفته البلاد حتى ذلك الحين، إلى 54 مليار دولار على وجه التحديد.

وحينما رفض اتحاد دولي ضم ثلاثمائة مصرف (consortium)، تمويل قرض ضخم كان الاتحاد الســوفييتي بأمسّ الحاجة إليه، وبعدما تبين بجلاء أنه حتى ارتفاع أسعار البترول في الســوق العالمية، على خلفية النزاع العســكري في الخليج العربي [أي الحرب العراقية ـ الإيرانية]، لن ينقذ الاتحاد السوفييتى من محنته المالية، توجه غورباتشوف

الاتحاد السـوفييتي. ولسـوء الحظ، بلا طائل، فبوش كانت

لديـه، أصلا، خطة جاهـ للتعامل مع البلدان غير الرأسـمالية

المشرفة على الانهيار المحتوم. وبما أن مؤتمر القد الخاص بالاتحاد

الأوروبي، المنعقد في مدينة كولونيا، قد كلفت الاتحاد الأوروبي

بضرو الأخذ بيد دول أوروبا الشرقية، لذا أَشْرَك بوش صندوق النقد

الدولي في الأمر، وكلفه، ه والبنك الدولي، بتقديم دراسة تتناول

بالتحليل وضع الاقتصاد السوفييتي.

وهكذا، دخـل على الخط الآن ميشـيل كامديسـوس

(Michel Camadessus المديـر العام لصنـدوق النقد الدولي

وقتـذاك، والذي أشرف عـلى إدارة نادي باريد مـن العـام 1978

حتى العــام 1984، وعلى المصرف المركزي الفرنــسي على مدى ثلا

أعــوام. ولم ينتظر كامديســوس طويلا، فتنفيذا لطلب بوش،

أرســل إلى موســكو بعـ ضمت اقتصاديين يؤمنون إيمانا راســخا

بأفكار الليبرالية الحديثة. وأوصى كامديســو، أعضاء البعثة أن

يجيلوا النظر في الاتحاد السوفييتي، وأن يجمعوا، من خلال

اتصالاتـ بجميع القياديين العاملين في المؤسسات المالية السوفييتية

كل ما يمكنهم الحصول علـ من معلومات. وبعد اســتقصاء دام

خمسة شــهور، أعلنت النتيجة في التاسع عشر م ديسمبر في العام

1990. ولم تترك النتيجة المعلنة أي مجال للاختلاف حول الطريقة

التـ سينتهجها بوش ومعه صندوق النقد الدولي، في التعامل مع

الاتحاد السوفييتي: التحو بنحو جذري إلى نظام رأســمالي صرف

وذلك من خــلال اعتماد برنامج العلاج بالصدمـ على غرار البرنامج

الذي نُفذ في تشيلي.

وجاء في الفقرة 2 من فقرات الورقة المقدمة من قبل كامديســوس: «ويتحقق الحد الأمثل، حين يكون بالمستطاع تنفيذ إصلاحات تدريجية، تضمن أن تكون التصدعات ء أدنى مستوى ممكن وتنتج في وقت مبكر ثمار جدارة اقتصادية معتبرة. بيد أننا لا عهد بمسار من هذا القبيل...» وجاء في الفقرة 7: «في أول الأمر، ستنشأ تصدعات وخيمة، عل أن التحول صوب أسعار السوق سينعكس سلبا على الفئات ذات الدخول المتدنية...».

وفيــما أخذت الإدارة الأمريكية وقيادة صندوق النقــد الدولي تعبد الطريق لتنف برنامــج العلاج بالصدمــة، كان الوضع الاقتصادي في الاتحاد الســوفييتي يزداد تدهو فالضائقة المالية والتراجع الحاد في النشاط الاستثماري، جعلا الصادرات البترولية

تنخفض

ذاته، قضى غورباتشــوف بالنار والحديد على تطلعات دول البلطيق لنيل الاستقلال[1] - بعد ثلاثة أشــهر فقط، من حصوله على جائزة نوبل للسلام. وفي مارس وأبريل من العام 1991، أضرب عن العمل عمال مناجم الفحم في سيبريا. وتسبب هذا الإضراب في خسارة أكثر من مليوني ســاعة عمل. أضف إلى هذا، أن بوريس يلتسن، السياسي الذي كان أحد أشد خصوم غورباتشوف في مسائل الحكم، قد أخذ يكتسب أهمية متزايدة بلا انقطاع. إن يلتســن، الســياسي الذي تبوأ منصب رئيس الحزب في سفيردلوفسك على مدى حقبة طويلة من الزمن، والذي اســتقال من الحزب الشــيوعي في العام 1990، كان يناصر، بلا مواربة، اتجاها يمينيا، يســعى إلى تطبيق نظام الســوق. وكان تصاعد أهمية يلتسن من يوم إلى آخر، قد حرض غورباتشوف، في التاسع من أبريل من العام 1991، على أخذ زمام المبادرة والتحول إلى حالة الهجوم. وهكذا،

أعلن غورباتشوف أنه يتعهد بتنفيذ «برنامج مضاد للأزمة»، يقوم على «نظام أسعار يتماهى كلية مع نظام السوق» ونظام اللامركزية في التجارة الخارجية وخصخصة المشاريع «المسببة للخسائر المالية».

وبقراره القاضي بالتخلي عن تأميم المشـاريع، والكف عـن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والسـماح بحق الملكية الخاصة من جديد، لم يختم غورباتشـوف على مصير الاتحـاد السـوفييتي فقط. فهو جـرد الكوادر الحزبيـة، التي كان هو نفسـه واحدا منهـم، من عمادهـم الاجتماعي، وذلـك لأن امتيازاتهـم كانت ترتبـط ارتباطا وثيقا بالهياكل البيروقراطية السـائدة في الاقتصاد المخطط مركزيا. وبهذه الإجراءات، لم يُمهد غروورباتشـوف الطريق لصعود طبقة جديدة فقط، طبقة تستحوذ على الثروات، وترى في غريمـه بوريس يلتسـن، أهم راع لصعودها، بل عمل، أيضـا، على ارتقاء ثلة دخلت التاريخ

باسم الأوليغاركية (Oligarchy)(*).

وفي غضون ذلك، وفيما كان سياسيون وخبراء من جميع أنحاء العالم، يعلنون عن «انتصار اقتصاد السوق على الاشتراكية بنحو نهائي»، ويجازفون بتبني مقولات من

(*) الأوليغاركية أو حكم الأقلية هي شكل من أشكال الحكم، يتسم بأن السلطة السياسية تكون محصورة في يد فئة صغيرة من المجتمع وتتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية. وغالبا ما تكون الأنظمة والدول الأوليغاركية مسيطرا عليها من قبل عائلات نافذة معدودة تورث النفوذ والقوة من جيل إلى آخر. [المترجم].

هذه التطورات. ففيما كان قد دأب على فرض نفوذه على دول نامية مختلفة من خلا منحها ما تحتاج من قروض، أصر الصندوق الآن على التمهل. وكان لهذا التمهل سبب بين: فمن ناحية، كان الاتحاد السوفييتي [سابقا] لا يزال بلا مؤسسات حكومية قادر على حماية الملكية الخاصة بالشكل المطلوب، ومن ناحية أخرى، كان لا يزال غير واض مدى قوة المقاومة التي ستبديها الطبقة العاملة ضد الإصلاحات المعلنة.

وفي 19 أغسطس شهدت موسكو محاولة انقلاب على حكم غورباتشوف، قامه بها أطراف متزمتة، تريد إبقاء الأمور على ما كانت عليه. وإذا كانت هذه المحاولة ؤ منيت بالفشل بعد ثلاثة أيام من اندلاعها، وانتهت بعودة غورباتشوف إلى الحكم م جديد، فإنها أبانت بوضوح مدى الضعف الذي يتصف به غورباتشوف

ومحدود التأييد الذي يحظى به في الأوساط الشعبية. وكان يلتسن هو المنتفع الأول م هذه التطورات، فسلطانه ازداد قوة بنحو واسع، ودفع الصندوق لأن يختبر بصو متميزة كفاءته ومؤهلاته: فبما أن بعض الأطراف القيادية قد تحدثت بنحو سلب عن برنامج العلاج بالصدمة، الذي باتت خطوطه العريضة معروفة لدى الجمهور، ل أعلن الصندوق على هامش اجتماعه السنوي في بانكوك، أنه يصر على تسديد كل له من ديون في ذمة الاتحاد السوفييتي، ويتوقع أن تقوم الجمهوريات السوفييتيا بتسديد هذه الديون، من خلال إلغاء جميع أساليب الدعم المالي، الممنوحة للصناء والزراعة، وأن تقلص بنحو شديد وفعال، الأموال المخصصة للمناحي العسكرية، المیزانية الحكومية. وأدرك يلتسن فحوى الرسالة، وتحرك، في الحال. إذ

أزاح من سد الحكم ايفان سـيلاييف، رئيس الـوزراء المناوئ لتصورات الصنـدوق، واختار بدلا من ايغور غايدار، الذي تحول من صحفي متخصص بالشؤون الاقتصادية في صحيفة برافد إلى مُريد يبجل ميلتون فريدمان ومؤيديه الملقبين بـ«صبيان شيكاغو».

ولم يـتردد غايـدار طويـلا، إذ نفذ في الحال إرشـادات الصندوق. وتسـببت هذ الإرشـادات في انهيار الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي بالكامل. فإلى نهاية العا المعني، انخفض الإنتاج الصناعي بمعدل بلغ 8 في المائة وتراجع الناتج الوطني الإجما بنسبة بلغت 17 في المائة. وفي غضون ذلك، جرى إنجاز ثلاثة مشاريع إنشائية فقط م

تراجعت الصادرات السلعية إلى هذه الدول بنسبة بلغت 57 في المائة. على صعيد آخر تراجعت الواردات السلعية من البلدان الرأسمالية بنسبة بلغت 32 في المائة.

من ناحية أخرى، كانت الكارثة التي حلت في محصول الإنتاج الزراعي واعتماد أسلوب التموين في تسويق المواد الغذائية في نوفمبر من العام 1991، نذير سوء يشير إلى قرب أفول نجم غورباتشوف. وهكذا، استقال آخر أمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي من منصبه في الخامس والعشرين من ديسمبر العام 1991. وفي الحادي والثلاثين من ديسمبر 1991، اختفى الاتحاد السوفييتي من الوجود رسميا. وفي الثاني من يناير في العام 1992، كان صندوق النقد الدولي قد حقق مراده: ففي ظل قيادة بوريس يلتسن وايغور غايدار دخلت روسيا، رسميا، في مرحلة إخضاع الاقتصاد الوطني

لإجراءات «العلاج بالصدمة».

وكان أوغستو لوبيز كلاروس قد أمسى ممثل صندوق النقد الدولي وصاحب صولجان الحكم في موسكو. وكانت لدى هذا الخبير الاقتصادي، المشبع بأفكار الليبرالية الحديثة والذي عمل أستاذا للاقتصاد في جامعة تشيلي في سانتياغو أيام حكم الدكتاتور بينوشيه ورئيسا لمجموعة بحثية في وزارة الصحة التشيلية، خبرات عملية، في تنفيذ إصلاحات لا تعرف الرحمة وموجهة ضد الكادحين أصلا. وكان فهمه لعملية «التحول من الشمولية إلى الديموقراطية» - هذا هو عنوان إحدى المحاضرات، التي ألقاها لوبيز كلاروس في العام 1994 - قد تسبب في الاتحاد السوفييتي [سابقا]، في خفض المستوى المعيشي إلى مستوى لم تعهده البلاد ولا حتى في أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ففي السنة الأولى، ارتفعت أسعار المواد الغذائية، التي كانت حتى ذلك الحين تحظى بالدعم المالي الحكومي، بأضعاف مضاعفة. فقد ارتفع سعر البيض بمعدل بلغ 1900 في المائة، وسعر الخبز بنسبة بلغت 4300 في المائة وسعر الحليب بمعدل بلغ 4800 في المائة. وخلال الأعوام الأربعة التالية، تراجع الناتج الوطني الإجمالي في روسيا بمعدل بلغ في المتوسط 42 في المائة، وانخفض الإنتاج الصناعي بنسبة بلغت 46 في المائة، والإنتاج الزراعي بما يعادل 32 في المائة. وكان التحفظ، الذي أبداه صندوق النقد الدولي للوهلة الأولى في مسألة منح القروض[2]، قد دفع الحكومة الروسية إلى

في إبـادة مدخـرات الجماهير العاملة وفي إكراه الكثير مـن المواطنين على العيش دون خط الفقر[*].

وكان عدم التناسـب بين ارتفاع أسعار المعدات والأسمدة ومواد مكافحة الحشرات المسـتخدمة في القطاع الزراعي خلال الفترة الواقعة بين العام 1991 والعام 1994 بأكثر من 520 ضعفا، والارتفاع، الحاصل بنحو متزامن، في أسعار المنتجات الزراعية بما يساوي 90 ضعفا، قد تسـبب في اندلاع هجرة من الريف إلى المدينة، ترتب عليها، بين العام 1991 و2003، تفريغ 17 ألف مجموعة سكنية من قاطنيها.

وأدى فتـح السـوق أمـام البضائع الأجنبية بنحـو متطرف، وفي وقـت تزامن مع التطورات السـلبية التي مر بها القطاع الزراعي، إلى اسـتحداث فرص عظيمة لتصريف منتجات الشركات الغربية

العملاقة، وتســبب، بفعل تــدني قوة المنتجات الوطنية ء منافسة المنتجات الغربية، في هلاك مصانع لا تعد ولا تحصى. وكانت خصخصة المشار الحكومية العملاقة، فرصة ســانحة أمام ثلة من قياديين كانوا يعملون سابقا في الأجه البيروقراطية المهيمنة على الدولــة والقطاع الاقتصادي، وذلك من ناحيتين: فمن ناح أشرفت هذه الثلة على تفكيك المشاريع غير القادرة على المنافسة، وحصلت على أربا سريعة من عملية التفكيك هذه، ومن ناحية ثانية، استحوذت هذه الثلة - في قطاعا الطاقة وتكنولوجيا الاتصالات والمعادن الملونة على وجه الخصوص - على حصة عظيد من ثروات الشعب، وحازت لنفسها بهذا النحو رؤوس أموال هائلة.

وبحســب تقديــرات صحيفة نيويورك تايمز، فإن هذه الثلة -

التي كانت تسيد في سابق الزمن على الأجهزة البيروقراطية، وأصبحت تشكل ثلة أوليغاركية الآن - ا هرّبت إلى خارج البلاد، بين العامين 1993 و1998، أموالا تتراوح قيمتها بين 200 و00 مليار دولار، مستنزفة بذلك الزيت الضروري لتحرك دواليب الإنتاج في روسيا. إن هذ الممارسات كانت من الشدة، بحيث إنها دفعت بعض الموظفين في الإدارة الأمريكية إلى أن يروا فيها «عمليات سلب ونهب» للاتحاد السوفييتي. وما كان، من ناحية، س

(*) حد الفقر (poverty line) هو أدنى مستوى من الدخل، الذي يحتاج إليه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكـ
توفير مستوى معيشة ملائم في بلد ما. [المترجم].

الـــدولي - ولم لا، فالنقـــود المنهوبة لم تنتقل إلى مكان ما، بل انتقلت مباشرة إلى ما لدى الأوليغاركية من حسابات في مصارف غربية، كسبت من ناحيتها عظيم الأرباح.

وبنحـــو مركز، انصبـــت الآثار الســـلبية، الناتجة عن التحول مـــن الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، على أضعف الحلقات في السلسلة الاجتماعية - على المعوزيز والطاعنـــين في السِّـــنّ والمعاقين والأطفـــال. وكان المتقاعدون لا يحصلون على معاشـــهم التقاعدي على مدى شـــهور عديدة. على صعيد آخر، تعرضت الرعاية الصحية إلى شـــلل أصاب جل البلاد، على خلفية دفع القطاع الصحي إلى تبني الممارسات المتعارف عليها في عالم التجارة. من ناحية أخرى، كانت أســـعار العقاقير الطبية قد ارتفعت إلى مستويات ما عاد بوســـع حتى أصحاب الرواتب العادية، من ســـكان المـــدن، شراؤها. وارتفع عدد

المواطنين، الذين لقوا حتفهم جراء إصابتهم بمرض التدرن الرئوي، بمعدل بلغ 87 في المائة خــلال الفترة الواقعة بــين العامين 1991 و1994. وبين العامــين 1989 و1995، انخفض العمر المتوقع للرجال من 63.3 سنة إلى 58.4 وللنساء من 74.4 إلى 72.1 عام.

وانخفض، في ذات الفترة الزمنية، معدل الولادات بثلاثين في المائة. وهكذا لا غرو أن يتراجع عدد ســكان روسيا، خلال 12 عاما، بنحو عشرة ملايين نسمة، ليبلغ 142 مليون مواطن. أضف إلى هذا وذاك، أن الإدمان على المســكرات والأمراض النفســية والجرائم وعــدد المشردين، كانــت جميعها، من جملة الظواهر التي انتــشرت بنحو ما كانت له قرينة في ســابق الزمن. كــما ألغيت ضمانــات الرعاية الاجتماعية، بمــا في ذلك رياض الأطفــال والمعونات المالية المخصصة للأطفال، علما بأن هذه المكتســبات كانت متاحة للجميع في الاتحاد الســوفييتي. وعجز الكثير من الآبــاء والأمهات عن رعاية أطفالهم

مــن هنا، لا عجب أن يُكره البعض من الفتيات على ممارســة الدعارة، وأن يختفي أثر الكثير من «أبناء الشــوارع» في دروب وأزقة المدن الكبرى - ولســنا بحاجة للإشارة، إلى أننا هاهنا، إزاء ظواهر ما كانت معروفة بهذه الشدة ولا حتى في أبشع ظروف الحرب التي تعرض لها الاتحاد السوفييتي.

إن الوعــود البراقــة، التي قطعت لمواطنــي الاتحاد الســوفييتـي [ســابقـا] حينم عرض عليهـم برنامج العـلاج بالصدمة، تبـدو، من منظـور اليـوم الحاضـر، كأنها دُعابَة

1992. بيـد أن واقع الحال، أبان بوضوح أن بؤس العاملين بأجر

من ناحية، وارتقاء فئة من أغنياء حديثي الثراء، سـاندها الرأسمال الدولي أيما مساندة، كان، من ناحية أخرى، قد تسـبب في نشـأة تفاوت اجتماعي غاية في التطرف، تفاوت اجتماعي بلغت فجوته مقادير لم تعرفها البلاد ولا حتى في أتعس عصور روسـيا القيصرية. والأمر الذي يَشِيبُ له الولدان، هو أن وسائل الإعلام الدولية، سوغت، أمام الرأي العام، الانهيار الاجتماعي والاقتصـادي، الذي عصف بالبـلاد، على أنه مرحلة لا بد منهـا – مرحلة تمهد الطريق لدمقرطة وتحرير بلاد كانت، حتى ذلك الزمن، ترزح تحت نير نظام شمولي.

ويلمس المرء حقيقة النظام الديموقراطـي، الذي أراد الصندوق والإدارة الأمريكية اسـتحداثه في الاتحاد السـوفييتي،

من خــلال الأحداث، التي مرت بهــا البلاد في العام 1993، أعني حينما عزم بوريس يلتسن على التخلي عن حق القيادة البرلمانية في مشاركة رئيس الدولة في تسيير دفة الحكم، أي التخلي عن أسلوب القيادة الثنائية، التي حكمت البلاد لفترة قصيرة من الزمن، وأراد تمرير دســتور جديد. فحينما رفض البرلمان مشروع الدستور، وأقال يلتسن من منصبه، قصفت الدبابات بناية البرلمان وأضرمت النيران فيه، بأمر من يلتســن. علما أن المجزرة، التي راح ضحيتها، بحسب البيانات الحكومية، 187 قتيلا و437 جريحا، لم تحرك ســاكنا لدى مجموعة السبع (G7)، بأي حال من الأحوال، لا بل إن هذه المجموعة لمحت إلى أن المســؤول عن المجزرة يســتطيع أن يسحب من القرض - المتفق عليــه بالخطوط العريضة فقط - والبالغة قيمته 43.4 مليار دولار، ما يحتــاج إليه من أموال.

وبأعصاب باردة، تجاهل صنــدوق النقد الدولي، أيضا، المجزرة الرهيبــة، وبدا كأن الأمر لا يعنيه لا من قريب ولا من بعيد. وغني عن البيان، أن قرض الصندوق، الممنوح في إطار «التســهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية» والبالغة قيمته 3 مليارات دولار، قد ساعد رئيس روسيا على تثبيت موقعه، وعزز موقفه، بعدما انتهك دستور البلاد وضمن لنفسه التمتع بصلاحيات دكتاتورية بقوة السلاح.

غــير أن ما أتى لاحقا، كان أفدح شرا وأشــد رزية مما كان. ففي العام 1994، شــن يلتســن حربا على بلاد الشيشان، أودت، خلال عامين لا غير، بحياة 80 ألف إنسان. من ناحيــة أخرى، فلا الهجمات الجوية على المواطنين المدنيين، ولا الحصار الذي فُرض على

جديـدة في الأعوام 1994 و1995 و1996، بقيمة بلغت، عـلى التوالي، 1.5 مليار و4.؛ مليار و18.9 مليار دولار أمريكي. بيد أن هذا ليس كل ما في الأمر: فقد استغل صندوق النقد الدولي، فرصة تدهور شـعبية يلتسـن وقتذاك، بفعل شنه الحرب على الشيشان وراح يربـط صرف الأموال، بتنفيذ الرئيس الروسي إجراءات معينة، كان من بينها المضي قدما في تحرير التجارة وزيادة الضرائب والحد من فاعلية نظام المعاشات التقاعدية.

وعـلى الرغم من كل النوايا المعلنة، مـا كان الصندوق (والحكومات الغربية أيضا يريد «دمقرطة» الاتحاد السـوفييتي، أو تمكين مواطنيه من تحقيق مستويات معيشيا أعلى أو حرية أوسع نطاقا، من خلال تنفيذ علاج مؤلم. إن سياسة صندوق النقد الدولي كانت تهدف، أولا وأخيرا، إلى إزالة جميع العوائق من طريق

الرأسـمال الدولي ومنح الفرصة السـانحة، لنهب خيرات البلد، واستغلال قوى العمل الزهيدة الأجور، واغتراف مليـارات الدولارات من خـلال المضاربة بالعملـة وعمليات الائتمان، والاسـتثمارات القصيرة الأجل.

وكانت النتيجة النهائية من هذا كله: من ناحية تراكم ثروات هائلة بيد فئة صغيرة تضم أفرادا هم من أجشـع بني البشر حبا للمال، وتمتع أقلية من أغنياء حديثي الثراء بحياة كلها نعمة ورغد ومسـتويات معيشـية هي من عالم الخيال، ومن ناحية أخرى فقـر مدقع تئن تحـت وطأته الغالبية العظمـى من المواطنين، وتدني متوسـط العمر المتوقع، ورعاية صحية في غاية القصور، ونظام تعليمي مترد، ومعيشـة هي على حافة أو أدنى من خط الفقر؛ بيد أن الأمر الأشد وخامة من كل هذا هو: تدمير كل آمالهم في تحقيق حياة أفضل في

مستقبل الأيام.

8

«إن دور مانديـــلا التاريخـــي، كان يكمـــن في الحيلولـــة دون نـــزع ملكيـــة الفئات المتربعـــة في أعلى الســـلم الاجتماعـــي، ودون طـــرد المستثمرين الأجانب»

جنوب أفريقيا عقب إلغاء الفصل العنصري.. الصندوق والمؤتمر الوطني الأفريقي يتكاتفان ضد الشعب

«كان نيلســـون مانديـــلا قائـــدا شـــجاع

وصاحب رُؤى...

فالتقديـــر غير المعتاد، الذي حظي به علو

مستوى العالم أجمع،

برهان أكيد على ما بذل من جهود لجعل

جنوب أفريقيا والعالم مُقاما أفضل».

إن هـــذه الكلمـــات، التـــي جاءت فـ

ســـياق حفـل تأبين نيلســـون مانديلا، في 3

ديسمبر 2013، لم يتفوه بها واحد من رفاقه فـ

الكفـاح، بل جـاءت على لسان رئيسة صندوق

النقـــد الدولي كريســـتين لاغـــارد. ولا غرو أ

بعض المستمعين قد اســـتغربوا أيما استغراب

أمـــا كان نظـام التمـيـيـــز والفـصل العنـصري

يعكس كلا السـؤالين استغرابا صادقا بكل تأكيد. فكلا الأمرين، أعني اتخاذ الصنـدوق موقفا مؤيدا للنظـام العنصري، واعتقال مانديلا عشرات السـنين، بصفة سـجين سـياسي، حقيقتان من حقائق التاريخ بلا أدنى شـك. بيد أن ثمة حقيقـة تربط بين الأمريـن، حقيقة تفسر لنا أسـباب النبرة الحماسـية، التي تخللت كلمات كريسـتين لاغارد، حقيقة، تكتمت عليها وسائل الإعلام الرسمية حتى اليوم الراهن لسبب يسير الفهم: فهي، من ناحية، تحط من قدر رمز من رموز البطولـة في عصرنا الحاضر، ومن ناحية ثانية، تزيح السـتار عن الدوافع الحقيقية، التي تقف خلف التبجيل الذي يكنه لمانديلا رموز سياسية وقيادات اقتصاديـة محافظـة إلى أبعد الحدود، أعني من قبيل كريسـتين لاغارد. علاوة على هذا وذلك، تقدم لنا هذه الحقيقة، سـبب فشل جنوب أفريقيا في تحقيق

المجتمـع العادل، وعدم تنفيذها تحـولا اجتماعيا جذريا، على الرغم من مرور خمســة وعشرين عاما على إلغاء الفصل العنصري. وللإجابة عن هذه المسائل، لا مندوحــة للقارئ من أن يلقي نظرة خاطفة على تاريخ الحقبة التي نحن في صدد الحديث عنها:

إن النظـام العنــصري، مكن، منذ مطلــع القرن العشرين، ثلــة من الأقلية البيضــاء في جنوب أفريقيا، من أن تســتحوذ على ثــروات هائلة وتعيش حياة الســادة، الذين تســلطوا على رقاب الشــعوب في عصور الاســتعمار المختلفة، وحكمت على الأكثرية الســوداء من أبناء الشــعب، أن تعيش عيشــة عبودية توائم العصر الحديث. وحينما أحرزت البلاد، في الســتينيات، ازدهارا اقتصاديا عظيما، تمتعــت بثمار هذا الازدهــار، الأقلية البيضاء فقــط، الأقلية المهيمنة، بمفردهــا،

على مفاصل الدولــة. وهكذا، لا غرو أن يــؤدي التفاوت الاجتماعي المتزايــد تفاقــما، إلى اندلاع أول احتجاجــات تنظمها الأكثرية الســوداء. وكان النجــاح، الذي حققته حركات التحرير في بقية أنحــاء القارة الأفريقية، وبزوغ نجم «حركة القوة الســوداء» في الولايات المتحــدة الأمريكية (Black Power

وفي السبعينيات، ازدادت الثورات والصراعات الدامية انتشارا. وبانت وحشية النظام العنصري، بكل وضوح، في حالات عديدة، كان من بينها، تدخل قوات الشرطة، في العام 1976، ضد تلاميذ وطلبة تظاهروا في حي الفقراء في مدينة سويتو القريبة من جوهانسبرغ. فقد استعمل عناصر الشرطة السلاح في شوارع الحي وقتلوا مئات الشبان والصبيان، وعذبوا، في سياق «عمليات التحقيق التالية مع المحرضين» الكثير من المحتجين.

بيد أن الغضب، الذي اجتاح العالم، من وحشية هذه المجزرة، لم يمنع صندوق النقد الدولي، من مد يد المساعدة لحكومة جنوب أفريقيا ومنحها، في العامين

التاليين، قروضا بلغت قيمتها أكثر من ملياري دولار أمريكي. بيد أن الأمر الأكيد هو أن الأموال والقروض، التي منحها البنك الدولي، بنحو منتظم، لم تفلح في إعاقة تصاعد المقاومة الموجهة ضد النظام المكروه، والتي كان خطرها على سلطانه يتعمق من يوم إلى آخر.

ومن أجل الحفاظ على مصالحها، وعلى استمرار تبعية جنوب أفريقيا لإرادتها، حتى في حالة انتقال السلطة إلى قيادة جديدة، عزمت الولايات المتحدة، في العام 1983، على تنفيذ تحول جذري. فبحجة أنها ستسعى، من الآن فصاعدا، إلى تأييد المساواة بين الأجناس المختلفة، علقت الإدارة الأمريكية تحويل بقية الأقساط المالية إلى حكومة بريتوريا. ومضت، في ذات الوقت،

ومـــن خلف الكواليس، تنفذ تكتيـــكا جديدا، غايته الضغط على حكومة جنوب أفريقيـــا [العنصريـــة]، لبدء مباحثـــات سرية مع الأطراف المتوقـــع لها أن تقود الدولة مستقبلا.

وكانت الاحتمالات السائدة وقتذاك، تشـير إلى أن قيادة الدولة ستؤول إلى ممثـــلي اتحاد النقابات العمالية (Unions Confederation of South African Trade) وإلى المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي يترأسه مانديلا، المناضل الذي كان محظورا عليه العمل بـــين العامين 1960 و1990؛ وجرى اعتقاله في العام 1961، وحُكم عليه بالسجن المؤبد في العام 1964. وقضى أكثر سنوات اعتقاله [27 عاما]

وللحيلولة دون خسارة هيمنتها على مقدرات البلاد، نظمت حكومة جنوب أفريقيا، ابتداء من العام 1985، سلسلة لقاءات سرية مع أطراف معنية بالأمر. ففي زامبيا، تداولت مجموعة صناعيين من جنوب أفريقيا - يتزعمها غافين رايلي (Reilly Gaven)، رئيس الشركة المسماة Anglo-American Mining Company - الآراء مع بعض أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي، المقيمين في المنفى. وفي بريطانيا، التقى تابو إيمبيكي Mbeki Thabo - الزعيم الثاني بعد مانديلا في قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي - مع صناعيين قياديين، في فيلا تعود ملكيتها إلى الشركة العملاقة المسماة Consolidated Goldfields، والتي استغلت عمال مناجم الذهب، استغلالا بشعا، خلال المائة عام المنصرمة.

إلا أن أهـم هذه اللقاءات، كانت قد تمت في أحد الأحياء الواقعة في أطراف مدينة كيب تاون. ففي سـجن بولسـمور [الواقع في أطراف كيب تاون] جرت محادثات، سرية، بين مدير جهاز الاسـتخبارات نيل بارنـارد (Neil Barnard) ورئيس الدولة بيتر بوتا (Peter Botha) من ناحية ونيلسون مانديلا من ناحية ثانيـة. وفي سـياق هذا اللقاء، عـرض بوتا، رئيس الدولة الملقب بـ«التمسـاح» بسبب موقفه المتشـنج في المسائل العرقية، على مانديلا اتفاقا فحواه أن: يلتزم مانديلا بإقناع المؤتمر الوطني الأفريقي، بالتخلي عن استخدام العنف ضد النظام القديم، وبالاسـتغناء عما ورد في ميثاق الحريـة المعلن من قبل المؤتمر الوطني الأفريقي من إشـارات تطالب بتوجيه الاقتصاد من قبل الدولة، والتأميم الجزئي للمشـاريع الاحتكارية،

وللمصارف والـثروات الطبيعية، وأن يتعهد، علاوة على ما جـرى ذكره، بالاعتراف بشرعية الديون الأجنبية الموجودة بذمة نظام الفصل العنصري، وفي المقابل، تلتزم حكومة جنوب أفريقيا، بإلغاء الحظر المفروض على حـزب المؤتمر الوطني الأفريقـي، وإلغاء الحكم الصادر بحـق مانديلا وإطلاق سراحه بنحو نهائي[1].

وعلى الرغم من أن حزب المؤتمر قد سـجل، وقتذاك، انضمام جماهير غفيرة إلى صفوفـه، وأن النظـام العنـصري، بات يفقـد دعائمه من يـوم إلى آخر، وأن

العام 1990، أطلق دي كليرك - خليفة بوتا في الحكم - سراح مانديلا.

ومن حقائق الأمور، أن التطور الاجتماعي، الذي خيم على جنوب أفريقيا، في نهاية الثمانينيات، كان يشير إلى أن البلاد على وشك التعرض لانقلاب ثوري يقتلع النظام العنصري من جذوره. فعدد متزايد من المواطنين، كان يطالب بطرد الفئة البيضاء الغنيـة، وبتحقيق توزيع عادل للأراضي الزراعية، لصالح فقراء الفلاحين، وبضرورة تأميـم المصارف المكروهة، والـشركات العملاقة المنبـوذة، والملاحقة القانونية للجرائم التي اقترفها النظام العنصري. وإذا لم يجر تنفيذ أي هدف من الأهداف المذكورة، فما ذلك، إلا – في المقام الأول - بسبب تعاون مانديلا ورفاقه في الكفاح من الأعضاء القياديين

في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، مع الحكومة، التي كانت تصرف شـؤون جنوب أفريقيا آنذاك، والقيادات الصناعة، التي كانت تهيمن على اقتصاد البلاد وقتذاك.

وخلافـا لما أعلن رسـميا، فإن دور مانديلا التاريخـي، ما كان يكمن في إلغاء الفصـل العنصري. فهذا الفصل كان، في العام 1990 أصلا قاب قوسـين من بلوغ نهايته المحتومة، أي أنه كان سيبلغ نهايته بلا تدخل من مانديلا. إن دور مانديلا التاريخي، كان يكمن في الحيلولة دون نزع ملكية الفئات المتربعة في أعلى السلم الاجتماعي، ومن دون طرد المسـتثمرين الأجانب. وبهذا المعنى، فإن مانديلا قد وضع مصالح الأغلبية السـوداء من سكان البلاد في منزلة هي دون

منزلة مصالح الطغمة الحاكمة وحليفها الرأسمال الدولي.

وهذا هو على وجه التحديد، الأمر، الذي يفسر، سبب التقدير العظيم، الذي لاتزال تكنه لمانديلا وسائل الإعلام والقيادات الاقتصادية المحافظة، والدوائر السياسية المختلفة، والمديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي.

وحصل مانديلا على ما يستحق من مكافأة جزاء ما اتخذ من موقف، فقد شنت وسائل الإعلام الدولية حملة دعائية، جعلت من مانديلا قائدا يرتقي إلى مصاف الآلهة، أو وعلى أدنى تقدير، جعلت منه نظيرا لإبراهام لينكولن وجورج واشنطن ومارتين لوثر كينغ. أضف إلى هذا أنه مُنح (مناصفة مع العنصري دي

الوطني الأفريقي، يصادق على وثيقة سرية يتعهد فيها مانديلا وصحبه لصندوق النقد الـدولي، بأنهم، وفي حالة فوزهم بتبوؤ مقاليـد الحكم في جنوب أفريقيا، يضمنون تنفيذ مبادئ اقتصاد السـوق، وإجراء خفـض كبير للإنفاق الحكومي، ورفع معدلات الفائدة إلى مسـتويات أعلى، وتأمين حرية الرأسـمال الدولي على الانتقال بين جميع المجالات المتاحة في اقتصاد جنوب أفريقيا.

وفي وقـت مبكر، في «المرحلـة الانتقالية» بين العامـين 1990 و1994، قدم مانديـلا ورفاقـه في الكفاح، إلى النظام السـابق وصندوق النقـد الدولي والبنك العالمي، برهانا يشير إلى أنهم يستحقون الثقة. ففي بادئ الأمر أطلقوا على «قسم التخطيط الاقتصادي» التابع لحزب المؤتمر اسـم «قسـم السياسة الاقتصادية»، وكلفوا برئاسـته أسـتاذا للعلوم الاقتصادية

يتســم بالاعتدال. وتوصلوا، من ثم، إلى اتفــاق أبرمه حزب المؤتمر مع النقابات العمالية والحكومة، يقضي بتقســيم العمــل بين هذه الأطــراف بنحو تجليه الوقائع التاليــة: عندما أعلنت الحكومة في ســبتمبر في العام 1991 - انســجاما مع تطلعات صندوق النقد - أنها عازمة على اســتحداث ضريبة القيمة المضافة بمعدل يبلغ 10 في المائة، وحينما اندلعت موجة استنكار في صفوف المواطنين السود، تظاهر حزب المؤتمر واتحاد النقابات العماليــة بتأييد عمليــات الاحتجاج، التي شــارك فيها 3.5 مليــون مواطن من السكان السود، وراحوا يقودون الاحتجاجات، وينظمون إضرابا عاما لمدة يومين، وذلــك بغية التنفيس عــن الضغط المتراكم. وبعد انتظار دام بضعة أســابيع، لم يحركوا خلاله ساكنا، صوتوا لمصلحة الضريبة الجديدة.

بيــد أن هــذه الواقعة لم تكــن الخدعة الوحيدة، التي

تركــزت نتائجها على أفقر الســكان الســود بنحو مخصوص. فحزب المؤتمر تعهد، في «برنامج التعمير والتنميــة»، أي البرنامج الذي كان ركنا أساســيا في الحملة الانتخابية العائدة إلى العــام 1994، بإعــادة توزيع 30 في المائــة من الملكية الإقطاعيــة. ولكن، وعلى خلفيــة اتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تخلى الحزب عن تعهده هذا واســتعاض عنه ببرنامج يهدف إلى تنفيذ «إصلاح زراعي يتوافق مع اقتصاد

وقبل خمسة شهور من انطلاقة الانتخابات العائدة إلى نيسان/أبريل في العا 1994، تولت لجنة تنفيذية مؤقتة، الإشراف على برلمان جنوب أفريقيا. وبدلا مر الحيلولة دون لعب الحزب القومي العنصري دورا في الحياة السياســية، بعد 5 عاما من ممارسة أبشع أساليب القمع والاضطهاد، وافق حزب المؤتمر على العما مع هذا الحزب كشريك، وتســلم، مع الحزب العنصري سوية، من صندوق النق الــدولي قرضا بلغت قيمته 850 مليون دولار. ورســميا، أعلن الصندوق أنه منح هذا القرض بغية التخفيف من شــدة الضائقة المالية التي تعانيها جنوب أفريق على خلفية الجفاف الناشر ظلاله على البلد.

ولكن، ولما كانت البلاد قد عانت الجفاف، قبل عام على

ونصف العام، ولما كانت نتائج الجفاف، قد جرى التغلب عليها، في أوسع الحدود، لذا تساءل المرتابون عن الأسباب الحقيقية لمنح هذا القرض. وكان الحق مع المرتابين فعلا؛ فقد كتبت مجلة Business Day في مارس العام 1994، أن القرض تضمن تعهدات سرية تشد الأعصاب وذات أهمية جوهرية في تحديد مسيرة البلاد. فهذه التعهدات ، تنصب على إلغاء الضرائب الجمركية وخفض الإنفاق الحكومي وتقليص أجور العاملين لدى الدولة فحسب، بل هي تضمنت، أيضا، طلبا يتعلق بتولي اثنين كان من أعتى المجربين في النظام العنصري، منصبين، ربما كانا أهم منصبين بالنسبة إلى الرأسمال الدولي، أعني منصب وزير المالية ومحافظ المصرف المركزي.

وبعد مرور شــهر واحــد، نفذ حزب المؤتمر ما تعهد بــه سرا لصندوق النقد الدولي. فعلى الرغم من حصوله على أكثرية ساحقة، إذ فاز في الانتخابات بنسبة بلغت 62.5 في المائة، فإنه شــكل «حكومة وحدة وطنية» لا تضم حزب المؤتمر

(*) في العــام 1994، شــكك اليســار الماركسي في حزب المؤتمر الوطنــي الأفريقي في الخيــارات الاقتصادية لحكومة مانديلا بدعوى أنها لطمأنة المصالح الاقتصادية المحلية والأجنبية، لاسيما أنه جرى استبعاد كل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية وفقا للمفاوضات السرية المشــار إليها في المتن. كما عاب اليســار الماركسي على مانديلا، إهماله تكثيف الاســتثمار في الأشغال العامة خلال فترة رئاســته، خوفا من ظهور الشيوعية، وهكذا، وعوضا عن ذلك، لجأت الحكومة إلى وضع خطة لبناء مساكن تمولها مصارف خاصة في جنوب أفريقيا، بيد أن هذه المصارف لم تمنح التمويل للمقترضين السود والفقراء. [المترجم].

وأمام الرأي العام، دأب قادة حزب المؤتمر على تبرير سـلوكهم المتسـاهل مع النظام القديم، بحجة مفادها أن سياسـتهم تتوخـى تحقيق «المصالحة» وبلوغ «المساواة بنحو سلمي». ولكن، وكما اتضح في الأعوام التالية، كانت هذه السياسة تصب، في المقام الأول، في مصلحة النظام البائد ورأس المال الدولي ولمصلحة الأعضاء القياديـين في حزب المؤتمر أيضـا. ولم يدم الأمر طويلا، حتـى أحاطت الجماهير العمالية، بحقيقة ما قصده نيلسـون مانديـلا، عندما قال في افتتاح البرلمان العام 1995: «إن علينا أن نحرر أنفسنا من ثقافة التفكير بالاستحقاقات».

خلال رئاسـته، التي دامت طويلا ولم تنته إلا في العام 1999، انتهج مانديلا، بمشاركة وزير المالية ومحافظ المصرف المركزي، وبمساهمة صندوق النقد الدولي، سياسـة ما كانـت لها أي

علاقة، بالتعهدات، التي أعطاها هو وحزب المؤتمر، للشعب الذي انتخبه رئيسا للبلاد. إن العكس هو الصحيح. فهذه السياسة لم تكن صفعة في وجه الجماهير العمالية وفقراء المواطنين فحسب، بل هي جسدت أيضا التحول الكبير، الذي أطلق العنان لليبرالية الحديثة، وطمأن، ليس النخبة، فقط، التي هيمنت على مقدرات البلاد في الأيام الخوالي، بل والمصارف الدولية والشركات العملاقة أيضا.

وفيما خُفضت أجور ورواتب العاملين في الجهاز الحكومي، كانت المشاريع والفئات الغنية تهلهل للتسهيلات الضريبية، التي حصلت عليها[2]. على صعيد آخر، تمت «إعادة هيكلة» الصندوق الحكومي للمعاشات التقاعدية، بنحو يستجيب لمصالح أولئك، الذين عملوا، على مدى عقود كثيرة من الزمن، في

خدمة النظام العنصري. وأجيز للمشـــاريع العملاقة حق تحويل أموال هائلة القيمة إلى خــارج البلاد، ونقل مكان إقامتها الرئيسي إلى لنـــدن. وغني عن البيان، أن هذه الإجــراءات وإلغاء الضرائب الجمركية كانت عوامــل فعالة في ضياع آلاف فرص العمــل في البلاد. علاوة على هذا وذاك، مُنح المصرف المركزي حق زيادة الفائدة إلى معدل يتكون من خانتين. ومما لا شــك فيه هو أن هذه السياسة النقدية قد حظيت بترحيب المضاربين بالعملات، وأســفرت عن إفلاس الكثير من المشــاريع

وحققت سوق الأسهم والسندات (البورصة) طفرة كبيرة، وكسبت صناديق التقاعد أرباحا كبيرة، وأقرت الحكومة، خلافا للقواعد التي كانت دارجة حتى ذلك الحين، في حق أرباب العمل في إدارة شؤون هذه الصناديق. وخلافا لما كان متوقعا، لم يُمنع تصدير الأسلحة، بل هو ازداد اتساعا، وواصلت البلاد بيع الأسلحة حتى للحكام المستبدين. وجرى تحرير النظام المالي من القيود بنحو تسبب في تقليص الاستثمار بصورة متصاعدة، وجرى استحداث البيئة المناسبة لأن تُخصص مقادير متزايدة من رأس المال، لأغراض صفقات المضاربة الدولية. وبناء على هذا كله، لا غرو أن يتحول القطاع المالي وعمليات التأمين وسوق

العقارات إلى مجـالات عظيمة الربحية، وأن يتراجــع، بنحو ملحو، حجم الإنتاج الصناعي.

إن التعهـد، الذي أعطاه حزب المؤتمر لبســطاء السـكان الســود، والقاض بأن تدهور مســتوياتهم المعيشــية في الأجل القصير، ســيفضي إلى تحســن هذ المســتويات بصورة ملحوظة في الأمد الطويــل، كان كذبة كبيرة، كما تبين لاحذ فليس في عهد مانديلا فقط، بل وفي عهد خليفتيه، امبيكي وزوما، أيضا، كان تطر المســتويات المعيشية، يسير باتجاه واحد بقدر تعلق الأمر بالفئات الأقل رخاء باتجاه المنحدر. وعوضــا عن تزايد فرص العمل، بالمقدار، الذي جرى التعهد بـ أي بمعدل ســنوي يبلــغ 3 إلى 4 في المائة، تراجعت فــرص العمل، خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، بمعدل تراوح

بين واحد إلى أربعة في المائة سنويا. و المنظور العام، ارتفعت نسبة البطالة في صفوف السكان السود من 36 في الما إلى 47 في المائة بين العامين 1994 و2004. وفيما انخفض متوسط دخل السكا السود بمعدل بلغ 19 في المائة، ارتفع متوسط دخل الشريحة البيضاء من سكا جنوب أفريقيا بنسبة بلغت 15 في المائة. ومن استطلاع يعود إلى عام 996 تبين أن نحو مليون ونصف المليون من سكان جنوب أفريقيا السود، يقطنو في جحور بائسة. وفي العام 2011 ارتفع العدد إلى نحو مليونين - أي ارتفع يساوى 30 فى المائة تقريبا.

التي تتقاضى رسوما من التلاميذ، ومن أفقر التلاميذ أيضا، علما بأن هؤلاء التلاميذ أكرهوا على دفع تكاليف الزي المدرسي، والكتب والدفاتر المدرسية وأجور النقل إلى مدارسهم. ومن دراسة تعود إلى العام 2001، تبين أن النظام التعليمي الحكومي في جنوب أفريقيا كان في وضع مأساوي حقا وحقيقة. وفيما حققت سوق أسهم الشركات، وعمليات المضاربة المالية، أرباحا بلغت مليارات الدولارات، كان 27 في المائة من المدارس بلا مياه صالحة للشرب، و43 في المائة بلا تيار كهربائي، و80 في المائة ما كانت تتوافر لا على خزانة كتب ولا على جهاز كمبيوتر.

أما بالنسبة إلى النظام الصحي، فإن الأمر كان أشد وخامة. فعلى خلفية، الإجراءات التقشفية في الموازنة الحكومية،

وخصخصة العديد من المؤسسـات الصحية، انتشرت، بنحو أسرع وبنسبة أكبر مما كان سائدا أيام التمييز العنصري، أمراض كثيرة، من جملتها السُّـل والهَيْضَة والملاريا ومرض نقص المناعة (الإيدز). ولأن مياه الشرب غير معقمة بالنحو المطلوب، ولأن خصخصة الكثير من شركات الإسـالة، منح الشركات الأوروبية الفرصة المناسـبة لزيادة أسعار المياه الصالحة للـشرب بنحو كبير، لذا يلاحـظ المراقبون أن في كل عام يتـوفى عشرات الألوف مـن الأطفـال جراء إصابتهم بمختلف أنواع الإسـهال. وما من شـك في أن أفظع مؤشر لقياس مدى تدهور المجتمع، ينعكس من خلال ما رصدته منظمة الصحة العالمية من تراجع في متوسط العمر المتوقع بمقدار بلغ 13 عاما (من 65 إلى 52 عاما)، خلال العقد الأول من حكم حزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

ولم تتسع الهوة الاجتماعية بين الأغنياء من البيض والفقراء من السكان السود فقط، بل اتسع التفاوت الاجتماعي، وبنحو مطرد، بين الشرائح السوداء أيضا. ومن أجل تزويق صورتها وتحسين صيتها، تبنت الحكومة في العام 2004، «برنامج الدعم الاقتصادي للسود» (Empowerment Program Black Economic). وبموجب هذا البرنامج، صارت الدوائر الحكومية، مطالبة بمحاباة المرشحين السود وتمكينهم، بنحو أقوى، من ملء الوظائف الشاغرة في الإدارات

بالنسبة إلى الشرائح الموجودة في أدنى سلم الدخول، فإن هذه الإجراءات كانت عديمة الأهمية بالكامل.

بيد أن سياسة القادة النقابية السود كانت أكثر أهمية بكل تأكيد. فهؤلاء قادوا احتجاجات المواطنين ضد تدهور المستوى المعيشي، بمهارة كبيرة في بادئ الأمر، ليحولوها، من ثم، إلى ممارسات عقيمة، وذلك من خلال دفع المحتجين إلى القيام بإضرابات متفرقة. وبهذا النحو، قدم هؤلاء النقابيون خدمات جليلة للحكومة وساعدوها على تنفيذ نهجها المسترشد بالليبرالية الحديثة. وكافأت الحكومة صنيعهم هذا بسخاء كبير. فسايريل رامافوزا (Cyril Ramaphosa) رفيق مانديلا في الكفاح ضد النظام العنصري وأحد الأعضاء المؤسسين لنقابة عمال المناجم والاتحاد العام للنقابات، هو

خير عنوان على هذه الشريحة. فقد تحـول الآن إلى صناعي كبير، يتوفر عـلى العديد من المليارات وصار من شريحة أغنى أغنياء جنوب أفريقيا. (ومانديلا أيضا، كان في حياته من كبار الأثرياء، وترك لورثته ثروة وحصصا في شركات مختلفة يزيد عددها على المائتي شركة)[*].

إن السياسة المبتغاة من قبل صندوق النقد الدولي، والمنفذة من قبل الحزب الوطني الأفريقـي، حولت جنوب أفريقيا إلى بلاد، اتسـعت فيها هوة التفاوت بين أولئك الذين يرفلون بالنعيم وأولئك الذي يعيشـون على هامش الحد الأدنى للمعيشــة، إلى مقدار يكاد لا يكون له مثيل في العالم. وغني عن البيان أن اتساع هـوة التفاوت هذه قـد أبان زيف أهم الحجج التي سـاقها نيلسـون مانديلا

(*) ربما انطوى حديث المؤلف عن مانديلا على شيء من التجني. فإحقاقا للحق نقول إن مانديلا خلف منزلا فخم في جوهانسبرغ وسكنا متواضعا في موطنه في إقليم الكاب الشرقي. وكشف قاض في جنوب أفريقيا أن الزعيم التاريخي الراحل نيلسون مانديلا ترك ممتلكات تقدر بنحو أربعة ملايين دولار. علما بأن هذه التركة قد جرى توزيعها على أفراد أسرته وحزبه (المؤتمر الوطني الأفريقي) وعلى عدد من المدارس. ولم يجمع مانديلا هذه الثروة من عمليات اختلاس وارتشاء قط، فهو كان نزيها إلى أبعد حدود النزاهة، كما هو شائع. فهذه الثروة كان الجزء الأعظم منه من الأرباح التي درتها كتبه ومن بينها سيرته الذاتية الموسومة «مسيرتي الطويلة للحرية». علما بأن هذا الكتاب قد تُرجم إلى جل لغات العالم. وشتان ما بين مانديلا والكثير من حكام بلدان العالم الثالث من اختلاف في النزاهة فجل ثروات البعض منهم هي سرقات من قوت الشعب البائس فعلا، وليس من مؤلفات نشروها أو صناعات تولى قيادتها.[المترجم].

عن استخدام العنف». فجنوب أفريقيا تسجل حاليا إحدى أعلى معدلات العنف والجريمة وتُعتبر من أقل بلدان العالم أمنا ومن أكثرها خطرا.

وغني عن البيان أن عشرة في المائة، فقط، من السكان، يشعرون بالأمان في جنوب أفريقيا، نعم العشرة في المائة، الذين يستحوذون لأنفسهم على خمسين في المائة من مداخيل العائلات وينعمون برخاء يوفر لهم كل ما تصبو إليه النفس من كماليات وبضائع - يعيشون آمنين في أحياء تحجبها عن أنظار البؤساء جدران يبلغ ارتفاعها العديد من الأمتار، وتحيط بها أسلاك شائكة ونظم إنذار وقوات أمنية خاصة مدججة بالسلاح من أخمص القدم وحتى آخر شعر في الرأس. وعلى ما يبدو، إن هذا هو نوع الحياة التي نوهت بها كريستين لاغارد حينما قالت، إن

مانديلا بذل قصارى جهده لأن يجعل «جنوب أفريقيا.. مقاما أفضل».



«من أجل تقويض أركان يوغسلافيا القديمة كلية وبنحو نهائي، صعّد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضغطهما بالمقدار الضروري لتفكيك يوغسلافيا بصورة لا رجعة منها، وذلك من خلال خطة العمل التي نشرتها المؤسستان في خريف العام 1989»

يوغسلافيا.. الصندوق يمهد للحرب ويرعاها

لقد كتب صندوق النقد الدولي فصلا د

الفصول المثيرة للشجون والآلام في تاريخ أور

وفي تاريخ جمهورية يوغسلافيا الاشتراك

[سابقا]. فبين ثمانينيات وتسعينيات الق

المنصرم، لم يشـارك الصندوق بنحو فعال فقد

في دفع شـعب تعـداده 24 مليون نسـمة

التهلكة وحياة البـؤس والحرمان، بل كان أي

قد قدم مساعدات فعالة لتفكيك دولة متعد

الأعـراق والأجنـاس ولإشـعال فتيـل صراعا

دموية على الأرض الأوروبية، بعد ويلات الحر

العالمية الثانية.

إن يوغسلافيا، الجمهورية، التي تأسس

العـام 1945 مـن سـت جمهوريـات ه

سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك والج

للكتلــة الشرقية. وبما أنها ما كانت تمت بصلة إلى الغرب الرأســمالي أيضا، على خلفية قيامها بتأميم الصناعات الأساســية والقطاع المصرفي، سلكت يوغسلافيا، وفق ما أعلنته القيادة السياســية التي يتزعمها الرئيس تيتو، «الطريق الثالث» كبديل عن الرأســمالية والاشــتراكية(*). وعند إمعان النظــر يتبين للمرء بجلاء، أن مغــزى الطريــق الثالث كان يكمن في توظيف التوتــرات القائمة بين الدول الغربيــة والاتحاد الســوفييتي في حقبة الحــرب الباردة، لما فيــه نفع لمصالح الطغمة الحاكمة.

وبســبب موقعها الإســتراتيجي، أعني موقعها على حافة منطقة الشرق الأوسط الغنية بالبترول، ودورها المهم في إطار إستراتيجية «احتواء» نفوذ الاتحاد السوفييتي، فهي كانت، تارة، دولة مواجهة مع الاتحاد السوفييتي، وتارة أخرى، دولة حاجزة بين

المعسكرين؛ لذا اهتمت الولايات المتحدة بأن تحصل هذه الدولة على العضوية في صندوق النقد الدولي، وبأن تساعد المصارف الأمريكية يوغسلافيا من خلال منحها القروض بسخاء.

وعلى خلفية الازدهار الاقتصادي، الذي شاهده العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، سجل الاقتصاد اليوغسلافي، أيضا، ازدهارا كبيرا. فاستيراد السلع الاستهلاكية، والاستثمار في القطاع الصحي والتعليمي، ومضاعفة تصدير البضائع المصنعة بين العامين 1954 و1960، كانت عوامل أفضت، من ناحية، إلى تحقيق تحسن كبير في المستويات المعيشية، ومن ناحية أخرى، إلى تطورات سلبية انعكست في ارتفاع التبعية لرأس المال الأجنبي بنحو كبير. أضف إلى هذا العامل السلبي، أن النمو الاقتصادي المتسارع قد حابى الشمال المتميز بقطاعه الصناعي ولم يعدل بينه وبين جنوب

البلاد، المتخلف والمنتج للمــواد الأولية في المقــام الأول، أي أن هذا النمو المتسارع كان قد أفضى إلى تطور غير متكافئ، ترتبت عليه لاحقا نتائج وخيمة جدا.

وســجل حجــم القروض طفــرة كبيرة، وذلك بســبب التوســع الهائل في عرض البترودولار (Petrodollar) في ســبعينيات القرن العشرين. ومن العام 1966 وحتى

(*) الستالينية. [المترجم].

كانت ضعيفة إلى حد كبير، لذا لم تحصل يوغسلافيا من صادراتها السلعية على ذلا المقدار من العملات الأجنبية، الضروري لسد حاجتها لخفض ارتفاع ديونها الخارجي بنحو مطرد. ففيما بلغت ديونها الخارجية العام 1970 نحو ملياري دولار فقط ارتفعت هذه الديون حتى العام 1980 إلى 18 مليار دولار أمريكي، أي أن نسبتر أمست، وقتذاك، تزيد على ربع الدخل القومي.

على صعيد آخر، تسبب رفع المصرف المركزي الأمريكي (بنك الاحتياط الفدرالي) معدل الفائدة القيادي إلى مستوى غير معهود، في ارتفاع تكاليف القروض بنحو مفاجئ، مثيرا بذلك الفزع في صفوف الدائنين الأجانب، لاسيما أن هذا الارتفاع تزامن مع تسجيل البلاد معدلات

تضخم كانت تزداد ارتفاعا بشكل مطرد. وفي مطلع ثمانينيات القرن العشرين، عزم القسم الأكبر من ستمائة مصرف غربي يعمل في يوغسلافيا، على استرداد أموالهم، أو أنهم امتنعوا عن منح يوغسلافيا قروضا جديدة. وهكذا، تدخل صندوق النقد الدولي فأقرض يوغسلافيا في إطار ما يسمى «اتفاقيات الاستعداد الائتماني» مطالبا إياها، في المقابل، بضرورة زيادة الصادرات، وخفض معدل التضخم، وتقليص الإنفاق الحكومي. ولأن تنفيذ هذه الإجراءات استغرق أمدا طويلا، وضاق الوقت كثير لذا تفاقم الوضع بصورة متسارعة.

وحينما بدت في الأفق، بعد فترة وجيزة من الزمن، نذر إعلان يوغسلافيا عجزه عن خدمة ما بذمتها من ديون، اتخذ

سـفير الولايات المتحـدة في بلغراد لورانس إيغلبرغر (Lawrence Eagleburger)، التدابير لأن تتكاتف الأمم الصناعية الغربيا مع المصارف التجارية وصندوق النقد الدولي لتؤسـس رابطة «أصدقاء يوغسلافيا» ونفذت هذه الرابطة في العام 1983، أول إعادة جدولة لديون البلاد. وفي سياق هذ الجهود، وافق الصندوق على منح يوغسـلافيا قرضا قيمته 600 مليون دولار أمريكي - أي أنه وافق على منح يوغسـلافيا أكبر قرض كان قد منحه لبلد واحد حتى ذلك التاريخ - ولكن بشرط أن تتحمل الحكومة اليوغسـلافية مسؤولية تسديد قروض حصلت عليها من حكومات مختلفة قيمتها 5.5 مليار دولار، وقروض أخرى في ذم

السـائدة في كل واحد من هذه المشـاريع؛ وهكذا، دفعت المشـاريع اليوغسلافية للمصارف ما تسـتحق من أموال، على رغم عجزهـا، في كثير من الحالات، عن دفع أجور العاملين لديها.

لقد جـرى تنفيذ الإجراءين، بعد الاتفاق مـع وزارة الخزانة الأمريكية وممثلي الوول ستريت، وعلى ضوء ذلك القرار - على ما يبدو - الذي طالبت به وكالة الأمن القومـي الأمريكية والقاضي «بضرورة بـذل مزيد من الجهد» بغية «دفع حكومات وأحزاب شيوعية» - تدرج الولايات المتحدة في قائمتها دولة الحياد الإيجابي يوغسلافيا أيضا - للسقوط في هاوية «ثورة خفيضة الصوت».

ولم تكـن النتائج بالصورة المتوقعة فقـط، بل وبالنحو المقصود عن عمد أيضا. فالمصانع انهارت بالجملـة، والبطالة تفاقمت، والأجور انخفضت بمعدل بلغ 40 في المائة حتى العام

1985. وعوضا عن بلوغ الهدف، الذي زعم صندوق النقد الدولي، أنه يسـعى إلى تحقيقـه، أعني زعمه بأنه عقد العزم على خفض مسـتوى الديون، تحقق عكس الهدف المعلن: فبالرغم من أن يوغسلافيا كانت قادرة على خدمة دَين قيمته 30 مليار دولار (أي كانت قادرة على تسـديد أقساط الدَّين وأقساط الفوائـد المركبة على هذا الدَّين) - حتى العام 1988، تحولت في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، إلى أكثر الدول الأوروبية مديونية، واحتلت، وفق مصادر البنـك الدولي، المرتبة السـابعة في قائمة الدول الأعلى مديونيـة في العالم (Highly Countries Indebted)، إذ جـاء تسلسـلها بعـد البرازيل والمكسـيك والأرجنتين ونيجيريا والفلبين وفنزويلا. وأدى تدهور وضع بسطاء السكان، إلى تصاعد التوترات بين بعـض الجمهوريات، أعني

الجمهوريـات، التي تعرضت للتدهـور الاقتصادي بمقاديـر شـديدة التباين[1]. وحـاول بعض السياسـيين اليمينيين ودعـاة القومية المتطرفة، اسـتغلال الموقـف، فبدأوا يضربون على أوتار المشـاعر القومية ونغمات التوجهات الانفصالية.

إن جدولـة الديون للمرة الثالثة، وإخضاع صندوق النقد الدولي يوغسـلافيا لــ «مراقبـة صارمة»، والحصول على قرض قيمته 300 مليون دولار أمريكى جرى

الاقتصادي إلى 2.4 في المائة في العام 1987، واستمر تهريب رأس المال إلى خارج البلاد، وواصل معدل البطالة ارتفاعه بنحو مطرد. وهكذا، ففيما جرى تخصيص 45 في المائة من العوائد المالية القادمة من العالم الخارجي، لخدمة الدّين في المقام الأول، شهدت البلاد شحة ملحوظة في التزود بالمواد الغذائية. وتفاقم التدهور الاقتصادي أكثر فأكثر، وأمست البلاد، مرة أخرى، على حافة التخلف عن خدمة الدّين العام. كما غرقت البلاد في سلسلة إضرابات عن العمل، كانت قد بلغت الذروة في نهاية 1978 ومطلع 1988، إذ تعرضت البلاد إلى نحو 1000 جولة من جولات الاحتجاج والإضراب عن العمل.

على صعيد آخر، فإن المقاومة، التي أبداها السكان

العاملون بأجر ضد الأوامـر الصادرة عن المصـارف، لم تردع صندوق النقد الـدولي، من توظيف التحولات، التي طرأت على السياسة العالمية آنذاك، في تركيع البلاد أكثر فأكثر فعلى خلفية إشراف الاتحاد السـوفييتي والدول التابعـة له على الانهيار، بد القياديون اليوغسـلافيون، من جانبهم، التفتيش عن سبل تضمن لهم مواصلة التمتـع بالامتيازات القديمة والمحافظة عـلى الهياكل البالية على رغم الانهيار الذي أخذت نذره تظهر بجلاء. وبعد فترة زمنية سادتها الحيرة وعمها الارتباك سـاروا على هدي المسـار نفسـه الذي سـلكته الأوليغاركية، التي نشأت عز شريحة قـادة الحزب والدولة في الاتحاد السـوفييتي: لقد تخلوا عن ماضيهم وعن دفاعهم عن الاقتصاد المخطط وصاروا عونا قويا على تدمير

الهياكل التي عرفتهــا البلاد وقتذاك ونصيرا مخلصا للخصخصــة، وذلك على أمل أن يمكنهم هذا النهج من الاســتحواذ على الثروات، التــي كانت حتى ذلك الحين، تخضع للملكيــة العامة. ولعل رئيــس الوزراء انت ماركوفيتش خــير مثال على هذه التحولات السياســية. فهو غدا نصيرا متحمســا لليبراليــة الحديثة، وصار، بعد تخليــه عن العمل الســياسي، الذي بدأه في الأيام الخــوالي، ثوريا، مناضلا ضد الفاشــية، رجل أعمال يقيم في النمســا ليعيش، بالــثروات التي تراكمت لديه حياة نعيم وهناء.

هاتان القيادتان معا ومع صندوق النقد الدولي ايضا، لدفع البلاد إلى السقوط في الهاوية بنحو نهائي. فرأس المال الأجنبي، الذي كان مسموحا له، حتى ذلك الزمن، بالمشاركة في ملكية المشاريع الحكومية في إطار شركات محاصة، فقط، (Ventures Joint) (أي شركات مشتركة بين شركات الدولة اليوغسلافية والشركات الغربية)، صار، ابتداء من العام 1988، مسموحا له بالاستثمار في الصناعات وفي القطاع المصرفي وفي شركات التأمين وقطاع الخدمات، بلا قيد أو شرط. وبما أن الثروات قد جرى تَقويمها، وفق «القيمة الدفترية» الدارجة في الاقتصاد المخطط، أي وفق قيمة، هي أدنى من القيمة المتعارف عليها في الغرب الرأسمالي، لذا شن المستثمرون الغربيون غزوات نهب وسلب حقا وحقيقة. وفيما هم يملأون جيوبهم بالمال الوفير، ساق أولو

الشأن في العام 1989 نحو 250 مصنعا إلى هاوية الإفــلاس، أو أنهم فتتوها بالكامل، تاركــين 89.400 عامل يخسرون فرص عملهم ومصادر أرزاقهم. وحتى ســبتمبر من العام 1990، دارت الدوائر على مشروعات أخــرى بلغ عددهــا نحو 900 مشروع، وخسر ما يزيد عــلى نصف مليون عامل فرص عملهم. وتركزت آثار تصفية هذه المصانع وتفتيتها بنحو نهائي، على صربيا، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو.

وتنفيذا لتوصيات صندوق النقد الدولي، جُمدت الأجورُ عند المستوى، الذي هــي عليه في نوفمبر العام 1989. وحتى نهايــة العام وصل معدل التضخم إلى 70 في المائة، وارتفع العام 1991 إلى 140 في المائة، وفي العام 1992، بلغ 937 في المائة وارتفع مرة أخرى، فبلغ 1.134 في المائة. وبالنسبة إلى الجماهير العريضة،

انخفضت الظروف المعيشية إلى المستوى المتعارف عليه في بعض الدول النامية. وكانت أقاليم كوســوفو ومقدونيا والجبل الأســود، من أكثر أقاليم البلاد تعرضا لهــذه الدواهــي والنوائب. وتصاعــد، في ذات الوقت، غضب عــارم في الأقاليم الأكــثر ثراء، في أقاليم من قبيل صربيا وكرواتيا وســلوفينيا، وذلك لأن الحكومة المركزيــة كانــت قد طالبت هذه الأقاليم بالمســاهمة في تمويل إنفاقها بنســبة أكبر من النســبة المفروضــة على الأقاليم خائرة القوى الماليــة. وفي العام 1989

يمتلكها المصطافون الصرب على الساحل الأدرياتيكي. من ناحية أخرى، امتنعت سلوفينيا، كلية، عن المساهمة في تمويل صندوق التنمية المخصص لكوسوفو ومقدونيا والجبل الأسود، الأمر الذي تسبب بخفض الأموال المخصصة لهذه الأقاليم بنسبة بلغت 40 في المائة.

وسرعان ما تعالت النبرات القومية المتطرفة في جميع أرجاء البلاد، واستقطبت مزيدا من المؤيدين. وبمجرد أن تعالى أول نداء مطالبا باستقلال بعض الأقاليم سرعان ما أرهفت أذنيها القوى العظمى الغربية. فإذا كانت الولايات المتحدة قد دفعت تكلفة باهظة لضمان امتثال يوغسلافيا لأوامرها، ولدفعها إلى التخلي عما دأبت عليه في سابق الزمن

من رقص على حبـال القوى العظمى، فإن بوادر سقوط النظام السوفييتي، قد فتح آفاقا جديدة بالكامل. فالآن، لا يدور الأمر حول إخضاع إقليم كامل للسوق العالمية، فقط، بل هو يدور أيضا، حول تقطيع أوصال هذا الإقليم وفق سياسـة «فرق تسد»، وتحويله إلى حليف ذي نفع كبير بناء على أهميته الجيوسياسـية! وكان نداء تأسيس دول مستقلة قد حفز الولايات المتحدة على انتهاز الفرصة ومساندة هذه التوجهات. من ناحية أخرى، فإن ألمانيا - الدولة التـي نجحت في توحيد شـطريها الغربي والشرقي العام 1989، وارتقت، سياسـيا واقتصاديا أيضا، إلى دولة ذات وزن ثقيل في داخل الجماعة الأوربية(*) (السـابقة على الاتحاد الأوروبي)، غدت في أمسّ الحاجة إلى البلقان أيضا، وذلك كسوق رحبة لتصريف البضائع

واســتقبال الاســتثمارات الألمانية - نعم إن ألمانيا هذه، أخذت تنفخ في البوق نفس ، وســاندت - هي والنمسا - ماليا ومن خلال تدخل أجهزتهِ الاستخبارية، التوجهات الانفصالية السائدة في كرواتيا وسلوفينيا بنحو مخصوص.

ومــن أجل تقويــض أركان يوغســلافيا القديمة كلية وبنحــو نهائي، صعد صنــدوق النقد الــدولي والبنك الــدولي ضغطهما بالمقدار الــضروري لتفكيك

(*) الجماعة الأوروبية هي المؤسســة، التي انبثق عنها الاتحاد الأوروبي العام 1993. وتشــكلت هذه الجماعة العا 1967 مــن الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وكان في عضويتها ســت دول هي ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا ولكسمبورغ وهولندا.

جرى تحرير التجارة من جميع القيود. وكانت عملية التحرير هذه قد جعلت السوق اليوغسلافية تغص بالبضائع الأجنبية - المدعومة ماليا من قبل دول الجماعة الأوروبية (EG) - وأسفرت عن تراجع إنتاج الصناعة المحلية بأكثر من 10 في المائة. على صعيد آخر، حُظر على الحكومة المركزية الاستدانة من مصرفها المركزي. كما أكرهت على خفض مصروفاتها بما نسبته 5 في المائة من قيمة إجمالي الناتج الوطني. وغني عن البيان أن هذا الخفض أدى إلى خفض مخصصات الرعاية الاجتماعية.

وأتاح «قانون المشاريع»، الجديد، أي القانون الذي جرى تشريعه بغية تسهيل خصخصة الشركات، آلية مناسبة للتخلص من فخ التعثر المالي. فوفق هذه الآلية صارت المشاريع، التي

عجزت عن تسديد ما بذمتها من التزامات مالية على مدى ثلاثين يوما، ملزمة بالتوصل إلى اتفاق مع الأطراف الدائنة. وبما أن الحكومة كان محظورا عليها التدخل، والمصرف المركزي كان ممنوعا عليه إمداد المشاريع بما تحتاج إليه من قروض، كان هذا الترتيب يعني أن المصارف الدائنة صار بمستطاعها استبدال حصتها من القروض المستحقة على المشاريع، بحصة في ملكية المشاريع المعنية بالأمر. وللحيلولة دون حدوث هذا الأمر، علقت نسبة كبيرة من مشاريع الدولة صرف أجور العاملين في النصف الأول من العام 1990، أي تعين على نصف مليون عامل - عشرين في المائة من العاملين - قضاء أكثر من خمسة شهور بلا دخل تقتات منه.

بيد أن أخطر النتائج ترتبت على تعليق مدفوعات الميزانية إلى الأقاليم والولايات. فوفق قرار صادر عن صندوق

النقد الدولي، أصبح، على الفور، ممنوعا تخصيص هذه الأموال لأقاليم البلاد المختلفة، إذ تعين استخدامها لتسديد ما بذمة البلاد من ديون لدى نادي باريس ونادي لندن. إن هذا القطع الاستفزازي لصلات الوصل المالية بين العاصمة بلغراد والأقاليم المختلفة، أفرز رد فعل مهلكا ومقصودا أيضا من قبل القوى العظمى: ففي المقابل علقت سلوفينيا وكرواتيا تسديد ما بذمتهما من التزامات مالية حيال الصندوق المخصص لمساعدة الأقاليم الضعيفة

وبعدما أنشأ الصندوق القواعد الاقتصادية لتفكيك يوغسلافيا بصورة نهائية أصرت الحكومات فجأة، وحكومتا الولايات المتحدة وألمانيا، بنحو مخصوص، على الالتزام بمراعاة حق الشعوب في تقرير مصيرها، أي أصرت الآن، وبنحو مفاجئ على الالتزام بتنفيذ حق ما كان يؤدي أي دور حتى ذلك الحين. وراحت هذه الحكومات تساند الانفصاليين ماديا وتوظف وسائل الإعلام لتشن حربا إعلاميا عنيفة، تحرض القوميات المكونة للشعب اليوغسلافي، والبالغ عددها 26 قومية بعضها ضد بعض، وتثير بينها العداوات والحروب، على رغم أن هذه القوميات قد عاشت نحو نصف قرن من الزمن بسلام ووئام، وأن 30 في المائة من عقود القران كانت بين أزواج مختلفي الانتماء القومي. ونجحت هذه

الحكومات فيه سعت إليه: ففي الانتخابات المحلية، العائدة إلى العام 1990، فازت أحزاب عنصرية أيضا، واندلعت مشاحنات واحتكاكات بين القوميات المختلفة.

وصعد دعم الانفصاليين من حدة التوترات القائمة بين القوى العظمى وصربيا، التي كانت ترى في نفسها الدولة الوريثة ليوغسلافيا، وراحت تصر على حقها بالمحافظة على وحدة التراب الوطني. وتفاقم الوضع، على خلفية قيا، حكومة سلوبودان ميلوسوفيتش، في مطلع العام 1991، بحفز المصرف المركزي الوطني على طبع كمية نقدية جديدة تعادل قيمتها 1.8 مليار دولار أمريكي وذلك لتسديد ما يستحق العمال من أجور؛ وفُسر هذا الإجراء على أنه التفاف واضح على برنامج صندوق النقد الدولي. وردت الأمم

المتحـــدة، من جانبها فأعلنـــت عن فرضها الحصار على يوغســـلافيا، وهو حصار كان قد زاد من تفاقم الوضع بنحو شديد جدا في السنوات التالية.

وفي يونيـــو من العام 1991، أعلنت كرواتيا وســـلوفينيا اســـتقلالها. وفي الشـــهر نفســـه، هاجم الجيش الشعبي اليوغسلافي، سلوفينيا، فدارت حرب استغرقت عشرة أيـــام؛ وبعد برهة وجيزة، تحولت رحى الحرب صوب كرواتيا، واتســـعت دائرتها في العام 1992 فشملت البوسنة، أيضا؛ وظلت هذه الحروب سجالا حتى العام 1995 وحينـــما أعلنت كرواتيا في الثاني والعشرين من ديســـمبر من العام 1991، على الملأ

احترام للشروط المقرة من قبل الجماعة الأوروبية، والتي كان من بينها شرط حماية حقوق الأقليات العرقية والدينية. بيد أن الحقيقة الأكيدة هي أن الجماعة الأوروبية نفسـها لم تأخذ شروطها مأخذ الجد. فهي اقتفت، في الخامس عشر من يناير العام 1992، خطى ألمانيا. ولم يدم الأمر طويلا، حتى راحت الأمم المتحدة أيضا تعترف بكرواتيا في مايو العام 1992.

وتجاوب صندوق النقد الدولي مع ما استجد من تطورات، فجمد عضوية يوغسلافيا، واستقبل سلوفينيا وكرواتيا كأعضاء جدد، وراح، في ديسمبر من العام نفسه، يخبر العضوين الجديدين بحجم الديون، التي يتعين على دولتيهما، تسديدها لدائنين دوليين. ووفق هذا الإشعار، كان على كرواتيا أن تتحمل 28.5 مليار دولار، وسلوفينيا 16.4 مليار دولار من

إجمالي ما كان بذمة يوغسلافيا السابقة من ديون قديمة. بيد أن صربيا والجبل الأسود تعين عليهما تحمل القسط الكبر من هذه الديون، فقد تعين عليهما تحمل 36.5 في المائة من إجمالي الديون القديمة. وبلا أي اهتمام للحرب، التي ظلت رحاها تدور سجالا حتى العام 1995، واصل صندوق النقد الدولي مفاوضاته مع كرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا حول منح قروض جديدة، ما كان يُراد لها أن تخصص لتعمير ما خربته الحرب أو إنعاش النشاط الاقتصادي، بل، وياللداهية، كان يُراد تخصيصها لخدمة الديون القديمة. وسبب اتفاق صادقت عليه حكومة فراينو تودجمان العام 1993، إفلاس مزيد من الشركات وفي خفض الأجور إلى مستوى أدنى من مستوى خط الفقر، وفي ارتفاع معدل البطالة إلى 19.1 في المائة حتى العام 1994 - وذلك لأن هذا كله كان يصب في مصلحة الدائنين الدوليين.

ولم يكن السكان العاملون بأجر في البوسنة والهرسك، أفضل حالا. فبعدما شنت الطائرات المقاتلة التابعة لحلف شمال الأطلسي، بين أبريل 1993 ومارس 1995، هجمات بلغ عددها 52 ألف هجوم وراح ضحيتها أكثر من 33 ألف قتيل مدني، والعدد نفسه تقريبا من القتلى في صفوف العسكريين، أملى الفاعلون الدوليون، أعني الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على البلاد

عسكريا، تحت وصاية حلف شمال الأطلسي ،وسياسيا تحت وصاية رئيس الوزراء السويدي كارل بيلت، بوصفه «الممثل السامي» المسؤول عن التعمير والإنشاء - أي تعرضت البوسنة والهرسك إلى أقسى تدخل سافر في سيادتها، إلى تدخل بلغ من الشدة نحوا لم يتعرض له أي بلد أوروبي آخر خلال الحقبة التالية على انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كما سُلبت البوسنة والهرسك حق إدارة السياسة الاقتصادية الوطنية، إذ انتقل حق إدارة هذه السياسة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. أضف إلى هذا، أن الدستور - الذي كان يجري العمل به على الرغم من عدم وجود جمعية تأسيسية - كان يفترض أن تسمية محافظ المصرف المركزي من صلاحيات

صندوق النقد الدولي فقط، وأن هـذا المحافظ لا يجوز أ! يكون «مواطنا يتحدر من البوسـنة والهرسـك أو من إحدى الـدول المجاورة». م ناحية أُخرى حُظر على المصرف المركزي طبع كميات جديدة من العملة المتداولة، أ إصدار عملة جديدة، خاصة بالبوسنة والهرسك، خلال الستة أعوام المقبلة. كما تعي على البوسـنة والهرسـك أن تخصص جميع ما تحصل عليه من قروض دولية، فقد لتسـديد اسـتحقاقات الدائنين الدوليين ولتمويل القوات العسـكرية، التي فرض: اتفاقية دايتون انتشـارها في ربوع البلاد؛ وبهذا المعنى أمسى محظورا على البوسن والهرسك تخصيص شيء من هذه القروض لإعادة إعمار البلاد. وهكذا، وعلى خلفية هـذه الشروط المجحفة، فإن القرض، الذي منحتـه هولندا، كتمويل مؤقت، قيمة 37 مليون دولار، لم

يُســتخدم، قط، للتخفيف من عذابات ضحايا الحرب، بل جر؛

(*) هي الاتفاقية، التي أنهت الصراع المســلح في البوســنة والهرســك بين العامين 1992 و1993. ودارت مفاوضا
الســلام في قاعدة رايت بيترســن الجويــة الواقعة بالقرب من مدينــة دايتون الأمريكية
بين يومــي الأول من أكتو والحادي والعشرين من نوفمبر 1995. وترأس الوفود المشــاركة
كل من ســلوبودان ميلوسيفيتش من الجانب الصر وفرنيو تودجمان من الجانب الكرواتي
وعزت بيغوفيتش من الجانب البوسني. أدت هذه الاتفاقية إلى تقسيم البوس والهرســك
إلى جزأين متساويين نسبيا هما: فدرالية البوسنة والهرسك وجمهورية صرب البوسنة. كما
أدت إلى انتش ما يســمى قوات حفظ الســلام الدولية الإيفور. وعلى رغم أن التوقيع
الرسمي على الاتفاقية جرى في باريس يوم 4 ديسمبر من العام 1995، فإن الاتفاقية صارت
تعرف باسم مدينة دايتون، وذلك لأن هذه المدينة كانت قد شاهد التوقيع على الاتفاقية
بالأحرف الأولى. [المترجم].

قروض أجنبية(*).

وعلى ما يبدو، فإن تحرير اقتصاد يوغسلافيا الممزقة إلى أشلاء، تحريرا تاما أمام حركة الرأسمال الدولي، وإحكام هيمنة ائتلاف تقوده الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي على الدول الجديدة - التي أسفر عنها تمزق يوغسلافيا - كما لو كانت هذه الدول لاتزال تنتمي إلى عصر من عصور الاستعمار البائدة، لم يُشبع نهم القوى الغربية. فعلى رغم ضخامة عدد ضحايا الحرب والسكان المرضى نفسيا، واصلت القوى الغربية جهودها للعثور على الفرص المناسبة لتركيع البلاد كلية وإخضاعها إلى إرادتها بلا قيد وشرط. فبمجرد أن ظهرت في الأفق، علامات تدل على أن قوى متعصبة قوميا أمست، كما كانت الحال في بقية أجزاء يوغسلافيا [سابقا]، تبدي تململا ملحوظا في كوسوفو أيضا، اقتنصت الفرصة

في الحال، كل من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فأرســل هؤلاء جميعا أجهزتهم الاستخبارية إلى هناك، مساهمين بذلك مساهمة فعالة في تحويل احتجاجات، اتصفت بالسلمية في بادئ الأمر، إلى صراعات دامية تشبه الحروب الأهلية.

واســتمر إشــعال فتيل الصراعات، إلى أن تدخل الزعيم الصربي ميلوســيفيتش عســكريا، مقدما بذلك الحجة، التي كانت تتطلع لها القوى العظمى لتبرير تدخلها العــدواني. وعــلى خلفية هذه التطــورات، طلبت منه القوى الغربيــة الحضور إلى رامبوليــه(**)؛ ليصادق على معاهــدة تنص على أمور كثيرة كان من بينها، انتشــار 50 ألف عنصر من عســاكر حلف شــمال الأطلسي، والاعتراف بأن من حق وحدات الحلف أن تصدر التوجيهــات إلى أجهزة البوليس والدوائر الحكومية، وأنها مخولة، أيضا، باســتخدام

المطارات والموانئ البحرية وسكك الحديد والشوارع متى ما تشاء وبنحو مجاني.

وبمجرد أن رفض ميلوسيفيتش - كما كان متوقعا - التوقيع على هذه المعاهدة، سرعان ما أشـعلت قوات حلف شـمال الأطلسي وقوات الولايات المتحدة الأمريكية

(*) نيابة عن فدرالية البوسنة والهرسك. [المترجم].

(**) جنوب غربي باريس. [المترجم].

الإنســان، والحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية، قصفت هذه القوات خمس عشرة مدينــة، مــن الجو، ليل نهار وبلا انقطاع وعلى مدى 78 يوما. وفي ســياق هذا كله، اســتخدمت هذه القوات القنابل العنقودية والذخيرة المشبعة باليورانيوم، ودمرت، إلى جانب هياكل تحتية أخرى، نظام مياه الشرب، ذا الأهمية العظيمة بالنســبة إلى عموم الســكان، ومصانع التســخين والطاقة العاملة بالفحم الحجري و344 مدرسة و33 مستشفى.

وبعد توقف العمليات الحربية، نصبوا حكومة شبه عسكرية، كانت على اتصال وثيق بالأطراف الفاعلة في الجريمة المنظمة. وعلى رغم أن هذه الحكومة قد سمحت، في الســنوات التالية، بأن تتحــول البلاد إلى معبر يمر من خلالــه ما يزيد على

نصف تجارة الهيروين العالمية، فإن صندوق النقد الدولي، ومعه مصرف كوميرس الألماني(*)، غضا الطرف عن متابعة الموضوع، ولم يشغلا بالهما به، مفضلين تولي السيطرة التامة على الجهاز المصرفي. فهناك، حيث كان السكان قد أمسوا فقراء، بائسين، وبالتالي ما عاد بالإمكان، تحميلهم أعباء المليار دولار - الضرورية لتسديد القروض، التي جرى اقتراضها من مستثمرين دوليين، بغية إنفاقها على مشاريع إعادة الأعمار - نعم هناك، كان المرء مجبرا على الاستعانة بالمال الآتي من المتاجرة بالمخدرات.

وبالنسبة إلى ألمانيا، كان قيام الحكومة الائتلافية - التي يرأسها الاشتراكي غيرهارد شرودر، ويتقلد فيها السياسي الأخضر يوشكا فيشر منصب نائب المستشار - بزج جيش ألمانيا

الاتحادية، في أول تدخل حربي، منذ تأسـيس هـذا الجيش في الحقبة التاليـة عـلى انتهاء الحرب العالميـة الثانية، وبعد نحو عقد مـن الزمن على إعادة توحيد شطري ألمانيا، إيذانا بعودة ألمانيا إلى حظيرة القوى العظمى. أما بالنسبة إلى الولايـات المتحدة الأمريكية، فإن التدخل الحـربي كانت له دوافع أخرى. فالولايات المتحدة كانت تريد من اسـتعمال ترسـانتها الحربية، بشـكل غـير متكافئ أو غير مناسـب، عرض عضلاتها والتدليل على مدى التقـدم التكنولوجي، الذي أحرزته في المجال الحربي - ليس للفت نظر روسـيا، وريثة الاتحاد السوفييتي المنهار فقط، بل

(*) الذى يُعد ثانى أكبر مصرف فى ألمانيا. [المترجم].

أما بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، فإن الأمر الذي شك فيه، هو أن انتهاء العمليات الحربية في كوسوفو، كان إيذانا باكتمال عناصر المشهد بشكل شديد الخصوصية. فالسياسة الليبرالية الحديثة، التي نجح الصندوق في إكراه كوسوفو على انتهاجها من خلال ما منح من قروض، استحدثت شروطا قوضت الاستقرار في مجمل المنطقة. لقد نفذ الصندوق جميع الإجراءات الضرورية لتحويل يوغسلافيا إلى خرائب وأطلال، ولأن ينحدر سكانها إلى الوراء، فيعيشوا، بفضل ما بذل الصندوق من جهود، بالمستوى المتعارف عليه في الدول النامية، بعدما كانوا يقطفون ثمار ازدهار اقتصادي معتبر، ودرجة تشغيل تام للأيدي العاملة، ونظامين صحي وتعليمي مجانيين، وعطلة أمومة، وستة أسابيع عطلة سنوية، وأجور سكن غاية في التدني، ومواد غذائية زهيدة الثمن، ونسبة أمية دون العشرة في المائة، و72 عاما

كمتوسط للعمر المتوقع. فبرامجه كانت بمنزلة التربة الخصبة، التي استخدمتها أجهـزة المخابرات الغربية، مدعومة من قبل وسـائل إعلام اشـتراها الغرب بحفنة من النقود، لدفع أناس بائسـين، معدمين، متعطلـين عن العمل، لأن يرتكبوا جرائم ومذابح عرقية، ولمسـاعدة أطـراف يمينية، عنصرية، عـلى التغلب على خصومهم. وهكذا، فلولا التدابير، التي اتخذها صندوق النقد الدولي بشـكل منظم ومحكم، لما كان بالإمكان أن تندلع الكارثة الإنسانية، التي نشرت ظلالها الرهيبة على البلقان في تسعينيات القرن العشرين.



«أســفر تحرير التعامــل ببطاقات الائتمان- وهو تحرير جرى تنفيذا لرغبات الصندوق- إلى سقوط نحو مليون ونصف المليون من مواطني كوريا الجنوبيــة في هاوية الإفلاس حتى نهاية العام 1998»

الأزمة الآسيوية.. الصندوق يبرهن على جبروته

إن الاقتصــادات الآســيوية، التي ســجلت في ســتينيات القــرن العشريــن أعلى معــدلات نمو اقتصــادي على مســتوى العــالم أجمــع، أتاحت

للمســتثمرين الدوليــين فرصا اســتثمارية تغدق

أرباحــا تتزايد بشــكل مطرد، عــلى خلفية تزايد

عولمــة أســواق المــال. ومــارس صنــدوق النقد

الــدولي ووزارة الخزانة الأمريكيــة ضغوطا قوية

في تســعينيات القرن العشرين، على دول الإقليم

لدفعها إلى تســهيل حركة رأس المــال الأجنبي في

أســواقها دون عوائق. وكانت هــذه الضغوط قد

دفعت حكومات دول المنطقــة إلى تنفيذ عملية

تحريــر نشــأ عنها بلــوغ الحجم الــكلي لقروض

المصارف الأجنبية في إندونيســيا وكوريا الجنوبية

وماليزيــا والفلبين فقط أكثر من 260 مليار دولار

أمريكي حتى نهاية العام 1996.

بل جرى استثمارها كنقود أو أموال ساخنة (hot money)[*]، في شراء أسهم الشركات والعقارات المختلفة، وفي تلك المجالات، بنحو مخصوص، التي تدر أعلى ربح ممكن بأسرع وقت متاح. وتسببت هذه الاستثمارات في تعرض أسعار العقارات، على وجه الخصوص إلى ارتفاعات ضخمة، ورأت المصارف الآسيوية في الارتفاعات الضخمة بأسعار العقارات فرصة سانحة تستطيع توظيفها لمنح قروض جديدة مضمونة بالعقارات. ومع أن هذا التطور قد ترتب عليه اندلاع حركة لولبية تنطوي على مخاطر جمة، فإن المستثمرين الأجانب، أعني مستثمرين، من قبيل صناديق المعاشات التقاعدية الأمريكية والمصارف العاملة في الوول ستريت، لم يعيروا الموضوع أي أهمية، من ناحية لأنهم جنوا أرباحا

عظيمة بفضل معدلات الفائدة العالية المفروضة على مناحي الاستثمار عالية المخاطر، ومن ناحية أخرى لأن تبعات هذه المخاطر لن يتحملوها هم أنفسهم، بل ستتحملها المصارف الآسيوية.

كما لم ير صندوق النقد الدولي أن التحذير من المخاطر القائمة جزء من مسؤوليته، وبالتالي، فإنه ظل، هو نفسه، يساند التطور، حتى بعدما لاحت في الأفق نذر الكارثة، ففي بيان نشره صندوق النقد الدولي في 21 سبتمبر 1997، ورد حرفيا: «إن تدفق رؤوس الأموال الخاصة أمسى عظيم الشأن بالنسبة إلى النظام النقدي الدولي، وأن النظام الليبرالي المشرع الأبواب بنحو متصاعد، أثبت أنه النظام الأفضل بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي»، ولا نعتقد أننا بحاجة إلى التنويه إلى أن هذا البيان قد نشر في وقت تزامن مع مضاربة الملياردير الأمريكي جورج

سوروس على البات التايلندي، وإعطائه الإشارة لاندلاع سلسلة من تفاعلات وخيمة.

وبعد فترة وجيزة، تلاحقت الأحداث على نحو متسارع، فقد انفجرت فقاعة العقارات، وتعين تخفيض سعر صرف البات مرات عديدة، وسحب المستثمرون الأجانب رؤوس أموالهم على نطاق واسع، وسرعان ما انتقلت عدوى الوضع

(*) أموال تنشد أسرع وأكبر ربح ممكن . [المترجم].

حطاما. ولعدم توافر رأسمال أجنبي خاص لم يكن لدى الحكومات خيار آخر غير التوجه إلى صندوق النقد الدولي، باعتباره الملاذ الأخير للتزود بالسيولة.

وما حدث فيما بعد لم يختلف قيد أنملة عن السيناريو الذي ينفذه الصندوق في مثل هذه الحالات. فقد أعلنت الدول الراغبة في الائتمان عن استعدادها التام لتقديم التنازلات المطلوبة في «خطاب نوايا» - كان قد جرى الاتفاق عليه مع ممثلي الصندوق مسبقا - وذلك للتمويه على الرأي العام، والزعم افتراء أن الإجراءات المزمع تنفيذها لم يفرضها الصندوق، بل هي إجراءات «اقترحتها» الجهات الرسمية في الدول المعنية، وأن الصندوق قد «تقبلها» طواعية.

وكانت تايلاند هي البادئة في تنفيذ الإجراءات، ففي

ديسـمبر 1997، طلبت تايلاند قرضـا، وأعلنت في المقابل عن التزامها بمنح خدمـة الدين الأجنبي الأولوية الأساسـية، وعـن موافقتها على تسريـح 30 ألف موظف ومسـتخدم لدى الدولة، وتصفيـة 56 مؤسسـة مالية مفلسـة، وتخفيـض المصروفات الحكوميـة. ولحقت إندونيسيا بتايلاند، فراحت تعلن عن إصرارها على ضبط الموازنة الحكومية، وتصفية 16 مصرفـا ورفع معدل الفائدة السـاري على رأس المال الأجنبـي إلى 80 في المائة، وذلك بغية جذب المستثمرين ثانية.

ولم يسـاهم أي إجـراء من هذه الإجـراءات في نشر الاسـتقرار في الاقتصادات المترنحـة. إن العكـس هـو الصحيح، فكل هـذه الإجـراءات زادت الوضع تعقيدا وتدهـورا، وقادت البلدان مباشرة إلى كسـاد خطير، محولـة بذلك الأزمة المالية

إلى أزمة اقتصادية خطيرة وبعيدة الأثر. وبعدما تحملت قطاعات واسـعة من السكان وطـأة التخفيضات المتعددة لسـعر صرف العملة الوطنية، وخسـارة نصف قوتهم الشرائية، بدأ الآن بالنسـبة إلى هؤلاء السكان صراع مرير من أجل البقاء ومن أجل النجاة بحياتهم فقط.

أما ممثلو رأس المال الدولي فإن هؤلاء لم يتنفسـوا الصعداء فقط، بل شمروا عن سـواعدهم، فتدخل صندوق النقد الدولي ليضمن لهم استرداد ما منحوا من قروض، وأتاح لهم فرصا جديدة للحصول على الأرباح المنشودة. فتصفية العديد

الواقع إجراءات تشير إلى آن قطاعات اقتصادية في غاية

الأهمية من الناحية

الإستراتيجية قد أصبحت في متناول المستثمرين الأجانب

بأثمان بخسة حقا وحقيقة. ولم تنتظر صناديق الاحتياط

والمصارف الأمريكية العملاقة طويلا، ولم تترك هذه الفرصة

الثمينة تفلت من يديها. وهكذا ترتب على هذا الجشع، أن

أصبحت الاقتصادات المعنية، بعد اندلاع الأزمة، أكثر تبعية

لأسواق المال الدولية، مقارنة بالوضع الذي كان سائدا قبل اندلاع

الأزمة.

ومهما كانت الحال، فإن الجهود التي بذلها صندوق النقد الدولي

من أجل محاباة المقرضين الدوليين وتعليق اللوائح القانونية الوطنية

وتحميل السكان العاملين بأجر تبعات الأزمة، نعم إن هذا كله يظهر

على أنصع ما يكون ليس في تايلاند وإندونيسيا فقــط، بــل في كوريا الجنوبية على نحــو خاص، وذلك لأن هــذه الدولة كانت أكثر الدول تأثرا باندلاع الأزمة. فخلافا لكل الدول التي أخضعها الصندوق لبرامج التكيف الهيكلي حتى ذلك الحين، ما كان الأمر ها هنا يدور حول دولة من دول الاقتصادات الصاعدة بل إنه كان يتعلق بدولة صناعية متقدمة- متقدمة في صناعة الســيارات والإلكترونيات بشــكل خاص، ومنافس قوي للولايــات المتحدة الأمريكية في العديد من المجالات الصناعية.

كانت كوريــا الجنوبية قد حققت تطورا اقتصاديا رائعــا حقا وحقيقة، فخلال أقل من أربعة عقود من الزمن ارتقت البلاد من دولة زراعية منكفئة على ذاتها إلى دولــة تحتل المرتبة الحادية عشرة في قائمة كبرى القوى الاقتصادية في العالم. وخلال الفترة السابقة على اندلاع الأزمة، كان معدل النمو يبلغ 7 في المائة،

ومعدل البطالة أدنى مــن 3 في المائــة. وانطلاقا من معدل تضخم يســاوي 5 في المائة تقريبا، كانت معدلات الصرف الأجنبي تتسم باستقرار كبير، وميزانية الدولة تبشر بتحقيق فائض مؤكــد. إن موضوعا واحدا فقط كان ينشر الغشــاوة على هــذه الإنجازات الباهرة: فبناء على الإجراءات التي أســفرت عن تحرير القطاع المالي استجابة لطلب صندوق النقد الدولي والإدارة الأمريكية بشــكل خاص، ســهلت حكومة كوريا الجنوبية على المصارف ومؤسســات الائتمان الوطنية ابتداء من مطلع تسعينيات القرن العشرين

من العام 1997.

وكانت المخاطر الناشئة عن هذه التبعية معروفة على نحو واسع، ففي سبتمبر 1997 اقترحت الحكومة اليابانية في اجتماع ضم وزراء مالية آسيويين إنشاء «صندوق نقد آسيوي»، وذلك لأنها باتت تخشى على مصير مصارف يابانية لها بذمة كوريا قروض بلغت قيمتها 25 مليار دولار. وكان المقترح يتضمن توافر الصندوق المزمع إنشاؤه على 100 مليار دولار تدفعها أطراف مختلفة، من بينها اليابان والصين وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، ويدعو إلى أن تكون شروطه أقل صرامة من شروط صندوق النقد الدولي. بيد أن هذا المقترح طواه النسيان بعدما رفضته وزارة الخزانة الأمريكية بشكل قاطع لا يتيح فرصة للمساومة أبدا، وذلك لأنها اعتقدت أن اتفاقيات من

هذا القبيل تضر بمصالح مصارف أمريكية مختلفة.

وبعد شهرين فقط من تقديم اليابان المقترح المذكور، انتقلت شرارة الأزمة إلى كوريا الجنوبية، فقد انهارت بورصة سيئول، وشرع مضاربون على العملات ينحدرون من مختلف دول العالم في المضاربة على سعر صرف العملة الكورية الـWon. ووقف المصرف المركزي الكوري في وجه هذه المضاربة، بيد أن جهوده باءت بالفشل، إذ إن احتياطيه من النقد الأجنبي ما كان يكفي للدفاع عن صرف العملة الوطنية وصد المضاربين الدوليين أبدا. وخيم الفزع على المستثمرين الأجانب، فهربوا رؤوس أموال بمقاديرها أوضحت للحكومة أنه لا خيار آخر لديها غير طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، ومناشدته للموافقة على منح ائتمان بقيمة 20 مليار دولار

أمريكي.

وسافر على عجل إلى سيئول فريق من اقتصاديين يترأسهم هوبرت نايس النمساوي الذي يعمل في صندوق النقد الدولي، بصفته مديرا لآسيا، وراحوا جميعا، وفي الحال، يجردون خصائص الوضع القائم. واكتشف الفريق أن العشرين مليار دولار لا تسد الحاجة أبدا، لاسيما أن احتياطي كوريا الجنوبية من النقد الأجنبي قد انخفض إلى أدنى من 6 مليارات دولار، وأن ديون البلاد الخارجية قصيرة الأجل تبلغ 100 مليار دولار، أي ضعف المبلغ الذي انطلق منه أول الأمر حتى ذلك الحين.

عجز المقترضين الكوريين عن تسديد ما بذمتهم من ديون أجنبية.

على صعيد آخر، توجه المدير التنفيذي للصندوق كامديسوس نفسه إلى سيئول على وجه السرعة، ليدير المفاوضات بنفسه. وفي 2 ديسمبر 1997 أغلقت حكومة كوريا الجنوبية، وبعد الاتفاق مع الصندوق، تسعة مصارف عملاقة، وتعهدت للأطراف، التي لها دين بذمة هذه المصارف، بأنهم سيعوضون بالكامل عن خسائرهم. وبعد 24 ساعة من هذا الإجراء قدمت الحكومة «ورقة الإطار السياسي»، التي كانت مطالبة بتقديمها. ومن جانبه، أعلن الصندوق، في اليوم التالي على تقديم الورقة، أنه «موافق» على ما جاء فيها. وأسفرت هذه الجهود عن حصول كوريا الجنوبية في 5 ديسمبر على أكبر قرض يمنحه الصندوق في إطار اتفاقيات الاستعداد الائتماني (Stand-by-Arrangements, SBA

Bereitschaftskredit). وكان إجمالي القرض يبلغ 58.4 مليار. وساهم الصندوق نفسه بما قيمته 21.2 مليار دولار، وشارك البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي (Asian Bank, ADB asiatische Entwicklungsbank, Development)، معا بما يساوي 14.2 مليار دولار، وتكفلت الإدارة الأمريكية والحكومة اليابانية والاتحاد الأوروبي بالمشاركة معا بمنح قرض إجمالي قيمته 23.1 مليار دولار.

في المقابل، ولقاء حصولها على القرض المذكور، التزمت حكومة كوريا الجنوبية بتنفيذ برنامج تكيف هيكلي أمده ثلاث سنوات، ويضم ما يزيد على 100 شرط، ومربوط برقابة تنفذها الأطراف المانحة على «مراحل» (Phasing). وفي اليوم التالي على التوقيع على الاتفاقية، بدا المستثمرون سعداء وراضين على ما جرى الاتفاق عليه- وسجل مؤشر بورصة كوريا الجنوبية ارتفاعا بلغ 7 في المائة،

أي إنه سجل أكبر ارتفاع يحققه، في يـوم واحد، حتى ذلك الحين. غيرأن الوضع تغير بالكامل وبصورة مفاجئـة في اليومـين التاليين، فقد تزايد هروب رأس المـال إلى خارج البلاد، فبلغت قيمـة الأمـوال الهاربة من البلاد مليـار دولار في اليوم، وانهار سـعر صرف العملة الوطنية Won فخسر خلال الأسبوعين اللاحقين 39 في المائة من قيمته. وعلى خلفية هذه التطورات، كانت كوريا الجنوبية قاب قوسين أو أدنى من إعلان الإفلاس.

الجنوبية في 8 ديســمبر أنها تعتزم تأميم مصرفين، متجاهلة بهذا الإعلان مطالب الصندوق بضرورة تصفية المصرفين. من ناحية ثانية، كانت الشركة العملاقة داي (Daewoo) قــد أعلنت أنهــا عقدت العزم على شراء الشركــة العملاقة الغارقة في الديــون Scangyong وأنهــا، خلافا لشروط صندوق النقد الدولي، ســتحمل هــذه الشركة جزءا من الديــون المتراكمة بذمتها. وفضلا عن هــذا وذاك، تبنى المرشــحون الثلاثة لمنصب رئيس الجمهورية المزمع انتخابه في يوم 18 ديســمبر لأسباب تكتيكية صرفة، غضب المواطنون على صندوق النقد الدولي، فأعربوا عن رفضهــم الاتفاق الذي أبرمته الحكومة مع الصندوق، مثيرين الشــكوك حول ما إذا كانوا ســيتعاونون مع الصندوق مستقبلا. وهكذا، فسر المستثمرون

الدوليو هذه العوامل على أنها إشارة واضحة إلى خروج كوريا الجنوبية عن بيت الطاعا وراحوا، من جانبهم، يتخذون الرد المناسب.

جـاء رد فعل الصنـدوق في الحال، إذ إنه كان قد عقد العزم على إرشـاد العا إلى مـا ينتظر الدول التي ترفض تنفيذ قراراتـه في عصور الأزمات، وتقاوم الانبطا أمامه كليا، فقد انتهز الصندوق فرصة الأسـبوعين السابقين على أعياد الميلاد(*) وزا مـن ضغطه وأكثر من طلباته على نحو كبير وأجـبر المعنيين على أن ينفذوا مطال المتزايـدة خلال فترة زمنية هي أقْصَرُ بكثير مـن الفترة التي كان متفقا عليها. وكا الرئيس الجديد كيم داي جونغ قد فهم مغزى التهديد، فبعد انتخابه يوم 18 ديسم

استهل كيم داي جونغ رئاسته للبلاد بأن حرر رسالة سرية إلى المدير التنفيذ لصندوق النقد الدولي كامديسوس يتنصل فيها مما أعلنه أمام ناخبيه ويعاهده في بالتعاون معه مستقبلا وظهر على الملأ ليعرب أمام الرأي العام بأنه سيفتح أبواب السوق الكورية على مصراعيها أمام رأس المال الأجنبي وسيبذل قصارى جهده لأ تعود الثقة الضائعة بالاقتصاد الكوري إلى المستثمرين الدوليين.

وانتبه الصندوق إلى هذه اللفتة وأخذها في الاعتبار، بكل ارتياح، بيد أنه ينتظر حتى تنصيب كيم رئيسا للبلاد مطلع العام الجديد، بل عقد يوم 24 ديسم

(*) أي أيام احتفال العالم المسيحي بميلاد السيد المسيح عليه السلام. [المترجم].

يوم 5 ديسمبر بضرورة أن يسمح للمستثمرين الأجانب بأن يستحوذوا ابتداء من منتصف ديسمبر 1997 على 50 في المائة، وفي نهاية العام 1998 على 55 في المائة من رأسمال الشركات الكورية أصر الصندوق [في تعهد خطي حصل عليه] على أن يكون من حق المستثمرين الأجانب ابتداء من 30 ديسمبر 1997 شراء 55 في المائة، وفي نهاية العام 1998 حق الاستحواذ على 100 في المائة من رأسمال الشركات الكورية. وفيما كان يحق للأجانب الاستحواذ على ما نسبته 26 في المائة فقط من سوق أسهم الشركات، صارت هذه السوق حتى نهاية العام 1998 مفتوحة بالكامل أمام رأس المال الأجنبي.

على صعيد آخر، حظر على المصرف المركزي في سيئول تمويل المشاريع أو المصارف الكورية المتعثرة. من ناحية أخرى،

صار من حق المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية ابتداء من مارس 1998 المشاركة بملكية المؤسسات المالية الكورية من دون قيد أو شرط. أضف إلى هذا أن السقف العلوي لسعر الفائدة قد رُفع إلى 40 في المائة، وأن المصارف الكورية المتعثرة أمست أكثر جاذبية بالنسبة إلى المستثمرين، وذلك لأنه جرى نقل القروض المشكوك في استردادها إلى «صندوق الإنقاذ» المسمى Korea Asset Management Cooperation، أي من خلال تحميل دافعي الضرائب تبعات عدم تسديد هذه القروض. ولم تفقد وزارة المالية فاعليتها ودورها في المسائل المتعلقة بميزانية الدولة والسياسة النقدية كلية فحسب، بل جرى أيضا تهديدها بأن تسديد أقساط القروض المتفق عليها سيجري تعليقه بالكامل حالما لا تُنفذ كل الإجراءات التي طالب بها

الصندوق، وغنـي عن البيـان أن هذا التهديد أسـفر في الحال عن تصعيد المضاربة على العملة الكورية.

وتعـرض اقتصاد كوريا أيضا إلى علاج عنيف، ففيما ألغيت العوائق التجارية وحظي استيراد البضائـع الأجنبيـة- والبضائع اليابانية عـلى وجه الخصوص بتسـهيلات ملحوظة، أمسـت الشركات الكورية العملاقة العائـدة ملكيتها إلى عائـلات مختلفـة، تواجـه مصاعب كثيرة ومعضـلات عويصة، عند سـعيها إلى

المستثمرين، جرى في نفس الوقت، وعلى نحو كبير جدا، توسيع نطاق حقوق الصناديق الاستثمارية والمساهمين في أسهم الشركات- أي تحقق الإجراءان الأساسيان الضروريان لتركيع المشاريع الكورية العملاقة أمام رأس المال الأجنبي. من ناحية أخرى تعرضت سوق العمل إلى عملية «إصلاح» وأمست تتصف بـ «المرونة» المنشودة، أي توسعت الجهود المطلوب من العامل أن يبذلها وزادت ساعات العمل، وأصبح بمستطاع أرباب العمل تسريح العاملين بيسر، وألغيت التعويضات التي يتعين على أرباب العمل دفعها عند تسريحهم أحد العاملين لديهم، وشطبت أيام الإجازات السنوية، وخُففت شروط تشغيل الأفراد لأجل محدود. وعلى

خلفية هذه التحولات، لا غرو أن يحتج العمال الكوريون بشدة على هذه الإجراءات ويقاوموها مقاومة صارمة. وأخمدت عمليات الاحتجاج والمقاومة باستخدام العنف والقوة الغاشمة. واتخذت البيروقراطية المرتشية المسيطرة على النقابات العمالية موقفا مساندا للحكومة، ودخلت هي والحكومة واتحادات أرباب العمل في «اتحاد ثلاثي»، وخانت قواعدها على نحو دفع المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي كامديسوس إلى أن يعرب في مقالة له نشرها في صحيفة «كوريا تايمز» (Korea Times) عن شكره «لما أبدوه من إحساس كبير بالمسؤولية حيال الحكومة وعالم الاقتصاد».

وعلى خلفية الاتفاق المبرم بين صندوق النقد الدولي

وحكومة كوريا الجنوبية في أيام أعياد الميلاد خيمت على ربوع البلاد تصدعات اقتصادية وارتجاجات اجتماعية لم تشهد البلاد مثيلا لها من قبل. ففي النصف الأول من العام 1998 انهارت 14 شركة من أصل 30 شركة كورية عملاقة وتعين على آلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تصفية أعمالها وإغلاق أبوابها بنحو نهائي. وأسفر التسريح الجماهيري للأيدي العاملة - وهو ظاهرة لم تكن معروفة في كوريا الجنوبية حتى ذلك الوقت - عن ارتفاع معدل البطالة إلى 8.6 بالمائة في نهاية العام 1998. وبسبب عمليات الاستحواذ وإغلاق الأبواب وعمليات الدمج انخفض عدد المصارف الشاملة (Universal Banks) من 33 إلى 22، وتراجع عدد المصارف المتخصصة في

الرغم من آن نسـبة الديون السـيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 6 بالمائة فقط في العام 1996، فإن هذه النسبة ارتفعت إلى ثلاثة أضعاف وقتذاك، وأسفرتعلى خلفية ارتفاع فوائد وأقساط الدين العام - عن ارتفاع العبء الضريبي وخفض المدفوعات التحويلية في الوقت ذاته.

وابتداء من منتصـف العام 1998 هجمت الشركات والمصارف الأجنبية على البلاد هجـوم الجراد على الحقـول الزراعية، فشركات عملاقـة من قبيل جنرال موتـورز وفـورد ورينو ورويـال داتش/ شـل، والشركة الألمانيـة بي أي أس أف ومصارف رائدة على المسـتوى العالمي من قبيل غولدمان ساكس ودويتشه بنك وشركات اسـتثمارية أمريكية من قبيـل Capital وNewbridge Lone Star، لم يشـبع جشـعها شراؤها حصصا في

المشـــاريع الكورية أو شركات كورية بالكامل بأدنى الأســعار[2]، بل مضت، أيضا، تحقق لنفسها منافع جمة على خلفية تشريع قوانين العمل الجديدة، و«المرنة» في الوقت نفسه. على صعيد آخر سقط السكان العاملــون بأجر في هاوية لا قــرار لها، ففي كل يوم كانت الشركات تسرح 8000 عامل في المتوســط، كما ارتفع عدد الأجــراء المياومين (عمال اليومية) أو العمال، الذي يمارســون أعمالا غير منتظمة، فســجل نســبة تبلغ 52 في المائة، وتحولت الحروف الإنجليزية الأولى المســتخدمة للإشارة إلى صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund IMF,) إلى I am fired أي «إننــي طــردت مــن العمل»، وأمســت عبارة متداولة بين الســكان، مثلها في ذلــك مثل عبارة «يتيم بفضــل صندوق النقد الدولي» (IMF-Waisen)، المشــيرة إلى الأطفال الذين لم يكــن

أولياء أمورهم قادرين على إطعامهم، وبالتالي ما كان لديهم خيار آخر غير تسليمهم إلى بيوت الأيتام الحكومية.

وانخفض متوسط الدخل الحقيقي الدارج بين العائلات القاطنة في المدن بنسبة بلغت 20 بالمائة، علما أن هذا الانخفاض بلغ الذروة في العام 1998، إذ وصل إلى أدنى مستوى جرى رصده خلال الـ35 عاما الماضية، وأسفر تحرير التعامل ببطاقات الائتمان- وهو تحرير جرى تنفيذا لرغبات الصندوق- إلى

1997، وظلت رواتب المتعطلين عن العمل محصورة بعدد محدود من العمال، أي ظلت محصورة بأولئك العمال فحسب الذين كانوا يحصلون على دخول جيدة من عملهم في مشروعات كبيرة الحجم، وبالتالي فإن هذه الرواتب ما كانت تسد الحاجة أبدا من وجهة النظر الاجتماعية الكلية، فانطلاقا من مجمل المسرحين من العمل، حصل في العام 1999 بالعد والتمام 15.5 في المائة فقط على مساعدات حكومية. وكانت نتيجة هذه الحقائق المأساوية: شوارع تطفح بجموع المتسولين والمشردين، فكما ارتفع عدد الفقراء ارتفع معدل الانتحار أيضا، كما ارتفعت في النصف الأول من العام 1998 الجنح المتعلقة بالمِلْكيّات بنسبة بلغت 60 في المائة، مقارنة بالنصف الأول من العام

1997، وارتفع عدد المسجونين بنسبة بلغت 20 في المائة خلال ستة أشهر فقط.

بيـــد أن الصورة كانت تختلف بالكامل بالنســبة إلى الأفراد الموجودين في أعلى الســلم الاجتماعي، ففيما اســتطاع المســتثمرون الأجانب إضافة أربــاح هائلة إلى حساباتهم المصرفية، ارتفعت مرتبات العشرة في المائة المحسوبين على ذوي المناصب الرفيعــة وثــروات العشرين في المائة مــن أغنى الأغنياء في المجتمع، بنســبة بلغت 13 في المائــة. وهكذا، لا غرو أن تنتشر المدارس الخاصة انتشــارا كبيرا ولافتا للنظر، وأن تحقق مبيعات الســلع الكمالية ازدهارا كبيرا، وأن تتســع، على نحو كبير، رقعة التفاوت بين الفقراء والأغنياء في بلد كان فخورا جدا بتحقيقه المســاواة الاجتماعية خلال عقود الزمن السابقة.

وإذا كان اقتصـــاد كوريا الجنوبية قد أخذ ابتداء من العام 1999 ينتعش وينمو ثانية على نحو ملموس، فما كان ذلك يعني بالنسبة إلى الجماهير العاملة العودة إلى الظروف التي كانت ســائدة قبل اندلاع الأزمة، فتحرير سوق العمل وارتفاع العبء الضريبي وتخفيض المدفوعات التحويلية وارتفاع معدلات التضخم، كل هذا تسبب في تحجر البناء الاجتماعي، وفي انخفاض المستوى المعيشي على نحو دائم. ولا مندوحة من الإشــارة هنا إلى أن المشاكل الهيكلية على وجه الخصوص التي عانت منها البلاد لم تفلح إجراءات صندوق النقد الدولي في التغلب عليها أبدا، لا بل إن هذه المشاكل

المتعلقة بشرائح الذاكرة المستخدمة في أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات، وأصبح بالنسبة إلى الحكومة من الصعوبة بمكان اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الأزمات المحتملة مستقبلا، وذلك لأن قدراتها على التوسع في الدين السيادي أمست محدودة جدا، وإلى جانب هذا وذاك أمست كوريا الجنوبية تركع في الأمد المتوسط على أدنى تقدير أمام الدور المهيمن الذي تمارسه الولايات المتحدة والسوق الدولية لرأس المال في المسائل المتعلقة بالشؤون المالية.



«بلغت الاحتجاجات الصاخبة ضد الصندوق الذروة على هامش الاجتماع السنوي الذي عقد في براغ في العام 2000، إذ كان تزايدها اتساعا وقوة وعنفا قد أجبر المسؤولين على تعليق اجتماعاتهم»

إقرار سقوف للأجور والسماح بارتفاع الأسعار.. منهج الصندوق في «مكافحة الفقر»

حتى سبعينيات القرن العشرين، نادرا ما

كان مواطنـــو الدول الصناعية يعيرون اهتماما
لصنـــدوق النقـــد الـــدولي. وعـــلى الرغم من
التقارير والأخبار المسهبة التي تناقلتها وسائل
الإعلام عـــلى خلفية الاحتجاجات التي رافقت
اجتماع البنك الدولي في برلين الغربية في العام
1988، فـــإن من حقائق الأمور أن الرأي العام
قليلا ما كان يشغل باله بالصندوق وشؤونه في
الثمانينيات من القرن نفســـه، بيد أن الوضع
تغير كلية في التســـعينيات، فمن ناحية كانت
نشـــاطات الصندوق قد اقتربت، جغرافيا، من
أوروبا كثيرا، في ســـياق تدخله في روسيا ودول
الكتلة الشرقية، ســـابقا، ومن ناحية أخرى لأن

المنظمات غير الحكومية بدأت تنتقد بشـــدة

في ذمتها من ديون إلى مؤسسات مالية مُثقلة بمليارات الدولارات الأمريكية، متجاهلا أنه من الأولى أن تُنفق هذه الأموال على ما في البلدان الفقيرة من مهمات ضرورية إلى أقصى حد، من قبيل مكافحة الفقر والأوبئة والأمية.

وفي العام 1994 تكاتفت نحو 500 منظمة غير حكومية- بعد خمسين عاما من مؤتمر بريتون وودز- لشن حملة شعواء ضد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، شعارها «كفاية الخمسون عاما». وفي غضون ذلك كانت التحضيرات جارية على قدم وساق لتنظيم «حركة الاحتفال الفضي 2000» (Jubilee-2000-Movement)، أي الحركة، التي طالبت، في نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة بضرورة إطفاء كل الديون الموجودة بذمة أفقر الدول. وبعد انقضاء

بضعة أعوام على تأسيسها حظيت هذه الحركة بتأييد عالمي واسع الأبعـاد، إذ صار مؤيدوهـا ومريدوها ينتشرون في 40 دولـة. وفي العام 1996 خاطب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الرأي العام، مشيرين إلى أنهما عزما على إجراء تغيير في الإسـتراتيجية التي ينتهجانها حيال ما لهما من اسـتحقاقات ماليـة لـدى دول ضعيفة اقتصاديا، ومثقلة بديون لا قدرة لها على تسـديدها، مؤكدين أنهما، لاسـيما بعدما انتهيـا في الثمانينيات من معضلة مديونية الدول متوسـطة الدخل، قد عقدا العزم على تسـليط منظورهما على أفقر دول العالم. وبحسب ما أعلنه الطرفان، فإنهما أرادا، من خلال تبنيهما «مبادرة معززة للبلدان الفقيرة»، (هيبيك)، (Poor Countris) HIPC, Heavily Indebted، ليس تمكين هذه البلدان من الإفلات من

فخ المديونية فقط من خلال بلوغ مستوى مديونية معقول يناسب قوة هذه البلدان على التحمل، بل تعبيد الطريق أيضا أمام الدول الأفريقية وبخاصة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لكي تمضي قدما متطلعة إلى مستقبل أقل أعباء.

وفيما أشارت بضع منظمات - تطالب عادة بضرورة تخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة أو إطفاء هذه الديون كلية- إلى أن التغيير المعلن في السياسات المنتهجة من قبل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى كان رد فعل

المالية الدولية، شـككت منظمات أخرى في جـدوى هذا التغيير المعلن- وكما تبين لاحقا، كانت هذه الأطراف على حق في تشكيكها بالنوايا المعلنة. فما سمي بـ«مبـادرة هيبيك»، ليس، في حقيقة الأمر، مبادرة جديدة، بل نسـخة معدلة فقـط من المبادرة التـي تبناها الصندوق في العام 1987، في إطار «التسـهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي» (Facility, ESAF Enhanced Structural Adjustment) وتسـهيل يناسب التحولات السـائدة في الاقتصاد العالمي. وبموجب هذا التسـهيل يحـق للدول الفقـيرة والعاجزة عــن خدمة ديونها الخارجية، والملتزمة بتنفيذ برنامج تكيف هيكلي، الحصول على قروض تعادل 140 في المائة، وفي حالات اسـتثنائية 185 في المائة من حصتها لدى الصندوق وبفائدة

تبلغ 0.5 في المائة وفترة سماح أمدها 5 سنوات و6 شهور، وبأن يسد القرض على شكل أقساط تستحق كل ستة شهور وعلى مدى عشر سنوات ومنح الصندوق، في إطار «التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي»، قروضا بلغت قيمتها الإجمالية 10.1 مليار دولار أمريكي. بيد أن الأمر الذي يجب ملاحظته هو أن هذه القروض خصصت لتسديد قروض قديمة العهد فقط وأنها لم تساهم في خفض عبء الديون المترتبة بذمة البلدان المعنية، بل هي وبالرغم من الشروط الميسرة الممنوحة لفترة محددة، أدت إلى تحسين أوضاع مرحليا لا غير؛ ففي الأمد الطويل جعلت هذه القروض الأوضاع في هذه الدول أشد صعوبة.

وتفاقمت الأوضاع في الدول الفقيرة في الزمن التالي، وذلك لأن هيكل الدين قد تغير بشكل ملحوظ، ففيما كانت مصارف تجارية هي الطرف الدائن المقام الأول، صار الطرف الدائن في أغلب الأحيان إما دولا أو مؤسسات ماا دولية. وبما أن الدول والمؤسسات المالية الدولية المعنية هاهنا تتمتع بسلط أعظم وإمكانيات أشد قدرة على ممارسة الضغط، مقارنة بما لدى هذا المصر أو ذاك، لذا أمست البلدان الفقيرة تفاوض من موقع أشد ضعفا.

تبرهن، على نحو مؤكد، على هذا التحول السلبي، فمبادرة «هيبيك» اخذت بالاعتبار تلك البلدان فقط التي كان متوسط الدخل السنوي لمواطنيها أدنى من المتوسط الذي تنطلق منه «مؤسسة التنمية الدولية(IDA)»، أو «المؤسسة الدولية للتنمية»، [كما تسمى أيضا. المترجم]، والبالغ 925 دولارا أمريكيا، والتي تزيد ديونها الخارجية على 150 في المائة من قيمة صادراتها السنوية، أو تزيد على 250 في المائة من إيرادات الدولة ونفذت في السنوات الثلاث السابقة برنامج تكيف هيكلي بنجاح، وعلى النحو الذي ينشده الصندوق. وانطبقت هذه الشروط في العام 1996 على نصف الدول فقط التي تأهلت للانتفاع بمزايا «التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي».

ووصف البنك العالمي الوضع المأساوي السائد في هذه الدول في إحدى وثائقه بالعبارات التالية: «الستمائة مليون فرد

من مواطني الدول المستفيدة من مبادرة «هيبيك»، يعيش أكثر من نصفهم في فقر مدقع، أي إنهم يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم. ويقل متوسط العمر المتوقع بنحو13 سنة عن العمر المتوقع في الدول الصناعية، وأدنى من متوسط العمر المتوقع في الدول ذات الدخل الفردي الضعيف بسبعة أعوام. وما فتئت الدول النامية تسجل معدلات وفيات كبيرة بقدر تعلق الأمر بوفيات أطفال حديثي الولادة أو أطفال يموتون في السنوات الخمس الأولى التالية على ولادتهم، ولايزال منخفضا عدد الأطفال المواظبين على الذهاب إلى المدرسة».

وكان إستراتيجيو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد توصلوا، بعد قيامهم بفحص دقيق لوضع زبائنهم الفقراء، إلى نتيجة تفيد بأن 39 بلدا- هذا هو عدد البلدان التي تنطبق عليها مبادرة «هيبيك» - يعيشون في ظروف اجتماعية

مأساوية، وأنهم بالتالي سيعجزون عن خدمة ما بذمتهم من ديون إن عاجلا أو آجلا. وللحيلولة دون أن تصبح هذه البلدان عاجزة كلية عن تسـديد مـا بذمتها من قروض، رأى الصندوق أنه ينبغـي مد يد العون إلى تلك البلدان التـي تبدي تجاوبا مع شروطه، ومنحها التسـهيلات المناسـبة إلى أن تقف على

الدَّيْن، وعلاوات التأخير، وعلاوات جدولة الديون، بنفس الشروط السـائدة إلى الآن. بهـذا المعنى فإن الأمر ما كان يدور حول إنقـاذ أفقر الدول من مغبة ما بذمتهـا من ديون خارجية، بل كان يدور أولا وأخيرا حول منع تعرضها إلى عجز تـام في الوفاء بالتزاماتها المالية، وذلك بغية مطالبتها بعد ذلك بدفع المال الذي حصلت عليه من الصندوق. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، حدد خبراء الصندوق قيمـة لا لبس فيها أبدا: «مسـتوى المديونية المسـتدامة» يتحقق حين ينخفض عبء الديون الخارجية لدولة معينة إلى ما هو أدنى بمرة ونصف المرة من قيمة صادرات البلد المعني.

وكان مـؤشر التنمية البشرية السـنوي، أعني المؤشر الـذي ابتكرته هيئة الأمـم المتحدة، قد أكـد في العام 1999 أن التفاوت بين متوسـط دخل أغنى خُمس سكان العـالم وأفقـر خُمـس قد بلـغ انطلاقا من متوسط نصيـب الفـرد الواحـد من الدخل القـومي (30) إلى (1) في العـام 1960، وأنهـا ارتفعـت إلى (74) إلى (1) في العام 1997. ويمضي التقرير، مبينا أنه في حين تعين على نصف سـكان العالم الذين بلغ تعدداهم وقتذاك 3 مليارات نسمة أن يعيشوا بدخل أقل من دولارين في اليوم، ارتفعت ثروة أغنى ثلاثة أفراد من سكان العالم إلى مـا يزيد على إجمالي الـثروة التي يمتلكها 600 مليون فرد من سـكان البلدان الأقل تطورا اقتصاديا.

ومهما كانت الحــال، فالأمر الواضح هو أن شروط مبادرة الهيبيك لا تنطوي على أي مؤشر يبين أن التطور الاقتصادي العام قد صار يصب في مصلحة الفقراء. من هنا، فلا عجب أن تنتشر الاحتجاجات في كل ربوع المعمورة، وتزداد اتســاعا وإصرارا، وتنتقــل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، متصفة بدينامية أثارت الرعب لدى أولي الســلطة وتنظيماتهم المختلفة. ففــي يونيو العام 1999، وعلى خلفية مؤتمــر القمة الخاص بالاتحــاد الأوروبي ومؤتمر القمة الخــاص بمجموعة الدول الصناعيــة الثماني الكبرى (G8)، اللذين عقــدا في مدينة كولونيا، اندلعت أعظم موجة احتجاجات سُجلت منذ اندلاع الاحتجاجات المناوئة لصندوق النقد الدولى

النقد الدولي والبنك الدولي بضرورة «إعادة النظر» في مبادرتهما المسماة هيبيك.

وبعد ثلاثة شهور من ذلك، أعلنت المنظمتان تبنيهما مبادرة جديدة معدلة وموسعة، «هيبيك 2»، وذلك في إطار «تسهيل النمو والحد من الفقر»(Growth Facility, PRGS Poverty Reducion and).

وجرى الترويج للتوجه الجديد بأسلوب إعلامي مُحكم واعتراف صريح بقصور الاهتمام بالشفافية، و«بممارسة الوصاية» على أفقر بلدان العالم حتى الآن. وكما لو كان مذنبا، ندم على ما اقترف سابقا، زعم صندوق النقد الدولي بأنه عقد العزم على التخلي عن الأسلوب الذي انتهجه حتى الآن، والمتمثل في إكراه هذه الدول على تنفيذ الإجراءات التي

يحددهـا الصندوق بمفرده، أي مـن جانـب واحد فقط. وهكذا، وبـدلا من ذلك زعم الصندوق أنه سـيعتمد مستقبلا الإطار المحدد في إستراتيجية جديدة تتضمنها «ورقات إستراتيجية الحد من الفقر»(Poverty Reduction Strategy Papers)، وأن هذه الإسـتراتيجية سـتتيح الفرصة للحكومات والمنظمات الحزبيـة والبرلمانات والنقابات العمالية وهيئـات الكنائس والمنظمات غير الحكومية والجمعيـات التعاونية واتحادات الصناعيـين في البلدان المعنية لأن يشـاركوا في صياغة هذه الإسـتراتيجية التي يُفـترض بهـا أن تتضمن أيضـا خصائص الإدارة الرشـيدة [الحوكمـة] (Governance good)، وإسـتراتيجية مكافحة الفقر. وفي هذا السياق كان المرء يراهن على «مشـاركة» هذه البلدان بصـورة فعالة وعلى تمتعها

«باستقلالية» تتيح لها اتخاذ القرارات الصائبة، علما أن الصندوق قد أشار إلى هذه البلدان، بأن تنفيذها ما جاء في ورقات الإستراتيجية سيضمن لها توقع خفض ملموس في خدمة ديونها الخارجية (وخفض جزئي للفوائد والفوائد المركبة التي عليها الوفاء بها)، وأن من حقها أن تأمل، إذا ما نفذت بنود الورقة بصورة تامة وناجحة، أن جزءا من ديونها سيتم إطفاؤه.

إن ما يبدو للمراقب، للوهلة الأولى، تغيرا صادقا في طرق التفكير، وتحولا في السياسات المنتهجة من المؤسستين الماليتين الدوليتين، أعنى صندوق النقد

والبنك الدولي: فحينما طالب الصندوق والبنك الدولي حكومات البلدان الأكـ فقرا بضرورة العمل مع المنظمات الوطنية معا بغية تطوير إستراتيجية مناسب لمكافحة الفقر، فإنهما كانا في الواقع قد أثارا انطباعا يوحي بأن المشكلة القائم هي مشكلة داخلية بحتة، وأن حلها يتوقف على الجهود المبذولة من قبـ الحكومة والسكان، وأن المؤسسات المالية الدولية تبذل، من ناحيتها، قصار؛ جهدها للمساعدة على تطوير الحل الناجع. وبهذا المعنى فإن هذا كله يتجاهـ حقيقة بينة تؤكد أن استنزاف هاتين المؤسستين على وجه التحديد موارد هذ البلدان هو الأمر الذي عزز في السنوات المنصرمة أسباب الفقر وحال بشكـ حاسم دون مكافحته.

وفيما كانت أغلبية وســائل الإعلام الدولية تضلل الــرأي العام، حيث كاند تزعــم أن النواحي الإنســانية هي التي حتمت اعتــماد توجهات جديدة تراعم مصالــح أفقر البلــدان، كانت حقائق الأمور تبين بجلاء أن الأوضاع المأســاوية يطــرأ عليها أي تغير يذكر، فورقات إســتراتيجية الحد مــن الفقر ظلت، مثلها ، ذلك مثــل برامج التكيف الهيــكلي القديمة، تخضع إلى مشروطيــة صارمة. أي وبعبــارة أخرى: كانت الإجراءات الخاصة بمكافحة الفقر مدرجة ضمن مجموء تلك الإجراءات على وجه التحديد، التي أدت، في ســبعينيات القرن العشرين، إا تعميق الفقر والمجاعات، وتفاقم مســتوى المديونيــة الخارجية، وتصعيد تبعي البلدان المعنية لمانحي القروض الدوليين.

علـــى صعيد آخر، فإن الزعم بأن ورقات إســـتراتيجية الحد من الفقر يجرى تصميمهـــا من قبل حكومـــة البلد المعني، وأن دور الصندوق في هذا الســـياق لا يزيـــد على تقويم الورقة أولا والموافقـــة عليها أو رفضها من بعدُ، هذا الزعم تضليـــل متعمد حقـــا وحقيقة. فمن حقائـــق الأمور أن أغلبيـــة الدول الفقيرة اكتســـبت خلال العقـــود المنصرمة تجارب مهمة لكيفيـــة التعامل مع صندوق النقد الدولي، وأن حكوماتها - التي هي فاســـدة ومرتشـــية في أغلب الحالات اســـتطاعت، بيسر، أن تحاكي الصندوق، رياء، وتقدم له الورقات الإســـتراتيجية

عن «استقلالية» هذه البلدان، لم يكن له وجود على أرض الواقع؛ إن ما تحقق فعلا كان عملية إكراه أريد منها تعميق التعاون بين حكومات الدول الفقيرة وصندوق النقد الدولي.

ونظرة سريعة على مقدار الديون، التي تم إطفاؤها فعلا، تبين بجلاء، أن الأمر كان يدور هاهنا حول ديون قديمة في المقام الأول، التي كانت الدول المدينة قد عجزت عن تسديدها أصلا، وبالتالي فإن إطفاءها لم يكن، في الواقع، سوى إجراء من إجراءات إطفاء الديون، التي ليس من المتوقع استردادها أبدا، أي إن شطبها كان من الإجراءات العادية التي تنتهجها المصارف في مثل هذه الحالات. فالحقيقة البينة هي أن خدمة الدَّيْن انخفضت بمقدار كان أدنى من الانخفاض الذي طرأ على حجم الديون. وكانت الحسابات التي أجرتها

منظمة schuldenerlassjahr.de قد أثبتت أن خدمة الدَّيْن انخفضت بالنســبة إلى 29 بلــدا- بعد بلوغ نقطة اتخاذ القرار (decision point) - من 3.7 إلى 2.7 مليار دولار أمريكي في الســنة الأولى، غير أنها ارتفعت، من ثم، إلى 3 مليارات، وظلت تراوح عند هذا المســتوى طوال الســنوات الخمس التالية. وبحسب ما توصلت إليــه المنظمة المذكورة، كان ســبب هذا التطور يكمــن في أن هذه الدول كانت ملتزمة بمواصلة خدمة الدَّيْن واستدانة قروض جديدة، بحسب الشروط الدارجة في الأسواق العادية في جل الحالات تقريبا.

مــن ناحية أخــرى، كان الدائنون متعــددو الأطراف، أي المؤسســات المالية الدوليــة، هم الطرف الوحيد، الذي تعهد بتحقيق إطفاء جزئي للديون، وذلك في إطار هيبيك وهيبيك 2.

بالفعل جرت مناشدة الدول والمصارف التجارية أن تقوم هي أيضا بإطفاء جزء كبير مما لها من ديون، غير أن الاســتجابة لهذه المناشــدة كانــت متواضعة فعلا. وهكذا، ففي حين تعهدت في أغســطس 54 دولة بخفض ديونها بنحو تناسبي ونفذت هذا التعهد فعلا، إذ تنازلت عن استحقاقات بلغت قيمتها 2 مليار دولار، امتنعت في المقابل 46 دولة عن إطفاء ديون بلغت قيمتها 1.8 مليار دولار أمريكي.

البعض منهم كان يعزز حقه باسـترداد مسـتحقاته بعبارات تنم عن إصرار كبير حتى أغسـطس من العام 2006 تقدمت 44 دولة من هذه الدول بشكوى لدى المحاكـم المختلفة، بهدف تمكينها من اسـترداد مسـتحقاتها المالية. وكمثال على هؤلاء الدائنين، نود الاستشهاد بالشركة الألمانية كلوكنر هومبولدت دويتش، فهذد الشركة رفعت، وبمسـاعدة قدمتها لها الحكومـة الألمانية، دعوى على جمهورية الكونغو تطالبها بتسـديد قروض قيمتها 70 مليون يـورو. وبالفعل أيضا، أعرب صندوق النقد الدولي عن شجبه تصرف الدائنين التجاريين، بيد أنه أماط اللثام عز موقفه الحقيقي بخصوص هذا الموضـوع، حين رفضت قيادته التنفيذية اقتراحا كان يرمي إلى إنشاء صندوق يمول تكاليف المستشارين القانونيين

القادرين على الوقوف إلى جانب الدول المثقلة بالديون، ومساندتها في الدعاوى المقامة ضده بسبب إعسارها وعدم تمكنها من تسديد قروض قديمة.

ومرة أخرى، دارت الدوائر وتركزت الدواهي على الجماهير العاملة والفقراء فمع أن الزمن الماضي قد أبان بوضوح وأزاح الستار عن النتائج التي تترتب على تحرير التجارة وقطاع الزراعة وإلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي، وإسباغ المرونة على سوق العمل وخصخصة المشاريع الخدمية العامة، أصر صندوق النقد الدولي ومعه حكومات البلدان المعنية، بلا تردد أو رحمة، على ضرورة أن تُنفذ كل هذه الإجراءات، حتى في إطار «الحد من الفقر»، وحتم هذا الإصرار أن تسفر ورقات إستراتيجية الحد من

الفقر Papers Poverty Reduction Strategy سلبيات كثيرة، كان من جملتها تعهد غامبيا وغانا وغينيا ومالاوي ومالي وموزمبيـق ونيكاراغوا وسـيراليون واليمن بخصخصة الخدمـات العامة المكلفة بتزويد المواطنين بمياه الشرب - الأمر الذي يؤدي، حتما، إلى ارتفاع أسـعار مياد الـشرب. وفي غضون ذلـك راح الصندوق يطالب بوركينا فاسـو بضرورة خفض تكاليـف العمل، وذلك من خلال خفض الحد الأدنى للأجـور، مبررا هذا الإجراء بالحد من الفقر!

(*) أي الذين منحوا القروض بصفة شخصية، غير رسمية. [المترجم]

تصل إلى نقطة اتخاذ القرار(*) (decision point)، وأن تستكمل متطلبات الإجراء المتفق عليه، خلال ثلاث سنوات أخرى حتى تصل إلى نقطة الإنجاز (completion point)، أي لحظة إنجاز الإجراء المتفق عليه(**)، غير أن الأمر الجدير بالذكر هو أن الفترة بين النقطتين ظلت مفتوحة، أي بلا سقف زمني. وكما تبين لاحقا من تجارب بعض البلدان يمكن أن تستغرق هذه المرحلة 15 سنة، أي تستغرق مرحلة يكون صندوق النقد الدولي خلالها ليس فقط هو الطرف الذي يحدد السياسة الاقتصادية في البلد المعني، بل الطرف أيضا الذي يراقب تنفيذ الإجراءات التي حددها بنفسه وأن يفرض عقوبات في حالة عدم الالتزام بالشروط التي حددها.

بلغت الاحتجاجات الصاخبة ضد الصندوق الذروة على

هامش الاجتماع الســنوي الذي عقد في براغ في العام 2000، إذ كان تزايدها اتساعا وقوة وعنفا قد أجبر المسـؤولين على تعليق اجتماعاتهم. وعلى الرغم من هذا لم يتراجع الصندوق حتى تلك اللحظة عما يتبنى من تصورات وسياسات. وحدث في يونيو العام 2005 ارتبــاك كبير- كما قيل زعما- نتيجة اقتراح صدر عن وزراء المال في مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى (G8): فقد بشر الصندوق العالم بأنه سيســتكمل ما بدأه في هايبيــك وهايبيك2 من خلال اعتماد «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون»(Multilateral Debt Relief Initiative, MDRI) التي ستتكفل، بحسب ما أعلنه الصندوق، بإطفاء الديون الخارجية بشكل «كلي»، وأسهبت وسائل الإعلام الدوليــة في الحديث عن هذه المبــادرة، فقد تحدث الكثير منها عن «نجاح» طال انتظــاره، و«تحول جذري في السياســات المنتهجــة»، ورددت بضع

منظمات غير

(*) عنـد بلـوغ نقطة اتخاذ القرار يصبح البلد المعني مؤهلا لتخفيـف أعباء الديون، ومن أجل أن تثبت المراجعة الأولى أن أداء برنامـج الحكومـة الاقتصادي كان مرضيا، لا بد لهذا البلد أن يحقق تفاهمات حول مسـوغات ملائمة للاسـتفادة من تسهيل الائتمان الممتد. وفضلا عن ذلك، يمكن أن تتضمن نقطة اتخاذ القرار شروطا تتعلق بالاستقرار الاقتصادي الكلي والتعليم ودعم الحوكمة وتقوية القطاع الاجتماعي من حيث الرعاية الصحية وتحسين الإدارة المالية وتحسين إدارة الدين العام. [المترجم].

(**) أي يصبح البلد المعنى مؤهلا للحصول على تخفيف غير مشروط لأعباء الديون. [المترجم].

لكن، وكما تبين من وقائع السنوات السابقة، لا مندوحة للمرء من أن يلقي نظرة على حقيقة ما يوجد خلف الواجهة، فالحقيقة شاهد صادق على أن ثمة هوة عظيمة بين المعاني الإنسانية التي يجري الحديث عنها أمام الرأي العام والوضع الكائن على أرض الواقع، فعدد الدول التي كان يحق لها الاستفادة من «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» (MDRI) تقلص بنحو ملحوظ مقارنة بما يسمى بـ«التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي» Structural Adjustment Facility, ESAF Enhanced وهيبيك وهيبيك2، فمجموعتان من الدول فقط كان يحق لهما الاستفادة من «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون»: مجموعة الدول، التي وصلت، في ظل هيبيك 2 إلى

نقطة الإنجاز، أي التي حددت سياساتها الخاصة بالاقتصاد الكلي والمالية العامة وفق أوامر الصندوق خلال ما يزيد على عشر سنوات، ومجموعة الدول التي لم يزد فيها متوسط الدخل الفردي على 380 دولارا أمريكيا في السنة. فضلا عن هذا وذاك، اقتصرت الرغبة في إطفاء الديون «بشكل كلي» على صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي (IDA) وصندوق التنمية الأفريقي (AfDF) فقط. وخلافا لما حدث في سياق مبادرات هيبيك، لم يُطلب من الدائنين الآخرين المساهمة من جانبهم في إطفاء الديون. وعلى صعيد آخر، اقتصرت عملية الإطفاء على الديون القديمة، التي ما عاد المدينون يسددون شيئا من أقساطها، أي إن الائتمان الجديد السابق على عمليات إطفاء الديون في إطار «المبادرة

متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» (MDRI) لم يُؤخذ بالحســبان هاهنا. بالإضافة إلى هذا، تقرر أن تُحتسب الديون المتنازل عنها ضمن عمليات الائتمان المستقبلية.

وبهذا المعنى، فإن الصندوق لم يتنازل عن اســتحقاقاته المالية، نتيجة إدراكه أن استرداد القروض لا أمل فيه أبدا، بل كان قد تنازل عن هذه الاستحقاقات في تلك الحالات فقط، التي كانت تشــير إلى أن تنفيــذ البلد المعني كل الإصلاحات التي أملاها الصندوق عليه أمسى يبشر الرأسمالية المالية الدولية بأنها لن تُعوض عن خسائرها فحسب، بل ستحقق أرباحا جديدة أيضا.

حيال العالم الخارجي موضوعا معروفا منذ سنوات كثيرة، لذا ثمة تفسير واحد لا غير لسلوك الصندوق: تفسير يقول إن منح القروض عالية المخاطر ما كان يهدف بأي حال من الأحوال إلى مساعدة هذه البلدان في جهودها الرامية إلى تطوير الاقتصاد والهياكل التحتية، ولا إلى الحد من الفقر والمجاعات، بل كان يهدف بادئ ذي بدء إلى استدراجها للوقوع في فخ المديونية، وذلك لتمكين الرأسمالية المالية الدولية لأن تحصل منها على تنازلات، ما كانت ستقدم عليها أبدا في ظل ظروف عادية.

12

«لم يغب عــن الرأي العــام الدولي أن الأرجنتــين، الدولــة التي كانت في مــاضي الأيام، أكــثر دول أمريكا الجنوبية ازدهارا ورخاء، قد أمست، خلال أربع ســنوات، مأوى للفقراء وملجأ للمعوزين بالنسبة إلى نصف ســكان البــلاد، وكابوســا اجتماعيا بالنسبة إلى كثير من المواطنين»

الأزمة الأرجنتينية..

الصندوق يُحتم اندلاع أكبر إفلاس حكومي عرفه التاريخ

إن الأرجنتــين - الدولــة التي كانت حتى ثلاثينيــات القرن العشريــن واحدة من أغنى

بلـــدان العالم – شـــهدت، خلال خمســـينيات

وســـتينيات القرن المنصرم، حقبا ســـادها تار

ركود اقتصادي مفزع، وتارة أخرى اضطرابات

اقتصادية رهيبـــة. وبعد تنـــاوب العديد م

العســـكريين على سدة الحكم، أسس الانقلاب

العســـكري، الذي قـــاده خورخـــي فيديلا ف

العـــام 1976، نظـــام حكم اســـتبداديا، مارس

أبشع أســـاليب القهر والإرهاب. فهذا النظا

العسكري، كان مســـؤولا عن اختفاء 30 ألف

مواطـــن معـــارض خـــلال الفـــترة الواقعة بي

العامـــين 1976 و1978، وكان يتحمل تبعات

تنفيذ برنامج اقتصادي مســـتقى من تصورات

وإذا كانت الديموقراطية البرلمانية قد نفذت هذه السياسية، لاحقا، بإصرار أقوى وبأسلوب أشد عنفا، فما ذلك إلا لأن سياسة البلاد الاقتصادية والمالية دأبت، منذ الخمسينيات، على أن تدور في فلك مؤسسة دولية معينة - في فلك صندوق النقد الدولي.

وبمعزل عن كل أشكال الحكم، وعلى رغم كل ما جرى من انتهاكات لحقوق الإنسان، أبرم الصندوق خلال الحقبة الواقعة بين العام 1956 والعام 1999، مع مختلف الحكومات الأرجنتينية عقودا بلغ إجمالي عددها تسع عشرة اتفاقية وحصل، كتعويض عن القروض، التي منحها للأرجنتين، حق ممارسة تأثير أساسي في تطور البلاد اقتصاديا واجتماعيا. ولكي تكون الأرجنتين أكثر جاذبية لرأس المال الأجنبي، حرر فيديلا

الاقتصاد والتجارة من توجيه الدولـة، والقطاع المالي من القيود الحكومية، وأخضع العديد من مشـاريع الدولة لعملية خصخصة واسعة الأبعاد. واقتداء بتشيلي، جرى أيضا تخفيض معدلات الأجور، وصدر قرار حكومي يحرم الإضراب عن العمل. وفيما كان الغرض من رفع معدلات الفائدة هو جذب المســتثمرين الدوليين، كان الهدف من إلغاء كل القيود المعيقة للنشاط التجاري هو تسهيل استيراد البضائع الأجنبية.

ولم تفلت هـذه الفرصة من الشركات المتعددة الجنسـيات والمصارف الغربية والمضاربين، وبالتالي، فإنهم سرعـان ما تكاتفوا مع قيادة الجيش الأرجنتيني وراحوا يقطفـون ثمار الفرص الجديدة يدا بيد، ويتقاســمون منافعهـا معا. وحينما أجبرت الاحتجاجات الشعبية العارمة فيديلا على تقديم استقالته في العام 1983، كان

الكثير مــن الجنرالات قد تحولوا إلى رجال أعمال وأصبحــوا من أصحاب الملايين[1]. وخلال ســبعة أعــوام، انخفضت حصة الأجور من إجمالي الناتــج القومي، من 43 في المائة إلى 22 في المائة وتراجع الإنتاج الصناعي بنســبة بلغت نحو 40 في المائة، وارتفعت الديون الخارجية من نحو 8 مليارات دولار إلى أكثر من 43 مليار دولار.

وكان الرئيس الجديد راؤول ألفونسين قد تولى قيادة بلاد أمست مجردة من قطاعها الصناعــى إلى حد بعيد، وملزمة بمحاربة تضخــم منفلت تبلغ معدلاته

غضب عارمة ومقاومة عنيفة لدى الجماهير الشعبية. وخلال فترة توليه مقاا الحكم في الأرجنتين، شهدت البلاد نحو 4000 إضراب عن العمل، و15 إضم عاما. ومع أن ألفونسين قد أصدر - انسجاما مع تصورات صندوق النقد الدر - قرارا يفرض تجميد الأجور والأسعار لحين من الزمن، وفرض على البلاد عم جديدة تنفيذا لما جاء في خطة Austral، السارية المفعول حتى نهاية اك 1991، نعم مع أن ألفونسين قد نفذ هذه الإجراءات المتماهية مع تصورا الصندوق، غير أنه لم ينجز كل الإجراءات التي كان مطالبا بتنفيذها، إذ ماطل في تسريح موظفين ومستخدمين حكوميين بالعدد المطلوب منه تسريحم وأحجم عن خصخصة ثلاثة مشاريع حكومية، بسبب اندلاع انتفاضة شع عارمة

ضد عملية الخصخصة. إن هذا السلوك المتردد، بحسب تصورات صندو النقــد الدولي، أدى إلى قيــام الصندوق والمصارف الغربيــة بتعليق منح قرو جديدة، مجبرين بذلك، ألفونسين على تقديم استقالته، اعتقادا منهم أن خليفة في الحكم سيكون أكثر طاعة والتزاما بتنفيذ تصوراتهم.

ولم يخب ظنهم قط. فمع أن متوســط الدخل الفردي كان قد تراجع - إذ اضطــلاع كارلــوس منعم بحكم البلاد، في يوليو العــام 1989 - بنحو 20 في المـ مقارنة بالمستوى الذي كان عليه في العام 1975، وأن المستوى المعيشي في مناد شاسعة من البلاد كان قد انحدر إلى مستويات دارجة في بلدان نامية، غير أن هـ لم يمنــع الرئيس الجديد من تعزيــز

التكاتف مع صندوق النقد الدولي، وإخض البـلاد، بالاتفاق مع

الصندوق، إلى «برنامج الصدمة»؛ علما أن هذا البرنامج ك

أقـسى برنامج نُفـذ في أمريكا الجنوبية حتى ذلك الحـين.

واحتل مكان الصد في برامـج الإصلاح المبتكرة من قبـل وزير

الاقتصاد دومينغو كافالو - المتخرج جامعة هارفارد، والذي

عمل محافظا للمصرف المركزي إبان سـيطرة العسكر عـلى

حكـم البلاد سُرح مئـات آلاف العاملين في المرافق

الحكوميـة، وإلغاء العوائق التجارية، بما في ذلك العوائق

السـارية المفعول في القطاع الزراعي أيد وخصخصة القطاع

المصرفي بنحو شـامل تقريبا وبيع مشاريع حكومية من قب

مداه برنامج الإصلاح المنفذ من قبل الدكتاتور بينوشـيت بكل تأكيد - على أمور كثيرة، كان من بينها، في المقام الأول، زيادة ضريبة القيمة المضافة، بنسبة بلغت 50 في المائـة - بغـير مبالاة للنتائج الوخيمة، التي أسـفرت عنهـا هذه الزيادة بالنسـبة إلى شرائح المجتمع الواقفة في أدنى سلم الدخول الفردية - وربط سعر صرف العملة الوطنية البيزو بالدولار الأمريكي، أي اعتماد سـعر صرف ثابت بين البيزو والدولار، ورفع معدلات الفائـدة وإكراه المصرف المركزي، الخاضع لرقابة صنـدوق النقد الـدولي، على تغطية العملـة الأرجنتينيـة باحتياطيات دولارية بنسبة واحد إلى واحد، أي مائة في المائة.

ودفع رفع معدل الفائدة المؤسسات المالية إلى اقتراض النقد من منطقة الدولار بأسـعار فائدة متدنية نسبيا، وذلك بغية

إقراضها في الأرجنتين بأسعار فائدة تفوق معدلات الفائدة السائدة في منطقة الدولار - أي أن رفع الفائدة قد حفز المؤسسات المالية على انتهاج أسـلوب ما كان يحظى ولا حتى بتأييد ميلتون فريدمان، المرشد المطاع في الفكر الليبرالي الحديث؛ ففريدمان نفسـه كان قد وصف عملية التمويل هـذه بأنها «نصب واحتيـال على الأرجنتينيـين». لقد منح ربط البيـزو بالدولار المستثمرين الأجانب الثقة بأن استثماراتهم مأمونة، وتسبب، حقا وحقيقة، بإغراق الأرجنتين بقروض أدت، خـلال العامين 1991 و1992، من ناحية، إلى تحقق طفرة كبيرة في النمو الاقتصادي، ومن ناحية ثانية، إلى ارتفاع مديونية الأرجنتين بنحو كبير وبخطـى حثيثة. وعلى خلفية ما تبقى في البـلاد من اتجاهات تضخمية وبناء على تقييـم الدولار بأعلى من قيمته الحقيقية، انطوى ربط

البيزو بالدولار، على ارتفاع الأسـعار وتدهور قوة قطاع الصادرات على المنافسة في السوق العالمية. وفي غضون ذلك، تعين على القطاع الزراعي الوطني أن يسـجل، في بادئ الأمر، تراجعا ملحوظا في تصريف منتجاته، وأن يخفض إنتاجه في نهاية الأمر، وذلك لأنه ما عاد قادرا على منافسة الشركات المتعددة الجنسيات.

وبـصرف النظر عـن كل النتائج السـلبية النـاشرة ظلالها حاليـا والمتوقع اسـتمرارها في الأمـد الطويل، واصلـت حكومة كارلوس منعـم تنفيذ برنامجها

يبلغ 45 في المائــة)، والتعامل مع ديون الشركات الأهلية كجزء من الدَّيْن العام وتحويل ديون المشاريع الحكومية إلى شركات أجنبية، في إطار ما يسمى بـ«خطة برادي». وعملت سـيطرة رأس المال الأجنبي على اقتصاد البلاد عمل المخدرات فهي تنعش النمو وتزيد الأرباح لفترة قصيرة، لكنها تتطلب - إذا ما أريد للاقتصاد الاستمرار في إنجاز مهامه - المزيد من رأس المال الأجنبي، مصعدة، بذلك، تعرض الأرجنتين لصدمات ناشـئة عن تطورات دولية غير مأخوذة في الحسـبان. وعلى سـبيل المثال، فإن الأزمة، التي تعرض لها البيزو المكسـيكي في نهاية العام 994 ومطلع العام 1995، والمشــار إليها عادة بـ «تأثير تيكيلا»(*)(3) نشرت ظلالها، فـ

الحال، على الأرجنتين أيضا. وبما أن الكثير من المستثمرين الأجانب قد سحبو رؤوس أموالهم من الأرجنتين، فقد انخفض معدل نمو الاقتصاد إلى ما هو دون الصفر، إلى 0.1 في المائة بالناقص. وفي غضون ذلك، أصرت المصارف العملاقة على استرجاع ما منحت من قروض، معرضة آلاف المشاريع إلى إشهار الإفلاس. وفي هذ السياق، انهار العديد من المصارف التجارية المتواضعة الحجم، ووصل معدل البطالة في غضون أسابيع معدودة إلى 18 في المائة.

إن هذا التدهور الملموس، لم يمنع صندوق النقد الدولي، من مواصلة الإشاد بالأرجنتين، ووصفها أمام العالم أجمع، «بالتلميذ النموذجي» والمثال الساطع على فاعلية برامج التكيف الهيكلي. ولا عجب من ذلك أبدا؛ فالمستثمرون

الدوليون كان من حقهم أن يستبشروا خيرا: فبيع 40 في المائة من مجمل مشاريع الدولة الأرجنتينية، و90 في المائة من مصارف البلاد، كان قد أسبغ عليهم أرباحا هائلة وأغدق على دولة الأرجنتين إيرادات بلغت قيمتها الكلية 49 مليار دولار أمريكي وغني عن البيان أن هذه الإيرادات قد أنفقت على خدمة ديون المستثمرين الأجانب أولا وأخيرا، وبنحو منتظم.

ولم يأبه المانحون ولا صندوق النقد الدولي، بأن المستحوذين الجدد على المشاريع المخصخصة قد اعتادوا على مطالبة المصرف المركزي الأرجنتيني

(*) إشارة إلى المشروب الكحولى الواسع الانتشار فى المكسيك. [المترجم].

الاحتياطي الأجنبي، ومقوضين إمكانيات تعافي الاقتصاد الأرجنتيني. كما لم يعيروا أي اهتمام لكون السـكان الفقراء قد بلغت نسـبتهم 37 في المائة في نهاية تولي كارلوس منعـم حكم البلاد، وأن ثلاثة أرباع هذه الشريحة الاجتماعية ما عرفت ويـلات العيش تحت خط الفقر إلا بعدمـا نُفذت الإصلاحات القائمة على أفكار الليبراليـة الحديثـة. ولم يخيم القلق على صندوق النقـد الدولي وعلى المصارف والشركات العملاقة المتمتعة بمسـاندته ومحاباته، إلا عندما سـجلت الإيرادات انخفاضـا كبيرا في السـنتين الأخيرتين من الألفية المنصرمـة، وحينما تطور العجز في الموازنـة الحكومية بنحـو انفجاري، إثر بيع جواهر مشـاريع الدولة بأرخص الأسعار، وبعدما استفحل خطر انتقال الأزمة المخيمة على شرق آسيا وعلى روسيا والبرازيل

وتركيا، إلى الأرجنتين وصار يهدد بتوقف تدفق رأس المال على البلاد.

أمـا الأزمة الاقتصاديـة والنقديـة في البرازيل، فكانت لها أوخـم النتائج في الأرجنتين. فحينما حرر خامس أكبر اقتصاد في العالم سـعر صرف عملته في يناير من العام 1999، خـسر الريال البرازيلي، في غضون فترة قصيرة جدا، 50 في المائة مـن قيمته. وهكذا، فالصـادرات الأرجنتينية، التي كان 30 في المائة منها يذهب إلى البرازيل، أمست الآن باهظة الثمن بالنسبة إلى البرازيليين. والعكس بالعكس طبعا، فقد أمست البضائع البرازيلية أرخص ثمنا وأكثر قدرة على منافسة البضائع الأرجنتينيـة في عقر دارها وفي السـوق العالمية. أضف إلى هذا، أن سـعر صرف الدولار قد سـجل، في نهاية تسعينيات القرن العشرين، ارتفاعا

عظيما، وأن هذا الارتفاع انعكس على البيزو الأرجنتيني بسـبب ربط العملة الأرجنتينية بالدولار الأمريكي. وكان ارتفاع سـعر صرف الدولار، وسعر صرف البيزو الأرجنتيني أيضا، عاملا آخر زاد من ارتفاع أسـعار البضائع الأرجنتينية في السوق العالمية وأسعار البضائع الأجنبية في السوق المحلية.

ومجمـل القول أن فيرناندو دي لا روا، الرئيس الجديد، الذي حل، في أكتوبر من العـام 1999، مكان كارلوس منعم في قيادة البلاد، قد تولى حكم دولة تعاني ركـودا اقتصاديا مريرا، ودَين عـام مقابل العالم الخارجـى ارتفع إلى 114 مليار

عارضا استعداده لمنح قـرض قيمته 7.2 مليار دولار أمريـكي. وربط الصندوق منـح هذا القرض بشرط يقضي بـضرورة خفض عجز الموازنـة الحكومية، خلال عـام واحد، من 7.1 مليار دولار أمريكي إلى 4.7 مليار، أي يقضي بضرورة تقليص الإنفـاق العام بمبلغ يصل إلى 2.4 مليار دولار، وذلك، وفي المقام الأول، من خلال تقليص الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية - نعم اشـترط تخفيض نفقات الرعاية الاجتماعية، على رغم أن 14 مليونا من أصل 36 مليون أرجنتيني قد باتوا يعيشون تحت خط الفقر.

وعندمـا ذاع، في أبريـل العام 2000، خبر يفيد بـأن

الحكومة عقدت العزم على تقليص الإنفاق، سنويا، بمبلغ يصل إلى 938 مليون دولار - وأن ثلث هذا المبلغ سيتأتى من الأجور والمعاشات التقاعدية الخاصة بموظفي الدولة سابقاعند ذاك طفح الكيل وتعاظم حنق المواطنين. واجتمع، يوم 31 مايو 40 ألف متظاهر أمام القصر الرئاسي، ليعربوا عن غضبهم على قيام فريق من صندوق النقد الدولي بزيارة بلادهم. وصم أعضاء الفريق المعني الآذان، ومضوا قدما في مفاوضاتهم، واختتموها، بأن اتفقوا على ضرورة تخفيض الإنفاق مجددا في فصل الصيف، أي اتفقوا على إجراء تخفيض ما كان قادرا، في الواقع، على الحيلولة دون ارتفاع الديون السيادية إلى 147 مليار دولار في العام 2000. ومرة ثانية، يتدخل الصندوق، عاقدا اتفاقا مع

الحكومـة الأرجنتينية يقتضي تقديم «حزمة مسـاعدات»، بقيمـة تبلغ 39.7 مليـار دولار (13.7 من الصندوق نفسـه و26 مليارا من مصادر أخرى). وفي المقابل، طالب الصندوق بتنفيذ إجراءات مختلفة، كان مـن بينها تحرير القطـاع الصحي، وإلغاء القيود السـارية في قطاع الطاقة والاتصالات، وإسـباغ مرونة أكبر على سوق العمل، والمضي قدما وبإصرار أكثر في خصخصة مشاريع الدولة، وخفض الواردات السلعية.

لقـد واجهت الجماهير العاملة هذه الإجراءات بغضب عارم ومقاومة تزداد تصعيـداً. ففي فبراير العام 2001، شـارك آلاف العاطلين عن العمل في مسـيرة انطلقت من «لا ماتانزا»، المدينة التى كانت تسـجل أعلى معدل بطالة فى عموم

وعين، خلال ثلاثة أسـابيع فقط، ثلاثة وزراء للماليـة. وكان ثالث هؤلاء الوزراء، هو دومينغو كافالو، وزير المالية في عهد الرئيس السـابق كارلوس منعم، وأعلن كافالو، ساعة تعيينه وزيرا في الحكومة الجديدة، أن المستثمرين الدوليين، الذين بحوزتهم يور بوند وبرادي بوند سـتكون لهم الأولوية في اسـترجاع مستحقاتهم الماليـة - حتى وأن تطلب الأمر تخفيض المعاشـات التقاعديـة، التي كانت قد وصلت إلى ما هو دون حد الكفاف.

وصعد المواطنون من مستوى مقاومتهم، وراحوا في مايو العام 2001، يغلقون اثنـين وعشرين طريقا يربـط بوينس آيرس ببقية المحافظـات ويمنعون، يوميا، وسـائط النقل المختلفة من اسـتخدام خمسـين طريقا سريعا. وظلت الحكومة مصرة على تمسكها بالموقف الذي اتخذته، وبالنهج الذي أعلنته، مدعومة، في

كل هــذا، من صندوق النقد الــدولي. وفي يوليو منح البرلمان كافالو صلاحيات خاصة وصادق على «قانون تصفير العجز»، الذي يحظر على الحكومة إنفاق مبالغ تزيد على مقدار ما تحصل عليه من خلال الضرائب. ومن قبل أن تبدأ ببيع ســندات دَيْن جديدة، لتمويل الحاجات غير القابلة للتأجيل، أعلنت الحكومة أنها عقدت العزم على إجـراء تخفيضات جديدة في الموازنة الحكومية بقيمة تبلغ 1.6 مليار دولار. وبدلا من تفســير هذه الإجراءات على أنها إشــارة تنم عن تساهل معهم وتيســير لهم، رأى المســتثمرون فيها دليلا على الضعف والهوان، الأمر الذي دفع الأرجنتــين إلى أن تمن عليهم بفوائد تزيد عــلى الفوائد المتوقعة بأكثر من 50 في المائة، مســددة بذلك ضربة قاصمة للنمو الاقتصادي وقانعة بتدهور النشاطات الاقتصادية بنحو

مفزع.

فحتى نهايـة صيف العام 2001، انخفض الإنتاج بنحـو 25 في المائة. وتعين على آلاف المشـاريع تصفية أعمالها وغلق أبوابها بنحو نهائي، وكان مصير سُدس العاملين التسـكع في الشـوارع والطرقات. وبالنسـبة إلى القروض بالدولار، صار لزامـا دفع علاوة مخاطر بقيمة تبلغ 40 في المائـة بالإضافة إلى الفوائد العادية، وتسرب من رصيد المصرف المركزي 18 مليار دولار، أي ما يعادل نصف ما بحوزته

الصنــدوق بخصوص الموازنة الحكومية؛ الأمر الــذي دفع الصندوق إلى أن يهدد بالتوقــف عن دفع تعهداته المالية. وغني عن البيان أن هذا التهديد، بحد ذاته، كان كافيا لأن تنهار كل السدود.

فقد نقلت المصــارف الأجنبية مئات ملايين الــدولارات الأمريكية إلى خارج البــلاد، أو لنقل بنحو أكثر صوابا، أنها نقلتها إلى الواحات الضريبية. وخلال الفترة الواقعــة بين 28 و30 نوفمبر، فقط، ســحب المدخــرون 6 في المائة من ودائعهم الادخاريــة، أي ما يســاوي 3.6 مليار دولار أمريكي. وللحــد من مضي المدخرين قدما في ســحب مدخراتهم، أغلقت الحكومة أبواب المصارف وجمدت حسابات وأرصدة الزبائن. وفي محاولة منها لإنقاذ الجهاز المصرفي، منعت صغار

المدخرين الأرجنتينيين من سحب ما يزيد على 250 دولارا أمريكيا، ابتداء من الأول من ديسمبر - غاضة الطرف، في الوقت ذاته، عن نجاح كبار المضاربين المحليين والدوليين في تهريب ما يزيد على 15 مليار دولار أمريكي، إلى خارج البلاد.

وتوجهت الحكومة صوب الصندوق، طالبة منه المساعدة، بيد أن هذا قابلها ببرود شديد، مشيرا إلى أنه ما عاد يرغب في التباحث معها، رافضا حتى سداد الدفعة المستحقة من القروض. وفي يوم 13 ديسمبر شهدت البلاد إضرابا عاما، استمر 24 ساعة، وبعد أربعة أيام من ذلك، أعلنت الحكومة تنفيذ إجراءات تقشفية أشد قسوة وبقيمة تبلغ 9.2 مليار دولار- أي ما يساوي نحو 18 في المائة من مجمل ميزانيتها. وفي الأيام التالية، طفح الكيل وانفجرت

الاحتجاجات والمعارضة الشـعبية، إذ نزل مئات الآلاف من المواطنين إلى الشوارع، محاصرين وزارات متعـددة والقصر الجمهـوري، ومحاولين جذب انتبـاه أولي الأمر إليهم مـن خلال الضرب على قُدُور ومَقالي الطبخ. ومع أن الاحتجاجات ظلت سـلمية في المنظور العام، اتخذت الشرطة من بضعة أعمال سـلب ونهب متفرقة لبعض المواد الغذائية، ذريعة لممارسـة العنف ضد المتظاهرين، معرضة الكثيرين منهم لإصابات مختلفة. كما أسـفرت حمـلات الشرطة عن اعتقال نحو ألفي متظاهر، ومقتل 31 من المتظاهرين إثر انهيال رصاص البوليس عليهم. ورأى ناطق رسمى

برنامج الأرجنتين الاقتصادي تمت صياغته من قبل الحكومة الأرجنتينية، بهدف التخلص من العجز السائد في الموازنة الحكومية، أضف إلى هذا أنه جرى إقراره من قبل الكونغرس أيضا»، ولا ريب في أن هذا الناطق الرسمي يتجاهل ههنا، عن عمد، مساهمة صندوق النقد الدولي الفعالة في انهيار الأرجنتين.

وسرعان ما عمت البلاد فوضى عارمة. على صعيد آخر، حاصر متظاهرون انفلتت مشاعرهم، القصر الجمهوري على مدى يومين، والتحموا مع الشرطة في معارك، أرهبت رئيس الجمهورية فيرناندو دي لا روا ووزير اقتصاده، ودفعتهم إلى أن يستقلا طائرة عمودية هربا من نقمة الشعب وحفاظا على حياتهم. في 23 ديسمبر، أعلن ثاني رئيس مؤقت من الرؤساء الثلاثة المؤقتين، أعني أدولفو روديغث سا، على العالم، أن

الأرجنتين دولة مفلسة بكل معنى الكلمة. وفي أول يوم من أيام يناير 2002، عين الكونغرس السناتور إدواردو دوهالدي رئيسا للبلاد. واستهل الرئيس الجديد حكمه، بأن أكد، من جانبه، أن الأرجنتين أنفقت مجمل احتياطيها الأجنبي حقا وحقيقة، مشيرا بذلك إلى أن الأرجنتين أمست تنوء تحت عبء أكبر عملية إفلاس مرت بها دولة ما عبر التاريخ، ومعلنا إلغاء ربط البيزو بالدولار، وذلك لأن المصرف المركزي بات غير قادر على تغطية الطلب الهائل على الصرف الأجنبي. وخلال بضعة أيام فقط، خسر البيزو 70 في المائة من قيمته، وسجل الدَّيْن الخارجي والفائدة على القروض المحلية ارتفاعا انفجاريا بكل معنى الكلمة، في حين مضى أصحاب المال قدما في تهريب رؤوس أموالهم إلى خارج البلاد.

في تلك الحقبة من الزمن، كانت الأرجنتين أشــبه ما تكون ببرميل بارود. وفي غضــون ذلك، نظمت مجموعات الأفراد المتجاورة الســكن، لجانا لإدارة شــؤون حيهم الســكني، وسيطر العمال على المشاريع، التي يعملون فيها، واستولوا على المشاريع المفلسة. وفي فبراير، قابل وزير الاقتصاد الجديد لينكوف رئيس صندوق النقد الدولي هورســت كولر، مناشــدا إياه بكل إلحاح، التراجع عن تعليق سداد

(*) الحاكم الروماني لمقاطعة أيوديا في فلسطين. [المترجم].

عـاد إلى بلاده، حقا، بلا فلس واحد، ولكـن بمطالب جديدة من الصندوق، تملي عـلى الحكومة الأرجنتينيـة، ضرورة زيادة إيرادات الدولة أكـثر فأكثر، وخفض المصروفات المخصصة للمحافظات بنحو أكثر صرامة.

وخلال ثلاثة شـهور، خسر 200 ألف عامل آخـرون فرص عملهم، وانخفض مسـتوى الإنتاج الصناعي مجددا بنحو 20 في المائة، في حين أمست خدمة الدَّيْن تلتهم 17 في المائة من موازنة الدولة الأرجنتينية، ووصلت نسبة الفقراء إلى 57 في المائة، وبلغ معدل البطالة 23 في المائة. وانتشرت في أنحاء البلاد أمراض ذات صلة بالفقـر ونقص التغذية، وفي العـام 2002، كان أكثر من 20 في المائة من الأطفال دون

الخامسة من العمر، يعانون نقصا في الوزن، في محافظة توكومان. وعلى رغم هذه الأوضاع غير الإنسانية، لم يغير الصندوق شيئا من موقفه. لا بل اتخذ موقفا أشد صرامة من قبل. فحينما حاول الجهاز القضائي الأرجنتيني الاستعانة بقانونين، أحدهما يحظر على مؤسسات مالية أجنبية ممارسة ما تتعرض له البلاد من تهريب مبالغ هائلة من الدولارات إلى الخارج، والآخر يمنعها من الاستحواذ على مشاريع حكومية من خلال الالتفاف على إدارة المشروع المعني، تدخل الصندوق، في الحال، مناشدا الرئيس دوهالدي، ضرورة ممارسة حق النقض (الفيتو) ضد كلا القانونين، وذلك لأنهما «ينفران المستثمرين الأجانب».

ولم يذعن دوهالدي في الحال فقط، بل وذهب إلى

مدى أبعد في الخضوع لطلبات الصندوق والاستسلام لأوامره. وإذا كان دوهالدي قد تعهد حينما تسلم مقاليـد الحكم، بتعزيز موقف الصناعة الوطنية وحمايتها من مخاطر المنافسـة الأجنبية من خلال تقييد الواردات السلعية، بالعمل على استرجاع صغار المدخرين أرصدتهم الدولارية، وبإدخال تحسينات على قوانين العمل بغية حماية العاملين في القطـاع الصناعي من التسريح من العمل بنحو تعسـفي، غير أن واقع الحال يشـهد على أنه لم يلتزم بتنفيذ أي بند من البنود، التي تعهد بتنفيذها. وهكذا، وبدلا من تنفيذ ما تعهد به للشـعب، راح دوهالدي، في أغسطس، يُنفذ طلبات إضافيـة أعرب عنها الصندوق، مجبرا حكام المحافظات، على التوقيع على برنامج

من ناحية أخرى، أمر دوهالدي، بضرورة إخلاء المصانع، بقوة السلاح، من العاملين، الذين استولوا عليها، وبطرد المستأجرين من منازلهم بلا رحمة وهوادة.

ولم يغب عن الرأي العام الدولي أن الأرجنتين، الدولة التي كانت في ماضي الأيام، أكثر دول أمريكا الجنوبية ازدهارا ورخاء، قد أمست، خلال أربع سنوات، مأوى للفقراء وملجأ للمعوزين بالنسبة إلى نصف سكان البلاد، وكابوسا اجتماعيا بالنسبة إلى كثير من المواطنين. كما تعرض الدور الذي مارسه الصندوق ههنا، لانتقادات شديدة وإدانات واسعة، على الصعيد العالمي. ولكن، وكما هي العادة في مثل هذه الأحوال، أخذت وسائل الإعلام على عاتقها، في هذا السياق، تفنيد النقد وتفريغه من محتواه، علما أن العديد من مشاهير «الخبراء» كانوا يتبنون ما

تذيعه وسائل الإعلام على الملأ. وكيفما كانت الحال، فالأمر الواضح هو أن كل هذه الأطـراف كانت تهدف إلى تحويل الأنظار عن الأسـباب الحقيقية للكارثة التي حلت بالأرجنتين. ولعل خير مثال على هذه الحقيقة، هو جوزيف ستيغليتز، مستشار الرئيس الأمريكي الأســبق كلينتون خلال الفترة الواقعة بين العام 1993 والعــام 1997، ورئيــس الاقتصاديين لدى البنك الدولي من العــام 1997 ولغاية العام 2000؛ فسـتيغليتز يرى أن صندوق النقـد الدولي قد «ارتكب العديد من الأخطاء»، في مجال سياســات أسعار الصرف الأجنبي والموازنات الحكومية وفيما يتعلق بعمليات الخصخصة.

إن القول بأن الصندوق «ارتكب العديد من الأخطاء»، بسبب تبنيه تقديرات زائفة وتحليلات غير واقعية، وأنه بالتالي تســبب،

بــلا قصد منه، في اندلاع هذه الكارثــة الاجتماعية، إنما هو ثرثرة ما من بعدها ثرثرة. فما من مؤسســة أخرى، كان لديهــا ما لــدى الصندوق، من اطلاع دقيق على حقيقــة الوضع الاقتصادي والمــالي في الأرجنتــين. إنه كان على علــم وثيق بتبعات الإجــراءات، التي أملاها ونتائج الأفعال، التي مارسها. فنظرة خاطفة على النتيجة، التي ترتبت على إفلاس دولــة الأرجنتين - وهو إفلاس ســاهم الصندوق في اســتحداثه بشــكل فعاليشــهد على أن الصندوق ظل، على مدى عقود من الزمــن، وفي الأرجنتين أيضا.

لقــد كانت هناك آلاف مُؤلَّفَة من صغــار مالكي الأوراق المالية، أعني أولئك، الذين كانوا قد اشــتروا من صناديق الاستثمار سندات دين صادرة عن الحكومة الأرجنتينيــة، وخسروا الآن الجزء الأعظم من أرصدتهــم، بعدما تم الاتفاق على إطفاء نسبة كبيرة جدا من الديون السيادية (haircut)[4]. وفي حين جرى استثناء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من هذا الترتيب، اســتطاع كبار المستثمرين الأجانب، مــن اللاعبين في الســوق الدولية، أن يتنفســوا الصعــداء: فالحكومة اللاحقة، أعني حكومة الرئيس الجديد نيســتور كيرشنر، بذلت كل ما في وسعها، من أجل أن «تتخذ عملية الإفلاس المسار الصحيح». وإذا كان قد تقرر، في يونيو،

أن تُسدَّد ديونهم من خلال استبدالها بسندات دّيْن عام جديدة أمدها 42 عاما، فإنهم حصلــوا، بالمقابل، وكتعويض، على علاوة تضخم غير معهودة في الســوق المالية قطعا.

وإذا كان كيرشــنر - مثلــه في ذلك مثــل نظيره البرازيلي لولا دا ســيلفا - قد شــن، أمام الــرأي العالم، هجوما خشــنا على صندوق النقد الــدولي محملا إياه مســؤولية المجاعة والفقر في بــلاده، فما كان ذلك، إلا محاولة رخيصة لكســب ود الجماهير، وتضليل الشــعب والحيلولة دون اندلاع انتفاضة شــعبية جديدة ونــزول المســتضعفين اجتماعيا إلى الشــوارع من جديد. على صعيــد آخر، فإن وزيرة المالية في حكومة كيرشــنر فليسا ميســيلي، التي شغلت، في حكومة فيديلا الإرهابيــة، منصبا رفيعا في وزارة الاقتصاد، أبقت على

كل القرارات، التي اتخذها الوزير الســابق عليها، ولم تتخذ أي مبادرة لإعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة الجماهــير العمالية، فضــلا عن أن تتخذ إجراء ما لمصلحــة الفقراء. إن الكلمات الرنانة والألفاظ المزوقة، التي اســتخدمها كيرشنر في سياق هجومه على صندوق النقد الدولي، لم تمنعه من أن يسدد، في نهاية العام 2005، كل ما لدى الصندوق من مستحقات مالية بذمة الأرجنتين قبل استحقاقها، إذ أوعز إلى المصرف المركزي الأرجنتينــي، في نهاية العام 2005، أن يحول مــن احتياطيه الأجنبي 9.81 مليار دولار أمريكى إلى رصيد صندوق النقد الدولى.

عليه أصلا مع أنوب سينغ، مدير الإدارة المسؤولة عن نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي. فبعد تكاثر الأزمات في جنوب شرق آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية، كان الصندوق، نفسه، في حاجة إلى فترة يستطيع خلالها توطيد أوضاعه المالية وضبطها، مهيئا نفسه لمواجهة المسؤوليات والمتطلبات المستقبلية، لاسيما أن بوادر اندلاع أزمة دولية خطيرة، قد لاحت في أفق النظام المالي العالمي مجددا - انهيار أسواق المال على المستوى العالمي خلال العامين 2007 و2008.

13

«كيـف نجحت هذه المؤسسـة في أن تـترك بصماتها على حيـاة جزء معتبر من البشرية بشكل مستديم، وبصورة عابرة للحدود الدولية؟»

العولمة والرأسمالية المالية.. قوى الدفع المستخدمة من قبل الصندوق

إن العـداء الـذي يكنه جمهـور العام

والمواطنــون الفقراء في جنوب شرق آســيا و
أوروبــا الشرقيــة وأمريــكا اللاتينيــة لصند
النقد الدولي لم يجلبه الصندوق لنفســه بنف
فحســب، بــل هو أيضــا يدفع، ليــس حكو
الأرجنتــين فقط، بل بضــع حكومات أخرى
التحدث عن الصندوق بلهجة نقدية، مشــ
دائما بالتذمر منه. بيد أن هذه اللهجة لا تشير
معارضة، حقيقية، صادقــة المقصد، بل محا
يُستعان بها- في زمن الحملات الانتخابية بش
خاص- لتقمص مظهــر «تقدمي». فلا حكو
واحــدة تجرأت حتى الآن عــلى تعليق علاق
بالصنــدوق. وهــذه الحقيقــة ليســت بالأ

الغريــب في الواقع قرار من هــذا القبيل يع

وعلى الرغم من ذلك أخذت وسائل الإعلام الدولية ومَنْ يسمي نفسه خبيرا الانتقادات الموجهة من البعض إلى الصندوق على محمل الجد، متنبئة «بتبدد أهميته» مستقبلا، بل زاعمة أن نهايته المحتومة أمست وشيكة الوقوع. وتبنى وجهة النظر هذه العديد من المنظمات المعادية للصندوق، مساهمة من جانبها في إبعاده عن خط النار، وتمييع الاحتجاجات عليه في الدول الصناعية الغربية بشكل خاص، فما نفع النضال ضد مؤسسة مكتوب عليها الهلاك أصلا؟!

بيد أن هذا التقييم للوضع لا يجسد الحقيقة لا من قريب ولا من بعيد، ففي نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة كان من حق مصارف الوول ستريت وقيادات الشركات الدولية العملاقة والمسؤولين في وزارة الخزانة

الأمريكية، أن تنشرح صدورهم لما تحقق وأن يستبشروا خيرا بما هو آت. فعلى الرغم من الأزمات الكثيرة التي اجتاحت العالم في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، نجح صندوق النقد الدولي في استعادة الهيمنة على أسواق ظلت مقفلة في وجه رأس المال على مدى عقود كثيرة من الزمن، وأفلح في تمكين المستثمرين من جني أرباح وفيرة، حتى في أزمنة عمتها أزمات اقتصادية كبرى، واستطاع، فضلا عن هذا وذاك قطع الشك باليقين، مبينا بنحو لا يقبل الخلاف ماهية الطرف صاحب القول الفصل في مسائل السياسات الاقتصادية والمالية في العالم أجمع.

وعلى خلفية هذه النتائج الباهرة، لاشك أن السؤال هنا لا يدور في واقع الحال حول وهن صندوق النقد الدولي المزعوم، بل

يدور في الحقيقة حول سبب القوة والعــزة اللتــين حازهما الصندوق في غضون نصف قرن مــن الزمن لا غير. كيف اســتطاعت مؤسســة مالية لا يصل عدد العاملين فيها إلى ثلاثة آلاف مستخدم، غالبيتهم عملوا سابقا في دوائر ومكاتب واشنطن، نعم كيف استطاعت مؤسسة ماليــة من هذا القبيل، أن تتمتع بموقع متميز على المســتوى العالمي، وفريد في التاريخ؟ وكيف نجحت هذه المؤســســة في أن تترك بصماتها على حياة جزء معتبر من البشرية بشكل مستديم، وبصورة عابرة للحدود الدولية؟

حقـا يجند الصندوق الجزء الأعظم مـن موظفيه من الأفراد المتخرجين في جامعات النخبـة الأمريكية والأوروبية، بيـد أن الأمر الواضح أيضا هو أن المرء لا يلمس لدى موظفي الصندوق مؤهلات التفكير الإستراتيجي أو قدرات ثقافية متميزة أو تفوقا ذ بال في مجال اختصاصاتهم. فالتنبؤات التي قدمها الصندوق بشأن التطور الاقتصادي في دول العـالم المختلفـة دحضها الواقـع في كثير من الأحيـان، ولم يفلح واحد مز اقتصادييه القياديين في التنبؤ بنحو صحيح ولو بواحدة من الأزمات الدولية الكبرى التي اجتاحت العالم في ماضي الأيام. أضف إلى هذا أن تدخلاته قد تركت في كثير مز الأحيان الانطباع بأن تعامله مع التطورات المستجدة كانت تتصف في أغلب الأحياز

بالمبالغة والآنية ولا تنم عن ردود فعل محسـوبة بدقة ومدروسة بالنحو المطلوب وهكذا، وإذا كان سبب نجاحه لا يكمن في كفاءته هو نفسه ولا في كفاءات العاملين لديه فعندئذ لا مندوحة للمرء من أن يفترض أن لنجاحه سببا واحدا لا غير، سببا لا بد أن يكمن في محيطه أو في الظروف التي يعمل الصندوق في ظلها.

إن هــذا الأمــر هو الــذي يقدم لنا الحــل الصحيح لهذا السـؤال المحير. فهذه الظروف طرأت عليها، منذ تأسـيس الصندوق عقــب انتهاء الحرب العالمية الثانية تغيرات جوهرية، تغيرات ساهمت في اندلاعها عوامل كثيرة، كان في مقدمتها: انهيار نظام بريتون وودز، وتعاظم أبعاد العولمة، وما أفرز هذا التعاظم من تدهور في دور حركات النقابات العمالية الدولية،

وإعادة النظام الرأسمالي إلى الاتحاد السوفييتي وإلى الدول الدائرة في فلكه وتزايد أهمية القطاع المالي على نحو متواصل ومتصاعد منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين.

فتصفية نظام بريتون وودز، من خلال تعليق حق تحويل الدولار إلى كميا معينة من الذهب، والتخلي عن ربط أسعار صرف باقي العملات بالدولار واعتماد أسعار صرف «معومة»، كانت من جملة العوامل المفترض بها في الواقع، أن تقوض أركان الصندوق مطلع سبعينات القرن العشرين، غير أن تخليه عن مقاصده الأصليا بيسر وممارسته من الآن فصاعدا وعلى المستوى العالمي دور«الملاذ الأخير للتزود بالسيولة» وتوظيفه على خلفية الفرص التى تتيحها هذه المهمة الجديدة لتعبيا

إن العولمـة، أعني تشـابك ربوع العالم اقتصاديا وماليا بشـكل متين ومتصاعد، ساهمت من جانبها في تعزيز هذه المكانة الخاصة للصندوق وتوسيع رقعتها. ففيما جرى ابتداء من منتصف سـبعينيات القرن العشرين نقلُ أجزاء معتبرة من الإنتاج الصناعي من الدول الصناعية الرائدة إلى آسـيا بشـكل خاص عاد الجزءُ الأعظمُ من الأرباح المتحققة هناك، يتدفق ثانية، وبنحو مباشر، على الدول الصناعية الرئيسـية. وفي سـياق التفتيش عن فرص اسـتثمارية جديدة في ربوع المعمورة، أدى صندوق النقـد الدولي دورا حاسـما في تقييم أهلية أو صلاحية البلـد المعني للحصول على قـروض، وفي مدى إذعـان هذا البلد لتنفيـذ إصلاحات هيكلية قائمـة على مبادئ الليبرالية الحديثة. ففي هذا السـياق، وبالنسبة إلى كبار المستثمرين بات الصندوق يمارس بشكل أو بآخر

دور المرشد إلى فرصهم الاستثمارية العالمية، والدليل على مدى تمتع استثماراتهم بالأمان المنشود.

ومن حسن حظ رأس المال الدولي أن الحركات النقابية باتت تتمسك بهوياتها القومية الصرفة. وهكذا، ففي حين واظبت الشركات العملاقة على عولمة عمليات إنتاجها الصناعي، لم تتخذ قيادات النقابات العمالية في ربوع العالم المختلفة أي خطوة لمنح كفاحها إطارا أشمل وأرحب لمنحه إطارا يتخطى حدود دولها الوطنية. بدلا من هذا، تمسكت النقابات بأداء دور «الشريك المهتم بالشؤون الاجتماعية» في أوطانها الأم(*)، مسوغة لأعضائها أن العمال وأرباب العمل يجلسون في سفينة واحدة، ومؤكدة أن المنافسة الأجنبية تجبرهم على توخي الحذر وكبح جماح التطلعات في المسائل الخاصة بالأجور والرواتب. وينطوي السلوك المتساهل والذي يميل إلى الحل الوسط وتسوية

المشكلات، على نفع مؤكد بالنسبة إلى القادة النقابيين، وذلك لأن الاقتصاد والسياســة سيشــكرانهم على صنيعهم هذا من خلال اختيارهم أعضاء في مجالس إدارات شركات مختلة ووزراء في هذه الحكومة أو تلك. على صعيد آخر، ليس ثمة شك في أن تصرفا من هذا القبيل ينطوي على نتائج وخيمة بالنسبة إلى القواعد النقابية العمالية، إذ إنه يقود إلى فشل الاحتجاجات العمالية في

(*) أي دور شريك أرباب العمل في المسائل الخاصة بالموضوعات ذات العلاقة بالعمال. [المترجم].

الحركــة العمالية الدولية يمكنه من تنفيذ إجراءات لم يكن قادرا على تنفيذها بيس في عقود الزمن الماضية.

وإذا كانت عودة الاتحاد الســوفييتي والدول الواقعة في دائرة نفوذه إلى النظا الرأســمالي قد فتحت أمام الرأسمالية المالية الدولية سوقا إضافية عظيمة من حيث رحابتها، فإنها قد انطوت أيضا على إشــكاليات كبيرة، فقد تعين القضاء على هياكا إنتاج قائمة على أســاليب التخطيط الاقتصادي، والعودة إلى الملكية الخاصة لوسائا الإنتاج، والتأكيد عــلى أن الملكية الخاصة مضمونة بصورة دائمة وأنه لا تراجع عنه أبدا. وفي الواقع فإن منظمة واحدة فقط كانت تتوافر على آليات الضغط الضروري لتنفيذ هذه الإجراءات من دون الحاجة إلى استخدام الوسائل العسكرية، وحتى إذا رفضتها أغلبية السكان - أعني

صندوق النقد الدولي.

إن هـذه العوامل الثلاثة كانت في الواقع تكفي لتمكين صندوق النقد الدولي من أن يتبـوأ مكانة عالمية خاصة، وبلا منافس ينافسـه عليها، غـير أن الأمر لم يبق عند هـذه العوامل الثلاثة فقـط، إذ تكاتف معها عامل رابع كان عظيم التأثير بالنسـبة إلى الـدور الذي مارسـه الصندوق في العقد الأول من القـرن الحادي والعشرين على وجه الخصـوص: أعني «الرأسـمالية المالية»، التي اتصف بها الاقتصـاد العالمي منذ منتصف سـبعينيات القرن العشرين، فهذا التطور أسـفر عن تحقيـق تحول بنيوي في النظام الرأسـمالي الدولي، وسـاهم بنحـو فعال في الازدهار الـذي مرت به حقبة التسعينيات وزرع بذور فقاعة الاقتصاد الجديد(*) وانهيار سوق العقارات الأمريكية

وانــدلاع الأزمة المالية في نهايــة العام 2007 وبداية العــام 2008، وأخيرا وليس آخ زرع بذور أزمة اليورو. لقد شكل هذا الازدهار ملامح عالم اليوم الحاضر. إن الوقوف عــلى تفاصيل تاريخه شرط أولي للوقــوف على التوجه الجديد، الذي يتبناه الصندوذ بالنســبة إلى أوروبــا، وعلى الدور الذي يمارســه في إطار «الترويــكا»(**). وهذه بض

حقائق تخص هذا الموضوع:

(*) اقتصاد تكنولوجيا المعلومات ومؤسسات الإنترنت. [المترجم].

(**) معناهــا المجموعــة الثلاثية. وبالنســبة إلى اليونان تتكون هــذه المجموعة من ممثــلي المفوضية الأوروبي والمصرف المركزى الأوروبي وصندوق النقد الدولى. [المترجم].

اكتسبها القطاع المالي. وكانت مصارف الاستثمار أهم قوة دفع لهذا التطورعلما أن هذه المصارف كانت تضارب بودائع زبائنها، من دون علمهم في كثير من الأحيان، ومن دون اهتمام كبير بالمخاطر الكامنة في عمليات المضاربة. وكان انهيار بورصة نيويورك في العام 1929، واندلاع أزمة الكساد الكبير، وتأزم الاقتصاد العالمي برمته، من ثم، وما تلا هذه الأزمة العظيمة من تعرض جماهير غفيرة من المواطنين الأمريكيين إلى فقر مدقع، قد تسبب في خسارة الكثير من هؤلاء المواطنين الجزء الأعظم من مدخراتهم التي كانوا أودعوها في حساباتهم الادخارية، اعتقادا منهم أنها آمنة لا خطر يحف بها. وغني عن البيان أن الغالبية العظمى من هؤلاء المواطنين كانت من الجماهير العمالية، وأن تبدد مدخراتها قد أجج غضبها ونقمتها

على المصـارف. وبغية التخفيف من شـدة الاحتجاج الجماهيري ونظرا إلى حدة الغضب العارم الـذي خيـم على النقـابـات العماليـة التـي كانـت تتمتـع بسـلطان كبير وقتذاك، صادق الرئيـس الأمريكي فرانكلين ديلانـو روزفلت- المنتخب في العام 1933 والمنحدر من الحزب الديموقراطي- في العام 1933 عـلى ثاني قانون تكفل بتفكيك المصارف العملاقة الشـاملة -Glass Steagall Act[2]، وأسـفر في العـام 1934 عـن ولادة أول سـلطة رقابـة على البورصـات في العـالم أجمـع، أعنـي اللجنة الأمريكيـة للأوراق الماليـة والتحويـل الأجنبـي (SEC Securities and Exchange Commission,).

إن هـذه اللائحـة القانونية وبضع لوائح قانونية أخـرى، جرى تشريعها بغية تقييد حرية رأس المال على الحركة ولمنح صغار

المودعين والمدخرين شيئا من الأمان والطمأنينة، ظلت سارية المفعول، وحافظت على صيغتها الأصلية إلى حد بعيد، نحو 30 عاما. وحينما لاح في الأفق خلال ستينيات القرن العشرين أن الازدهار الاقتصادي الذي عم خلال الفترة التالية على نهاية الحرب العالمية الثانية قد بلغ ذروته وأشرف على بلوغ نهايته، تعالت عندئذ أول الأصوات المطالبة بضرورة التخفيف من صرامة القواعد القانونية. وتزايد في السبعينيات عدد المطالبين بتحقيق هذا التخفيف، وذلك بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الصناعية

إن جيرالد فورد، الذي خَلَفَ الرئيس المستقيل كرها ريتشارد نيكسون ووصل إلى سـدة الحكم من غير أن ينتخبه الشـعب الأمريكي، كان أول رئيس أمريكي يستسلم لضغـوط القطاع المالي، فقد اختار الملياردير وحاكم ولاية نيويورك نلسـون روكفلر ليتولى منصب نائب الرئيس الأمريكي، وكلف ألن غرينسبان، أستاذ الاقتصاد المعروف بإيمانــه القوي بمبادئ الليبرالية الحديثة، لأن يعمل مستشـارا اقتصاديا له. وتكاتف الثلاثـة بعضهم مع بعـض فخفضوا الضرائب على أرباح الـشركات وضريبة الدخل المسـتوفاة من الأغنياء، وشرعوا معـا، وبالتعاون مع المصـارف العملاقة بنك أوف أمريـكا وميريـل لينش، في التخفيف من صرامة القواعـد، التي تحظر على مصارف الاستثمار مزاولة

النشاطات الدارجة في المصارف التجارية التقليدية، أي أخذ الجميع يميعون القانون المسمى Glass-Steagall Act.

وقطع كل من رئيسة حزب المحافظين، رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر وعضو الحزب الجمهوري، الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، شـوطا أبعد في سـياق ه نحن في صدد التحدث عنه، فمن خلال التحرير المنتظم للأسـواق والقطاع المصرفي من التوجيه الحكومي منحا القطاع المصرفي الفرصة لأن يتسـع نشـاطه أكثر فأكثر علـما أن عملية التحريـر هذه تواصلت في عهد خليفة تاتـشر في الحكم توني بلير وخليفة ريغان في منصب الرئيس، عضو الحزب الجمهوري جورج بوش (الأب)، وفي عهد الرئيس الديموقراطي بيل كلينتون (الذي ألغى رسـميا القانون المسمى -Steagall Act Glass في العام 1999،

وحرر سوق المشتقات بالكامل في العام 2000[3].

وأفادت الرأسمالية المالية في الحال من الحريات الجديدة، التي نشأت في مراكز الرأسمالية الدولية، في مراكز من قبيل الوول ستريت ومركز لندن المالي، فخلال بضع سنوات نشأ نظام مصارف الظل المكون من صناديق تحوط (أي مؤسسات مالية تشرف على إدارة ثروات تتكون من مليارات الدولارات، وتدر أرباحا بمقدار لم يكن له مثيل في سابق الزمن) ومن شركات استثمار تستطيع الدخول في صفقات لا حد يحد مخاطره تقريبا، وذلك لأنها كانت تتصرف كما لو كانت مصارف عادية، لكنها لم تكن تخضع للقيود القانونية التى تخضع لها هذه المصارف. أضف إلى هذا أنه جرى استحداث

والخدمات)، وأدت إلى زيادة مخاطر الصفقات إلى أربعة أضعاف، بفعل «أثر الرافعة» (Leverge)(*). ومـن خلال عمليات البيع على المكشـوف(**) (Short Selling)، وهي عمليات كانت شـائعة الاستعمال في الولايات المتحدة في ثلاثينات القرن العشرين، كان بمستطاع المستثمرين العمالقة المراهنة على انخفاض أسعار الأوراق المالية أيضا.

وبالتزامـن مع الثـورة في تكنولوجيا المعلومات ومع دخـول الكمبيوتر إلى عالم المعاملات الدارجة في البورصات، أدى التوسـع الانفجاري، الحاصل في النظام المالي، إلى اندلاع مضاربات مجنونة، إلى نشأة «رأسمالية كازينو قمار»، فاقت كافة ما كان دارجا، في سـابق الزمـن، من مراهنات ومضاربات أريد منهـا تراكم الثروات. فهذه المضاربات، مكنت البعض من جني أرباح خيالية، خلال زمن

قصير جدا، وتسببت في أن تنمو الأرباح المتحققة في القطاع المالي بوتائر بلغت أضعاف الوتائر، التي ارتفعت بحسبها أرباح المشاريع العملاقة العاملة في القطاع الحقيقي. وفي حين كان حجم المتاجرة الدولية بالعملات لا يزيد يوميا وفي المتوسط على 70 مليار دولار في العام 1970، ارتفع حجم هذه المتاجرة حتى العام 1989 إلى 590 مليار دولار أمريكي، وبلغ في العام 2001 نحو 1.250 مليار دولار في اليوم الواحد. وفيما كانت نسبة الأرباح التي تجنيها المشاريع المتعددة الجنسيات والمقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية من معاملاتها في القطاع المالي لا تزيد على 10 في المائة في العام 1980، ارتفعت نسبة هذه الأرباح بعد ربع قرن إلى 40 في المائة.

(*) خلافا للمصارف التجارية التقليدية تعمل مصارف الاستثمار برؤوس أموال مقترضة في المقام الأول، فهي لا يتوافر لها زبائن يحتفظون لديها بودائعهم أو بحساباتهم الجارية. وهكذا كانت مصارف

الاستثمار تستدين ما تحتاج إليه من أموال من سوق المال. كانت تستدين مليارات ومليارات حتى التخمة، وذلك لكي تكون قادرة على التوسع فيما تقوم به من نشاط في كازينو القمار العالمية. فمقابل كل دولار أمريكي تعود ملكيته إليها، كان بعض هذه المصارف يستدين 30 أو 40 دولارا أمريكيا. ومعنى هذا أن هذه المصارف كانت تعمل وفق «رافعة مالية» قد تبلغ ثلاثة أو أربعة أضعاف، أي إنها كانت تضاعف مخاطر الصفقات إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف. وبهذا المعنى، فإن هذه المصارف كانت تحقق أعظم الأرباح فعلا، لكنها أيضا كانت عرضة لأشد المخاطر، حينما تتدهور الأوضاع في أسواق المال. [المترجم].

(**) البيع على المكشوف هو بيع ورقة مالية قبل تملكها بهدف شرائها لاحقا بقيمة أدنى، وبالتالي تحقيق ربح يساوي مقدار الفرق بين سعر البيع المكشوف وسعر الشراء مطروحة منه طبعا الفائدة التي يدفعها المستثمر نظير اقتراض الورقة المالية في الفترة ما بين عملية البيع وعملية الشراء. [المترجم].

الحين: إن تركــز الثروات بأيدي حفنة أغنياء يمتلك الواحد منهم مليارات الدولارا، أدى في حقيقــة الأمر إلى نشــأة «أرســتقراطية مالية»، تتكون مــن بضع مئات م الأفــراد والعائلات، وباتت بفضل ثرائهــا الفاحش وثرواتها الأســطورية أعظم قو دوليــة من كل الوجوه، وذلك لأنها ما عادت تهيمن على التجارة والإنتاج والاقتص المالي فحســب، بل أمست أيضا تســيطر وتترك بصماتها على مختلف مناحي الحي الاجتماعية في العالم أجمع. وخلافا لأرســتقراطية العصور الوسطى، لا يتركز سلطا هذه الحفنة، التي يطلق عليها المصرفيون لقب «أغنى أثرياء العالم» (ltra High Worth Individuals, UHNWs Net)، عــلى إقليم محدد، بل هو عالمي الأبعا وتشــكل «أسواق

المال» أهم وسيلة لممارسة سلطانها، فمن خلال هذه الأسوا

وعبر المؤسسات المالية الداخلة في دائرة نفوذها توجه هذه

الحفنة أسواق أسهم الشركات وأسعار الموارد الأولية وتخفض

وترفع أسعار صرف العملات وتعزل وتعي حكومات وتُكره دولا،

بقضها وقضيضها، على الركوع أمامها والخضوع لإرادتها[4].

إن ثروة هذه الأرستقراطية المالية، التي يقع مركز ثقلها في

الولايات المتحدة - فهي يعيش أغلب مليارديرات العالم، فضلا عن

هذا تتوافر الولايات المتحدة على أكبر سوق مالية في العالم قاطبة،

ولديها مصرف مركزي، الاحتياطي الفيدرالي، الذي هو وبكل تأك

أخطر وأعظم سلاح مالي في العالم أجمع - أمست تنمو، منذ

تسعينات القرن العشرين بمقادير لا مثيل لها في التاريخ. فخلال

الفترة الواقعة بين العامين 2009 و2012 ارتفعت قيمة هذه الثروة

مــن 3.1 إلى 6.5 بليون دولار أمريكي(*) [أي ألف مليار، أو ما يعاد واحـدا صحيحا وعن يمينه 12 صفرا أي ارتفعت بأكثر من الضعف، أو ما يســاوي نحـ إجمالي إنتاج دول العالم، باستثناء إنتاج الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الحــالات العامة يعيش أعضاء النخبة المالية بعيدين عن الأنظار، ويفضلو أن يظلــوا مغمورين. وكــما لو كانت بين أصابعهم دمى يحركونها كيفما شــاؤوا، يحــدد هؤلاء بصفتهم أصحاب مصارف وصناديــق احتياط وشركات تأمين وشركا

(*) البليون في إنجلترا وبعض الدول الأوروبية (الشرقية) يعني ألف مليون. أي 1000000000 لكنه في دول أورو أخرى يعنى مليون مليون أي 1000000000000. [المحرر].

عــن العالم (وهــي صورة تتكفل، أيضــا، بالتمويه على بني البــشر بحقيقة دورهم طبعــا). على صعيد آخــر، تمول النخبة المالية عبر مؤسســات خيرية جامعات نخبة من قبيل هارفارد وســتانفورد باعتبار أن هذه الجامعات هي المؤسسات التعليمية التي ســيتعلم فيها مَنْ تتوخى منهم النخبة المالية أن يدافعوا عن مصالحها الخاصة مستقبلا، كما تتوافر النخبة المالية على مؤسسات «صناعة الرأي» (Think Tanks)، المكلفة بتطوير إستراتيجيات سياسية مفصلة على مقاسها بالضبط، كما تمول النخبة الماليــة الحملات الانتخابيــة الخاصة بسياســيين يدافعون عــن مصالحها الخاصة، ويتكفلون، من خلال تدخلاتهم بأســواق المال، بتنفيذ إســتراتيجياتها. وتوظف كل المناحي الاقتصاديــة والاجتماعية لما يخدم هدفها الرئيسي: زيادة ثروتها، إن النخبة المالية تشكل ماليا

أغنى واقتصاديا اقوى جماعة، شهدتها المعمورة حتى الآن، وغني

عن البيان أن صندوق النقد الدولي، أحد أهم وسائل قوتها

وسلطانها.

14

«ومـا بـدا، في الوهلـة الأولى، عبثا فكريـا مـن بنـات أفـكار أنـاس متشـائمين بالفطـرة، تجـلى، بعـد انقضـاء ثلاثـة أسـابيع فقط على انهيار مصرف ليـمان براذرز، خطرا حقيقيا يعرض النظام المالي العالمي إلى عواقب وخيمة جدا»

الأزمة المالية بين العامين 2007-2008.. كانت بالنسبة إلى الصندوق الهدوء الذي يسبق العاصفة

أسـبغت العولمـة على سـوق العمل، في

الحقبـة الواقعـة بين نهايـة الألفيـة الثانية

وبداية الألفيـة الثالثة، في آسـيا بمفردها، م

يزيد عـلى مليار قوة عمـل صناعية جديدة

منعمة بذلك، على المشاريع الدولية العملاقة

خفضـا كبيرا في تكاليف الأيـدي العاملة. بيد

أن الجماهـير العماليـة في الـدول الصناعية

لم تحصـل قـط - عـلى ما حصلـت عليه في

خمسـينيات وستينيات القرن العشرين - مز

حصـة ذات بال في الأربـاح المتزايـدة، التي

جنتها الـشركات العملاقة، نعم إنها لم تحصل

على هذه الحصـة، لا من خلال زيادة الأجور

ولا من خلال التوسـع في مدفوعـات الرعاية

الاجتماعية. إن العكس هو الصحيح: فالبطالة

البحـار، كانت مـن جملة الأمور، التي جـرى توظيفها للضغـط على الجماهير العماليـة. وكان الزعم، بأن الإفراط في التطلعـات الرامية إلى رفع الأجور، يؤدي، بكل تأكيد، إلى تكثيف نقل الإنتاج من الوطن الأم إلى بلدان الأجور المتدنية، هي الذريعة، التي استخدمها أرباب العمل لنشر الذعر في صفوف الجماهير العمالية وابتزازها، منفذين كل ما يلزم لأن يبقى المسـتوى المعيشي للجماهير العمالية في أوروبـا والولايات المتحدة، في الفترة الواقعـة بين العام 1980 والعام 2000، عند مستواه المتدني، ولأن يبدأ بالانخفاض بدءا من العام 2000.

بيـد أن التدهـور المتواصل في القوة الشرائية، وضع الرأسـمال المالي، يواجه مشكلة خطيرة، فالرأسمالية ليست في حاجة ماسة إلى نمو اقتصادي متواصل، بل هي تفترض أيضا

تصريف البضائع المنتجة. ولكن، أَنى للمواطنين، أن يشتروا مزيدا من السلع والخدمات، إذا كانت قوتهم الشرائية تنخفض من يوم إلى آخر؟ إن الحل، الذي ترتئيه الرأسمالية لمواجهة هذه المشكلة اسمه: القرض، أي أن تقوم المصارف بتزويد الأفراد بنقود إضافية، يسددها هؤلاء، في وقت لاحق، مضافا إليها الفوائد المترتبة على القرض. وبهذا النحو، لا تساعد المصارف على تخطي «فجوة التمويل» فحسب، بل هي تحصل، أيضا، على مزيد من الأرباح. بيد أن الأمر البين، هو أن القرض الممنوح يتطلب ضمانات أيضا. ولكن، من أي مصدر تتأتى هذه الضمانات، إذا كانت دخول الأفراد في تراجع متواصل؟

إن التعويذة التي درج عليها الاقتصاد العالمي المعولم، كانت تشير بنحو قاطع صوب سوق واحدة: صوب سوق العقارات

الأمريكية. فهذه السوق، التي هي أكبر سوق عقارات في العالم سواء من حيث حجمها أو من حيث الأرباح العظيمة المتحققة فيها، عانت، في السنوات الأخيرة، من تراجع، ما كان لنهايته أمد معروف. وغني عن البيان، أن قيام المصرف، الذي يمنح قرضا مضمونا برهن مضمون بالعقار، ما كان يورط نفسه في خطر ذي بال، طالما ارتفعت أسعار العقارات: فلو عجز المقترض عن تسديد القرض، فإن من حق المصرف أن يطرد صاحب العقار بحكم التنفيذ القهري، والاستحواذ على عقاره، الذي ارتفعت قيمته الآن.

رفضت إقراضهم في سابق الأيام: فالزبون، الذي بيع عقارُه في المزاد العلني قهرا وكان قد أفلس في سابق الزمن أو تأخر في خدمة ما بذمته من قرض، كان يُدرج حقا، في قائمة المقترضين مرتفعي المخاطر(subprime customers)، بيد أنه كان يحصل، بلا لف ودوران، وعلى الرغم من إعساره سابقا، على قرض مصرفي. وعلى خلفية هذا السلوك، وبناء على المنافسة الشديدة بين المقرضين، أخذ شراء المنازل يتحول إلى موجة جارفة حقا وحقيقة، إلى موجة، أحجمت المصارف، في سياقها عن التدقيق بالجدارة الائتمانية ومطالبة المشترين مرتفعي المخاطر، بضرورة تقديم ضمانات تناسب قيمة المبلغ المقترض. وبما أن انهيار هذا الأسلوب في التمويل، بات

أمرا متوقعا، لذا حولت المصارف المخاطر الحافة بهذه القروض من بيت مال إلى آخر بلا عناء كبير، عارضة هذه القروض للبيع، في أسواق المال الدولية، بهيئة أوراق مالية (توريق القروض)[*].

بيد أن هذه الأساليب ما كانت آخر ما توصل إليه القوم من عمليات تدر وفير الربح: فقد اهتدى البعض إلى إمكان استخدام المخاطر نفسها لجني ربح أكثر. إن كل ما في الأمر، هو أن يغطي المرء القروض التي منحها، من خلال التأمين عليها، بالنحو الذي توصلت إليه، في العام 1964، المصرفية العاملة في الوول ستريت بليث ماستر (Master Blythe)، أعني التأمين ضد مخاطر عدم تسديد المقترضين ما بذمتهم من قروض (Credit Default Swaps, CDS)،

وتحويل هـذه المخاطر، من ثـم، إلى أطراف أخرى بنحو قانـوني(**)[1]. بيد أن هذا أيض بالإمكان تجاوزه والزيادة عليه: فالراغب في السـير مع التيار، من غير أن يتوفر هو نفسه، على سندات توريق للقروض، يستطيع بيسر أن يشتري سندات تأمين

(*) معنـى «التوريق» (Securitization). هو أن تقوم مؤسسـات مالية مصرفية وغـير مصرفية بتحويل الحقوق المالية غير القابلة للتـداول والمضمونة بأصول معينة إلى شركة توريق بهدف إصدار أوراق مالية جديدة مقابل هذ الحقوق المالية تكون قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية. [المترجم].

(**) أي أن تقـوم المصارف الاسـتثمارية برزم هذه القروض وبيعها، من ثم، كحزم لأطراف أخرى، بهيئة سـندات مضمونـة بالأصـول (Asset Backed Securities, ABS) وسـندات مضمونـة بالعقـار(-Mortagage-Backed Securities, MBS) وسـندات دين مضمونة بالقروض المضمونة بالعقارا ت (Collateralized Debt Obligations, CDOs). [المترجم].

وشـــاركت مصارف وبيوت مال من جميع أرجاء المعمورة، على نطاق واسع، في هذه المعاملات. وكان الجشــع المالي، الذي أيقظته هــذه المعاملات، قد أدى إلى أن تقفــز قيمة عمليات التأمين ضد مخاطر عدم تســديد القروض من ذروة إلى أخرى بنحو متلاحق[2]، علما بأن ســوق العقارات الأمريكية تخطى ذروته في العام 2006، وأن الأســعار أخذت تنخفــض ومعدلات الفائدة بدأت ترتفع بنحو متواصل. ولم يدم الأمر طويلا، حتى تحول انخفاض الأسعار إلى تيار جارف تسبب بانــدلاع ردود فعل عالمية الأبعاد وبنحو ما كان له مثيل في ســابق الزمن. وكان عجز الكثير من أصحاب العقارات الســكنية الأمريكيين عن تســديد ما بذمتهم من ديون، قد أدى إلى خســارة القروض المضمونة الكثير من قيمتها بنحو سريع ومتصاعد، وتسبب في نشأة ثغرات

عظيمة وتصدعات كبيرة في ميزانيات الشركات العملاقة المتناثرة في أرجاء العالم، أضف إلى هذا أن أقساط التأمين ضد مخاطر عدم تسديد المقترضين ما في ذمتهم من قروض، كانت قد ارتفعت إلى مقادير ما كانت مأخوذة بالحسبان قط. وهكذا، وعلى خلفية هذه التطورات، اندلعت أزمة عظيمة كثيرا ما قارنها البعض بالأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن العشرين.

وبرغم ما بين الأزمتين من أوجه شبه كبيرة، بيد أن الأمر الحاسم كان يكمن في ما بين الأزمتين من اختلافات. فأزمة الثلاثينيات، لم تسفر عن خسائر اقتصادية ومالية عظيمة فحسب، بل وأسفرت، أيضا، عن خصومات شديدة بين الدول القومية، خصومات قادت، في آخر الأمر، إلى الحرب العالمية

الثانية. وكان السبب يكمــن في أن الرأســمال المالي كان موزعــا، وقتذاك، على مســاحة أعرض بكثير، ومرتبطــا ارتباطا أقوى ببنيــات الدولة القومية مقارنة بالوضع الذي ســاد بعد خمســة وســبعين عاما وتبنت حكومات الدول المختلفة مصالح مالكي المصارف وبيـوت المال والمشــاريع العملاقة في ثلاثينيات القرن العشريــن أيضا، بيد أنها، وبسبب تشتت الرأســمال المالي دوليا، كانت تتوفر على مساحات أوسع للحركة مما هو متوافر حاليا، وكانت تســعى إلى حل مشــاكلها في إطار وطني في المقام

إحراز فرص استثمارية وتسويقية جديدة.

إن الأزمـة المالية العائـدة إلى العام 2007، تجلت في ظـل ظروف مختلفة بالكامل. فالعولمة والرأسمالية المالية، تسببتا، في الخمس وعشرين سنة السابقة في أن يسـفر تلاحم الرأسـمال المالي الدولي عن تركز السـلطان المـالي والهيمنة السياسية بأيدي الأرستقراطية المالية. وهكذا، فحينما انتقلت عدوى الأزمة خلال زمـن قصير جدا، مـن مركزها، أعني من الولايات المتحـدة الأمريكية، إلى بلدان أخرى كثيرة، وبعدما بدا واضحا، أن هذه الأزمة ستتسبب في تبديد أموال هائلة اتخـذت جماعة أصحـاب المليارات، قرارا واضحا لا لبس فيـه. لقد أعدوا العدة لشـن هجوم كاسح، لا ينحصر بهذه

الدولة أو تلك، بل كان يتركز على الجماهير العمالية وعلى أصحاب المعاشــات التقاعدية وصغــار المدخرين في جميع أرجا المعمورة. لقد تعين على هؤلاء جميعا، أن يضحوا بأســباب قوتهم، بغية تعويض الأرســتقراطية المالية عن خســائرها المرتقبة. وغني عن البيان أن هذا الهجوم يســتخدم الســلاح الناري، بل اعتمد على تنفيذ مناورة، كانت حتى ذلك الحين فريــدة في تاريخ البشرية - عــلى إعادة توزيع الثروات بنحــو عظيم لم تكن لها قرينة في الزمن الغابر.

وجرى تنفيذ الخطة، بتدبير استراتيجي جيد، وبسرعة خاطفة، وبرفقة حملة دعائية منظمة بدقة عظيمة تنادي، بصورة مركزة، بأن بعض المصارف قد صارت مــن الأهمية

بمكان، بحيث ما عاد يجوز تركها تعلن الإفلاس (big to fail too) وتولت وسائل الإعلام، الممولة من قبل الأرستقراطية المالية، تلقين الرأي العام ، الولايات المتحدة وأوروبا، بشتى الأساليب، وبصورة متكررة، أن بعض المصارف وبيوت المال ذات «أهمية قصوى بالنسبة إلى النظام»، وبالتالي فإن الواجب يفرض إنقاذها بأي ثمن كان، وذلك لأن التواني عن إنقاذها يعني انهيار مجما النظام وسيسفر عن انهيار الحضارة أو، وعلى أدنى تقدير، العودة إلى الكسا العظيم، الذي عصف بالولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينيات القرن العشرين ولم تتصف هذه المقولة بالزيف والبهتان. فانهيار مصرف ليمان براذرز (ehman

تسترت بنحو منتظم، على مصدر المال، الضروري لإنقاذ المؤسسة، التي «لا يجوز تركها تعلن الإفلاس». فعملية الإنقاذ هذه ما كانت تقع على عاتق أولئك الذين مَلَؤوا جيوبهم وخزائنهم بثروات صارت مضرب الأمثال، ولديهم نقود احتياطية سائلة تبلغ آلاف مليارات الدولارات الأمريكية، ولا يعرفون ما هم فاعلون بها. بدلا من هذا، ارتأى المرء أن تتكفل الحكومات بإنقاذ هذه المصارف، أن تتكفل الحكومات بإنقاذها بأموال دافعي الضرائب. أي، وبتعبير آخر: هو أن أغنى الأغنياء من مالكي المصارف ومؤسسات مالية أخرى، أعني أولئك الذين تكبدوا خسائر في سياق مغامراتهم الرامية إلى تراكم مزيد من الثروات، سيعوضون عن خسائرهم هذه - عبر الدولة في الوهلة الأولى - ولكن، وفي نهاية المطاف، من خلال النقود، التي

كسبتها الجماهير العمالية بعرق جبينها.

إن ردود الفعل على الحملة، تزيح النقاب عن مدى الهيمنة العظيمة والشاملة، التي أمست تتمتع بها الأرستقراطية المالية، إذ نادرا ما كانت هناك مقاومة ذات بال ضد هذه الحملة - لا من جانب البرلمانات ولا من قبل الأحزاب السياسية أو النقابات العمالية. لقد بدا الأمر، كما لو أن العالم أجمع قد تبنى ضمنيا مقولة too big to fail. وحين جرى تحميل دافعي الضرائب أول دفعة مالية مخصصة لإنقاذ ثروات الأرستقراطية المالية، لم تكن هناك مقاومة تذكرإذ لم يعترض أحد ولم يستنكر مواطن![3].

لقد انتقلت مئات مليارات الدولارات من مالك إلى آخر، ومن أجل إنقاذ مالكيها من مغبة تكبد خسائر عظيمة، وضعت الدولة أكبر المؤسسات المختصة بإعادة تمويل التسليفات

العقاريــة: «فاني مــاي» (Fannie Mae) و«فريدي مــاك» (Freddie Mac) والشركة العملاقة الناشــطة في مجــال التأمين «أي إي جي» (AIG)، تحت وصايتها. وفي ســويسرا، الدولة، التي تفتخر بديموقراطيتها المباشرة القائمة على الاســتفتاء الشعبي، حصل مصرف الاستثمار UBS (الاتحاد السويسري للبنوك) - الذي حقـق في الربـع الثـاني مـن العـام 2007، ربحـا بلـغ 5،6 مليار فرنـك ســويسري - على دعم مالى بلغــت قيمته نحو 60 مليار فرنك

وفيما خصصت كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبو

وهولندا ودول أخرى كثيرة، مبالغ هائلة من أجل إنقاذ هذا المؤسسة المالية تلك، تَعَزَّت الأرستقراطية المالية بتنفيذ آلية أخرى. فقد انتهزت، عبر المصار العملاقة الأمريكية في المقام الأول، الفوضى المخيمة على الأسواق، فراحه تشتري، كل ما يمكن لها شراؤه، من صناديق ادخار متعثرة، ومصارف ومشار متواضعة الحجم بأثمان بخسة. وإذا كان مصرف ليمان براذرز، قد دُفع دا للوقوع في فخ الإفلاس، برغم أنه ما كان يجوز له أن يعلن إفلاسه على خلا أهميته بالنسبة إلى النظام المالي، فما ذلك، في واقع الحال، إلا لأن وزير الخز باولسون، كان قد عمل سابقا مصرفيا في مصرف

الاســتثمار غولدمان ساك ولأن رب نعمته السابق كان أحد

أكبر المنتفعين من الأزمة. بيد أن الأرستقراد المالية، ما كانت

أكبر منتفع فحســب، بل ونجحت، أيضا، في كسب ثروات طا

من الأزمة، وأفلحت في توظيف رصيدها المالي، في الزمن التالي

على الأزمة، لزيا ثرواتها إلى قيم أسطورية.

إن استراتيجية الحكومات القاضية بإنقاذ مصارف

ومؤسسات مالية، أمس عقــب انهيار مــصرف ليمان بــراذرز،

تتعرض لمخاطــر تتهــدد وجودها، أء الاستراتيجية القائمة على

ضرورة إنقاذ المصارف والمؤسسات المالية المتعثرة بأمو دافعي

الضرائب، حققت ما توختته منها ســويسرا ودول الاتحاد

الأوروبي الكبـ بــكل تأكيد، وذلك لأن هذه الدول توفرت على

الأموال الكافية «لإطفاء الحرا الناشــئة». ولكن، كيف ستكون

الحال، فيما لو «نشـب حريق» يفوق القدرا الماليـة المتاحة في الميزانية الحكومية؟ ماذا سـيحدث، يا ترى، لو أعلنت الإفلا دولةٌ ما عادت قادرة على تحمل الأعباء المالية؟ هل تندلع، فعلا، سلسـلة رد فعل مفزعة، وكافية لتعريض النظام المالي العالمي إلى الانهيار؟

وما بدا، في الوهلة الأولى، عبثا فكريا من بنات أفكار أناس متشائمين بالفط تجـلى، بعد انقضاء ثلاثة أسـابيع فقط على انهيار مـصرف ليمان براذرز، خد حقيقيا يعرض النظام المالي العالمي إلى عواقب وخيمة جدا. ففي وسـط النص

براذرز، كادت تتعرض، بين ليلة وضحاها، إلى نفس المصير الذي تعرض له مصرف ليمان براذرز، لو لم يجر إنقاذها من قبل «فرق إطفاء» مالية دولية - يقودها صندوق النقد الدولي.

15

«إذا ما قرأ المرء التقارير والتقييمات الخاصة بالأزمة الأيسلندية الآن، أعني إذا قرأ الماضي بعيون اليوم الحاضر، يساوره في كثير من الأحيان الشعور بأن البلاد استطاعت، وقتذاك، مقاومة سلطان الرأسمال العالمي، ورفضت الانصياع لشروطه بنجاح بين»

انهيار الجهاز المصرفي في أيسلندا العام 2008.. الصندوق يركز نظره على أوروبا

على خلفية موقعها المعزول، وبسبب

تواضع عدد سكانها - إذ يبلغ عددهم نح

300 ألــف مواطــن فقط - كانت أيســلند

حتــى مطلع القــرن الحالي، واحــدة من أقل

الــدول الأوروبية، جلبا للانتباه. غير أن الوض

تغير فجأة، حينما أثــار انهيار النظام المصرف

الأيســلندي الفــزع في صفــوف الــرأي العا

الــدولي، في خريف العــام 2008، عندما أتا

تدخــل صندوق النقــد الدولي للعــالم أجم

الفرصة، لأن يشهد عن كثب كيف تغير بنح

جذري نمــط العيــش في بلد كان مــن أغنى

بلدان العالم[1].

لقــد كانــت الأحــداث، التي مــرت بـ

الجزيرة الواقعة في بحر الشــمال، ذروة تطو

إياها العولمة والرأســمالية المالية. وللمشــاركة بالجنون المســيطر على رأسمالية كازينو القمار العالمية منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، ألحت هذه العائلات عــلى حكومتها، بــضرورة فتح أبواب الاقتصاد الأيســلندي عــلى مصراعيها أمام أســواق المال الدولية. وتفاعل ديفيد أودســون - رئيس الوزراء المنتخب في العام 1991 - بيسر مع رغبات هذه العائلات، واستجاب لمطالبها برحابة صدر.

وكان أودســون يــرى في رونالد ريغــان ومارغريت تاتــشر، قدوته المفضلة. وهكذا، لا غرو أن ينفذ اودســون برنامج إصــلاح اقتصادي ليبرالي حديث يروق لصنــدوق النقــد الدولي حقا وحقيقــة. فقد خصخص مشــاريعا حكومية، وزاد الضرائب على المداخيل المتدنية والمتوســطة، وخفض، بالمقابل، ضرائب

الشركات بأكثر من 50 في المائة، وحرر التجارة والقطاع المالي من التوجيه الحكومي. وعلى خلفية هذه الإجراءات حقق الاقتصاد ازدهارا قويا رفع بعض أفراد النخبة المالية الأيسلندية - على سبيل المثال بيورغولفور غودموندسون، المالك لنادي كرة القدم البريطاني West Ham United ومن لف لفه من أقطاب النخبة الماليةإلى ثلة أصحاب المليارات، فيما بعد.

في العامين 2002 و2003، خصخصت الحكومة أكبر ثلاثة مصارف في البلاد. وخلافا لكل التعهدات والتأكيدات، المتكفلة بالحد من تركز الثروة بأيدٍ قليلة، استحوذت شركة استثمار رأس المال، المملوكة من قبل ثلاثة مليارديرات على صلة وثيقة بالحكومة، على حصة في أكبر المصارف الثلاثة، بلغت 48.5 في المائة، علما أن هذه الشركات كانت قد كسبت جل ثروتها من

خـلال إعادة النظام الرأســمالي إلى روسيا. وأعرب المالكون الجدد، عن شكرهم وامتنانهم، إذ أسبغوا عددا من الوظائف القيادية في المصرف على أعضاء الأحزاب المنضوية تحت راية الحكومة الائتلافية.

واستقال أحد رؤساء اللجان المشرفة على عملية خصخصة المصارف احتجاجا، وبغضب عارم. وإذا كانت الاتهامات، التي أعرب عنها علانية، والمشيرة إلى تفشي الرشــوة والفســاد الإداري في عملية الخصخصة، قد مرت مرور الكرام، ولم تسفر

من ناحية والثلة الغنية من ناحية ثانية. وغني عن البيان أن هذا التغيير كان [illegible] مصلحة الثلة الغنية طبعا.

وبفعل قيام الحكومة بتقديم حماية لهم لا حد لها، تبنى المالكون الجدد [illegible] الحال نهجا توسعيا تسبب في توسع النظام المالي الأيسلندي بنحو انفجاري بكا معنى الكلمة. فبفعل الشراء المتبادل، المتفق عليه بين المصارف خفية، نجحت هذه المصارف في افتعال مضاربات، لا وجود حقيقيا لها، في بورصة العاصم ريكيافيك، وذلك بغية أن يقوموا هم أنفسهم وليس السوق بتوجيه أسعا الأسهم. وهكذا، سجلت عمليات الشراء هذه ارتفاعا فريدا في العالم أجمع، إ سجلت بين العامين 2003 و2007 ارتفاعا بلغ 42.2 في المائة سنويا، هذا في حي ارتفعت أسعار البيوت والشقق السكنية إلى

أكثر من الضعف، خلال ستة أعوام على صعيد آخر، ارتفع مستوى المديونية الحكومية حتى نهاية العام 2003، إلى الضعف، وحتى العام 2007، إلى سبعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. وفي يونيو 2008، بلغت المديونية الحكومية نحو عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي - ما يزيد على 50 مليار يورو، أو ما يعادل 160 ألف يورو بالنسبة إلى الفرد الواحد من سكان أيسلندا.

وفي وقت مبكر، في العام 2006، ساور بضع مؤسسات مالية أوروبية الريب بشأن قدرة المصارف الأيسلندية على تسديد ما بذمتها من قروض، وذلك لأن الفقاعة الناشئة في سوق العقارات وأسهم الشركات، ما عاد بالإمكان تجاهلها، ولأن مستوى المديونية قد بات يفوق إلى حد بعيد جدا قدرات المصرف المركزي

الأيسلندي على التدخل والحد من نتائج هذه المديونية المفرطة[2]. بيد أن التردد في منح مزيد من القروض في أوروبا، لم يحفز مصارف أيسلندا، على مراجعة موقفها. إن العكس هو الصحيح: لقد أقحموا الحكومة وغرفة التجارة في الموضوع وحرضوا الطرفين على تأكيد «سلامة» النظام، وذلك لأنهما اعتمدا على تقارير مضللة مقدمة من خبراء مزعومين كانت المصارف قد اشترت ضمائرهم، وعززوا جهودهم، للعثور على ممولين أجانب أقل تدقيقا وتمحيصا. وفي سوق الائتمان الأمريكية ولدى المانحين

قبيل مصرف آيس سيف (Icesave-Bank)، السيئ السمعة - خدع المصرفيون المودعين بمعدلات فائدة تبلغ 6 في المائة على الودائع لأجل، فجَمَعوا من مئات آلاف المودعين ما يزيد على 6.5 مليار يورو - أي ما يزيد على نصف قيمة الناتج الإجمالي المحلي في أيسلندا.

وسرعان ما أقرِضت الأموال المودعة إلى مشاريع أيسلندية شرعت من ناحيتها في استثمار هذه القروض، بلا تدقيق وتمحيص كبيرين، في شركات عملاقة محلية وفي التجارة الدولية المتخصصة في أزياء آخر طراز (الموضة) وفرق كرة القدم البريطانية وصحف دنماركية توزع مجانا وأسواق مركزية أمريكية وأسكندنافية. وبما أن النمو الاقتصادي المحلي بات عاملا حاسما في تزايد معدلات التضخم بنحو سريع، لذا رأى المصرف المركزي الأيسلندي أن كبح جماح هذا التضخم المتزايد خطورة

يفرض عليه أن يرفع معـدلات الفائدة التي يتقاضاها من زبائنه. وفيما جـذب هذا الإجراء المسـتثمرين الأجانب وأغراهم بتحقيـق ارتفاعات كبيرة في ثرواتهم من خلال عمليات المضاربة على العملات، كان واقع الحال يشـهد على التزايـد المطرد في عدد العائلات الأيسـلندية التي تسـتدين بعملات أجنبية من قبيل الفرانك السـويسري والين الياباني، رغبـة منها في الانتفاع بالشروط الميسرة الكامنة في الاقتراض بهذه العملات.

وفي ربيع العام 2008، على أبعد الفروض، كان قد تجلى بوضوح، أن الانهيار بات قاب قوسـين أو أدنى، وذلك، وفي المقام الأول، بسبب الوضع الحرج الذي بات يخيم على تطور الاقتصاد الأمريكي وانعكاسات هذا التطور على باقي ربوع المعمورة.

وكما تبين من الأزمة الآسيوية قبل عقد من الزمن، يخيم الذعر

على المضاربين، المراهنين على الربح السريع بسهولة ويسر ويميلون

إلى سحب «أموالهم الساخنة» (hot money) بنحو مفاجئ،

عندما تتأزم الأوضاع. وبالنســبة إلى أيسلندا، الأمر الواضــح هو

أنه مــا ظلت هناك فرصة لانتهاج ســبيل آخر، أو للســير

بالاتجاه المعاكس. فمن غير تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بنحو

مستديم لن تكون هناك إمكانية للحد من مواصلة ســعر صرف

العملة الوطنية، الكرونة، انهياره السريع.

ارتفاع أسـعار البضائع المستوردة، وسـيخفض قدرات المصارف الأيسلندية عا الوفاء بالتزاماتها، بفعل تورط الكثير من المواطنين في الاسـتدانة بعملات أجنبيا لقـد كانت البلاد في ورطـة حقيقية، لقد ورطـت المصارف الأيسـلندية البلا وبإسهام من قبل الحكومة، في مأزق لا قدرة للبلاد على الخروج منه.

وفيما كانت غالبية المواطنين الأيسـلنديين، تـزاول أعمالها وتؤدي واجباتها بلا علم ذي بال بحقيقة الأمر، لا سـيما أن وسـائل الإعلام والدوائر السياسـ قد أحجمت عن تحذيرهم من مغبة التسـونامي المالي الذي توشـك موجاته أ تحيق بالبلاد، كان لدى الوول سـتريت ومركز لنـدن المالي،

أعني مركزي النخب المالية الدولية، أكثر من سبب للقلق وأخذ الحيطة والحذر. فقادة المصارف وسماسرة الأوراق المالية، ومديرو صناديق الاحتياط، كانوا على علم أكيد ودقيق بحقيقة الوضع، وبالتالي، فإنهم بدأوا يتخذون كل ما يلزم لمواجهة الانهيار القاد بسلام ولتحويله إلى فرصة سانحة تلبي تطلعاتهم. فالأزمات، التي عصفت بآسيا وأمريكا الجنوبية، في السنوات الماضية، علمتهم أن تعرّض إحدى الأمم إلى انهيار مالي، يكاد يكون أفضل الفرص السانحة لتحقيق الربح الوفير.

وبحسابات جريئة ودقيقة بدأوا يدخلون في أول رهانات على انهيار مصارف أيسلندا وراحوا يمعنون النظر في اقتصاد البلاد، واضعينه تحت المجهر، وذلك بغية شن هجومهم في

اللحظة الحاسمة، والاستحواذ على المؤسسات المتعثرة والاستيلا على العقارات المعروضة للبيع بأثمان بخســة، وأوراق مالية بلغت قيمها مستو; قيم الفضلات الرخيصة، وعلى موارد خام أيضا تعرضها الدولة للبيع بأثمان بخسا أثمان يعكــس تدنيها وخامة الوضــع المتأزم في الواقع، واســتمدوا من تجاربهم السابقة، دواعي اطمئنانهم، وثقتهم بنجاح خطتهم، إذ وقف إلى جانبهم وقتذاا شريك موثوق به بكل تأكيد، شريك يتكفل باستحداث الشروط الضرورية لنجاِ غارتهم - أعني صندوق النقد الدولي.

ولم يــدم الأمر طويلا، حتى انهــار الوضع فعلا. فإفلاس رابــع أكبر المصارف الاســتثمارية الأمريكية، مصرف ليمان

براذرز، أسفر في سبتمبر 2008، عن توقف

الأسبق ديفيد اودسون - والذي أصبح، بعد مرور 14 عاما على تنحيه من الحكم، رئيسا للمصرف المركزي الأيسلندي - في الحال، أي في نهاية سبتمبر على وجه التحديد، لتقديم العون العاجل. بيد أن حيازة الحكومة 75 في المائة من أسهم المصرف المتعثر، تمخضت عن عكس ما كان اودسون يتوخاه: فهي قوضت بالكامل الثقة في سلامة النظام المالي الأيسلندي، وأدت إلى تهافت المودعين على سحب ودائعهم من المصارف في الحال. وهكذا، وخلال بضعة أيام لا غير، انهار الجهاز المصرفي الأيسلندي بالكامل، وبلغت أسعار أسهم المصارف الحضيض، وفقدت العملة الوطنية، الكرونة، أكثر من 25 في المائة من قيمتها. ولدرء إشهار الدولة الإفلاس، صادقت الحكومة، في اجتماع استثنائي التأم شمله بنحو عاجل، على قانون طوارئ، واستجابت إلى طلب

أعــرب عنه صندوق النقد الدولي، ففرضت وصايتها على أكبر ثلاثة مصارف في أيســلندا، وحظــرت على الزبائن الأجانب في الحال التصرف بحساباتهم المصرفية.

وجــاء رد فعل الحكومة البريطانية في اليــوم ذاته. فبعبارات رنانة تفيض حقدا وغضبا على الحكومة الأيســلندية واســتنادا إلى مــا لديها من «قوانين مكافحــة الإرهاب» (إذ رأى رئيس الــوزراء البريطاني جوردون براون أن حظر التــصرف بالحســابات المصرفية «عمل عــدواني» موجه ضــد النظام المصرفي البريطــاني)، جمدت الحكومة البريطانية كل حســابات المصارف الأيســلندية الدارجــة عــلى تقديم خدماتها عــبر الانترنت (أون لاين)، وأخذت - خشــية منها من تهافت المودعين على ســحب ودائعهم مــن مصارف البلاد - تعوض المواطنين،

الذين تكبدوا خسـائر في أيسـلندا، مائة بالمائة، مطالبة أيسـلندا بتسـديد الأموال، التي دفعتها(*) والفوائـد المترتبة على هذه الأموال، ومنذرة الحكومة الأيسـلندية، بأن عـدم انصياعها لهذه المطالب، سـيدفع الحكومة البريطانية إلى اتخاذ إجراءات قانونية مناسـبة. لكن، ولسـبب واضح، ما كان بوسع حكومة أيسلندا اتخاذ أي إجراء مناسب: فما كان لديها، أو لدى مصرفها

(*) الحكومة البريطانية. [المترجم].

وبالنســبة إلى موظفيه الذين كانوا يراقبون التطورات منذ العام 2006 بحذ

شــديد وبتمحيص دقيق[3]، شكلت أيسلندا حالة اســتثنائية من وجوه مختلفا فــلأول مرة - منذ ثلاثينيات القــرن العشرين - تطلب حكومة أوروبية قرضا م صنــدوق النقد الدولي، تطلب منه تقديم الســيولة الضرورية لمواصلة تســدي ديون خارجية هي، مقارنة بالناتج القومي الإجمالي، أعلى نســبة دَيْن، تعين عل الصنــدوق التعامل معها حتى الآن، أضف إلى هــذا، أن الأمر كان يدور ها هن حول أول تدخل دولي، يقدم عليه الصندوق، عقب اندلاع أزمة القروض العقاري مرتفعة المخاطر في الولايات المتحدة، هذه الأزمة التي

كانت نتائجها قد عرضت مجمل النظام المالي العالمي إلى أشــد المخاطر. وكان معنى هذه الحقيقة هو: أ الواجب كان يحتم وضع حد للأزمة المصرفية الأيســلندية، وضرورة حلها بأسر وقــت ممكن، وبنحو فعال وتام. أي وبعبارات أخرى: كانت هناك حاجة ماســ لتنفيذ برنامج جذري في فاعليته، برنامج لن يكون تنفيذه أمرا هينا، على خلفي المقاومة الجماهيرية الأكيدة.

وإذا ما قرأ المرء التقارير والتقييمات الخاصة بالأزمة الأيسلندية الآن، أعنر إذا قرأ الماضي بعيون اليوم الحاضر، يســاوره في كثير من الأحيان الشــعور بأ البلاد استطاعت، وقتذاك، مقاومة سلطان الرأسمال العالمي، ورفضت الانصيا لشروطه بنجاح بين. فالعديد من المقالات تزعم أن

أيســلندا خالفت تصورات صندوق النقد الدولي، فلم تنقذ مصارفها المتعثرة، بل تركتها تعلن الإفلاس، وأن الحكومة ســاءلت الأطــراف التي قادت البلاد إلى الكارثــة المحزنة، وأنزلت بها أشد العقاب.

غــير أن الحقيقــة لا تتفق مع وجه النظر هذه. ويكمن الســبب في الأمرين التاليين: فمن ناحية كانت أيســلندا وقتذاك تستحوذ على اهتمام الرأي العالمي ومن ناحية ثانية، تجلى، بعد فترة وجيزة من الزمن، أن الســكان غير مســتعدين للســكوت عــن تراجع مســتوياتهم المعيشــية بنحــو مفاجئ وعنيــف، وأنهم ســيقاومون هذا التطور بكل شــدة وإصرار. ونقلت وسائل الإعلام العالمية، على

في المقام الأول. وأسفرت الأخبار والصور الحية المنقولة عن هذه الاحتجاجات

عن انطباعات، كانت إلى حد ما سلبية بالنسبة إلى سمعة رأس المال، وباتت تهدد بانتقالها سريعا، أعني الانطباعات السلبية، إلى بلدان أخرى على خلفية الطابع العالمي للأزمة المالية. وهكذا، ومن أجل الحيلولة دون انتقال الأزمة إلى بلدان أخرى، وبغية التخفيف من شدة الاحتجاجات والتظاهرات، لجأ صندوق النقد الدولي، ومعه الحكومة الأيسلندية، إلى وسيلة كان قد تم تطبقيها بنجاح في أمريكا الجنوبية: تضليل الرأي العام من خلال اصطناع نزاع، ما كان له وجود حقيقي أصلا.

ففيما دأبت الحكومة على صب اللعنات على الصندوق أمام الرأي العام، وفيما كرس أعضاؤها جهودهم لتعزيز

الانطباع بأن الحكومة تسـعى بكل ما أوتيـت من قـوة، إلى الحيلولة دون تدخـل الصندوق في شـؤون البلاد، كانت الحكومة تنسـق خطواتها مع الصندوق من خلف الكواليس، وتنفذ خطته بكل حذافيرها. وإذا لم يقع المرء فريسـة لعمليات التضليل الأيدلوجية، التي تمارسها الأطراف السـائرة في ركاب الصندوق، وأمعن النظـر في الحقائق والوقائع فقط، فإنه يتوصل بلا ريب إلى حقيقة مفادها: أن الحكومة الأيسلندية تركت المصارف تواجه مصيرها المحتـوم، فقط، حينما كان إنقاذ هذه المصارف لا طائل منه بأي حال من الأحوال، بناء على فداحة الخسائر التي مني بها المصرف المعني. وخلافا لذلك، كرسـت الحكومة الأيسلندية كل طاقاتها من أجل تعويض المتضررين من انهيار هذا المصرف أو ذاك.

وعلى الرغم من أن الرئيس الأيسلندي نفسه قد استجاب للاحتجاجات الشعبية ولاحظ أن الحيلولة دون اندلاع ثورة تعصف بأمن البلاد واستقرارها تحتم عليه رفض المصادقة على قانون تعويض المودعين الأجانب، لم تؤازر الحكومة رئيس الدولة ولم تدعم موقفه[4]. كما أثبتت الوقائع والحقائق زيف دعوى معاقبة المسؤولين عن الأزمة: ففيما أسقطت المحكمة الاتهامات الموجهة إلى رئيس الوزراء غاير هارده وبرأت ساحته منها، أصدرت عقوبات خفيفة إلى

صعيـــد آخر، لم يتعين عــلى أي واحد من الماثلين أمام القضاء تســديد شيء مز المبالغ الهائلة التي كسبها في حقبة الازدهار الاقتصادي.

ويقــف المرء على حقيقة الحكاية المتحدثة عن «خروج أيســلندا من الأزمة بفضل قواها الذاتية» حينما يتمعن بالأحداث التي نشأت في أعقاب الانهيار. فبعد بضعة أيام فقط أعلن صندوق النقد الدولي عن موافقته على منح الحكومة قرض قيمته 2.1 مليار دولار أمريكي في إطار اتفاقيات الاستعداد الائتماني. وانطلاقا مز فترة تســديد أمدها عامان، اشــترط الصندوق أن يدفع القرض على تسع دفعات وأن يُختــبرَ الوضــع الاقتصادي بنحو منتظم. ومن قبل أن تحصل

أيسلندا على دفعة القرض الأولى، اشترط الصندوق أن تسديد هذه الدفعة يتوقف على مدى اعتراف حكومة أيسلندا بكل الديون الأجنبية والتزامها بنحو لا رجعة منه بتسديد هذه الديون. من ناحية أخرى، ربط الصندوق صرف الدفعات التالية بشروط تقتضي أن تكرس الحكومة كل جهودها من أجل جذب المستثمرين الأجانب وأز تتفادى كل الإجراءات المثيرة للفزع في صفوف هؤلاء المستثمرين. ويندرج ضمن هذه الإجراءات غير المرغوب فيها، على سبيل المثال وليس الحصر، فرض شروط ولوائح قانونية صارمة لحماية البيئة، وتبني معدلات ضريبية عالية نسبيا. وفي هذا السياق، لا غرو أن يترتب على خفض ميزانيات كل وزارات الدولة، خفض معتبر في النفقات الحكومية المخصصة لتمويل

المستشفيات والمدارس ورياض الأطفال، وتدخل سافر وقوي في نظام كان حتى ذلك الحين من أفضل أنظمة الرعاية الاجتماعية في أوروبا.

وتعامل صندوق النقد الدولي مع المصرف المركزي بقسوة مفرطة في شدتها؛ حينما مارس المصرف المركزي استقلاليته فخفض في 15 أكتوبر 2008 معدل الفائدة من 15.5 إلى 12.0 في المائة، وذلك رغبة منه في تحفيز اقتصاد البلاد ثانية. فبامتعاض بيِّن أجبر الصندوق المصرف، ليس على سحب قرار تخفيض معدل الفائدة فحسب، بل أجبره أيضا بعد مرور أسبوعين على رفع معدل الفائدة بما يساوي 2.5 نقطة مئوية، أي رفع معدل الفائدة من 15.5 إلى 18 في المائة. وغني

على أكبر ثلاثة مصارف في البلاد على خلفية الأزمة التي عصفت بالجهاز المصرفي المحلي، فخصخصتها هي وصناديق الادخار ثانية.

وفيما تحمل دافعو الضرائب الأيسلنديون أعباء الخسائر المتحققة هاهنا والثلاثة مليارات يورو الضائعة بفعل تورط صناديق المعاشات التقاعدية المحلية، بمضاربة فاشلة، كان من حق مديري صناديق الاحتياط الشعور بالغبطة والسرور. فهؤلاء اشتروا في بداية الأزمة الأوراق الماليةالموجودة بحوزة الكثير من صغار المستثمرين بأسعار بخسة حقا وحقيقا، وذلك لأن هؤلاء كانوا يخشون أن تفقد أوراقهم المالية قيمتها كلية في سياق تصاعد الأزمة. وبهذا النحو، أعني بهذه الأوراق المالية، حاز مديرو صناديق الاحتياط لأنفسهم حصصا عظيمة في أسهم المصارف، ونجحوا إلى حد ما في فرض سيطرتهم على الجهاز

المصرفي الأيسلندي.

ومن خلال التمعن في مثال بسـيط يدور حول الشركة المتخصصة باستخدام الطاقـة الحراريـة الجوفيـة HS Orka، يقـف المرء بكل تأكيـد على شيء من الملابسـات التي رافقت بيع مشـاريع الدولة. فهذه الشركة العملاقة، جرى بيع 98.5 في المائة من قيمتهـا إلى الشركة الكندية Magma Energy (والتي صارت تسـمى Alterra منذ اتحادها مع شركـة Corporation Plutonic Power في العام 2011). ولم يمنع الغضب الشـعبي العارم أو تداول وسـائل الإعلام العالمية أنباء احتجاج المطربة بيورك Björk الحكومة الأيسلندية وصندوق النقد الدولي من منح الشركة الكندية حق الانتفاع بالطاقة الحرارية الجوفية خلال الخمسـة وسـتين عاما القادمة، والتسليم بحقها في اختيار

الانتفاع أو تركه خلال فترة ثانية أمدها خمسة وستون عاما أخرى، أي حتى العام 2140.

وفيما كانــت صناديق الاحتياط والمصــارف العملاقة والمشــاريع العملاقة، تنتهــز كل فرصة ســانحة لتضع يدها عــلى ما يبشر بطريقــة أو بأخرى بالربح الوفــير، باتت الجماهير العاملة تئن من آلام طعنات تســدد لها بلا انقطاع. فهي خسرت، بادئ ذي بدء، جزءا كبيرا من مدخراتها. فبحكم أن أيسلندا إحدى دول «المنطقة الاقتصادية الأوروبيــة» (European Economic Area, EEA)، كان

وبناء على هذا السقف العلوي، خسر الكثير من العائلات المال الذي حصلوا عليه بعرق جبينهم، وضاعت على المواطنين المسنين المدخرات التي كانوا يأملون منه أن توفر لهم أسباب العيش في الشيخوخة. بيد أن هذا وذاك لم يكن كل ما في الأمر: فبما أن قيمة عوائد أغلب الأموال المقترضة كانت مرتبطة بمعدل التضخم أو أن أكثرية هذه الأموال كانت قد جرى استلافها بعملات أجنبية، لذا ارتفعت بنحو معتبر المبالغ الواجب تسديدها.

وبما أن الكثير من المواطنين استثمروا مدخراتهم في سوق الأسهم والسندات لذا تسبب انهيار هذه السوق أيضا في تبدد مدخراتهم. ولأن الكثير من ملاك المنازل قد أمسوا في

موقف حرج جدا، لذا رأت الحكومة نفسها مجبرة على وضع سقف علوي لمديونية هؤلاء المواطنين. بيد أن تثبيت السقف العلوي لقيمة الرهون، بنسبة تبلغ 110 في المائة من قيمة العقار السكني المعني، ما كان في الواقع إجراءا ينطوي على معانٍ إنسانية، بل كان محاولة مدروسة للسيطرة على غضب الجماهير، وتدبيرا كان يهدف إلى إبقاء عدد حالات الإفلاس بين الخواص بمستوى قابل للاحتمال من وجهة نظر الدائنين.

وفي سياق ارتفاع معدل البطالة من 1 إلى 9 في المائة، وبالنظر إلى تزامن هذا الارتفاع مع اندلاع كساد عنيف نشأ ضغط قوي على المستوى العام للأجور وارتفع متوسط مديونية الخواص من ملاك المنازل السكنية إلى 11 ألف

يورو بالنســبة إلى الفرد الواحد. وفي وقت مبكر نســبيا، أعني في الشــهور الأولى مز الانهيار، رأى نحو 8 آلاف عامل أيسلندي يتمتعون بكفاءات مهنية جيدة إلى حد ما أن المســتقبل ما عاد يبشر بالخير، وفضلوا بالتالي الهجرة إلى بلدان أخرى طلب للرزق. وعجز واحد بالمائة من أبناء الشعب الأيسلندي عن تلبية الحد الأدنى مز متطلبات العيش، واضطروا إلى تسـول الطعـام من المطابخ الضخمة المدارة مز قبــل جيش الخلاص(*). على صعيد آخر، كانت القيود المســتحدثة وما تبعها مز فرض رســوم في النظام التعليمي والصحي قد تســببت في تدهور نوعية الحياة

(*) منظمة مسيحية خيرية The Salvation Army. [المترجم].

ظل الأيسلنديون على مدى سنوات كثيرة يعانون من عدم السماح لهم بتحويل الكرونة إلى العملات الأجنبية.

ويمكن القول في المنظور العام إن إجراءات صندوق النقد الدولي حولت أيسلندا - الدولة التي كانت تعتبر واحدة من الدول ذات أعلى مستوى معيشي في العالم - إلى دولة تدخل في عداد الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض، وأكرهت جيلها القادم على تسديد ديون ما كان مسؤولا عن تراكمها في أغلب الأحيان. كما تسببت هذه الإجراءات، حاليا، في تحويل اقتصاد كان حتى ذلك الحين قويا يعتمد على نفسه أولا وأخيرا إلى اقتصاد يخضع لمشيئة صناديق تحوط نجحت في فتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام عمليات المضاربة الدارجة في سوق المال الدولية، وأفلحت في أن تكون أيسلندا لعبة بيد

قوى لا قدرة لها على السيطرة عليها بأي حال من الأحوال.

وإذا كانت الضجة حول أيسلندا قد هدأت بعد فترة من الانهيار الذي عصف بها، فما ذلك إلا لأن الأزمة قد نشرت ظلالها على عدد من الدول الأوروبية في وقت متزامن، وأن أسباب هذه الأزمات تمخضت أيضا عن الجشع الرهيب الذي خيم على أصحاب الثروات في سياق تنفيذ السياسة الليبرالية المحدثة، هذه السياسة التي أسفرت من وجهة نظر الجماهير العمالية عن نتائج فاقت كل ما شاهدته القارة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

16

«فيما تعين على سكان أيرلندا أن يتحملوا تبعات ما تمخضت عنه الإجراءات المذكورة، من تخفيض شديد في صرامته لمستوياتهم المعيشية، ظلت الضريبة على الشركات عند مستواها السابق، أعني ظل معدلها يساوي 12.5 في المائة»

أيرلندا.. الصندوق يتسبب في تصاعد الفقر في أوروبا على نحو انفجاري

عاش الاقتصاد الأيرلندي، خلال الفترة الواقعة بين العام 1995 والعام 2007، انتعاشا اقتصاديا نادر

المثال. فهذا الازدهار، الذي أطلق عليه البعض لقب «النمر السلتي» Celtic (Der Keltische Tiger)، تنويها بما كان يسمى «دول النمور الآسيوية»، في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، جاد على البلاد بمعدلات نمو بلغت، على مدى اثني عشر عاما 7.4 في المائة في المتوسط. وخفض هذا النمو البطالة وطور الهياكل التحتية، ونقل أيرلندا من بلاد تسجل أحد أدنى المتوسطات لدخل الفرد الواحد في أوروبا إلى دولة تحتل المرتبة الثانية في قائمة الدول متوسطة دخل الفرد الواحد في القارة الأوروبية، وجعل من بلاد كان مواطنوها يهاجرون منها طلبا للرزق، دولة تستقطب المهاجرين.

القائمة علـى التحرير الاقتصادي والحد من التوجيـه الحكومي وتنفيذ الخصخصة. حقا اتسـعت رقعة التفاوت بين الفقراء والأغنياء خلال سنوات الازدهار الاقتصادي بنحو متواصل[1]، غير أن الحقيقة تشـير أيضا، إلى أن متوسـط دخل العامل العادي قد تضاعـف خلال أقل من عقد واحد من الزمن. ورأت الجماعة الليبرالية الحديثة في ارتفاع متوسـط دخـل العامل العادي برهانـا على مصداقية المبـدأ الزاعم بأن الاقتصاد المزدهر يسـاعد على تسرب جزء من أربـاح الأغنياء إلى الجماهير الفقيرة أيضا (Trickle-down-Prinzip).

وساهمت مجموعة عوامل في اندلاع الازدهار السريع في أيرلندا. فمن مسلمات الأمـور أن انضمام البلاد إلى الجماعة الأوروبية (EG) في العام 1973 قد فتح أبواب السـوق الأوروبية

على مصراعيها أمام أيرلنـدا، مثلما فتح أبواب الاقتصاد الأيرلندي على مصاريعها أمام الاسـتثمارات الأجنبية. على صعيد آخـر، صادق أرباب العمل والدولـة والنقابات العمالية، في ثمانينيات وتسـعينيات القرن العشرين، على ميثاق يعكس «الشراكة في مسـائل الأجور»، وعلى أربع اتفاقيـات تدور حول ردع ارتفاع الأجور وتقليص مدفوعات الرعاية الاجتماعية وتفادي الإضرابات العمالية و«إسباغ المرونة» على شروط العمل، على مدى ثلاث سـنوات. كما اتفقت الأطراف المذكورة على تنفيذ تسهيلات ضريبية تعويضا عن زيادة الأجور.

وجذبـت هذه التعهـدات، على نحو مخصـوص، الـشركات الأمريكية العاملة في مجـال تكنولوجيـا المعلومات، أعني شركات من قبيل ديـل وإنتل وأبل وغوغل ومايكروسـوفت، للاسـتثمار في

البلاد. على صعيد آخر، تمخض خفض الضرائب على الشركات، تدريجيا، من 40 في المائة في العام 1995 إلى 12.5 في المائة في العام 2003، واعتماد ضريبة ميسرة تبلغ 10 في المائة بالنسبة إلى شركات تُصنع منتجاتها في داخل أيرلندا، وصرف منح مالية مستقاة من ميزانية الاتحاد الأوروبية، عن تصعيد عظيم لما لدى الشركات العملاقة، من قوة تنافسية، وإغراق البلاد بشركات أجنبية، مهاجرة إلى أيرلندا بأعداد غفيرة. وشكلت الأساليب المتساهلة في احتساب الأرباح المتحققة خارج البلاد، فرصة إضافية لخفض الأعباء الضريبية، المتدنية أصلا إلى حد بعيد

في أيرلندا، ضريبيا على أدنى تقدير.

وكان العامل الثاني، الحاسم في الازدهار الاقتصادي، الذي سجلته أيرلندا، يكمن في عـدم توافر البلاد على مؤسسـة فاعلة تتولى الرقابة عـلى المصارف. ومع أن هذا الوضع كان معروفا في مفوضية الاتحاد الأوروبي، وفي المنظمة السـابقة على الاتحاد الأوروبي، أعني الجماعة الأوروبية (EG)، فإن المنظمتين لم تكترثا للأمر، ولم تستنكرا ولم تصرا على ضرورة إنشـاء مؤسسة تمارس الرقابة على المصارف. إن ما تحقق كان على عكس المطلوب فعلا: فالاتحاد الأوروبي، بذل، حالما أسِّس في العام 1993، كل ما بوسـعه، من أجل تسهيل إنشاء واحة ضريبية. وانتهز الكثير من الشركات الأوروبية الفرصة السـانحة، فراحت تنجز، مـن الآن فصاعدا، صفقاتهـا الميسرة ضريبيا عبر دبلن.

من ناحية أخرى، شرع الكثير من المصارف العملاقة، إنشاء ما يسمى «شركات ذات أغراض خاصة» (Zweckgesellschaften)، وذلك بغية نقل صفقات المضاربة شديدة المخاطر من بيوتها إلى أيرلندا - أي نفذت ما دفع صحيفة «نيويورك تايمز» إلى تسمية أيرلندا بلقب «الغرب الضاري بالنسبة إلى رجال المال الأوروبيين» (Wildwest der europäischen Finanz).

ومن أجل إعادة استثمار الأرباح المتحققة من خلال عمليات المضاربة، اتجه رأس المال المصرفي، ابتداء من منتصف تسعينيات القرن العشرين، بنحو متصاعد، صوب سوق العقارات الأيرلندي. فبعون من قبل السياسة، التي شجعت التوجه الجديد ضريبيا، مُنحت قروض هائلة - للاقتصاد

الحقيقي والخواص من الأهالي. وكانــت النتيجــة غاية في الوضوح: فبين العامين 1995 و2006، ارتفع عدد الشــقق والمســاكن المعمرة بنحو نهائي، بنســبة بلغت ســنويا ثلاثة أضعاف. وفي عام واحد فقط، هو العام 2004، ســجلت أيرلندا الانتهاء من بناء 80 ألف شــقة ودار سكنية جديدة - أي، وعند أخذ عدد سكان أيرلندا في الاعتبار، ما يعادل 7.5 ضعف ما كان سائدا في بريطانيا. ولأن أسعار العقارات ارتفعت بمعدلات كبيرة جدا (إذ بلغت بين العام 1996 والعام 2006 أربعة أضعاف)، فقد اتصل الكثير من المهتمين بالمصارف، طالبين منها منحهم قروضا جديدة[3].

كانت في تزايد متواصل، ومن ناحية ثانية، تعين على المصارف الأيرلندية، تنفيذ معايير أقل صرامة في تعاملها مع المقترضين منها، وذلك لكي تكون قادرة، بلا انقطاع، على منح قروض جديدة. وكما كانت الحال في الولايات المتحدة، ارتفعت المخاطر لكلا الطرفين، في كل مرة تم فيها التعاقد على قرض جديد. وهكذا، فحينما نشرت الأزمة المالية العالمية العائدة إلى نهاية العام 2007 ومطلع العام 2008، ظلالها على أيرلندا، فإنها كانت قد ضربت في حقل ألغام.

ففي خلال عام واحد، انفجرت فقاعة المضاربة في سوق المال، والفقاعة الناشئة في سوق العقارات أيضا، مثيرة سلسلة ردود فعل هوجاء: فقد أغلقت أبوابها مصانع لا تعد ولا تحصى، أو هاجرت إلى خارج البلاد، وسجل مستوى البطالة ارتفاعا كبيرا جدا، وعجزت مشاريع متوسطة الحجم وعائلات كثيرة عن

خدمة مـا بذمتها من ديون، كما انهارت الأسـعار في سـوق العقـارات. وبما أن المصارف الأيرلندية قد عجزت عن الحصول على تمويل في سـوق رأس المال، بسـبب الأزمة الحافة بكل ربوع العـالم، فقد تعرض الجهاز المصرفي الأيرلندي، برمته، إلى موقف حرج جدا، وارتباك مالي شديد.

وتحركت حكومة دبلن في الحال، فأعطت في الثلاثين من سـبتمبر 2008، تعهدا، يشـير إلى أنها تضمن سـلامة كل الأموال المودعة، لدى أكبر سـت مؤسسات مالية أيرلنديـة. ومع أن هذا التعهـد كان ثرثرة ما من بعدها ثرثـرة، وذلك لأن الودائع البالغـة قيمتها 485 مليار يورو، كانت أعلى من إجمالي الناتج القومي الأيرلندي بما يعادل 2.7 مرة، ويسـاوي أضعاف ما لدى الحكومة من قدرات مالية، غير أنه كان إشـارة مهمة على أدنى تقديـر،

لرأس المال الدولي: فقد أمســت المصارف العملاقة وصناديق الاحتياط، واثقة بأن الدولة ســتعوضها عن خسائرها، من خلال عوائدها الضريبية المستقطعة من قوت الجماهير العمالية.

ولم يــدم الأمر طويلا، حتى راحت الحكومة الأيرلندية تؤكد مصداقية تعهداتها. ففي يوم 21 يناير من العام 2009، أممت حكومة دبلن المصرف الأيرلندي الإنجليزي (Anglo Irish Bank)، وراحــت تحول معونة نقديــة مقدارها 48.5 مليـار يورو،

بيد أن هذا لم يكن كل ما في الأمر. فمن أجل إصلاح وضع الموازنة الحكومية صادق البرلمان حتى العام 2010، على أربع موازنات تقشفية، تسعى جميعها إلى تحقيق غرض واحد لا غير: تحميل الجماهير العاملة كل العبء المالي، الناشئ عن إنقاذ المصارف، وذلك من خلال تحقيق خفض، طويل الأمد، في مستوياتهم المعيشية. فبقدر تعلق الأمر بالمرافق العامة، عُلّقت مشاريع مخصصة لتطوير الهياكل التحتية، وخُفضت الرواتب، وألغيت فرص عمل مختلفة، وبالنسبة إلى قطاعي التعليم والصحة، فرضت الحكومة عليه إجراءات تقشفية صارمة، بغير مبالاة بالنتائج. وشملت الإجراءات الحكومية ملاك العقارات السكنية أيضا، فعجزو عن خدمة ما

بذمتهم من قروض عقارية؛ وازداد وضعهم سوءا، بعد فترة وجيزة من الزمن، إذ إنهم تسلموا، من مصارف أنقذت بالعوائد الضريبية المستقطعة من لقمة عيشهم، إشعارا يهددهم بأن عقاراتهم السكنية ستُباع في المزاد على نحو إجباري.

وأسس، في الوقت نفسه، مصرف حكومي، للقروض المشكوك في استرداده (Bad Bank)، وذلك بغية إنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة. على صعيد آخر كانت خطة إنقاذ حكومية مستعجلة، غير مدروسة، قد قضت بأن تنتقل حيازة أوراق مالية ما عادت لها قيمة، إلى الحكومة وكادت، بالتالي، أن تكلف دافعي الضرائب 30 مليار يورو أخرى؛ ومع أن الحكومة قد تراجعت عن تنفيذ هذه الخطة، وذلك لأن المخاطر المالية، الكامنة فيها، ما كان بالإمكان تقدير

أبعاده ونتائجها؛ غير أن الإجراءات الحكومية الرامية إلى إنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة أدت، في المحصلة النهائية، إلى ارتفاع نسبة المديونية الحكومية من 43.9 في المائة في نهاية العام 2008، إلى 64.0 في المائة في نهاية العام 2009، الأمر الذي زاد من اختلال الوضع المالي الحكومي.

وفي يونيـو 2010، بلغ إجمالي ديْن الدولة، 530 مليـار يورو، علما بأن 369 مليار يـورو منها، اقترضتهـا الحكومة من مصـادر مالية أوروبيـة. وفي نوفمبر، تبددت كل الأمـوال، التي ادخرتها الحكومة، خلال السـنوات العشر المنصرمـة؛ من ناحية أخرى سـجل المصرف المؤمم من قبل الدولة، في العام، نفس خسارة بلغت 17.7 مليار يورو

فاتح رئيس الوزراء بريان كوين في 21 نوفمبر 2010، كلا من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، طالبا منهما العون السريع.

وأقرت كلتا المنظمتين، والمصرف المركزي الأوروبي أيضا، في الحال، أن إعلان ايرلندا الإفلاس أمر يجب اتخاذ كل ما يلزم للحيلولة دون تحققه، وذلك لأنه يشكل خطرا يتهدد مصارف ألمانية وفرنسية وأمريكية (فعلى سبيل المثال، كانت المصارف الألمانية، بمفردها، قد منحت الجهات الايرلندية قروضا تزيد قيمتها على 110 مليارات يورو). وكان الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي دومنيك شتراوس، قد أذاع على الملأ، الخطة الاستراتيجية المزمع تنفيذها من قبل الأطراف المعنية، لإنقاذ أيرلندا، مشيرا إلى أن وضعا صعبا سيواجه الجماهير العاملة، وذلك لأن «من الصعوبة بمكان إقناع المواطنين، بأن الواجب يحتم عليهم تقديم

التضحيات الضرورية لتنفيذ التقشف المالي».

ويقــف المهتم بحجــم التضحيات، التــي فرضها صندوق النقــد الدولي، ومعه الاتحــاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، حــين يلقي نظرة على شروط الحصول على قرض إنقاذ (Bail-out) قيمته 85 مليار يورو، ساهم فيه صندوق النقد الدولي بما قيمته 22.5 مليار يورو، وصندوق المعاشات التقاعدية الأيرلندي بما قيمته 17.5 مليــار يورو. وكان البرنامج، المقرر تنفيذه، خــلال ثلاثة أعوام، قد فرض على الحقل الاجتماعي ضوابط كثيرة، كان من جملتها:

- إلغــاء 24750 فرصــة عمل في القطاع العام (أي ما يعادل 8 في المائة من كل ما في هذا القطاع من فرص عمل).

-

خفض رواتب موظفي الدولة الجدد بنسبة تبلغ 10 في المائة.

- تخفيض المدفوعات التحويلية

المخصصة للأسر كثيرة الأطفال، وللعاطلين عن

العمل، كما خُفضت علاوات الأطفال، بمقدار 10 يورو شهريا

عن كل طفل.

- زيـادة الضرائـب

المفروضة على الأجـور، علما أن هذه الزيـادة كانت قد

خفضت دخل العامل العادي في القطاع الصناعي بنحو

1400 يورو في العام.

- خفض ميزانية القطاع الصحى.

- زيادة سن التقاعد، بنحو تدريجي، من 65 عاما إلى 68 عاما في الأعوام 2014 و2021 و2028.

- إلغاء التسهيلات الضريبية الخاصة بالاحتياطات المخصصة لمواجهة الشيخوخة،

- زيادة الضرائب على السيارات والمشروبات الكحولية والتبغ والسجائر.

- رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من 21 في المائة إلى 23 في المائة في العام 2014.

-

إخضـاع العقـارات لضريبـة جديدة، يسري مفعولها عـلى 50 في المائة من

عائلات، كانت، حتى ذلك الحين، معفاةً من دفع الضرائب.

- منح المشـاريع حرية أوسـع في تطبيق القواعد، التي كانت تسمح للمشاريع

بتعليق دفع أجور العاملين جزئيا أو كليا، في حال تعرضها لظروف مالية حرجة.

- تخفيـض الحـد الأدنى للأجور من 8.65 يورو إلى 7.65 يورو، أي بما نسـبته 11 في المائة.

وهكـذا، ففيما تعين على سـكان أيرلنـدا أن يتحملوا تبعـات ما تمخضت عنه الإجراءات المذكورة، من تخفيض شـديد في صرامته لمسـتوياتهم المعيشـية، ظلت الضريبة على الشركات عند مسـتواها السـابق، أعني ظل معدلها يسـاوي 12.5 في المائة. إن المصارف والشركات العملاقة، التي حققت أرباحا عظيمة، طوال السنوات السـابقة، ظلـت بمنأى عن إجـراءات التقشـف الحكومية. لا بـل إن العكس هو الصحيح: فلكي تزيد رصيدها من السـندات الحكومية المضمونة بالأموال المخصصة لإنقـاذ البلاد، مولت هذه الأطراف نفسـها من خلال قـروض منحها إياها المصرف المركزي الأوروبي بفائدة يبلغ معدلها 1 في المائة فقط، معززة بذلك فرصها للحصول عـلى الربح الوفير. كـما كان إقدام وكالة التصنيف الائتـماني

الأمريكية موديز على خفض تصنيف جدارة الائتمان المالي الأيرلندية، فرصة سانحة، بالنسبة إلى المصارف الأمريكية العملاقة بنحو مخصوص، لأن تحصل على وفير الربح، وذلك لأنها صارت تفرض على القروض الأيرلندية علاوة مخاطر متزايدة توقعا منها أن أيرلندا قد تعجز عن تسديد ما بذمتها من قروض. وخلافا لهذا وذاك، تحمل دافع الضرائب الأيرلندي، بمفرده، الفوائد المفروضة على القروض، التى حصلت عليها أيرلندا من صندوق

أضــف إلى هذا كله، أن الضغط، الذي مارســه صنــدوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي على حكومة دبلن، في ســياق إقرار حزمة الإنقاذ، أعني إصرار هذه الأطراف على ضرورة إصلاح الوضع المالي الحكومي وضبط ميزانية الدولة، كان قد خلق من ناحيته، الظروف التي ســتعيق ازدهار اقتصاد أيرلندا على مدى سنوات كثيرة.

وبهــذا النحو أجبرت الحكومة، طوال الســنوات التالية، على التخلي عن ثروات ثمينة بأســعار بخسة. ففندق Bulington Hotel في دبلن، على سبيل المثال، اشترته شركات أيرلنديــة في العام 2007، بـــ 288 مليون يورو، لكنه بيع لشركة الاســتثمار الأمريكية Balckstone، بـ 67 مليون يورو فقط، أي بخســارة بلغت نســبتها 77 في المائة. من ناحية أخرى، بيعت شركة التأمين Insurance

Quinn، للشركة الأمريكية العملاقـة Mutual Insurance Liberty، ليس بخســائر فادحة فقط، بل وباتفاق تمخض عن نقل الأرباح، المتحققة في أيرلندا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الحال. ومـن أجل تخفيض العجـز الحاصل في الموازنة، اسـتحدثت الحكومة - باتفاق مع صنـدوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي - في العام 2013، شركةً عملاقة للاسـتثمار العقـاري، تكمـن مهمتها في حفز الرأسـماليين الأجانب على الاسـتثمار في سـوق العقارات الأيرلندي. غير أن الأمر، الذي تجدر ملاحظته، هو أن نشـاط هذه الشركة كان قـد زاد من تبعية الاقتصاد الأيرلندي إلى رأس المال المالي الدولي، وخلق، علاوة على ذلك، أسس الأزمة المقبلة.

لقـد عانى الكثير من الأيرلنديين الأمرّين من التدهور الاجتماعي، الذي تعرضت له البلاد، في السـنوات الأخـيرة، نعم

عانوا من انهيار، ما كان بوسـع أحد في القارة الأوروبيـة، أن يتصـوره في الفترة الواقعـة بين نهاية الألفية الثانيـة ومطلع الألفية الثالثـة. إن الحكومة مدينة بالشـكر لقادة النقابات العماليـة في المقام الأول، على عدم اندلاع ثورة شـعبية هوجاء تحرق الأخـضر واليابس. فبعدما وضع هؤلاء نواة الازدهـار الاقتصادي، من خلال مصادقتهم، على اتفاقيات الشراكة مع أرباب العمل والدولة، في المسـائل الخاصة بـشروط العمل والعمال، حظي الكثير منهم، في حقبة

عن حقوق العمال، عن اتساع رقعة التناقض بين القيادة والقاعدة العمالية المثبطة، الفاقدة روحها المعنوية، على نحو دؤوب، وعن تنصل جماهير عمالية عريضة من نقاباتهم. ففيما كان 62 في المائة من العمال الأيرلنديين أعضاء في النقابات المختلفة في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، انخفض عددهم حتى العام 2007، بنحو 50 في المائة، إذ انخفضت نسبة العمال المنتظمين في صفوف النقابات العمالية إلى 31 في المائة في العام المذكور.

وانهارت إرادة الطبقة العاملة كلية وخارت عزيمتها على النضال حقا وحقيقة، بعدما صادقت القيادات العمالية، في يونيو 2010، على ما يسمى اتفاقية ملعب [كرة القدم عادة] كروك بارك (Crocke-Park-Abkommen)، القاضية بامتناع

العمال عن ممارسة حق الإضراب عن العمل خلال السنوات الأربع المقبلة. إن هذه الاتفاقية وكل ما نُفذ من إجراءات تقشف صارمة، كسرت شوكة الجماهير العمالية فعلا. فالاحتجاجات العمالية المهمة ضد تقليص المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية تشتت وحدتها وانتهت إلى غير نتيجة.

وغني عن البيان، أن العون المقدم من القيادة العمالية، قد نزع عن كاهل الحكومة الأيرلندية، عبئا كبيرا، إذ أضحى بوسعها، الآن، مواصلة تنفيذ برنامجها التقشفي، بلا احتجاجات شعبية تُذكر، وباتفاق تام مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي. ومع أن تنفيذ «حزمة الإنقاذ» يستغرق، رسميا، ثلاث سنوات فقط، لكن الإجراءات ستتسفر عن نتائج، تنشر ظلالها على

حياة الجماهير العاملة عـلى مدى عقود كثيرة من الزمن. ويقف المرء على حقيقة العبء الذي سـيثقل، مسـتقبلا، كاهل دافعي الضرائب، حين يتمعن، عـلى سـبيل المثال وليس حـصرا، في «المدفوعات الميـسرة»، التي منحتهـا أيرلندا وقتذاك، بسبب تعرضها لوضع حرج.

فعلى سـبيل المثـال، دفعت أيرلندا لقاء المسـاعدات، التـي حصلت عليها من الاتحـاد الأوروبي فائـدة بلغ معدلها، في بـادئ الأمر، 5.83 في المائـة عن كل عام. وإذا كان هـذا المعـدل قد خُفض في وقت لاحق إلى 3.5 في المائة، فإن أمد تسـديد

الأجـزاء المتبقية من المصرف الأيرلندي الإنجليـزي (Irish Bank Anglo) المفلس. إذ تعـين على المصرف المركـزي الأيرلندي، الخاضع لتوجيـه ومراقبة صندوق النقد الدولي، تحمل عبء هذه الديون. وخففت شروط تسـديد هذه الديون عن كاهل الحكومة الأيرلندية كثيرا. فالدفعة الأولى يحين موعد تسديدها بعد 25 عاما، أي في العـام 2038. وغني عن البيان أن موعد التسـديد هذا، يعني أن الكثير من العمال الأيرلنديين سيتحملون أعباء مضاربات، أجراها المصرف المذكور من قبل أن يولدوا.

وفيـما لايزال صندوق النقد الدولي يمـارس تدخلا قويا في كل قرارات الحكومة، وما برح يحتفظ لنفسه بمكتب في أيرلندا، على رغم أن تدخلاته قد انتهت شرعيتها، منذ أمد ليس بالقصير، سـتواصل الحكومـة الأيرلندية، مدعومة من قبل الصندوق،

برنامجها التقشــفي في ســنوات مقبلة كثيرة، وســتمضي قدمــا في تعميق التفاوت الاجتماعي، في بلد كســب فيه مديرو المصارف في العام 2012 دخلا سنويا، بلغ 1.4 مليون يورو في المتوسط، وحصل فيه 17 مديرا منهم على مكافأة بلغت نسبتها 235 في المائــة من قيمة الدخل الذي حصلوا عليه، وارتفع عدد مواطنيه المليارديرات إلى الضعف خلال الفترة الواقعة بين العام 2008 والعام 2013.

17

«صاحب تحول اليورو، من عملة حسابية إلى عملة متداولة في أيادي المواطنين في العام 2002، حملة إعلامية طائلة التكاليف، وذلك لإقناع الجماهير العاملة بأن العملة الأوروبية الموحدة تهدف إلى زيادة المستويات المعيشية، وتعزيز السلام في ربوع القارة الأوروبية»

أزمة اليورو .. الصندوق والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي يضعون أوروبا تحت الإدارة الإلزامية

حينما كان صندوق النقد الدولي مشغولا

بمواجهة الأزمة المخيمة على أيرلندا، دق ناقوس الخطر، مشـــيرا إلى أن الأزمة على وشك أن تنشر ظلالها على بلدان أخرى في منطقة اليورو، وعلى تلك البلـــدان على نحو مخصـــوص، الواقعة في الطــرف الجنوبي من أوروبـــا. إن عمليات إنقاذ المصـــارف المتعـــثرة، عـــلى خلفية انـــدلاع أزمة الرهون العقاريـــة المرتفعة المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية، التهمـــت كثيرا من مليارات اليـــورو، وتمخضت عـــن عجـــوزات عظيمة في الميزانيات الحكومية. وفي حين أعلنت - في بادئ الأمـــر - بضـــع دول فقط، أعنـــي دولا ضعيفة اقتصاديا نســـبيا مـــن قبيل اليونـــان والبرتغال،

أنها ما عادت قادرة عــلى الوفاء بكل التزاماتها

إلى حرائق مدمرة، تنشر ظلالها على كل بلدان القارة الأوروبية، على نحو أو آخر.

وكانت سرعة تصاعد الأزمة قد جعلت مسـؤولي صندوق النقد الدولي يعربون عن سؤال محدد: هل ينبغي لهم السماح للدول المأزومة - وللدول الصغيرة نسبيا، أي البرتغـال أو اليونـان على سـبيل المثال - الانسـحاب من اليـورو، إن لزم الأمر، والعودة إلى عملاتها القديمة، برغم أن قيمة هذه العملات ستنخفض بمعدلات كبيرة جدا، والحالة هذه؟ والملاحظ هو أن الصندوق لم يفكر في هذا الانسـحاب بشـكل جدي، بقدر تعلق الأمر بأيرلندا، من ناحية، لأن قيمة مديونية أيرلندا كانت عظيمة حقا وحقيقة، ومن ناحية ثانية، لأن التحول من اليورو إلى عملة أخرى، سـيتمخض، مسـتقبلا، عن تكاليف نسـبيا عظيمة فعلا. وبما أن مجمل منطقة اليورو

الأوروبية قد أمســت تتعرض لخطر قد يحرق الأخضر واليابــس، لذا تعين اتخاذ قرار جذري، وإستراتيجي بقدر تعلق الأمر بأسلوب التدخلات القادمة.

وأســفر اختبار كل الاحتــمالات المتاحة عن نتائج دقت ناقــوس الخطر فعلا: حتى الدول الهامشية، أي حتى دول من قبيل اليونان والبرتغال، توجد في ذمتها ديون بعشرات مليارات اليورو، كانت قد حصلت عليها من مصارف أوروبية غربية، وبما أن هذه الديون كانــت مضمونة ضد مخاطر عدم تســديد المقترضين ما في ذمتهــم من قروض Default Swaps, CDS Credit، ولما كانت القروض المضمونة قد جرى التأمين عليها ثانية، لدى المصارف الأمريكية العملاقة، كان من المحتمل جدا أن تتمخض عن انسحاب من منطقة اليورو سلسلة ردود فعل لا تُعرض منطقة اليورو للخطر فقط، بل ومجمل النظام المالي العالمــي.

ولمواجهة هذا الخطر اتخذ المسؤولون في صندوق النقد الدولي قرارا واضحا مفاده أنه: لا يجوز، ولا حتى لبلد واحد، الانسحاب من الوحدة النقدية الأوروبية. وبهذا المعنى صار التمسك باليورو يحظى، من الآن فصاعدا، بالأولوية القصوى[1].

وبمساعدة وسائل الإعلام، وبعبارات رنانة، جرى عرض هذه الإستراتيجية على الرأي العام، باعتبار أنها إجراء يهدف إلى المحافظة على القيم الأوروبية، وعلى حفظ السلام، ويحول دون انهيار أوروبا الموحدة من خلال عملتها المشتركة. غير أن الحقيقة تبين أن هذه الإستراتيجية لم تكن، في الواقع، سوى محاولة للحد من نتائج

بالأولويـة القصوى يعني أن آلية خفض قيمة العملة مـا عادت أمرا مطروحا للنقاش بقـدر تعلق الموضـوع بمنطقة اليورو. وحينـما تبين أن ديون دول اليـورو باتت تبل مليـارات مكونة من ثلاث خانات، تعين على إسـتراتيجيي الصنـدوق، عندئذ، التحرا واتخـاذ ما يلزم في الحـال. وهكذا، وعلى خلفية هذا التطور الخطير، قرر إسـتراتيجيو الصندوق تنفيذ إجراءات غاية في الصرامة، وراحوا يفرضون على جنوب أوروبا تقشـا يطـور الإجـراءات التقشـفية، التي تم تنفيذهـا في أيرلندا، ويعيـد إلى الأذهان عنف وقسوة التقشف الذي ساد برنامج «العلاج بالصدمة»، الذي نفذه الصندوق في الاتحا السوفييتي وفي دول الكتلة الشرقية (سابقا)؛ إذ قرروا تنفيذ الإجراءات التالية[*]:

• من أجل تنفيذ الخصخصة، من غير خفض قيمة العملة،

يتعين على الحكومات

المعنية بيع الثروات والمشاريع الحكومية بالمزاد العلني،

وبأعلى سعر ممكن

ولم يكترث المسؤولون أبدا بأن هذه الثروات والمشاريع

يمكن أن تباع بأسعا

بخسة، وأن خصخصتها يمكن، في الأمد الطويل على

أدنى تقدير، أن تصع

من تبعية هذه الاقتصاديات للرأسمال الأجنبي، وتزيد

من ضعف قابليتر

للتصدي للأزمات. الأمر المهم هو تمكين الدول المعنية من

تسديد مستحقات

الدائنين الدوليين، بأقصى سرعة ممكنة.

- ولتصعيد ما لدى الاقتصاديات المعنية من قوة تنافسية، تعين خفض تكاليف الإنتاج، وذلك من خلال إخضاع سوق العمل لتغييرات جذرية، عنيفة في شدتر وفاعليتها. وبالنسبة إلى العاملين الذين لم يفقدوا فرص عملهم، كانت هذ التغيرات تعني زيادة السرعة الدارجة في إنجاز المهمات المطلوبة، وتقليص فترا الاستراحة والإجازات السنوية، وشطب المخصصات المدفوعة في أيام العطا وأعياد الميلاد، وخفض معايير السلامة الدارجة في مواقع

العمل، وعدم دفع أج

عن ساعات العمل الإضافية، وإلغاء كل المدفوعات الخاصة

من قبيل مخصصا!

رعاية الطفل وما سوى ذلك من تسهيلات تقدمها المشاريع،

وتعليق دفع الأجو

في الحالات المرضية.

(*) في دول منطقة اليورو المتعثرة. [المترجم].

العاملـين لدى الدولة، والحد من خلق فرص عمل جديدة في القطاع الحكومي،

وتخفيض أجور ورواتب العاملين لأول مرة لدى الحكومة، وتخفيض أجور أولئك

العاملين الذين يحتفظون بفرص عملهم لدى الحكومة على نحو عنيف.

لقد أدى خفض حصة الإنفاق العام إلى نتائج غاية في السـلبية، فهو تسـبب في تقليـص الإنفاق المخصـص للمناحي الاجتماعية على نحو كبـير. وبما أن المتقاعدين والعاطلـين عن العمـل والأطفال والموجوديـن في أدنى السـلم الاجتماعي من أقل المواطنـين قدرة عـلى الدفاع عن أنفسـهم، وبالتالي ليس من المتوقـع أن يثوروا أو يتمـردوا، لذا كان هؤلاء المواطنون أول فئة

تتوجه صوبها الإجراءات المفروضة من قبل الصندوق. كما تعين تصفية وإغلاق أبواب مؤسسات تعليمية عامة من قبل مكتبات عامة، ودمج بعض المدارس والجامعات، وذلك تقليصا لعددها ولعدد العاملين فيها. على صعيد آخر انطوت الإجراءات المذكورة على ضرورة خصخصة المؤسسات والمعاهد الرياضية والثقافية، وتصفية أعمالها وغلق أبوابها في حالة عدم وجود مستثمر يرغب في شرائها. وعلى الصعيد نفسه، تعين خصخصة المستشفيات أيضا، والعمل، في حالة استحالة خصخصتها، على تصعيد جدارتها إلى أقصى حد ممكن، أي مطالبتها بالعمل ليس وفق الحاجات الطبية، بل وفق معايير الربحية.

وملخص الكلام: لقد تعين خفض المستوى المعيشي للجماهير العاملة بمقدار لم تشهده القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان مبتكرو الإستراتيجية يدركون جيدا أن

هذه الإجراءات، بصفتهـا الإجمالية، ومن حيث نتائجها السلبية بالنسبة إلى السكان، ستتسبب في إحداث تدهور كبير في الوضع الاقتصـادي في الـدول المعنية، وفي دفع هذه الدول إلى أن تكون أسـيرة منحدر لولبـي في السـنوات القادمة، منحدر لولبي قـد يفرض عليها، مـن ناحيته، أن تتقشـف أكثر. وعلى نحو أشـد عنفا وصرامة. ولهذا السبب كان القوم على علم وثيق بالمشكلات الخطرة التي سترافق تنفيذ إجراءاتهم.

وكان هَم المسؤولين الأكبر يكمن في خشيتهم من اندلاع اضطرابات اجتماعية، وبقدر تعلـق الأمر بالاتحاد الأوروبي فإن الأمر البين هو أن الموضوع يدور حول

من أعلى المستويات المعيشية في العالم. وحتى إن أخذنا في الاعتبار أن هـ المستوى قد ظل يراوح مكانه، في السنوات الأخيرة، لا بل أنه سجل انخفاضا بعض الأحايين، فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن أفقر الفئات في الدول الأ رخاء، أعني الدول الواقعة في وسط وجنوب أوروبا، ما عادت تعاني من جو وأن المشردين فئة هامشية، وحالة استثنائية، وأن الأمراض السارية قد قُضي علي على نحو أو آخر، وأن الرعاية الصحية متوافرة للجميع، في الحالات الطارئة عا أدنى تقدير.

إن برنامج التقشف المزمع تنفيذه يقضي على كثير من هذه المكتسبات، ويحرض بكل تأكيد، على اندلاع مقاومة عنيفة وسخط شديد. ومن المتوقع جدا أن تندا احتجاجات

ومظاهرات صاخبة، تستلزم تدخل البوليس والجيش، لقمعها بالقو وتفضي إلى تقليص الحقوق الديموقراطية. أي، وبعبارة أخرى، إن هذه الإجراءا يمكن أن تتمخض عن ثورات شعبية وتهديد حقيقي للنظام القائم.

ومن وجهة نظر الصندوق، يكمن الخطر الثاني في صفوف حكوماد الدول المعنية ببرامج التقشف. حقا أثبتت الأحزاب الاشتراكية الديموقراطي والحكومات الاشتراكية بالاسم، في سياق الأزمة المالية، التي اندلعت نهاية الع 2007 ومطلع العام 2008، أنها، جميعا، لا تتردد في أن تحمّل دافعي الضرائد - من غير الرجوع إلى البرلمانات وبلا شرعية قانونية - الديون التي تراكمت ذمة المصارف بفعل ممارستها عمليات مضاربة محفوفة بأشد المخاطر،

غير أ السـؤال هو: إلى متى سيبقى الشـعب راضيا عن الأحزاب والحكومات المعنية بنـاء على الإفراط في تنفيذ الإجراءات التقشـفية كان مـن المتوقع جدا أن تُوَ جماهيرٌ شعبيةٌ كثيرةٌ ظَهْرَها لهذه الحكومات والأحزاب. ولكن، وبما أن القياداد السياسية تريد البقاء في السلطة، أو الفوز بالانتخابات القادمة، بأي ثمن كان، ل من حق المرء أن يتوقع أن برامج التقشف لن تُنجَز على نحو صارم، وأن القياداد السياسـية المعنية سـتراهن، بالتالي، على الزمن، حتى إن كان هذا الرهان يعرذ ساسة التقشف للفشل.

بكثـير. ومـع أن الصنـدوق قد مارس، في كثير مـن الأحيان، دور الوسـيط في عمليات الائتمان، في سابق الزمن، غير أن الأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن مبالغ بهذا القدر ما كان في الإمكان الحصول عليها في سـوق رأس المال الدولية، على خلفية المخاطر الكبيرة السائدة داخل منطقة اليورو. وإذا كان الأمر على ما نقول فما العمل يا ترى؟

لقـد عاود الصندوق التفكير في دروس التجربة الأيرلندية؛ ففي تلك الآونة، وفي تلـك الدولة الأوروبية، كان الاتحاد الأوروبي والمـصرف المركزي الأوروبي خير حلفاء بالنسـبة إلى عمل الصندوق، فهما عاضداه وشـدا ظهره، بلا قيد أو شرط. أضف إلى هـذا أن الاتحاد والمصرف المركزي الأوروبيـين يتوافران على إمكانات مالية عظيمة، وأنهما يسـتطيعان، بفضل ما لديهما من أهمية وسـلطان عظيمين، ليس ممارسـة الضغط على هذه الدولة أو تلك فقط، بل

ويستطيعان، أيضا، إكراه الدولة المعنية على تنفيذ أي إجراء يُطلب منها تقريبا.

وفي إطار الترويكا، شكلت الأطراف الثلاثة تحالفا تاريخيا، اقتضى منهم أن يبذلوا جهدا كبيرا لإنجاز مهمة ما كانت لها قرينة في تاريخ أوروبا: تحميل الجماهير العاملة في ما يزيد على دستة من البلدان، يرتبط بعضها ببعض، من خلال عملة موحدة، أعباء مالية تمخضت عن أضرار سببتها ثلة جشعة، دخلت في مضاربات مالية، اتسمت بجنون لا مثيل له.

ولتفهم دور الترويكا التاريخي، لا مندوحة من إلقاء نظرة خاطفة على تاريخ الاتحاد الأوروبي، والمصرف المركزي الأوروبي أيضا. إن النواة الأولى تفتحت في خمسينيات القرن العشرين، أي حينما أعلنت ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا

ولوكســمبورغ وهولندا، في العام 1951، تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب European Coal and Steel Community, ECSC، والتي تُعرف باتحاد مونتان أيضا. وعلى خلفية اتفاقية أو معاهدة روما، انبثقت عن الجماعة الأوروبية في العام 1957 الجماعــة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبيــة للطاقة الذرية. ولتعزيز الاقتصاد الأوروبي، من خلال استحداث اتحاد جمركي وتحرير حركة رأس المال وقوى العمــل، قدمت الولايات المتحــدة، في بادئ الأمر، دعما قويــا، وذلك لأن ذلك كان

الثانيــة، بدأت تحقق ازدهارا اقتصاديا رائعا بفضل اســتيرادها أيدي عاملة رخيصة الكلفــة من جنوب أوروبا، وأخذت تتحول إلى إحدى القوى الصناعية الرئيســية في العالم، ونجحت في ســبعينيات وثمانينيــات القرن العشرين في تعزيــز تفوق قوتها التنافسية مقابل الاقتصاديات الصاعدة في جنوب شرقي آسيا.

بين العامين 1973 و1986، انضمت كل من بريطانيا وأيرلندا والدنمارك واليونان وإســبانيا والبرتغال إلى الجماعة الأوروبية (التي تبنت هذا الاســم بعدما شــطبت من اســمها عبارة: الاقتصاديــة في العام 1967). وفي حين جــرى، من خلال اتفاقيا شــينغن Schengener Abkommen، الاتفاق على فتح الحدود بين الدول المنضما إلى الاتفاقيــة، فُرضت قيود أكثر صرامــة على الحدود الخارجيــة، وصار المواطنون القادمــون من

بلدان لا تنتمي إلى الاتفاقية يواجهون صعوبات كبيرة في الوصول إلى الدول الموقعة على اتفاقية شينغن.

وعلى خلفية العولمة، وتعاظم دور الرأسـمالية المالية في الاقتصاد الدولي، أسس قـادة صناعات أوروبية عملاقة، في ثمانينيات القرن العشرين، ما أطلقوا عليه اسـم «الطاولة المسـتديرة لقـادة الصناعات الأوروبيـة» Round Table of European Industrialists, ERT، والتـي أصبحت أقوى جماعة مدافعة عن المصالح الخاصا (لوبي)، ومن أهم الأطراف ذات التأثير الفعال في سياسة الجماعة الأوروبية. فممثلو هذه «الطاولة» ساهموا بقسـط كبير في تحرير أسواق المال من التوجيه الحكومي على المسـتوى الأوروبي، وفي إعداد اتفاقية

ماستريخت، وتأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وإعداد جدول أعمال لشبونة، كما دأبوا على استخدام سلطانهم الاقتصادي بغية شل مقاومة هذه الحكومة أو تلك القرارات الإستراتيجية التي طالبوا بتنفيذها

على صعيد آخر، تمخضت الفترة التالية عن تحولات تاريخية فعلا: أولا، توحيد شطري ألمانيا في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وتحول ألمانيا الموحدة إلى أقوى اقتصاد وأهم فاعل سياسي في الاتحاد الأوروبي. وثانيا، انهيار الاتحاد السوفييتي وعودة الكتلة الشرقية إلى حظيرة الرأسمالية، وإحراز الرأسمال الدولي، بالتالي، فرص جديدة تبشر بالربح الوفير.

جديده، وســاعدت الشركات العملاقه، متعدده الجنسيات، على الفوز

باسواق جديده لتصريف منتجاتها. على صعيد آخر، مكن هذا التوسع

باتجاه الشرق القطاع الصناعي من الحصول على أيد عاملة ذات

مســتويات تخصصية رفيعة المستوى، وزهيدة الثمن نسـبيا. وهكذا

يمكن القول إن ما أصبح، ابتداء من العــام 1993، حقا مشروعا، أعني

ما أشير إليه بالعبارة الرنانة «حرية الأفراد في اختيار مكان الإقامة» في

الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي، لم يتحقق بفعل أسباب إنسانية. إن

العكس هو الصحيح؛ فالمساعدة التي قدمتها الدولة لتدفق أيد عاملة

رخيصة الثمن نســبيا، كان إجراء يهدف إلى ترك الجماهير العمالية في

داخل الاتحاد الأوروبي تواجه منافســة شديدة الفاعلية، منافسة

جــادت بثمارها على نحو ملموس؛ فبين العام 2000 والعــام 2009،

انخفضت الأجور بحوالي 4.5 في المائة. علاوة على هذا، كان لـ

«التوسـع نحو الشرق» دور كبير في نشـأة شريحـة الأجور المتدنية، هذه الشريحة التي ازدادت رقعتها اتسـاعا من عام إلى آخر؛ ففي ألمانيا، في أكبر قوة اقتصادية في الاتحاد الأوروبي، صارت نسبة هذه الشريحة تبلغ، في اليوم الحاضر، أكثر من 25 في المائة من مجموع الجماهير العاملة.

وبالنسـبة إلى الـدول الشرقيـة المنضمـة حديثا، لم تسـفر عمليـة التكامل مع اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي عن تسرب رأس المال إلى الدول الغربية بمقادير أكبر، وهجـرة قوى عاملة ذات كفاءات متقدمـة، وخلخلة أنظمة الرعاية الاجتماعية فقط، بل أسفرت، أيضا، وعلى نحو مخصوص، عن محاباة الدول المتقدمة على حساب الدول الضعيفة، على نحو دائم، واسـتثنائها من أهم المكتسـبات التـي يجنيها الغرب. فمن خلال السياسة الزراعية، مثلا وليس حصرا، يتضح

بجلاء أن المعاملة غير المتكافئة كانت أمرا مســتهدفا حقا وحقيقة: فقد خفض الاتحاد الأوروبي، في العام 2000، مســاعداته المخصصــة للقطاع الزراعي في الــدول الشرقية، أي المخصصة لقطــاع تتمتع فيه دول أوروبا الشرقية بقوة تنافسية تبز مثيلتها في دول الاتحاد الأوروبي.

وصاحب تحول اليورو، من عملة حســابية إلى عملة متداولة في أيادي المواطنين في العام 2002، حملة إعلاميــة طائلة التكاليف، وذلك لإقناع الجماهير العاملة بأن العملة الأوروبية الموحدة تهدف إلى زيادة المســتويات المعيشية، وتعزيز السلام في

نجحـت ألمانيـا في تفـادي الارتفاع الذي كانـت تتعرض له قيمـة عملتها الوطنية

(المارك الألماني)، واسـتطاعت أن تمضي قدما في تعزيـز قوتها التصديرية. من ناحية أخرى أفرزت العملة الموحدة نتائج سـلبية بالنسـبة إلى دول الاتحاد الأوروبي ذات الاقتصاديات الأقل قوة ومنعة؛ إذ أمسـت هذه الدول أكثر تبعية للأمم الكبرى على وجـه الخصوص. وبما أن هذه الدول كانت في كثير من المناحي والمجالات أقل قدرة على المنافسـة، لذا مارس اليورو ضغطا معتبرا على الأسعار والأجور. في غضون ذلك، تكبـدت الجماهير العمالية، في جنوب أوروبا، تبعات الارتفاعات الكبيرة الحاصلة في أسـعار السلع الاستهلاكية،

والسلع الغذائية على نحو مخصوص، ورضيت، صاغرة، باقتراب مستوى الأسعار في بلدانها من المستوى السائد في دول الشمال الأقوى.

وفي نحو عام، انطلقت إستراتيجية لشبونة، في العام 2006، من البرنامج الذي نفذته في ألمانيا الحكومة الائتلافية المكونة من الحزب الاشتراكي الديموقراطي وحزب الخضر، في العام 2010، فهذا البرنامج حتَّم أن يُعامل المواطنون العاطلون عن العمل على نحو مزمن معاملة الفقراء المكتوب عليهم العيش من مدفوعات الرعاية الاجتماعية، وليس من المدفوعات التي يحصلون عليها من مكتب العمل بصفتهم مواطنين دفعوا أقساطا شهرية للتأمين ضد البطالة IV Hartz، وقاد إلى خلخلة النظام الصحي المجاني. وبحجة السعي

إلى جعل الاتحاد الأوروبي، حتى العام 2010، أقوى منطقة اقتصادية في العالم، من حيث القوة التنافسية في السوق العالمية، ومن حيــث الابتكارات العلمية والتقنية، والتقدم المعرفي عامة، أصر المســؤولون، تنفيذا لإســتراتيجية لشــبونة، على خفض الضرائب المفروضة على الشركات، وعلى خلخلة قوانين تضمن عدم تعرض العمال للتسريح التعســفي، وعلى «إســباغ المرونة» على قوانين العمل، وتوسيع رقعة شريحة العمال من أصحاب الأجور المتدنية.

على صعيد آخر، يشهد تاريخ الاتحاد الأوروبي على حقيقة مفادها: أن الزعم المتداول في وســائل الإعلام، منذ عشرات الســنين، أعني الزعم بأن الرخاء يعزز أركان السلام، زعم زائف وافتراض وهمي؛ فالاتحاد الأوروبي تنظيم تسيطر عليه المصالح الاقتصادية

الخاصة بالرأسمال المالي، وبالشركات العملاقة، ونفذ في عقود الزمن الماضية كل ما يلزم من أجل تركز الثروات، على نحو لا مثيل له حتى الآن، بأيدي ثلة تقف في أعلى السلم الاجتماعى

إلى تفاوت اجتماعي يزداد اتساعا وسرعة، ليس في داخل هذه الدولة وتلك فقط، بل وبين دول الشمال والجنوب أيضا. فعوضا عن بناء القواعد المتينة لسلام الدائم، أفضت سياسة الاتحاد الأوروبي إلى نتيجة مخالفة كلية: فتعزيزها التفاوت الاجتماعي، عبّد الطريق أمام اندلاع صراعات اجتماعية تزداد عنفا بشكل متواصل، وقاد، في المحصلة النهائية، إلى خلق الظروف المناسبة لاندلاع صراعات بين الدول أيضا.

ومن خلال الترويكا، تحالف صندوق النقد الدولي، إذن، مع منظمة تتبنى المصالح نفسها التي يتبناها هو نفسه. وتتوافر، ليس على المال الضروري لتمويل القروض المنشودة فقط، بل ولديها، أيضا - على خلفية حجمها وسلطانها - القدرة على ممارسة الضغط على هذه الحكومة أو تلك، أو الإطاحة بها إن تطلب الأمر. وبما أن صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي يستندان على المصرف المركزي

الأوروبي، المؤسس في العام 1998، والأداة المناسـبة، التي يسـتطيع الطرفان من خلالها تحديد السياسـة النقدية الواجـب على كل مصرف مركـزي وطني انتهاجها، والتدخل، عنـد الضرورة، على نحو مباشر في أسـواق المـال، وذلك من خلال شراء المصرف المركزي الأوروبي، سـندات دَّين حكوميـة مصدرة من قبل دول متعثرة، ومع أن عملية الشراء هذه لا تتسـم بالشرعية قطعا، غير أن المصرف أمسى ينفذها بلا تردد. وكيفما كان، لا مراء في أن هذه الإجراءات قد منحت الحلف الثلاثي سلطانا عظيما، ما كان له نظير في أوروبا في أزمنة السلم.

وبمـا أن أعضاء أهم مجالس المديرين التنفيذيين في الاتحاد الأوروبي، وفي المفوضية الأوروبيـة، وفي مجلس المديرين في المصرف المركزي الأوروبي والمسـؤولين القياديين في صندوق النقد الدولي، نعم بما أن هؤلاء جميعا لم ينتخبهم الشـعب، بل جرى تعيينهم مـن قبل

لجـان مختلفة - تكاد تكـون نكرة بالنســبة إلى الرأي العام - فـإن الترويكا ليســت أقوى تنظيم فقط، بل هي، أيضا، تنظيم لم يحصل من الشـعب على الشرعية، وأنهـا بالتـالي، لا تخضع لأي رقابة ديموقراطيــة. حقا لم يلغ اســتحداث الترويكا نظام الديموقراطية البرلمانية في أوروبا غير أنه تسبب، عمليا، في تعليق هذه الديموقراطية، وفي إخضاع القارة، على نحو مباشر، وبصيغة لا مواربة فيها، لديكتاتورية تمارس سلطانها من خلال ما لدى رأس المال المالى من مؤسسات دولية، غاية في الأهمية.

18

«بعد مشاورات مكثفة بين صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، جرى الاتفاق على قرار- بعيد المدى عظيم النتائج- يجعل من اليونان مختبرا تجرب فيه هذه الأطراف تصوراتها وإجراءاتها»

اليونان.. الترويكا أعادت المجاعات إلى أوروبا

في نهاية أكتوبر من العام 2009، أعلن رئيس الوزراء اليوناني، المنتخب حديثا، باباندريو أن عجز ميزانية بلاده سيبلغ أكثر من ضعف العجز، الذي أعلنت عنه الحكومة السابقة

مشـــيرا إلى أن اليونان لن تكـون، بأي حال من

الأحوال، قادرة على تحقيق نســـبة العجز، التي

طالب بها الاتحاد الأوروبي، أي مطالبته اليونان

بخفــض العجــز إلى 3.7 في المائــة مــن الناتج

القومي الإجمالي.

وعلى خلفية هـــذا الإعلان، فرضت الترويكا

المكونــة من صنــدوق النقد الــدولي والاتحاد

الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي وصايتها على

ميزانية الحكومة اليونانية، ملزمة البلاد بضرورة

تنفيذ أشـــد برنامج تقشـــف عرفته اليونان منذ

التقاعـد بعامين، وتقليص الإنفاق عـلى النظام الصحي، وزيـادة معدلات ضريبية مختلفـة، وتخفيض دخول العاملين في القطاع العـام وتسريح أكبر عدد ممكن من العاملين لدى الدولة.

وقبل أن تسـفر هذه الإجراءات عن النتائج المتوقعة منها، اتصلت حكومة أثينا في أبريـل العام 2010 ببروكسـل طالبة منهـا الإسراع بإنقاذها ومد يـد العون لها، مؤكدة أن الوضع المالي للبلاد أسـوأ بكثير مما كان متوقعا حتى الآن، ومقرة بأنها ما عادت قادرة على تسـديد القروض المستحقة، ومناشدة بروكسل بمدها بالمساعدات المالية الضرورية، لتفادي الاضطرار إلى إعلان الدولة إفلاسها.

وبما أن أيرلندا وإسـبانيا، ومـن ثم إيطاليا والبرتغال، قـد أعلنت، خلال فترات زمنية قصيرة، بيانات اقتصادية ومالية تشير إلى

وضع حرج جدا، فقد أدرك مسؤولو الترويـكا، أن هذه الدول أمسـت قاب قوسـين من انـدلاع أزمة عظيمـة الأبعاد والانعكاسـات، أزمـة لا تكفي لمكافحتها الإجراءات المقـررة حتى الآن، وليس لدى الاتحاد النقدي [الفتي] - السـاري المفعول منذ العام 2001 - دروس وعبر وتجارب عملية لكيفية السيطرة عليها. ما العمل إذن؟

بعد مشـاورات مكثفة بـين صندوق النقد الدولي والاتحـاد الأوروبي والمصرف المركـزي الأوروبي، جرى الاتفاق على قرار- بعيد المـدى عظيم النتائج - يجعل من اليونـان مختبرا تجرب فيه هذه الأطـراف تصوراتها وإجراءاتها. فكأن الموضوع كان يدور حول تجربة اجتماعية المحتوى، تعين على البلد الصغير نسبيا، أن يكون وسيلة للعثـور على الأجوبة التالية: إلى أي مدى يمكن التمادي عند فرض

برنامج تقشــف عــلى دولة من دول منطقة الوحدة النقدية الأوروبية؟ ابتداء من أي مدى فصاعدا، ينفد صبر المواطنين، فيقاومون، وربما يثورون على تعرض الإنفاق الحكومي والأجور للتخفيض، ومدفوعات تحويلية معينة للشطب؟ ما هي أفضل السبل للالتفاف على المقاومة المدنية، وما هي الأساليب الناجعة لدرء اندلاع حرب أهلية؟

وللحيلولــة دون تعــرض البرنامــج التجريبي للرفض من قبــل مواطني البلدان الأخــرى المنضوية تحت راية منطقة اليورو، اندلعت حملة إعلامية شرســة، تهدف

يتناســب مع إمكاناتها المادية»، وبالتالي، فلا مندوحة من إخضاعها هي ومواط إلى برنامج تقشــف صارم، صلب. علاوة على هذا، لا مفــر من تصفية اقتصاد ، يجري اســتخدامه، باســتمرار، لتمرير عمليات التهرب الضريبي وتداول الرشــا ومزاولة صور الفســاد الإداري الأخرى. بالإضافة إلى هذا وذاك، دأبت هذه اله الإعلامية على اتهام الشــعب اليوناني، بممارســة الخداع، والتضليل، وتزوير البيا وعــرض ميزانيات حكومية مزوقة، عارية عن الصحة، وذلــك بغية الإيحاء بالت على شروط الانضمام إلى منطقة اليورو.

إن الاتهــام الأول تلفيق عار عن الصحة جملة وتفصيلا. فمتوســط دخل اا من المواطنين اليونانيين احتل في العام 2009، ثاني أدنى مرتبة في ســلم متوسط د الفرد في منطقة اليورو؛

المتوســط السائد في البرتغال فقط كان أدنى منه. على ص آخر، كان الحد الأدنى لأجر ساعة العمل الواحدة يبلغ 4.05 يورو؛ أضف إلى هذ 20 في المائــة من المواطنين كانوا يحصلون عــلى دخل، هو أدنى من خط الفقر، 60 في المائــة من المحالين إلى المعاش كانوا مكرهين على العيش بمعاش شــهري من 600 يورو. من ناحية أخرى، كان متوسط رواتب العاملين لدى الحكومة لا ي على 1.200 يورو.

ومن حقائق الأمور أن تهمة التهرب الضريبي تنطبق على فئات ميســورة ال من الشريحة الوســطى أو على شريحــة أغنى الأغنياء، فهؤلاء هــم الذين يخب ثرواتهــم في الواحات الضريبية، بمســاعدة مصارف دولية عملاقة، في أغلب الأح وبنحو

شرعي. على صعيد آخر، فإن الشركات الأجنبية العملاقة، هي، في المقام الأ الطرف الذي كان يدفع الرشاوى، ليس إلى العاملين بأجر من المواطنين اليونانيين إلى موظفين وسياسيين أو قادة شركات، وذلك إما بنحو مباشر أو من خلال ما لد من حسابات مصرفية خارج اليونان[1].

إن اتهام اليونان بأنها مارست الخداع والأباطيل لكي تحرز العضوية في مند اليورو، اتهام لا غبار عليه أبدا، ويســتند إلى حقائق مثبتة بلا أدنى شــك. بيد الأمــر الذي تتعين ملاحظته، هــو أن وزر هذا التزوير لا يقع على عاتق الجما

البـلاد ما كانت تلبي معايـير الانضمام إلى مجموعة العملـة الأوروبية الموحدة. وهكذا، أبدى غولدمان سـاكس، وقتذاك، اسـتعداده لمساعدة اليونان من خلال إقراضهـا 2.8 مليار يـورو، ولكن ليس وفق معدلات الفائدة الدارجة في أسـواق المال، بل بهيئة عمليـات مالية غاية في التعقيد وعظيمة المخاطر، عمليات مالية يُطلق عليها «مبادلة المشتقات» (Derivate-Swaps)، أي عمليات مبادلة قروض مصـدرة بعملـة معينة بقروض مصـدرة بعملة أخرى، وذلك بغيـة التأمين ضد مخاطر ارتفاع معدل الفائدة أو سعر الصرف الأجنبي. وهكذا، ومن خلال الرهان على ارتفاع معدلات الفائدة، اسـتطاع غولدمان سـاكس أن يدبر لليونان سندات قـروض بقيمة 15 مليار يورو، (مكنت غولدمان سـاكس من زيـادة أرباحه إلى مقادير مضاعفة). وبهذا

الأسلوب، نجح المصرف الأمريكي ومعه حكومة أثينا في خفض مديونية الدولة، رسميا، بنحو 2 في المائة.

بيد أن الرهان على ارتفاع معدلات الفوائد، باء بالفشل، وأسفر عن خسارة رهان آخر، جرى التعاقد عليه على عجل. وفي نهاية المطاف، فازت اليونان، بناء على بياناتها المزوقة، بالعضوية في منطقة اليورو، بيد أنها تكبدت، في المقابل، خسارة، زادت العجز في ميزانياتها بمقدار 5.1 مليار يورو. وفي حين تظاهر السياسيون المتورطون في هذه الصفقة بمظهر زاهد متقشف، بريء من كل ذنب، وضحية جاهلة تورطت بصفقات «ما كان لها علم بكنهها»، انسحب غولدمان ساكس، من الصفقة بمكافأة بلغت قيمتها 800 مليون دولار أمريكي، موليا وجهه، ثانية، صوب مركز لندن المالي (علما أن الرئيس السابق لهيئة إدارة المخاطر

الأوروبية، في المصرف، ماريـو دراغي، لايزال، حتى اليوم الحاضر، ينفي علمه بالصفقة المبرمة مع اليونان). إن دافعـي الضرائب هم، فقط، الخاسرون في هذه الصفقة، إذ إنهم صاروا مجبرين، إلى نهاية العام 2020، على تسديد ديون إضافية قيمتها 5.1 مليار يورو.

إن الزعم بأن الجماهير اليونانية «عاشـت فوق مستواها، وبنحو لا يتناسب مع إمكانياتها المادية»، في الحقبة السـابقة على اندلاع الأزمة، ليس ثرثرة واتهاما باطلا مخالفـا للحقائق فقط، بل هو، أيضا، يقلب الحقيقة رأسـا على عقب: فعلاوة على

كبــير في الوضــع الاقتصادي المخيم على بســطاء المواطنين.

فبما أن متوســط د- الفرد الواحد كان في اليونان، متدنيا، في

المنظور النســبي، ولما كانت أســعار الســ الاســتهلاكية، قد

واصلت، بعد فترة وجيزة مــن اعتماد اليورو عملة البلاد الجديد

الاقتراب من المســتوى الســائد في الــدول الغنية، لذا ارتفعت

التكاليف المعيشـ إلى مســتويات، أكرهت الجماهــير اليونانية

العاملة، على إخضاع أنفســها إلى ز وتقشف، فاقت شدتهما ما

كانت قد اعتادت عليه في أزمنة الدراخما.

ومــع أن صندوق النقد الدولي والترويكا، كانوا عــلى علم

وثيق بحقيقة الأ بنــاء على التقارير المقدمة من خبراء هذه

الأطــراف، فإنهم، وعلى رغم ذلك، بي لحكومــة أثينا، أن

الحصول على الدفعة الأولى من «قــروض الإنقاذ»، يُلزم اليو

بتنفيذ حزمتي تقشـف، تتركز نتائجها على أصحاب المداخيل المتوسـطة، والمتد أيضـا، في المقـام الأول. فحزمة التقشـف العائدة إلى أبريل العـام 2010، أوص بـضرورة تخفيض رواتب الموظفـين، وبتعليق صرف الراتبين الشـهريين الإضاف الثالث عشر والرابع عشر، وتخفيض المصروفات الإدارية إلى أبعد حد ممكن، ور ضريبة القيمة المضافة إلى 21 في المائة. واشـترطت حزمة التقشف الثانية، العائ إلى مايو 2010، أمورا عديدة، كان من جملتها تجميد رواتب الموظفين البالغة أ مـن 2000 يورو، وتصفية أعمال أكـثر من 600 دائرة في دوائـر الإدارات المحل وتقليص اسـتحداث فرص عمل جديـدة في القطاع الحكومي بنسـبة تبلغ 80 المائة، ورفع سـن التقاعد من 61.3 إلى 63.4 سـنوات، ورفع معدل ضريبة القيمة المضافـة، مرة أخرى، من 21

في المائـــة إلى 23 في المائة، وزيادة الضرائب المفروذ على التبغ

والمشروبات الكحولية والمحروقات.

وفي مطلـــع العام 2011، تبـــين بجلاء أكثر، أن حاجة اليونـــان إلى المال، تز بكثير على مــا كان متوقعا حتى ذلك الحين. وهكذا، اتفق وزراء المال في الاتح الأوروبي، في فبرايـــر، على«حزمـــة إنقاذ» ثانية، تتضمن تعهـــدا بمنح قروض تب قيمتهـــا 130 مليار يورو، يدفع منها صنـــدوق النقد الدولي 28 مليار يورو. ول يتـــم صرف هذا المبلغ، صـــارت الجماهير العاملة، في يونيـــو العام 2011، ملز

مجددا بنقطتين مئويتين، واستحداث «ضريبة تضامن»، وفرضت تعليق تسهيلات ضريبية مختلفة، وتسريح 150 ألف مستخدم لدى الدولة حتى العام 2015. وبالإضافة إلى تقليص عدد المناحي والمجالات، المنتفعة من مدفوعات الرعاية الاجتماعية، اشتملت حزمة التقشف الثالثة، لأول مرة، على تقليص مصروفات القطاع الصحي بنحو عنيف. فقد تعين تخفيض هذه المصروفات بـ 1.43 مليار يورو حتى العام 2015.

ولفرض الرقابة على تخفيض النفقات والاقتصاد بالمصروفات، وعلى إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي بالنحو المتفق عليه، أنشأ الاتحاد الأوروبي ابتداء من سبتمبر العام 2011، «قوة المهمات» الخاصة باليونان (Task-Force). وتكونت هذه القوة من هيئة خبراء تضم ثلاثين عضوا يترأسها الخبير الاقتصادي الألماني، وعضو

الحزب الاشتراكي الديموقراطي، هورست رايشنباخ. والأمر الذي تجدر ملاحظته، هو أن أعضـاء هذه الهيئة، التي مُنحت صلاحيات واسـعة، باتوا يتصرفون كأنهم كانوا مـن قناصل العهد الروماني، فهم يمارسـون أعمالهم بلا أدنى حـد من الشرعية، ولا يخضعون، لا هم ولا ممثلو الترويكا، للقوانين الضريبية[2].

وفي نوفمـبر، أحاط المواطنون والمهتمون الدوليـون علما، بعمق الضنى، ومدى الهوان الذي آلت إليه الديموقراطية البرلمانية. فحينما لاحظ رئيس الوزراء باباندريو أن حزبه المسمى باسوك (PASOK)، صار يعاني تراجعا كبيرا في أعداد أعضائه، على خلفية تأييد الحزب لجميع حزم التقشف، وأن الحل الصائب يكمن في إجراء استفتاء شـعبي، حول مدى تأييد الناخبين لتنفيذ إجراءات تقشفية في دور الإعداد، تدخلت الترويـكا، في الحال، للحيلولة دون

إجراء الاستفتاء، متخذة جميع التدابير اللازمة لأن يتنحى باباندريو عن الحكم، ولأن يحل مكانه في رئاسة الحكومة اليونانية، بلا تردد أو تأخير، لوكاس باباديموس، النائب الأسبق لرئيس المصرف المركزي الأوروبي ومحافظ المصرف المركزي اليوناني لاحقا، والذي لم تُكشف ملابسات دوره في فضيحة تزويق بيانات الميزانيات الحكومية بمساعدة مصرف الاستثمار غولدمان ساكس حتى الآن.

العاملين في المرافق الحكومية على الفور، وخُفضت مداخيل المستخدمين، الذين واصا العمـل لدى الحكومة، ابتداء من العام 2012، أي خُفضت بأثر رجعي وبنسـبة بلغ 20 في المائـة تقريبـا. كما خُفض الحـد الأدنى للأجور إلى 586 يورو بالنسـبة إلى الكبِ وإلى 525 بالنسـبة إلى اليافعين. كما قُلصت المخصصات النقدية، التي تدفعها مؤسـ الضـمان الاجتماعي في حالة تعـرض العامل للبطالة، إلى 322 يـورو، وعلاوة على هـ وذاك، خُفضت المعاشـات التقاعدية بنسـبة تراوحت بـين 10 و 15 في المائة، ورُفع نسـبة المبلغ الذي يتعين على المريض المسـاهمة به عند حصوله على العقاقير الطبي وتقلصت الخدمـات الطبية المقدمة من قبل المستشـفيات، وألغيت، جملة وتفصي المكافآت النقدية، التي يحصل عليها الطبيب تعويضا عن ساعات العمل الإضافية.

وبما أن هذا الهجوم الكاسح على المستوى المعيشي للمواطنين العاديين، ا تزامن مع أنباء جديدة، تتحدث بنحو متواصل، عن المكافآت المالية، التي تصرا لذوي المناصب الرفيعة في المصارف، وعن تهريب رؤوس أموال طائلة إلى خار البلاد، وتزايد ثروات أغنى الأغنياء بمعدلات خيالية، لذا لا عجب أن تتفاقم نقد المواطنين العاديين، وتتعالى صيحات غضبهم على هذا التفاوت في توزيع المكاسب والأعباء. ففي سالونيك، وفي مدن أخرى كثيرة، اندلعت مظاهرات صاخبة، شار فيها عشرات الألوف من مواطنين عاطلين عن العمل وأفراد محالين إلى المعا وشبان يافعين. وجاء رد فعل السياسة في الحال، إذ إنها تركت للأجهزة البوليسية أ تواجه عمليات الاحتجاج هذه بعنف لا يعرف الرحمة ولا التردد. وهرولت وسا الإعلام

لمساعدة أصحاب السلطة والسلطان، فراحت تتهم ضحايا سياسة التقشف بأنهم مخربون، مشاغبون، أو إرهابيون. ولتشويه سمعة ضحايا سياسة التقشف في خارج البلاد أيضا، وللقضاء على بذور التضامن في مهدها، صعدت وسائل الإعا الأوروبية أيضا، من عنف لهجتها.

وقادت الصحف الألمانية الصفراء، حملة الهجوم على العمال اليونانيين، واصا إياهم بأنهم كسالى، لا يريدون العمل، ويتهربون من دفع الضرائب، ويتطلعو للإحالة إلى المعاش قبل الأوان [التقاعد المبكر]، رغبة منهم في الحصول، من ث

بأن «يدفعوا الضرائب، التي عليهم دفعها»، متهمة إياهم، جميعا، بممارسة عمليات التهرب الضريبي. (علما أنها لم تتحدث قط، هاهنا، عن أنها هي شخصيا، وبصفتها تعمل لدى منظمة تابعة للأمم المتحدة، تحصل على دخل شهري مقداره 50 ألف دولار أمريكي - ما خلا بدل المصروفات وبدل التمثيل)[*].

وكان سياسيون، قد تطوعوا، على اختلاف مشاربهم، بالمساهمة في حملة الافتراء على جماهير العمال اليونانيين. إن مَن يتطلع إلى الحصول على دعم مالي من ألمانيا، مطالب، في المقابل، أن يبذل جهدا مناسبا، وفق ما أعلنت عنه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل. والأمر الواضح، هو أن ميركل تتهم اليونان هاهنا - ضمنيا - بأن عقليتهم تدفعهم إلى السلوك الطفيلي، والكسل. وتتكامل الاتهامات من خلال الزعم، بأن دافعي الضرائب الأوروبيين

يشـجعون المواطنين اليونانيين على مواصلة تقاعسهم عن العمل، بما يقدمون لهم من «حزم إنقاذ» مالي.

وتبرهـن النظـرة الخاطفة على دفعة القـروض، الممنوحة في إطار آلية الاسـتقرار الأوروبي، في يونيـو العام 2012، على زيف هذه المقولـة: فالقروض البالغة قيمتها 18 مليـار يورو، حصلت عليها اليونان من مظلة الإنقـاذ الأوروبية، ذهب 6.9 مليار يورو لناشـونال بنك و5 مليارات لبنك بيريوس، و4.2 مليار إلى يوروبنك و1.9 مليار يورو إلى ألفـا بنك. وبهـذا المعنى، لم تحصل الجماهير العاملة في اليونان، على سـنت واحد من «أموال الإنقاذ» هذه.

وعـلى رغم تدهور الوضـع الاقتصادي بنحو متواصل، لم تتراجـع الترويكا، قيد أنملـة، عن مطالبها وشروطها. ففيما أغلقت آلاف المشـاريع الصغيرة أبوابها، وسُرح مـن العمل نحـو 50 في

المائة من العــمال اليافعين، وتزايد تعاطــي المخدرات بين المشرديــن، الذين لا مأوى يؤويهــم، بنحو كبير، واصل كل من صندوق النقد الدولي والاتحــاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، تنفيذ سياســتهم، بكل إصرار وعنف، وبكامل العون المقدم لهم من قبل وسائل الإعلام.

(*) بدل التمثيل مبلغ لا يرتبط بأداء العمل فعلا، بل مرتبط بشغل الوظيفة. بناء على ذلك فإن العامل في مجال ما، يستحق هذا البدل حتى لو كان في إجازة مرضية أو سفر. [المترجم].

أســواق المال بتقديم مساعدات إنســانية عند الضرورة إلى بلد سقط أرضا. بيد أر الحقيقة تشــهد أن تخفيض ما للمســتثمرين الخواص من استحقاقات مالية بذم اليونــان بمقدار 107 مليارات دولار، قابلها، في الواقع، ارتفاع اســتحقاقات المموليں الحكوميــين بمقــدار بلــغ 130 مليار يــورو، أي ارتفع بمقدار المبلــغ الذي تعهدذ الترويكا بصرفـه في ســيـاق «حزمة الإنقاذ» الثانية، والذي سيسدده دافعو الضرائب اليونانيــون - هو والفوائد والفوائد المركبة المترتبة عليه - خلال الســنوات المقبلة بهذا المعنى، لم تســفر العملية المســماة زعــما «إطفاء الديون» عــن تراجع أعبا الديون، بل أسفرت عن زيادة هذا العبء.

وبالنســبة إلى تدخلات الصندوق والترويكا المقبلة، كان

الدرس المهم، المستقر من التدخل في اليونان، يدور حول موقف الجماهير العمالية من هذا التدخل فعلى رغم التصعيد الذي طرأ على برامج التقشف، كانت مقاومة هذه الجماهير تبدأ بقوة شديدة وإصرار متصاعد، وتخفت وتنتهي مع مرور الأيام إلى غير نتيجة مخلفة وراءها، في كثير من الأحيان، حالة تتسم تارة بالإحباط وتارة أخرى بالقنوط وكان سبب هذا التطور يكمن، في المقام الأول، في إعراض كثير من المواطنين اليونانيين عن الأحزاب السياسية التقليدية، التي كانوا يأملون منها تبني مصالحهم والدفاع عنها، وفي خيبة أملهم من عقم احتجاجات القيادات النقابية.

وبالنسبة إلى خيبة أمل المواطنين اليونان من الأحزاب السياسية، نود التذكير بأن الحزب الاشتراكي باسوك (PASOK)،

فاز بالانتخابات البرلمانية، العائدة إلى أكتوبر 2009، بالأغلبيــة

المطلقة. ومع أن هذا الحزب، تنكر، فيما بعد، لجميع ما تعهد بـ

خلال الحملة الانتخابية، وذلك لأنه لم يكن، بعدما شكل

الحكومة، قادرا على تمويل هــذه التعهــدات، فإن كثيرين من

أعضائــه ومؤيديه تقبلوا هــذا التبرير بكثير من الحنق والغضب.

بيد أن الموقف تغير كلية بعدما تحالفت الحكومة الاشتراكية،

التي يقودها حزب باســوك، مع الترويكا، وأخذت تساند تنفيذ

جميع حزم التقشف. إن هــذا التحول دفع الجزء الأعظم من

الجماهير العمالية، إلى أن تعرض عن الحكوم وحزبها. وتسري

هذه الحقيقة - ولو بشــكل أقل شــدة - على النقابتين

المسميتين

دستة من الإضرابات العامة، بيد آن تحركاتهم ومقاومتهم ظلت على الدوام محدودة زمنيا وبلا فاعلية كبيرة من حيث محصلتها النهائية.

ولم يغب عن وعي القاعدة النقابية، أن قيادتهم كانت، على رغم نقدها الإنشائي العنيف لهذا الجانب أو ذاك من جوانب سياسة التقشف المفروضة من قبل الترويكا، وافقت، من حيث المبدأ، على تنفيذ هذه السياسة، وأن استعدادها للكفاح، لم يزد شدة، على خلفية تعاظم الأزمة، بل تراخى وتخاذل. كما لم يغب عن وعي القاعدة النقابية، أن قادة النقابات العمالية كانوا، في اللحظات الحرجة، لا يناقشون مستجدات الأمور مع أعضاء نقاباتهم، إلا بعد أن يناقشوها مع القيادة السياسية بنحو مستفيض، وأنهم لا يدعون إلى الإضراب عن العمل إلا بعدما يدركون أن القاعدة النقابية باتت على وشك فقدان الصبر.

وحينما أحجمت النقابات عن الاعتراض، بأسلوب واضح وأكيد، على الحكومة وعلى استمرارها في تطبيق قوانين الطوارئ على سائقي الشاحنات والحافلات، والمستخدمين العاملين في المعديات والمراكب، وفي القطارات العاملة تحت سطح الأرض، توصلت أغلبية الجماهير العاملة إلى نتيجة مفادها: إن تكتيك وإستراتيجية قياداتها تهدف، في واقع الحال، إلى السيطرة على غضب الجماهير العمالية، وذلك من خلال التنفيس عن الفوران المعتمل في صدور العاملين بأجر، وتحويل احتجاجاتهم

إلى أفعال عبثية، لا جدوى منها.

وكما كانت الحال في أيرلندا، تبلور في اليونان أيضا، تطورٌ، بانت معالمه على مستوى العالم، في عقود الزمن المنصرمة: من خلال الضغط المتزايد، الذي تمارسه أسواق المال على النقابات العمالية عند تفاوضها مع أرباب العمل على

الأجور، وحول الإضرابات العمالية، والتسريح الجماعي للعمال، كانت إمكانات النقابات على التصرف تزداد تقلصا باستمرار. من هنا، لا غرو أن تتخذ القيادات النقابية، في كثير من الأحيان، مواقف لا تخالف ما تطالب به القاعدة العمالية فقط، بل تســاير رغبات الاقتصاد وتصورات السياسة، متحولة، سياسيا، صوب اليمين بنحو متزايد.

وفي مـارس العـام 2013، حزمتين جديدتين، تكادان تكونـان إعلان حرب على دولة الرعايـة الاجتماعيـة. فعلاوة على ما نُفذ من إجراءات غاية في القسـوة، جرى رفع سن التقاعد، بنحو جماعي، إلى 67 عاما، وخُفضت المعاشات التقاعدية الزائدة على 1000 يـورو بمعدل يتراوح بـين 5 في المائة و15 في المائة، وأجـور ورواتب العاملين لـدى الدولة بمعدل يتراوح بين 6 في المائـة و20 في المائة. وحُجبت عن المتقاعدين، المخصصات المدفوعة في أعيـاد الميلاد، وألغيت المخصصات المدفوعة للعاملين لدى الدولـة في أيام العطل وأعيـاد الميلاد. على صعيد آخر، خُفضت بدلات التسريح عن العمـل، وألغيت كلية، وبلا بديل، عـلاوات الأطفال بقدر تعلق

الأمر بعائلات يزيد دخلها السنوي على 18 ألف يورو.

واستكملت برامج الإصلاح المنفذة سابقا في القطاع الصحي، بإجراءات جديدة، تفرض على المواطنين المساهمة في تكاليف العقاقير الطبية، ودفع رسم عن إحالة المريض منهم إلى المستشفيات[3]. بيد أن المواطنين الأكثر تضررا من هذه البرامج، هم بلا ريب الثلاثين في المائة من سكان اليونان، الذين ما كانوا يتمتعون بالضمان الاجتماعي، بفعل تعرضهم للبطالة بنحو مزمن أو في حالة إصابتهم بمرض معين. إن هذه الشريحة كانت مجبرة على دفع تكاليف الرعاية الصحية من قوتها اليومي. وفيما كان أصحاب المليارات اليونانيون، يذهبون إلى أرقى مستشفيات العالم للتطبب والعلاج، كانت الحوامل

غير المشمولات بالتأمين الصحي، مجبرات على دفع أكثر من دخل ثلاثة شـهور لقاء الولادة في المستشـفى - أو الولادة في المنزل. وحتى اليوم الحاضر، لايزال النظام الصحي اليوناني يفرض على العائلات دفع مبلغ من المال لقـاء تطعيم أطفالهم ضد الأمراض. أضف إلى هـذا أن آلاف المتقاعدين والعاطلين عن العمل والمشردين يستغنون عن تناول عقاقير طبية ذات ضرورة قصوى بالنسبة إليهـم، لا لشيء إلا لأنهم لا يمتلكون المبلغ الـضروري لشرائها، قانعين، على مضض، بالسقم والعجز وبالوفاة المبكرة في أسوأ الحالات.

ومارسـت ألمانيا، على وجه الخصوص، دورا حاسما في برامج الإصلاح هذه. ففي سياق الأزمة، كلفت الترويكا كلا من «قوة المهمات» الخاصة باليونان (Task-Force).

بنحـو 50 في المائـة، إذ إن قيمتها كانت وقتذاك تعـادل 11.3 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، علما أن هذه النسـبة تساوي ما تنفقه ألمانيا نفسها على القطاع الصحي[4]. ومن خلال الاستعانة بخبرات شركات من قبيل KSB Klinikberatung وConsulting B & K Informatik und واختيار وزارة الصحة الاتحادية الألمانية المؤسسـة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وبالنظر غلى فـرض مبدأ الربحية على مجمـل النظام الصحي اليونـاني، جرى تقليص ميزانية القطـاع الصحي في اليونان بنحـو 4.5 مليـار يورو، أي أن قيمتهـا خُفضت إلى 9.5 مليار يـورو، أو لنقل إنها خُفضت بنحو الثلث، علما أن قيمتها كانت تبلغ 14 مليار يورو في العام 2012.

وأسـفرت هـذه السياسـة عن إغـلاق أبواب 46 مستشـفى مـن أصل 130 مستشـفى، وتقليص ميزانيات المستشـفيات

المتبقية بنحــو 40 في المائة، وتسريح 26 ألفــا من العاملين في القطاع الصحي، من بينهم 9100 طبيب. ويقف المرء على النتائج المأســاوية، المترتبة على هذه الإجراءات من خــلال الحقائق التالية: ارتفاع معدل عمليات الانتحار بنسبة بلغت 40 في المائة، وارتفاع عدد متعاطي المخدرات المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بأكثر من عشرين ضعفا خلال الفترة الواقعــة بين العــام 2008 والعام 2013، وانتشــار مرض الملاريا والتــدرن الرئوي، وفــيروس غرب النيل، والحمى الدنجية. وغني عن البيان أن هذه الحقائق المفزعة تفسر أسباب ارتفاع نسبة نقص الوزن، بين العامين 2008 و2010، بمعدل بلغ 19 في المائة بين الأطفال حديثي الولادة، وارتفاع وفيات الأجنة بنســبة بلغت 21 في المائة بــين العام 2008 والعام 2011، وارتفــاع وفيات الأطفــال بنحــو 43 في المائــة

خلال الفترة الواقعة بين العام 2008 و2010.

وعلى الرغم من جميع ما خلفت السياسة وراءها من نتائج مأساوية وآثار بشعة، لم تفكر لا وزارة الصحة في برلين ولا الترويكا، بضرورة إعادة النظر في إستراتيجيتها. فعوضا عن الاهتمام بمصير أطفال يعانون نقصا في التغذية، أو على شفا الموت، فضل صناع القرار متابعة تطور ديون الدولة اليونانية على ضوء نسبتها إلى الناتج القومى الإجمالى. والملاحظ، هو أن هذه الديون واصلت ارتفاعها على

وفق أغلبية التوقع، إلى 176 [5] في العام 2013، وإلى 192 في المائة في العام 2014.

وبهذا المعنى، أمست سياسة التقشف قاب قوسين أو أدنى من أن تضل سبيله وأن تفشل في بلوغ هدفها: خفض الدَّيْن الحكومي بنحو مستديم، وتمكين اليوناز من تسديد ما اقترضته من صندوق النقد الدولي ودول ومصارف ومؤسسات مالية غربية. أما بالنسبة إلى الترويكا، فإن هذا الفشل يعني: أن الإجراءات المنفذة حتى الآن، لم تكن بالمستوى المطلوب، وبالتالي، لا مندوحة من تطوير أساليب جديدة ذات فاعلية أكبر وتأثير أوسع، بغية زيادة إيرادات الدولة.

ولكن، ماذا عسى أن يفعل المرء لبلوغ ما تتطلع السياسة إلى تحقيقه؟ ماذ عساه أن يفعل في بلد انخفض فيه

الأجر الحقيقي بنسبة زادت على 40 في المائة، في بلد سرح، بلا هوادة، ثلثي شبيبته من العمل، وتركهم يعانون بطالة لا ترحم، في بلد دُمرت طاقاته الاقتصادية وقدراته الاستهلاكية على مدى سنوات كثيرة؟ لقد درس الخبراء خيارات عديدة وناقشوا صلاحية سيناريوهات مختلفة، من قبل أن تختمر في أذهانهم فكرة سبق لهم أن ناقشوها إبان الأزمة الآسيوية في تسعينيات القرن العشرين. لقد أرشدتهم هذه الفكرة، إلى ينبوع مالي، جديد حقا وحقيقة، إلى ينبوع مالي ذهب مدى أبعد من جميع الإجراءات، التي جرى تنفيذها حتى الآن، لكن هذه الفكرة انطوت، أيضا، على معضلة لا يستهان بها أبدا: فتنفيذ هذه الفكرة في بلد لا يزيد عدد سكانه على أحد عشر مليون نسمة، يمكن أن يسفر عن زلزال مالي واجتماعي، قد

تنتقل آثــاره إلى البلدان الأوروبية الأخرى، يمكن أن يضرم النار في جميع ربوع القارة الأوروبية.

وفيــما كانت قيادة الترويــكا تناقش مخاطر مناورة من هذا القبيل، أسـعفهم القــدر بأن نــشرت الأزمة ظلالها على ثالث أكبر جزيرة في البحر المتوســط: نشرت ظلالهــا في قبرص، البلد الخامس في قائمة الــدول، التي هي في أمس الحاجة للعوز المالي، في منطقة اليورو، أعني أيرلندا واليونان وإسبانيا والبرتغال. إذ تعرضت قبرص في مــارس العام 2013، إلى مشــاكل كانــت تتزايد تعقيدا باســتمرار وتتطلب حلا بأسرع وقت ممكن.

السماء. فهذا البلد، الذي يبلغ عدد سكانه أقل من مليون نسمة، وإجمالي إنتاجه يشكل 0.2 في المائة، فقط، من مجمل إجمالي الإنتاج في منطقة اليورو، وقطاعه المصرفي يتميز بحجم متواضع نسبيا، ويؤوي ودائع مصرفية تعود إلى مواطنين من خارج منطقة اليورو قيمتها 32 مليار يورو، نعم إن هذا البلد هو المختبر المثالي، الممكن استخدامه، مرحليا، إنه هو المختبر، الذي يعوض الخبراء المذكورين عن إجراء تجاربهم في اليونان، ويكتسب فيه مصطلح «العلاج بالصدمة» أبعادا جديدة بكل معنى الكلمة.

19

«لم يبق أمام القيادة السياســية في قبرص غير مد الجسور مع الترويكا، طالبة المســاعدة، ومستســلمة لما ســتتعرض له البــلاد مــن تدهور اقتصادي واجتماعي»

قبرص والصندوق.. بعد النهب تنطلق عمليات نزع الملكية

بناء عــلى موقعها في الطــرف الشرقي من البحر المتوسط، كانت قبرص، بصفتها صلة وصل بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، دائما وأبدا،

ذات أهمية جيوإستراتيجية بامتياز، غير أن هذه البلاد لم تؤدِ أبدا - من الناحية الاقتصادية - دورا ذا شأن على المستوى الدولي. وفي منتصف سبعينيات القرن العشرين اتخذت الحكومة في نيقوسيا قرارا يرمي إلى تغيير الوضع، وتمكين البلاد من أداء دور ذي بال في الاقتصاد العالمي.

وقامت، بادئ ذي بدء، بتخفيض الضرائب على الشركات إلى 10 في المائة، وألغت الضرائب على الهبات والأرباح المتحققة في البورصة، محاولة بذلك جذب المستثمرين الأجانب إلى قبرص. ولم يدم الأمر طويلا، حتى راحت أساطيل

الأهلية في بلادهم. وفي المنظور العام، لا مندوحة من القول، إن الإجراءات المذكورة تمخضت عن نجاح متواضع في الواقع.

إن انهيـار الاتحاد الســوفييتي في العام 1991 هو الحــدث الذي أفرز تحولا كبيرا فعلا. فثلة الأوليغاركية التي أثْرَت ثراء فاحشــا، من خلال نهبها وســلبها ثروة الشعب السوفييتي، كانت مجبرة على التفتيش عن مكان يمنحها الفرصة الآمنة لإيداع المليارات التي اســتولت عليها. وبناء على تدني الضرائب، ولأن الدوائر الحكومية كتومة إلى حد بعيد، ولأن مناخ قبرص معتدل جدا، ولما كان 50 ألف مواطن روسي يقطنون في قبرص أصلا، لذا وقع اختيار كثيرين من أفراد هذه الأوليغاركية على قبرص.

وفي الزمــن اللاحــق، بذلت الحكومة القبرصية كل ما في وســعها من أجل تلبية مطالــب زبائنها أصحاب المليارات، ومن

أجل تطوير قبرص إلى مركز مالي مرموق. فهي سهلت على المستثمرين الأجانب شراء العقارات، ومنحت حق الإقامة بكرم ملحوظ، لا بل وسهلت على الأثرياء منهم إمكان الحصول على الجنسية القبرصية، إن كانوا يرغبون في التجنس. وفي العام 1996 أسست في نيقوسيا بورصة للأوراق المالية، وابتداء من العام 1997 بات من حق الأجانب الاستحواذ 100 في المائة على شركات قبرصية.

ونتج عن هذه الإجراءات تدفق شلال كبير من رأس المال، شلال فعل فعله في تطور القطاع المالي القبرصي، على نحو يكاد يكون انفجاريا؛ ففي الوقت الذي كان عدد الشركات القابضة لا يزيد على 1000 شركة في العام 1995، ارتفع هذا العدد، في العام 2000، إلى 40 ألف شركة[1]. وعلى نحو متزامن تخلف الإنتاج الصناعي والزراعي الوطني بشكل شديد، وبصورة حتمت تخلف

الصناعة والزراعة عن مسيرة التطور في دول العالم المختلفة، وأسفرت عن تعاظم تبعية البلاد للمستثمرين الأجانب.

وكان الاتحاد الأوروبي يراقب التطور في قبرص بارتياب وشكوك، وذلك لأن مصارف منطقة اليورو قد ضاعت عليها صفقات مربحة. ولكي لا يظل يؤدي دور المتفرج فقط، غيَّر الاتحاد الأوروبي إستراتيجيته في مطلع الألفية الثالثة، فعرض على القيادة السياسية في قبرص، العضوية في الاتحاد الأوروبي، وفي الاتحاد النقدي، من

المحتــل من قبــل تركيا، عضوا في الاتحــاد الأوروبي، وتبنت في العــام 2008 العملة الأوروبية الموحدة، اليورو.

وحينما عصفت أزمة اليــورو باليونان، في العام 2009، لم يدم الأمر طويلا حتى انعكست آثار هذه المشكلات على قبرص أيضا؛ فالكساد الذي عم أكبر شريك تجاري، الــذي عم الدولة التي تســتورد ما يزيد على 20 في المائة مــن الصادرات القبرصية، تســبب، في العام 2009، في انخفاض الناتج القومي الإجمالي في قبرص بنســبة بلغت 1.9 في المائة. من ناحية أخرى صعدت السياسة التقشفية التي أكرهت الترويكا أثينا على تنفيذها، من شــدة التدهور الاقتصادي، وتســبب في ارتفاع البطالة ومديونية القطــاع العائلي، والمشروعات صغيرة الحجم،

ليس في اليونان فقط، بل وفي قبرص أيضا. غير أن التشابك المتين بين مصارف البلدين كان، في الواقع، هو العامل الأشد وبالا؛ فكبرى المصارف القبرصية التي أمست قيمة ميزانياتها تزيد على قيمة الناتج القومي الإجمالي بأضعاف مضاعفة، في تلك الأثناء، كانت قد منحت أطرافا يونانية مختلفة حوالي 40 في المائة من إجمالي ما منحت من قروض. وهكذا تعين على المصارف القبرصية مواجهة موجة قروض معدومة، أي مشكوك في تحصيلها، تعين عليها مواجهة موجة تتسع دائرتها بلا انقطاع.

ولكي تكون قادرة على مواصلة منح زبائنها فوائد مجزية على ودائعهم المصرفية، اشترت المصارف القبرصية، على نحو محموم، في العامين 2010 و2011، سندات دَيْن يونانية - من

المصرف الألماني دويتشه بنك في المقام الأول. ولحين من الزمن، بدا هذا الإجراء حلا ناجحا للحد من وخامة المشكلات، فاليونان أمست تدفع فوائد مرتفعة على نحو غير عادي، على خلفية خفض وكالات التصنيف الائتماني جدارتها الائتمانية. ولكن، وكما تبين لاحقا، كان دويتشه بنك، هو، وليس غيره، الطرف المنتفع من هذه الصفقات في المنظور الطويل.

وفي يونيــو تعرضــت قاعدة بحرية تقــع في جنوب قبرص لانفجــار هائل، دمر أهــم معمل للطاقة في الجزيرة. وكانت تكاليف ترميم المعمل قد زادت من شــدة عجز الموازنــة الحكومية بحوالى مليار يورو. ومن خلال تكاتف الاتحاد الأوروبي مع

العام على مدى سـنتين، وتقليص مدفوعـات الرعاية الاجتماعية، التي يحصل عليها المستخدمون، وزيادة الضرائب المفروضة على عائد رأس المال، ورفع المعدل الضريبي الذي يخضع له الأفراد الذين يزيد دخلهم السنوي على 60 ألف يورو، ورفع ضريبة القيمـة المضافة من 15 إلى 17 في المائـة. وكان الإعلان عن هذه الإجراءات، في حد ذاته، قد أسـفر عن موجة احتجاجات بلغت من الشـدة مقدارا دفع الحكومة إلى تعليق زيادة ضريبة القيمة المضافة للوهلة الأولى.

وفي أكتوبر من العام 2011، ازداد الوضع سـوءا على نحو لم يكن في الحسـبان؛ فقد اتفقت اليونان مع الترويكا على شـطب الديون بنسـبة تبلـغ 53.5 في المائة. وهكذا، وفيما كان المسؤولون في دويتشه بنك يرقصون طربا لبيعهم سندات الدين الحكومـي اليونانية في الوقت المناسـب، كان هذا الاتفاق طامة كبرى

بالنسبة إلى قبرص، فعلاوة على الخسائر المالية التي ستتحملها المصارف القبرصية الأخرى، ستبلغ خسائر اثنين، فقط، من أكبر مصارف البلاد 4.2 مليار يورو. وبالنظر إلى تفاقم شدة الاحتجاجات في البلاد، وبما أن تكاتف السياسيين مع الترويكا أمسى يتصدر النقد ويثير التذمر، حاولت القيادة السياسية في البلاد، النأي بنفسها عن الترويكا، من خلال تصريحات سلبية بشأنها، ومن خلال تنصلها من بعض الإجراءات التي جرى الاتفاق بشأنها بين الطرفين سابقا.

ولفت هذا التطور أنظار القيادة السياسية في موسكو، وبالنسبة إليها كان، وقتذاك، سببان مناسبان لتحسين علاقاتها بالحكومة القبرصية؛ فمن ناحية كان مستقبل القاعدة البحرية الروسية الوحيدة، في البحر المتوسط، أعني القاعدة الروسية في مدينة طرطوس السورية،

تهددها مختلف المخاطر بناء على الوضع المتوتر في سـورية، ويدفع القيادة في موسـكو إلى تسـليط أنظارها على موانئ بديلة تقع في ليماسول أو لارنكا في قبرص. ومن ناحية ثانية، استرعت انتباه شركات الطاقة الروسية الموارد البترولية التي اكتُشفت في البحر المتوسـط قبل فترة وجيزة. وللاحتفاظ بكل الخيارات المتاحة، انتهزت موسكو الظروف المواتية، فمنحت نيقوسـيا في ديسمبر 2011 قرضا ثنائيا بقيمة تبلغ 2.5 مليار يورو، وبفوائد ميسرة تبلغ 4.5 في المائة.

المركــزي الألماني بالهدوء والرزانة وبالأناة والتمهل. وفي الواقع لم يكن تحلي الأطراف الثلاثة بالصبر والتأني بلا سبب؛ فالثلاثة كانوا على بينة من أن إمكانات روسيا المالية لا تكفي، في الأمد الطويل، لإنقاذ بلد أمســت ميزانية قطاعه المالي المتعثر تزيد على 150 مليــار يورو. أضف إلى هذا أن صناع القرار في الصندوق، وفي الاتحاد والمصرف المركزي الأوروبيين، كانوا على اقتناع تام بأن لديهم الآليات الضرورية لتركيع القيادة المتمردة الحاكمة في أصغر بلد في منطقة اليورو، عند الضرورة.

وبعــد مرور فترة وجيزة من الزمن، تبين بجــلاء أن الترويكا كانت محقة في تقديرها الأمــور؛ ففيما كان الوضع المالي في قبرص يزداد وخامــة، اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارا يُلزم المصارف القبرصية

برفع الحدود الدنيا لرأسمالها الخاص إلى 9 في المائة، متسببا في تصعيد حاجة البنك الشـعبي القبرصي، بمفـرده، إلى 1.8 مليار يورو، ومؤكدا ضرورة تغطية هذه الفجـوة المالية حتى منتصف العام 2012. وحينما اتصلت الحكومة القبرصية بموسـكو، طالبة منها مدها بقرض جديد، تدخل المصرف المركزي الأوروبي، الذي سـاند، منذ أبريل من العام 2012، الجهاز المصرفي القبرصي من خلال منحه إياه العديد من مليارات اليورو، وذلك في إطار «مساعدة نقدية طارئة» Emergency Liquidity Assistance (ELA)، تدخل معلنا أن سـندات الديون السـيادية القبرصية ما عادت سندات مضمونة، تحظى بالقبـول في نظـام اليورو، وذلك لأن وكالة التصنيف الائتـماني فيتش قد خفّضت جدارة قبرص الائتمانية، وغني عن البيان أننا هاهنا إزاء إجراء لم يُطبّق ولا حتى على اليونان.

وبهذا النحو فقدت قبرص قدرتها على الاقتراض من أسواق المال الدولية، وانهارت قدرة حكومة نيقوسيا على المقاومة. وهكذا لم يبق أمام القيادة السياسية في قبرص غير مد الجسور مع الترويكا، طالبة المساعدة، ومستسلمة لما ستتعرض له البلاد من تدهور اقتصادي واجتماعي. ومرة أخرى تركت وسائل الإعلام الدولية انطباعا يخالف الحقيقة جملة وتفصيلا، فعلى الرغم من أن الترويكا نفسها كانت قد اتخذت التدابير الضرورية لإكراه قبرص على اللجوء إلى مظلة الإنقاذ، أذاعت هذه الوسائل على الملأ أن الترويكا «تدخلت للمساعدة» ليس إلا، وأنها تفاوض الحكومة، الآن، على مساعدة قبرص ماليا لتمكين الجزيرة من الوقوف على قدميها.

إلى حوالي ثمانية أضعــاف الناتج القومي الإجمالي، ونما إجمالي ديون الدولة فبلغ ما نســبته 87 في المائــة. أضف إلى هذا أن المصارف القبرصيــة كانت لاتزال تحتفظ في دفاترها بقروض قيمتها 22 مليار يورو، سبق لها أن منحتها إلى المشاريع والأهالي في اليونان. وحتــى إن انطلقنا من تقديرات حذرة فإن قيمة التمويل الإضافي المطلوب تظل تتعدى 15 مليار يورو.

وكانــت هذه البيانــات قد أقنعت كل ذوي الشــأن بأن جميــع برامج الإنقاذ المنفــذة، إلى الآن، قد بلغت حدودها القصوى: زيــادة الضرائب وتخفيض الأجور، وتقليــص المصروفات، وتسريح كثير من العاملين في الخدمات العامة، في بلد لا يزيد عدد ســكانه على مليون نســمة، وأنها لم تكن إجراءات كافية لتغطية حاجة البلاد إلى التمويل. وبالإضافة إلى أيرلندا والبرتغال واليونان

وإسبانيا، كانت قبرص خامس دولة من دول اليورو السبع عشرة، غير القادرة، على تحرير نفسها، بقواها الذاتية، من مستنقع المديونية الخارجية. إن القيمة الكلية لتكاليف عمليات الإنقاذ المنفذة حتى ذلك الزمن، والبالغة 1.6 بليون يورو(*)، فاقت كل ما توقعه المرء عند اندلاع الأزمة. والأمر الذي تجدر ملاحظته، هو أن آلية الاستقرار الأوروبي (ESM)، التي بدأت عملها في منتصف العام 2012، لتحل مكان صندوق أو تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF)، ابتداء من منتصف العام 2013، كانت قد مكنت الاتحاد الأوروبي من تأسيس أكبر مصرف في العالم، بناء على رأسماله الأساسي البالغ 700 مليار يورو(**). من هنا، فإذا كانت مديونية اليونان وإسبانيا، بمفردهما، قد بلغت معا، وقتذاك، 1.4 بليون يورو، أي أنها بلغت ضعف الرأسمال الأساسي الخاص بآلية

الاستقرار الأوروبي، فما ذلك إلا دليل على سعة الفجوة الناشئة بين مقدار الحاجة إلى المال ومقدار الموارد المالية المتاحة لتغطية هذه الحاجة.

وفي الوقع، كان عالم المال على وشك التعرض لمرحلة ثالثة من مراحل الأزمة العالمية التي اندلعت على خلفية انهيار السوق الأمريكية للرهون العقارية مرتفعة المخاطر،

(*) أي 1.6 تريليون يورو، وفق المصطلح المستخدم في الولايات المتحدة وفرنسا. [المترجم].

(**) أي بناء على الرأسمال الأساسي الخاص بآلية الاستقرار الأوروبي (ESM). [المترجم].

الناشــئة في الميزانيات الحكومية، من خلال فرض برامج تقشــفية صارمة على الجماهير العاملــة. أمــا في المرحلة الثالثة، فــإن صناع القــرار تعين عليهم الاعــتراف بأن برامج التقشــف، بمفردها، لم تكن كافية لتعبئة الأموال الضرورية لترقيع الفجوات الناشــئة في موازنــات الدولة. وهكذا، ولتحقيق الاســتقرار في النظام المالي العالمي، تعين اســتخدام منابع نقدية جديدة.

وقبــل فترة من الزمن، ناقش الفاعلون الدوليون المختصون بالشــؤون المالية ماهيــة هذه المنابع. وفي العام 2010 عرض بنك التســويات الدولية للنقاش كتابا أبيض ينطــوي، لأول مرة، على نموذج مخصص «للأزمات المصرفية المســتقبلية»، ابتكر البنك له اســم: Bail-In. وخلافا لما يســمى Bail-Out، أي إنقاذ المصارف المتعــثرة من خلال

أمـوال دافعي الضرائب، فإن المقصـود بمصطلح Bail-In هو إشراك المسـاهمين في رأسـمال المصرف المعني والأطراف الممولة له، في الخسـائر التـي يتعرض لهـا المصرف المعنـي. أي، وبعبارة أخرى: لا يجـوز إنقاذ المصارف المتعـثرة من خلال تدخل الدولة على نحو غير مبـاشر، بل من خلال ثروة صغار المساهمين والمدخرين.

استرعت فكرة بنك التسـويات الدولية، في الحال، انتباه مجلس الاستقرار المالي (FSB)، المكلـف من قبـل مجموعة الـدول العشرين (G20)، منـذ العام 2009، بمراقبة النظـام المالي العالمي، وكان هذا المجلس الذي يحظى صندوق النقد الدولي بعضويته، قد نشر، حينما كان ماريو دراغي أول رئيس له، أي قبل أن يصبح رئيسـا للمصرف المركزي الإيطالي، قد نشر، في

يوليو 2011، ورقة استشـارية تتناول مسألة الـ Bail-Inتحت عنوان «التفكيك الفعال لمؤسسـات مالية ذات أهمية بالنسـبة إلى النظـام المالي»، وتقـدم باقتراحات عملية لتحميل صغار المسـاهمين وأصحاب حسابات التوفير أعباء إنقاذ المصرف المتعثر. ومن جملة هذه الاقتراحات، كان هناك اقتراح يشـير إلى «إصدار أسهم جديدة بأسرع وقت ممكن، ومن غير طلب موافقة قدماء المساهمين»، و«إبطال القاعدة الملزمة بأن يكون المساهمون أولى من غيرهم بشراء المصرف، المزمع تفكيكه» (إبطال الشُّفْعَة).

من العام 2011، نشرت مؤسسة الرقابة المصرفية السويسرية (Finma) «مراجعة للقواعد» الدارجة في قانون المصارف السويسري، والمتعلقة «بتحويل الودائع المصرفية إلى أسهم جديدة... وذلك بغية المحافظة على عمل المؤسسات ذات الأهمية بالنسبة إلى النظام، حتى في حالة اندلاع الأزمات». في هذا القانون، صيغت قواعد قانونية تضمن أن المصارف المتعثرة لن تُنقَذ من قبل الدولة، بل من خلال ثروة صغار المساهمين وحسابات التوفير.

وشارك صندوق النقد الدولي أيضا في الموضوع، فنشر في تاريخ 24 أبريل من العام 2012 دراسة عنوانها «From Bail-out to Bail-in». وبنفاق بيّن، وبزعم أن المطلوب حماية «دافعي الضرائب من تحمل أعباء خسائر المصارف»، صاغ خبراؤه العاملون

في دائرته القانونية، وفي قسم سوق النقد ورأس المال، خطة متكاملة تفضي إلى سلب أموال المودعين وصغار المساهمين وحملة سندات الدَّيْن المصرفية.

إن العبارات الصريحة التي استخدمتها الورقة الدراسية، في سياق حديثها عن وضع الاقتصاد المالي العالمي، تجلب الانتباه فعلا؛ ففيما تذيع قيادة الصندوق، في كل المناسبات الرسمية، أسطورة تزعم «أن الوضع الاقتصادي بات يتعافى»، تقول الورقة التي أعدها خبراء الصندوق، بصريح العبارة: «إن المخاطر المحتملة التي تتهدد المؤسسات المالية ذات الأهمية بالنسبة إلى الاستقرار المالي، قد أخذت تتزايد»، وإن «درجة التركز في القطاع المالي الأوروبي والأمريكي بلغت مستويات ما كان لها مثيل في كل العصور السابقة، مستنتجة أن هذا التركز زاد من وخامة مشكلة «مصارف أكبر من

أن يُسمح لها بالفشل (Too-big-to-fail)». علاوة على هذا، أشارت الورقة المذكورة إلى «أن نظام مصارف الظل الذي ســاهم بصورة حاسمة في انتشار مخاطر نظامية مختلفة لايزال يعمل بلا ضوابط، وبلا توجيه حكومي».

وتمضي الورقة في حديثها مشيرة، على نحو مسهب وتفصيلي، ليس إلى كيفية إشراك المساهمين والأطراف الممولة في الخســائر التي يتعرض لها المصرف المعني (Bail-Ins) فقط، بل وإلى تصورات الصندوق بشأن التعامل مع القضاء أيضا: «ثمة أسباب لا محيص عنها لتنفيذ إجراء يقلص دور القضاء، فعلى خلفية الوضع الذي أوجب التعامل السريع،

وكان المطلوب من هذه الورقة، بالذات، هو أن تكون مرشدا لإستراتيجية الترويكا حيال قبرص، فحتى مطلع العام 2013، أعِدت قائمة إجراءات تتضمن: منح حكومة نيقوسيا قرضا قيمته 10 مليارات يورو. وأن تسعة مليارات يورو من هذا القرض تدفعها آلية الاستقرار الأوروبي، وأن المليار المتبقي يدفعه صندوق النقد الدولي، لقاء فائدة مقدارها 2.5 في المائة، وبشرط أن يُسدَّد القرض بين العامين 2023 و2035. وفي المقابل كان على الحكومة القبرصية أن تقوم بتفكيك ثاني أكبر مصارف البلاد، ونقل ما في ذمته من ديون لدى المصرف المركزي الأوروبي، إلى أكبر مصرف في البلاد، والتكفل بتنفيذ برنامج تقشف عنيف، والالتزام بإشراك المساهمين في رأسمال المصارف القبرصية والأطراف الممولة لهذه المصارف، بتحمل ما مقداره 5.8 مليار دولار (Bail-In).

وكان البرنامج القاضي بتنفيذ تقشف يوفر 351 مليون يورو يتضمن تخفيض أجور العاملين في الخدمات الحكومية بنسبة تتراوح بين 6.5 و12.5 في المائة، وتقليص المعاشات التقاعدية بنسبة 3 في المائة، واستحداث ضرائب جديدة على العقارات تدر أكثر من 70 مليون يورو على خزينة الدولة، ورفع الضريبة على الشركات من 10 إلى 12.5 في المائة، وزيادة الضرائب المفروضة على السجائر والمشروبات الروحية والمحروقات، ورفع ضريبة القيمة المضافة إلى 17 في المائة في العام الراهن [العام 2013] إلى 18 في المائة في العام التالي، ورفع الضريبة على العوائد، التي تدره الفوائد من 15 في المائة إلى 30 في المائة، وخصخصة العديد من مشاريع الدولة وتضمن برنامج إشراك المساهمين والممولين في خسائر المصرف المعني (Bail-In

فقرة تشير إلى أنه يتعين على المدخرين الذين تزيد ودائعهم المصرفية على 100 ألف يورو أن يدفعوا، لمرة واحدة، رسوما إجبارية نسبتها 6.75 في المائة، وأن المستثمرين الذين تزيد ودائعهم المصرفية على 100 ألف يورو يتعين عليهم دفع رسم إجباري قيمته 9.9 في المائة. ويجب أن يتزامن إعلان هذه الإجراءات مع ما يسمى «عطلة المصارف» Bank Holiday، أي أن تُعلق الأعمال المصرفية مؤقتا.

إن هذا البرنامج لم يكن، في داخل الاتحاد الأوروبي فقط، بل وعلى المستوى العالمي أيضا، أعنف ضربة توجه إلى الجماهير العاملة في بلد ما. من هنا، لا غرا

ولمنح المصارف الغربية الفرصة المواتية لكي يسحبوا ودائعهم لأجل، تركت الترويكا الحكومة تفعل ما يحلو لها حتى مارس 2013. ولكن، ومن ثم، تركت الترويكا الحكومة القبرصية تحيط علما بماهية الطرف صاحب السلطان في البلاد. فمن خلال التهديد بتعليق المساعدات النقدية الطارئة المخصصة للبنك الشعبي القبرصي، أي ومن الناحية العملية، من خلال التهديد بإكراه قبرص على إعلان إفلاس غير مدروس، وغير منتظم، مارست الترويكا ضغوطا قوية على القيادة السياسية في قبرص.

وبعد مرور بضعة أيام، أذاعت حكومة نيقوسيا، على الملأ، تفاصيل برنامج التقشف المزمع تنفيذه، متخذة، في غضون ذلك، وبمساعدة المصرف المركزي الأوروبي، الإجراءات الضرورية للحيلولة دون قيام المودعين بسحب مبالغ كبيرة من خلال ماكينات الصرف

الآلي، أي للحيلولة دون قيام المودعين بسحب مبلغ يزيد على 400 يورو من هذه الماكينات. وأسفر هذا الإجراء عن اندلاع موجة تذمر شعبي لم تشهد البلاد مثيلا له منذ سنوات كثيرة. وفي الخامس عشر من مارس نزلت إلى الشوارع آلاف مُؤَلَّفَة لمحاصرة مبانٍ عامة مختلفة. وكانت الاحتجاجات قد بلغت درجة من الشدة، بحيث أجبر الوضع الأمني المتأزم الحكومة على تأجيل الجلسة البرلمانية المزمع عقدها في السابع عشر من مارس إلى موعد آخر.

وفي الثامن عشر من مارس، تعاظم عنف الاحتجاجات إلى مستوى أجبر الحكومة على تهدئة الشارع والجماهير المتظاهرة، بتعهد يقضي باستثناء صغار المودعين، أي مَن لا تزيد حساباته المصرفية على 20 ألف يورو من الإجراء المذكور. وفي ليلة التاسع عشر من مارس استطاع البرلمان، أخيرا، عقد جلسته المخصصة للاقتراع على حزمة

الإنقاذ. وكانت النتيجة صفعة في وجه الترويكا: ففيما لم يصوت، ولا حتى نائب واحد من نواب الشعب، لمصلحة الحزمة، صوت 36 نائبا ضد الحزمة، وامتنع عن التصويت 19 نائبا.

وانتاب المسؤولين في صندوق النقد الدولي، وفي الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، غضب عارم حقا وحقيقة، وراحوا يناقشون، علانية، احتمال طرد قبرص من منطقة اليورو. وخشية تهافت المودعين على سحب ودائعهم من المصارف في الحال، قررت الحكومة القبرصية تمديد ما يسمى «عطلة المصارف» Holiday Bank حتى

المصـارف القبرصية والأطراف المموِّلة لهـذه

المصارف، بالخسـائر التي يتعرض لها المصرف المعني (Bail-In)،

إذ أخذت تناقش إمكان تأسيس صندوق إنقاذ، يُموَّل من خلال

الاحتياطي الذهبي، ورأسمال الكنيسة والأموال العائدة إلى

صندوق المعاشات التقاعدية، ويمنح حق إصدار سـندات ديْن

سـيادية. ولم تنتظر الترويكا طويلا، فقد ردت في الحال معلنة

أنها سـتعلق حق سـحب القرض الطارئ المخصص للمصارف

القبرصية، ابتداء من يوم الاثنين، الموافق 25 مارس، إذا ما

واصلت الحكومة القبرصية امتناعها عن تلبية مطالبها.

وفي يوم الجمعة، 22 مارس، تدخلت المستشـارة الألمانية

أنجيلا ميركيل، منذرة قبرص، بنبرة صارمة، بأن صبر دول اليورو

له حدود، وأنه لا يجوز لقبرص الاستمرار في خلق متاعب لا جدوى منها لهذه الدول. وأعطى إنذارها ثماره، ففي مساء اليوم نفس وافق البرلمان القبرصي على معظم الفقرات الواردة في خطة الإنقاذ. وبعد مرور يومين، سافر الرئيس القبرصي إلى بروكسل لحضور جلسة استثنائية لوزراء المالية في دول اليورو. وفي ليلة الاثنين، الموافق 25 مارس - وقبل أن تفتح البورصات الأوروبية أبوابها - أعلن، رسميا، التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية. وكان هذا الاتفاق يلبي، إلى حد بعيد، مطالب الترويكا، أو لنقل، طلبا للدقة، إن الأمر الوحيد، الذي كان لايزال غير متفق عليه هو الشروط المتعلقة بتنفيذ إشراك المساهمين في رأسمال المصارف القبرصية والأطراف الممولة لهذه المصارف، بالخسائر، التي يتعرض لها المصرف المعني

(Bail-In). عوضا عن ذلك أعلن إعفاء المبالغ المودعة لدى مصرف قبرص (بنك أوف سـايبروس) مادامت قيمة الوديعة الواحدة لا تزيد على 100 ألف يـورو، وتجميد الودائـع التي تزيد قيمتها على 100 ألف يـورو، وإشراكها في وقت لاحق في المساهمة في تكاليف الإنقاذ بنسبة تبلغ 40 في المائة تقريبا.

ولتضليل الرأي العام الأوروبي، ولكي يمنح مواطنو أوروبا الترويكا تأييدهم، وللتمويه عـلى حقيقة الـBail-In، انطلقت حملة إعلامية، توحي بأن قـبرص تحتضن الأموال المهربة من روسـيا، وأن تطبيق الإجراء المسـمى Bail-In على الودائع الزائدة قيمتها عـلى 100 ألف يورو إجراء أخلاقي يرمى إلى فرض ضريبة على أموال شـلة أوليغاركية

مصارف الجزيرة، المحمية من قبل الشركة الأمنية البريطانية G4S، أبوابها مجددا بعد مـرور اثني عشر يوما على توقفها عن العمل. فمن ناحية، حظرت التعليمات الخاصة بحركة رؤوس الأموال على المواطنين القبرصيين فورا، سحب أكثر من 300 يورو في اليوم الواحد من حساباتهم المصرفية، وفرضت عليهم ألا يزيد المبلغ المحول إلى خارج البلاد على 2000 يورو شهريا. كما تم حظر التعامل بالصكوك في الحال.

ومـن ناحية أخـرى، اختلف الأمـر جملة وتفصيـلا بالنسـبة إلى الأوليغاركية الروسية ، فهذه التعليمات لم يسرِ مفعولها عليهم أبدا، فكما تبين للرأي العام لاحقا، اسـتطاعت هذه الشـلة الأوليغاركية، طوال «عطلة المصارف»، أن تحول ما تشـاء مـن أموال إلى الغـالم الخارجي، وذلك عبر ما في لندن من فروع تابعة

لأكبر مصرفين قبرصيــين - بلا قيد يحــدد مقدار الأموال المراد تحويلها إلى خــارج قبرص. ولما كان مصرف قبرص (بنك أوف ســايبروس) يمتلك 80 في المائة من رأسمال المصرف الروسي Uniastum، لذا كان في مســتطاع الأوليغاركية، من هنا أيضا، تحويل ما تشــاء إلى خــارج قبرص، بلا قيــد أو شرط. وكيفما اتفق، فإن إعلان الحكومة الروســية، عقب المصادقــة، بنحو نهائي، عــلى خطة الإنقاذ، عن دعمها الكامــل للجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، لإعادة هيكلة المصارف القبرصية، يوحي بأن موسكو وبروكسل قد اتفقتــا من خلف الكواليس. من ناحيــة أخرى، يمكن اعتبار تحذير المصرف المركزي الأوروبي لجمهورية لاتفيا [الواقعة في بحر البلطيق]، من أنها ستجازف بتطلعها إلى الانضــمام إلى منطقة اليورو، إن هي منحت الأموال الهاربة من روســيا، مخبأ أمنا، مجرد

محاولة لتحويل الأنظار عن التدفقات النقدية إلى لندن وموسكو.

وبالمناسـبة، فإن الأوليغاركية الروسية لم تكن الطرف الوحيد الذي استطاع سحب ثرواتـه وتهريبها إلى مكان آمن في الوقت المناســب؛ فأغنيــاء بريطانيون انتهزوا، أيضا، كل الفرص المتاحة لتحويل أموالهم إلى لندن، أي أنهم نفذوا ما سبق أن نفذه أصحاب الشركات الملاحية اليونانية، قبل بضعة شهور، إذ إنهم حولوا ثرواتهم إلى حساباتهم لدى المصرف النرويجي العملاق DNB. وكما اعترف محافظ سلطة الإصدار النقدي، في وقت لاحق، نجح بعض المســتثمرين - «المطلعين عــلى بواطن الأمور بصورة أفضل» (قاصدا

إن الخاسر الأكيد، والوحيد، من هذا الإجراء (Bail-In)، الذي تم تبنيه على نحو نهائي في آخر أبريل، والذي حدد مقدار المساهمة بخسارة المصرف المعني بنسبة مقدارها 80 في المائة وليس 40 في المائة، كما قيل عند الإعلان عنه، نعم إن الخاسر الوحيد من هذا الإجراء هم، بلا ريب، المودعون الذين يزيد عددهم على 60 ألفا، أعني أولئك الذين اشتروا بمدخراتهم سندات المصرفين، فخسروا، بالتالي، الجزء الأعظم من مدخراتهم. ومن بين هؤلاء كان هناك كثير من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الذين ما عاد في وسعهم التصرف في ودائعهم التي يحتاجون إليها لكي تستطيع مشروعاتهم مواصلة عملها. غير أن الجماهير القبرصية

العاملة هي التي تحملت أوخم الأعباء، فهذه الجماهير عانت من تردي مستوياتها المعيشـية على نحو شنيع فعلا بفعل مجمل حزمة الإنقاذ، وتعين عليها أن تتحمل، عـلى مدى عقود كثيرة مـن الزمن، أعباء الضرائب المتزايـدة، والمداخيل المتراجعة، وتعرض نظام الرعاية الاجتماعية إلى خلخلة وتفكيك واسعين.

وكانت المصارف الأوروبية العملاقة من جملة كبار الرابحين من الأزمة القبرصية؛ فمصارف ألمانية وفرنسـية، على نحو مخصوص، دأبت على مدى سنوات كثيرة على الاقتراض من المصرف المركزي الأوروبي بأسـعار فائـدة لا تزيد على الصفر إلا قليلا، وإيـداع هذه المبالغ، من ثـم، في قبرص لقاء معدلات فائدة تتراوح بين 2.8 في المائة و4.9 في المائـة. عـلى صعيد آخر،

فبعد اندلاع الأزمة، سايرت الترويكا، في الفترة الواقعة بين العامين 2012 و2013 أسلوب التسويف المنتهج من قبل الحكومة القبرصية، وذلك لأن هذا التسويف منح المصارف الزمن الكافي لأن تهرب الجزء الأكبر من أموالها وأرباحها إلى مكان آمن، لا تتعرض فيه لإجراءات الـ Bail-In. من ناحية أخرى، دفعت شحة الاحتياطيات لدى الجهاز المصرفي القبرصي الكثير من المشاريع والشركات إلى نقل معاملاتها المصرفية إلى بلدان أكبر في أوروبا الغربية. علاوة على هذا وذاك، نقل مستثمرون روس، في المقام الأول، العديد من مليارات اليورو إلى مصارف غربية؛ وذلك لأن هذه المصارف كانت في حاجة ماسة إلى سيولة نقدية، تغطى حاجتها المتزايدة إلى الودائع النقدية. وبقدر تعلق الأمر بمراكز مالية

والشركات الغربية العملاقة، كانت أيضا، من جملة الرابحين. فمن ناحية استطاعت هذه الشركات الاستحواذ بأثمان بخسة على مشاريع متوسط الحجم تمر بضائقة مالية وخيمة، وانتهزت حتى مطلع العام 2014 فرصة ارتفاع نسبة البطالة إلى 15 في المائة، لتخفض الأجور وتكاليف الإنتاج إلى مستويات أدنى، بزعم أن هذه الإجراءات تجعل المشروع أكثر قدرة على «المنافسة في السوق الدولية».

على صعيد آخر، كان، ولايزال، برنامج الخصخصة يمنح الشركات الغربية العملاقة فرصا استثمارية جديدة، وذلك لأنه يجبر الحكومة على بيع ثروة الدولة، أي يجبرها على خصخصة شركات من قبيل شركة الطاقة AHK وشركات الاتصالات القبرصية (تليكوم)، وأهم ميناءين بحريين في البلاد، أعني ميناء ليماسول

وميناء لارنكا حتى العام 2018، وذلك على أمل أن يسهم المردود المالي من هذه الخصخصة في تغطية 1.4 مليار يورو من دين البلاد الخارجي.

أضــف إلى هذا، أن ما لــدى قبرص من موارد بترولية وغازيــة في بحر إيجة قد أمســت تتسلط عليها، في الوقت الحاضر، أنظار شركات غربية عملاقة؛ فحتى مطلع العــام 2014 تقدمــت 15 شركة عملاقة تتبع 14 دولة، مــن بينها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وأستراليا وروسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا، عروضا رسمية للحصول على حق اســتخراج الموارد المذكــورة. وغني عن البيان، أن حيازة الشركات الأجنبية متعددة الجنســيات، على هذه الموارد، في إطار عملية الخصخصة، ستؤدي، في الأمــد الطويل، إلى ألا تحصل جماهير العاملين الفقيرة ولا على ســنت واحد من الســتمائة مليار

يورو، المتوقع الحصول عليها من الموارد الكامنة في البحر المتوسط.

إن كل الدلائل تشير إلى أن حصة الأسد من هذه الأرباح ستكون من نصيب جماعات المستثمرين الدوليين، الرافلين في ثروات فاحشة حقا وحقيقة.

20

«بات واضحا أن إنقـاذ النظام من انهيار مسـتقبلي سـيتطلب تعبئة مبالـغ ماليـة لا قدرة للـدول ولا لأصحـاب الودائـع المصرفيـة على تعبئتها بأي حال من الأحوال»

أزمة اليورو عقب اندلاع الأزمة في قبرص.. الصندوق يطالب باستحداث أطر مؤسساتية لعمليات النهب

إن فاعلية الإجراء المسـمى Bail-In يسيرة

الفهم مـــن ناحية وعظيمـــة النتائج من حيث

إســـاءتها إلى أطـــراف معينة مـــن ناحية أخرى.

فعلى سبيل المثال، تواصل مجموعة مستثمرين

مســـاهمين في رأســـمال مـــصرف معين كســـب

الأرباح إلى حين تعثر المصرف في الوفاء بالتزاماته

النقدية، وذلك لأن المشرفين على إدارة صفقاته

الماليـــة قد ورطوه في صفقات مضاربة فاشـــلة.

وهكـــذا، فمن أجل تعبئـــة رأس المال الضروري

لإصـــلاح حـــال المـــصرف المتعـــثر لا يُطلب من

المستثمرين تخصيص جزء من الأرباح العظيمة

التي كســـبوها خلال السنوات الماضية من أجل

إصلاح حـــال المصرف، كـــما أنـــه لا يُطلب من

المديرين المسؤولين عن المضاربات الفاشلة

الذين لا ناقة لهم ولا جمل فيما ينفذ المصرف من صفقات مالية يومية، على تقديم جـزء من ودائعهم وأسـهمهم المصرفية لإنقاذ المصرف من تعـثره، أي يُجبرون على التضحيـة بجزء من المال الـذي كانوا حتى ذلك الحين يعتقـدون أنه في مأمن من المخاطر، والذي انتقل إلى مسـتثمرين لا معرفة لهم بهـم، ومن دون علمهم. على صعيد آخر، لا تكتفي الدولة، في هذا السياق، بممارسة دور اللص، بل إنها تقوم أيضا بنقـل الثروة التي حصل عليها العاملون بعرق جبينهم إلى أيدي أولئك الذين خلقوا المشكلات، بفعل دخولهم في مضاربات عظيمة المخاطر. وغني عن البيان، أن الدولة تساهم في أن يبقى دولاب المضاربة في حركة متواصلة حتى بعد إفلاس المصارف.

ومن خلال التمعن في الحالة القبرصية يحيط المراقب علما

بالتسامح الكبير الذي أبداه صندوق النقد الدولي حيال هذه السياســة، ففي حين لم يطالب الصندوق في وقــت من الأوقات بضرورة اســتثناء أصحاب الودائع التــي هي أدنى من 100.000 يورو من المســاهمة في خســائر المصرف المعني (Bail-In)، نراه يطالب، حاله حال الترويكا، بكل قوة وإصرار بضرورة مساهمة هذه الودائع في خسائر المصرف المعني بنسبة قدرها 6.75 في المائة. وإذا لم يجر العمل بهذا الإجراء فما ذلك إلا لأن الترويكا قــد ارتعدت فرائصها بفعل الاحتجاجات الصاخبة التي قادتها الجماهير الشــعبية، ولأن أسبابا تكتيكية صرفة دفعتها إلى التخلي عن الإصرار على تنفيذ مطلبها.

وعلى الرغم من هذا كله كانت الصناعة المالية الدولية راضية بنحو كبير عما جرى تحقيقــه في قبرص، فما إن نُفّذ الإجراء المســمى

Bail-In، حتــى أذاع معهد التمويل الــدولي (Institute of International Finance, IIF)- المعــروف عنــه أنه أعظم لــوبي مكلف بالدفاع عن مصالح الصناعة المالية- على الملأ تصريحا يفيد بـ«أن النهج المطبق في قبرص... يمكن أن يكون نموذجا صالحا للتطبيق على الانهيارات الناشــئة في مناطق أخرى من أوروبا» وأن «المستثمرين يفعلون حسنا فيما لو رأوا في النهاية التي آلت إليها الأحداث في قبرص صورة تبين كيفية التغلب على الضغوط المستقبلية».

وسرعان مــا حذت الولايــات المتحــدة الأمريكية وكنــدا وبريطانيا وأســتراليا ونيوزيلنــدا حــذو المثال الســويسري، إذ نفذت هــذه الدول أيضــا كل الترتيبات

العالمــي»، ذهب المصرف المركزي البريطاني والصندوق الأمريكي الضامن للمدخرات والحسـابات الجارية (FDIC) إلى مدى أبعد، فاقترحا تحويل جزء من المبالغ، التي تسـتحوذ عليها الحكومة قسرا في إطار البرنامج المســمى Bail-In، إلى سندات دين مصرفية، أي تحويل نسـبة محددة من المودعين إلى مسـاهمين في رأسمال المصرف، غير أن ما يبدو للوهلة الأولى تسهيلا يحابي المودعين لم يكن في الواقع سوى استدراج مـدروس يراد منه سـلب المودعين حقهم في الاعتراض، أعني يراد منه سـلبهم حقا مثبتا في التشريع الأنجلوسكسوني.

أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فجسد التنفيذ القبرصي لبرنامج Bail-In بداية حقبة جديدة في التغلب على أزمة

اليورو، فبما أن حقائق الأمور كانت تشير إلى أن المال المتاح لآلية الاستقرار الأوروبي لا يكفي دوما لإنقاذ المصارف من الانهيار، لذا بذلت اللجان ذات العلاقة في بروكسل في الحال جهدا كبيرا لتثبيت مبدأ الـBail-In في اللوائح التشريعية المصادق عليها في إطار الاتحاد الأوروبي.

كانت الأنباء المتداولة بهذا الموضوع قد أثارت مطلع صيف العام 2013 زوبعة اضطرابات واسعة في أسواق المال، فالكثير من المصارف ساورتها المخاوف من أن يسحب صغار المودعين أموالهم قبل أن يصبح المبدأ المذكور قاعدة قانونية سارية المفعول، أو أن يتهافت أو يهجم المودعون على المصارف ليسحبوا منها ودائعهم (Bank run). وعلى خلفية هذه التطورات، توجه رئيس مجموعة اليورو يورين ديسلبلويم

(أي رئيس الهيئة المكلفة بتنسيق السياسات الضريبية والاقتصادية) إلى الرأي العام، نافيا وجود هذه الخطط، ومعلنا أن قبرص «حالة استثنائية نشأت في ظل شروط غير مألوفة»، بيد أن تصريحاته لم تمنع الخبراء الحقوقيين العاملين لدى الاتحاد الأوروبي من أن يموهوا على الرأي العام ويمضوا قدما في اتخاذ التدابير الأولية لصياغة قاعدة قانونية مناسبة.

وفي اليوم الأول من شهر أغسطس العام 2013 حان أوان هذه الخطط، فمن دون نقاش أو تصويت في البرلمان الأوروبي صادق الاتحاد الأوروبي، مدعوما من قبل ممثلى المصارف لدى الجمعية [أو الهيئة] الدولية للمبادلات والمشتقات (ISDA)،

مــن العبء الضروري لتغطيــة رأس المال المطلوب قَبْلَ أن تعيد الدولة رســملتها، أو قَبْــلَ أن تطلب من الحكومة تنفيذ الإجــراءات الضرورية لحمايتها من التدهور الحاصل في قيمة ثروتها»[1].

وحث الاتحاد الأوروبي الخطى حقا وحقيقة، فبعد مرور أقل من ســتة شــهور عــلى العمل بموجب خطــة الـBail-In في قبرص بات إشراك المودعين إجراء يتســم بالشرعية على المســتوى الأوروبي، وبدا الأمر كما لو أن المشــكلة الرئيســية المخيمة عــلى الاقتصاد المالي الأوروبي قد حلت، إذ إن ما لدى مصارف الدول الســبع عشرة، المنضويــة تحت راية منطقة اليورو من ودائع غــير مضمونة تبلغ قيمتها الإجمالية 860 مليــار يورو بــات بالإمكان الآن إخضاعها، أعني هــذه الودائع، إلى الإجراءات المقررة في الـBail-Ins

السائدة في الدول المختلفة. وبعد مضي أيام معدودة على المصادقة على التعليمات تلبدت سماء بروكسل وفرانكفورت بغيوم تنذر بقرب اندلاع عاصفة هوجاء. فبعد زمن قصير اختمرت نواة نزاع كان قبل أن يطفو على السطح بنحو مكشوف يدور بين المصرف المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي بشكل كامن من خلف الكواليس.

كان سبب هذا النزاع يعود إلى «اختبارات الضغط المصرفي» التي تزمع هيئة الرقابة المصرفية الأوروبية EBA إجراءها على مصارف أوروبية معينة، فاحتمالات كثيرة كانت تشير إلى أن بعض هذه المصارف لن تجتاز هذه الاختبارات بنجاح، وأنه سيتعين عليها بالتالي أن تتخذ الإجراءات اللازمة لزيادة رأسمالها الخاص. وبما أن التعليمات العائدة إلى الأول من أغسطس كانت تفرض في

هذا الخصوص إشراك المدخريـن والدائنـين من ذوي العلاقـة بالمصرف المعني بـادئ ذي بدء، لذا خشي المصرف المركزي الأوروبي من أن يتهافت أو يهجم المودعون على المصارف ليسـحبوا منها ودائعهم (Bank run)، عند أول تطبيق لهذه التعليمات.

بيد أن الاتحاد كان ينظر إلى الموضوع من زاوية مختلفة كلية، فبالنسبة إليه كان الـBail-In يعني بالدرجة الأولى رفع عبء ثقيل عن كاهل آلية الاسـتقرار الأوروبي

(*) أي المصارف التي يكون مجموع أصولها أدنى من مجموع خصومها. [المترجم].

على أن يتحمل الدائنون والمودعون أولا، ومن ثم آلية الاستقرار الأوروبي، وبألمانيا أيضا، أعباء زيادة رأس المال الخاص بالمصرف المعني.

وغني عن البيان أن اختلاف الآراء بين الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي عكس معضلة خيمت على الاقتصاد المالي الأوروبي، ففي خريف العام 2013: مجموع ميزانيات القطاع المصرفي ارتفع في غضون ذلك إلى 66 بليون يورو(*)، أي إن هذه الميزانيات باتت تبلغ أربعة أضعاف الناتج الإجمالي المتحقق في مجمل القارة الأوروبية. وبهذا المعنى بات واضحا أن إنقاذ النظام من انهيار مستقبلي سيتطلب تعبئة مبالغ مالية لا قدرة للدول ولا لأصحاب

الودائــع المصرفية على تعبئتهــا بأي حال من الأحوال. ومن هــذا كله يتبين أن كلا الإجراءين- أعني -Bail Out وBail-Ing لم يكونا في المنظور طويل المدى ســوى إجراء غير متكامل[**] سوى إجراء مرقع تشــوبه الشــوائب فعلا، ســوى إجراء يصلح في أفضل الأحوال لإضفاء الاستقرار على النظام مرحليا فقط، فالمشكلة الرئيسية كانت تكمن في أن المسؤولين لم تكــن لديهم- ما خلا الإجراءين المذكوريــن- خيارات أخرى مطروحة على طاولة النقــاش، أو لنقل إنهــم لم تكن لديهم خيارات أخرى قبــل أن يعلن صندوق النقد الدولي في التاسع من أكتوبر العام 2013 عن اقتراح كاد أن يكون خبطة قوية أخذت المسؤولين في الاتحاد الأوروبي على حين غرة.

ففي ورقة تتكون من مائة صفحة منشورة بعنوان

«Taxing Times» (حان أوان الضرائب) في الراصد المالي Fiscal Monitor، الذي يصدر منذ العام 2009، سلطت إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي الضوء على السياسة الضريبية العالمية في سياق تحليل اتسم بكثير من الدقة. وانطلاقا من عشرات البيانات الإحصائية قدمت الورقة عرضا شاملا لتطور الإيرادات الضريبية الدولية منذ أزمة العام 2007، وبيانات اقتصادية مخيبة للآمال، فقد توصلت إلى أن

(*) 66 تريليون يورو بحسب المصطلح المستخدم في الولايات المتحدة وفرنسا. [المترجم].

(**) هذا اللبس في معنى البليون والتريليون يحتاج إلى توضيح مرة أخرى، فالبليون (وهو نفسه التريليون في الولايات المتحدة وفرنسا) يعني الواحد الصحيح مع 12 صفرا.. وفي بعض الكتابات يقال بليون بمعنى مليار أي 1000000000. [المحرر].

الناتج المحلي المتحقق في دول اليورو، وبهذا المعنى كانت أوروبا قاب قوسين من تخطي مستوى الدَّيْن العام، الذي ساد في العام 2007 بمقدار 35 نقطة مئوية.

وفي منتصف الصفحة رقم 49 وردت فقرة من 15 سطرا تحت عنوان «ضريبة على الثروة لمرة واحدة؟» جاء فيها: «إن تفاقم التدهور الذي ترزح تحت وطأته المالية العامة في كثير من البلدان عزز الاهتمام بالضريبة على الثروة- وبفرض ضريبة على الثروات الخاصة لمرة واحدة- وذلك باعتبار أن هذه الضريبة تشكل إجراء استثنائيا لإحياء القدرة على الاقتراض. ويكمن الحافز في أن ضريبة من هذا القبيل إذا ما جرى فرضها من قبل أن يكون بالمستطاع التهرب منها وإذا ما تأكد للجميع أنها لن تتكرر مرة أخرى أبدا- لا تؤدي إلى تشوهات سلوكية (وأن الكثيرين يرون

فيها إجراء منصفا)».

وإذا ما استُخرج الجوهر من هذه العبارات المطاطة فسيظهر بكل تأكيد أن العبارة المذكورة قد أشـارت إلى أن الضريبة على الثروة الخاصة تتصف بالخصائص التالية: أولا، لا يمكن للمعنيين بها التهرب منها. ثانيا، أنهم يعتقدون أنها ستفرض لمرة واحدة فقط. وثالثـا، أنهـم لن يحاولوا- بعد العمل بها- سـحب ثرواتهم أو نقلهـا إلى خارج البلاد. وفي سـياق العرض اللاحق استشهدت الورقة بشخصيات مشهورة في التاريخ الاقتصادي كانت قد أيدت هذه الفكرة وأشارت إلى أنها تتمتع بفرص نجاح «قوية».

وبعد الإشـارة إلى أن الإجراء يجب أن يُقارن بمخاطر الخيارات المتاحة، شـطب الديـون جزئيا أو كليا من قبل الدول الدائنـة أو التضخم، جرى الحديث عن «كنز التجـارب الكبير»، الذي من

الممكن الاستعانة به في هذا المضمار. وتتناول الفقرة الأخيرة هذا الموضوع بكل موضوعية وعلى حقيقته، قائلة: ومن أجل خفض نسبة المديونية إلى مستوى العام 2007 يتعين (على بعض دول منطقة اليورو الخمس عشرة) فرض معدل ضريبي من نحو 10 في المائة على كل العائلات التي تمتلك ثروات رأسمالية».

لقد خلف هذا التقرير وراءه دويا عظيما انتاب العالم أجمع، الأمر الذي دفع المتحدثة الرسمية باسم الصندوق إلى أن تتنصل علانية مما جاء في التقرير بعد

الأمـر ليس على هـذا النحو، فمن نظرة خاطفة على الفقـرة الثانية يتبين بجلاء أن مـا قالته المتحدثة باسـم الصندوق يجافي الحقيقة كليـة، فالورقة المعنية توصلت، صراحة، إلى أن سبب فشل الضريبة في الماضي كان يعود في المقام الأول إلى أن التأخر في تنفيذها قد أتاح مساحة واسـعة للتهرب (الضريبي) وهـروب رؤوس الأموال. وبعبارات أخرى: لا يجري هنا نقد الضريبة بحد ذاتها، بل جرت الإشـارة إلى نقاط الضعف التي رافقت عملية تنفيذها حتى الآن.

إن «Taxing Times»، (حـان أوان الضرائـب)، لم يكن يعكـس بأي حال من الأحوال نزهات فكرية، كما هو مبين من العبارة المشـيرة إلى «كنز التجارب الكبير»، الذي يمكن الاستعانة

به في هذا الشأن، فالإشارة إلى هذا الكنز تمنح موضوع الضريبة على الثروة خلفيــة تاريخية. كما يعيد المؤلفون إلى الأذهان القول إن فرض ضرائب مــن هذا القبيل كان أمرا مألوفا، وكثير التطبيق في أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وفي ألمانيا واليابان عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية»، مؤكدين بذلك أنهم لا يتحركون هنا في رحاب عالم الخيال، بل يقفون على أرضية سياسية واقعية.

إن اقــتراح صندوق النقد الدولي بشــأن فرض ضريبة عــلى الثروات لم يكن إذن مجرد دعوى واهية لا أصل لها ولا ســند، دعوى ذاع صيتها مصادفة ليس إلا. فكما كان الحــال مع مقترح الـBail-In، العائد إلى أبريل العام 2012، دار الأمر هنا أيضا حــول عمل مدروس رُســمت خطوطه العريضــة بعناية كبيرة،

وأريـد منه توجيه النقاشـات في صفوف الرأي العام صوب الاتجـاه الذي أراده صندوق النقد الدولي. وإذا كانـت قد اندلعت ردود فعل غاضبة، فليس ثمة شـك في أن المسـؤولين كانوا قد حسبوا حسـاب ردود الفعل هذه مسبقا، باعتبار أنها تنفس عن خاطر البعض، وتهيئ الرأي العام للتعايش مع فكرة الضريبة على الثروات.

تجـدر الإشـارة إلى أن الورقـة قـد أشـارت في هامـش صغـير إلى ورقـة نشرهـا «المعهـد الألمـاني للبحـوث الاقتصاديـة» (DIW Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung)، في العام 2012 أثبت فيها الاقتصادي شتيفان بـاخ أن فـرض ضريبة بمقدار 10 في المائة

ولمرة واحــدة لا غير في ألمانيا يمكن أن

استثنى في ورقته الثروات التي هي أدنى من 250.000 يورو، واستهدف أغنى الأغنياء فقط، أي أولئك الذين يشكلون 8 في المائة فقط من سكان ألمانيا. واللافت للنظر أن ورقة الصندوق لا تشير إلى هذه الحقيقة لا من قريب ولا من بعيد.

والملاحظ أيضا أن ورقة الـ«Taxing Times»، (حان أوان الضرائب)، تشير إلى أن الهدف المنشود هو «تخفيض حجم المديونية إلى المستوى الذي ساد قبل اندلاع الأزمة». وهكذا، لم تجر الإشارة، لا تمويها ولا ذرا للرماد في العيون، إلى الرغبة في حل مشكلة معينة، من قبيل الأزمة التي يرزح تحت وطأتها النظامان الصحي والتعليمي أو البطالة في صفوف الشبيبة. إن مقترح فرض ضريبة على الثروات كان يدور حول أمر واحد فقط، هو الرغبة في إعادة عقارب الساعة ستة أعوام إلى الوراء، وإعادة

عقارب الساعة إلى وضع مالي ساد وقتذاك.

21

«الكثير مــن الانتفاضات والثورات أبانت بصــورة جلية حقيقة تقول: كلما كانت اللامســاواة في مجتمع ما أكبر كان احتمال نشــأة توترات اجتماعيــة وانــدلاع انقلابــات وثورات أكبر»

تراكم الديون وتزايد التفاوت الاجتماعي واختمار الثورة.. أهذه هي التطورات التي ستقضي على وجود الصندوق؟

بحســـب ما تذيعه وســـائل الإعلام الدولية

بـات العالم منـذ العام 2011 عـلى أدنى تقدي
يسـترد قوته ويتماثل للشـفاء اقتصاديا وماليا
مـن الانهيار الـذي عصف بـه في العام 2007
أضـف إلى هـذا أن صحفيـين مـن كل أرجا
المعمورة لا يدخرون جهدا في التأكيد على أنه
يكتشـفون بلا انقطاع مؤشرات جديدة تشـ
إلى وجـود بوادر تطور ملمـوس، عارضين هذ
المؤشرات عـلى الرأي العـام كدليل على وجو
تعاف «مستديم».

ويوجد، في الوقت ذاته، سيل جارف من أنبا
تشـير إلى أن النظام المالي الدولي بات قاب قوسي
من الانهيار وأنه آيل إلى السقوط في الهاوية خلا

بضعــة أيام أو أســابيع قادمة. عــلى صعيد آخر

ولا هم لهم غير إشباع نهم ملايين القراء للتنبؤات المشيرة إلى نهاية العالم.

وما من شك، في أن تعايش كلا الاتجاهين جنبا إلى جنب، يعود إلى أن الوضع الراهن يتسم بخاصية فريدة حقا وحقيقة، خاصية هي في الواقع حصيلة نتجت عن تطور لم ير العالم مثيلا له حتى الآن، وبالتالي، لا يمكن تفسيره بيسر. وعلى الرغم من هذا، فإن من الخطأ الاعتقاد أن الاقتصاد العالمي في طريقه للتعافي. إن العكس هو الصحيح: فكل الإجراءات التي جرى تنفيذها منذ اندلاع الأزمة المالية في العام 2007، بهدف بث الاستقرار في النظام أسهمت بلا استثناء في إضعاف هذا النظام بنحو مستديم وفي جعله أكثر تعرضا للاختلالات وأشد استسلاما للاضطرابات.

فالمديونية العالمية التي كانت في العام 2007 لا تزيد على

70 بليون دولار أمريكي، ارتفعت حتى منتصف العام 2013 إلى 100 بليون دولار. من ناحية أخرى، فحيثما اصطدمت المصارف بقيود قانونية، فإنها دأبت على نقل نشاطاتها في الحال إلى تنظيم غامض لا يلتزم بأي شفافية، أعني أنها دأبت في مثل هذه الأحوال على نقل نشاطاتها إلى مصارف الظل. فوفق التقديرات الحذرة، يخفي هذا النظام الغامض في أوروبا فقط 21 بليون يورو. وعلاوة على المضاربة الهوجاء، أدى الفزع من التضخم أيضا إلى اندلاع طلب كبير على القيم العينية، وبالتالي إلى خلق ضغوط شديدة في أسواق العقارات الدولية ونشأة فقاعات كبيرة في الأسواق المختلفة. وكما تبين لاحقا، انطوى التوسع الكبير في منح القروض إلى الدول الصاعدة، على تطور غاية في الخطورة. وعلى الرغم من كل التجارب المستقاة من أزمة أمريكا اللاتينية وأزمة

آسـيا في القرن المنصرم فإن القروض التـي منحتها المصارف الدولية العملاقة إلى هذه البلدان، ارتفعت قيمتها إلى الضعف، بين العامين 2008 و2013. وفي مطلع العـام 2014، بلغت مديونية الدول الصاعدة مسـتوى مثيرا للفزع: لقد وصلت إلى 9.1 بليون دولار أمريكي.

إن هـذه الأرقام لا تترك مجالا للشـك: المخاطر الحافـة بالاقتصاد المالي العالمي لم تخف شـدتها أبدا، بل ازدادت شـدة واتسـاعا بنحو كبير. كما أنهـا تبين، أعني الأرقام المشـار إليها آنفا، أن الصناعة الماليـة لم تصبح أكثر حذرا أو أكثر حيطة على

بل شـديدة المخاطر أيضا مقارنة بالسنوات السابقة للعام المذكور. ولا غرو في هذا، فإسـباغ صفة «مهم بالنسـبة إلى النظام» و too big to fail منح المصارف الدولية العملاقـة وضعا خاصا لا مثيل له في التاريخ الاقتصادي. حقا جرى في سـابق الزمن إنقـاذ مشروع ما مـن التعرض إلى انهيـار كلي، غير أن اعتبار فرع مـا من الفروع الاقتصاديـة جزءا لا يمكن للاقتصاد العالمي الاسـتغناء عنه بـأي حال من الأحوال، والنظـر إليـه بالتالي على أنه مصون دائما وأبدا - إن هـذا كان ولا يزال حتى اليوم الحاضر أمرا فريدا حقا وحقيقة.

وحتى بالنسـبة إلى أكثر مصارف الاسـتثمار إقبالا على

المخاطـر، فالملاحظ هو أن الحقبة السـابقة للعام 2007 كان يوجد فيها خط أحمر يحدد لهذه المصارف مسـتوى المخاطـر المسـموح بها - الخوف من الإفلاس. وغني عن البيـان أن هذا الخط الأحمر لا وجود له بالنسـبة إلى المصارف، التي صارت من الأهمية بمكان، بحيث ما عاد يجوز تركها تعلن الإفلاس big to fail too. إن هذه المصارف تسـتطيع الإقدام على أي خطر يحلـو لها، بـلا خوف من أن تخسر وجودهـا بهذه المجازفة أو تلـك. بيد أن هذا هو ليس كل ما في الأمر: إن هذه المصارف مسـموح لها بأن تضع نفسها فوق القانون، كما تشـهد على ذلك السـنوات المنصرمة، وأن تتصرف كما لو كانت فوق القانون من غير أن يتعرض المسـؤولون فيها للمحاسـبة. إن المصارف تمارس أعـمالا جنائية بكل تأكيد، فهي تقـوم في وقت واحد بتصريـف البضائع

المالية التي تقوم هي نفسها بالمراهنة عليها، وتضارب بنحو مخالف للقوانين على العملات الأجنبية وتتورط في فضيحة الليبور الذائعة الصيت[*]، وتتعرض مكاتب قياداتها إلى الكثير من الحملات البوليسية التفتيشية، ويلاحق القضاء في فرانكفورت ولندن وزيورخ ونيويورك كبار موظفيها، ويعلق تقديمهم للقضاء لقاء فرضه عقوبات نقدية عليهم[1]. ولا مندوحة عن التذكير بأن هذه الأعمال الجنائية هي قمة جبل جليد عائم. لقد أسبغت السياسة على هذه الجماعة من البشر امتيازا صار بموجبه مسموحا لهم بإن يمارسوا عمليا كل ما يحلو لهم من سلوكيات شائنة، بلا ضمير يؤنبهم[2].

(*) أي معدل الفائدة السائد بين المصارف في سوق لندن النقدي. [المترجم].

فحسب، بل أخذت تتسارع أيضا بوتائر متصاعدة: تركز القوة الاقتصادية والمالية بأيدي مشاريع يتناقص عددها من يوم إلى آخر، وتركز الثروات المتزايدة بنحو دؤوب بأيدي ثلة صغيرة مكونة من أغنى الأغنياء، وتراجع حقوق الأكثرية لمصلحة تزايد امتيازات أقلية صغيرة بكل معنى الكلمة.

فوفق دراسة نشرتها الجامعة التكنولوجية في زيورخ، أمسى 80 في المائة من حجم المبيعات العالمية بأيدي 1.7 في المائة من المشاريع العابرة للجنسيات، وأن 147 شركة عملاقة تسيطر بمفردها على 40 في المائة من هذه المبيعات. ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة إلى الثروة الخاصة: فنحو 5 إلى 10 في المائة من الأغنياء يستحوذون على 80 في المائة من ثروة العالم. غير أن هذه الأرقام ليست الأمر الوحيد الذي يثير الرهبة، إن تزايد سرعة هذا التركز في

السنوات الأخيرة هو في المقام الأول الأمر الأكثر إثارة للقلق. فعلى المستوى العالمي، ارتفع عدد المليارديرات خلال الفترة الواقعة بين العامين 2006 و2013 من 793 إلى 2170. وخلال الفترة الواقعة بين العامين 2009 و2013، انضم إلى هذه المجموعة 880 ملياديرا، ومن المتوقع أن يتزايد عدد هذه المجموعة بنحو 250 ملياديرا في كل عام. والملاحظ هو أن ثروة أغنى الأغنياء ارتفعت من 3.1 بليون دولار إلى 6.5 بليون دولار بين العامين 2009 و2013، أي أنها ارتفعت إلى أكثر من الضعف.

وكانت حصيلة هذا التطور المتسارع هو ارتفاع الهوة بين أكثر المعايير أهمية في المجتمعات البشرية - ارتفاع التفاوت الاجتماعي إلى مستوى لا مثيل له في التاريخ. فلم يحدث في التاريخ أبدا، أن يصل مستوى التفاوت الاجتماعي إلى ما وصل

إليه في اليوم الحاضر. ففي العام 2013، اســتحوذ 85 فردا من أغنى أغنياء العالم عــلى ثروة مقدارها 1.7 بليون دولار أمريكي، أي أنهم اســتحوذوا على ثروة تعادل الثروة التي يمتلكها 3.5 مليار من بني البشر، أي استحوذوا على الثروة، التي يمتلكها نصف البشرية[3]. وفي بريطانيا على سبيل المثال، استحوذت في العام 2013 خمــس عائلات على ثروات تعــادل قيمتها 20 في المائة مــن مجمل ثروة مواطني البــلاد. وفي نفس العام، امتلكــت في الهند 56 عائلة ثروة إجماليــة تعادل قيمتها

ما لديه من رأسمال - على فوائد كانت قيمتها تسمح له بأن يدفع الأجر السنوي لنحو 440 ألف مواطن مكسيكي. غير أن التفاوت يتضح على أنصع ما يكون في الولايات المتحدة الأمريكية، فالمليارديرات البالغ عددهم في الولايات المتحدة نحو 500 شخص، يقف قبالتهم 50 مليون مواطن أمريكي يسدون حاجتهم للبقاء على قيد الحياة من خلال بطاقة التموين التي يحصلون عليها من المكاتب والمنظمات الخيرية المعنية بالرعاية الاجتماعية.

وفيما يقف ملايين من بني البشر في أدنى السلم الاجتماعي، بفعل برامج التقشف القائمة على مبادئ الليبرالية الحديثة، التي فرضت عليهم أن يعيشوا في نكد وتعاسة وفقر

مدقع، كان الواقفون في أعلى السلم الاجتماعي منهمكين بجنون ومجون في زيادة ثرواتهم إلى مستويات لا مثيل لها في تاريخ البشرية. وفيما يتضور في العالم الراهن 840 مليونا من شــدة الجوع، ويعيش 770 مليونا بلا مياه صالحة للــشرب، وعدد مماثل أميون لا يقرأون ولا يكتبون، و80 مليون طفل لم يذهبوا إلى المدرســة قط، يمتلك في هذا العالم أيضا أفراد تكفي ثروة الواحد منهم لإصلاح حال الأنظمة التعليمية والصحية في بلدان بأكملها.

إن هذا الوضع المفزع ليس النتيجة المنطقية لطريقة عمل النظام السائد فقط، هذا النظام الذي يجعل من كســب الربح أسمى أهدافه، بل هو أيضا مؤشر واضح على المســتقبل الذي ينتظر العالمَ في الســنوات المقبلة. وفي العصر القديم، في القرن

الثالث ميلادي، كتب أرسطو قائلا: «إن التفاوت الحقيقي أو المزعوم، كان دائما وأبدا، سببا يدفع المواطنين إلى القيام باضطرابات وثورات»، وبعد قرنين من ذلك، أعلن الفيلسوف والمؤرخ اليوناني بلوتارك أن «عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء هو أقدم وأفظع المآسي، التي عصفت بجميع الجمهوريات». إن الألفي سنة من تاريخ البشرية أثبتت بصورة لا تقبل الجدل صدقية ما أشار إليه اليونانيون. فالكثير من الانتفاضات والثورات أبانت بصورة جلية حقيقة تقول: كلما كانت اللامساواة في مجتمع ما أكبر، كان احتمال نشأة توترات اجتماعية واندلاع انقلابات وثورات أكبر.

إن السياسة الليبرالية الحديثة المتبناة من قبل صندوق النقد الدولى هى التى

في الأمــر. فعلاوة على ما قلناه، فإن الملاحظ أيضا هو أن التوترات الاجتماعية تتزايد بسرعة لا قرينــة لها في التاريخ، وأن الإجراءات التي نُفذّت في الســنوات المنفرطة، بغية التغلب على الأزمة، لم يســفر إجراء واحد منها عن تحســن في الوضع، أو عن إضفــاء الاســتقرار على هذا الوضع عــلى أدنى تقدير. إن الــ Bail-Out(*) وبرامج التقشف والتوسع في طبع الأوراق النقدية بلا قيود وحدود، ووصول معدل الفائدة إلى قيمــة تبلغ صفــرا بفعل السياســة النقدية المنتهجة من قبــل المصرف المركزي الأوروبي، نعــم إن هذا كلــه كان تأثيره تأثــير جرعة هيرويــن يتناولها مدمن على المخدرات - توحي ظاهريــا بتحقق انتعاش مرحلي، لكنها تزيد من وهن وضعف الجســم في الأجــل الطويل. من ناحية أخرى، ليس ثمة شــك في أن الــBail-In(**) والضريبة(***)، والإجراءات

الأخرى الهادفة إلى تقليص المكاسب الاجتماعية، سيحين أوانهـا في قريب الزمن بـكل تأكيد، وعلى رغم أن تأثيرها لا يختلف عن تأثير جرعة الهيروين لدى الشخص المدمن عـلى تعاطي المخدرات، فهـو يتلاشى تلاشي جرعة الهيروين عند المدمن، بسرعة إن عاجلا أو آجلا، غير أنها تنخر في أسس النظام بمثابرة وإصرار، وتقوض أركانه في نهاية المطاف.

ويمكـن تلخيص نتائج هذه التطورات على النحو التـالي: إن الجماهير العمالية تسـيطر عليها حركة لولبية تتجه بها إلى المنحدر بصورة حتمية وبلا حاجز يقف في وجهها أو يستطيع قلبها رأسا على عقب، نعم إن هذه الجماهير تسيطر عليها حركة لولبية تخفض مستواها المعيشي دوما، وتحتم أن يكون كل إجراء مستقبلي أكثر وبالا عليها من الإجراء السـابق عليه. بيد أن هـذا كله لن يكون بلا

نتائج. فالتاريخ يبين بجلاء أن المعايشـات الاجتماعية المهلكة للأعصـاب تتمخض عادة عن غضب عارم لـه ديناميته الخاصة وله طاقة كامنة فيه. حقا تنشـأ هـذه الدينامية خلال حقب زمنيـة طويلة، وأنها قد تطفو على السـطح من حين إلى آخر، وتخف من ثم فتبدو

(*) إنقاذ المصارف المتعثرة من خلال المساعدات المالية الحكومية، أي من خلال أموال دافعي الضرائب. [المترجم].

(**) أي إشراك المسـاهمين برأسـمال المصرف المعني والأطراف المموِلة لهذا المصرف بالخسـائر التي تتعرض لها المصارف المعنية. [المترجم].

(***) على الثروة، المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي. [المترجم].

وليس بوسع أحد من بني البشر التنبؤ بزمن اندلاع هذه التحولات الاجتماعية. بيد أن من حقائق الأمر أيضا أن هذه التحولات ستندلع حتما في يوم من الأيام، فما من شك في أن المياه تتحول إلى بخار إذا ما بلغت درجة الغليان. إن الأحداث الأخيرة في مصر وتونس ليست سوى النذر المؤذنة بهذه التحولات. إن هذه الأحداث أبانت أن قوة الغضب الاجتماعي الكامن في أعماق الجماهير المحبطة تستطيع إذا ما اختمرت أن تهدم كل السدود. كما أبانت أيضا أن الثورات قد تندلع في أماكن ما كان أحد يتوقع منها أن تكون حاضنة للثورة، وأنها يمكن أن تنتقل إلى أماكن أخرى بفعل ديناميتها.

وفي اليونان وإسبانيا والبرتغال، ودول أخرى واقعة في

جنوب أوروبا، اندلعت أيضا احتجاجات عارمة. وكان قد كُتب على بعض اللافتات عبارات من قبيل «لتسقط الترويكا» و«ليذهب صندوق النقد الدولي إلى الجحيم». وكما هي الحال مع الثورات في تونس ومصر، قُمعت هذه الاحتجاجات أيضا. بيد أن استخدام القوة لقمع هذه الاحتجاجات لا يعني بأي حال من الأحوال أن هذه الاحتجاجات قد انطفأت جذوتها بنحو نهائي. إن العكس هو الصحيح: إن استخدام القوة يذكي بلا أدنى شك الغليان الشعبي، ويمنح الاحتجاجات الفرصة لأن تختمر من قبل أن تتحول في اللحظة المواتية إلى ثورة لا سد يستطيع وقفها.

وكيفما كانت الحال، فالأمر الأكيد هو أنه لا يمكن أبدا التكهن بالصورة التي سيتخذها التمرد والصيغة التي

ستتحول إليها الثورة في عصر شبكات التواصل الاجتماعي وفي زمن الفرص الهائلة التي تتيحها وسائل الاتصالات الحديثة. ولكن، وعلى خلفية التجارب التاريخية، من حق المرء أن يؤكد أن: الجهود المبذولة من قبل منظمات من قبيل صندوق النقد الدولي للمحافظة على النظام السائد تدفع الحكومات لأن تستخدم أساليب بوليسية أعنف وأشد قسوة عند قمع الاحتجاجات الشعبية. وحينما لا تنفع هذه الأساليب في فض الاحتجاجات، فلن يكون أمام الحكومات سوى منفذين – إما فرض الديكتاتورية أو البدء في شن الحروب.

وليخلــق عــدوا وهميا ليحول أنظار أناس يعيشــون في أزمنة المشــاكل الاقتصادية الكبيرة عن المســببين الحقيقيين لشقائهم، وليســتثمر غضبهم في صراعات عسكرية داميــة. وبهذا المعنى، فإن تزايد عدد التنظيــمات اليمينية في أوروبا، وتعالي صليل ســيوف الجيوش، وتنامي استعداد العسكريين للمشاركة في التدخلات العسكرية في جميع ربوع المعمورة، ليست سوى نذر شؤم.

ولو نجحت الجماهير العاملة، على الرغم من كل الظروف المعاكسة، في اكتشاف أكاذيب وسائل الإعلام والسياســيين، ولو أفلحوا في تحرير أنفسهم من فخ الأحزاب والمنظمات التقليدية، وطوروا تنظيمات وأساليب كفاح حديثة تتماشى مع متطلبات الزمــن الحاضر، فلا مــراء في أن هذه الجماهير ســتكون لديها فرصــة تاريخية: إذ ســيكون بوســعها - انطلاقا من المســتويات

التقنية والعلميــة المتحققة في العصر الراهن - إقامة مجتمع، لا يســيطر عليه جشع أقلية لا يُشْبَع نهمها للربح وتراكم الثروات أبدا، بل تســيطر عليه الرغبة في تلبية الحاجات الاجتماعية المهمة بالنسبة إلى أكثرية أبناء الشــعب. وفي أرجح الظن، ليس بالمستطاع التنبؤ حاليا بالهيئة التي سيكون عليها هذا المجتمع مستقبلا، بيد أن ثمة أمرا لن يشط المرء في التنبؤ به أبدا: مستقبلا، لن يكون فيه دور لمنظمات من قبيل صندوق النقد الدولي.

22

«بالنسبة إلى ألمانيا صارت العضوية في الاتحـاد الأوروبي، وفي الترويـكا أيضـا، شراكـة إجباريـة مرهقة، بودها أن تتخلـص منها في الحال، لـو لم يكن هنـاك هـذا التداخل الكبـير في كثـير مـن العلاقـات الاقتصادية والمالية»

ألمانيا والصندوق.. شؤم يلوح في الأفق

بصفتها دولـة انهزمت في الحرب العالمية الثانيـة، لم توجه إلى ألمانيا دعوة للمشـاركة في مؤتمـر بريتـون وودز، ولم تسـاهم، في الاجتماعـات التاليـة المخصصة لاسـتحداث

نظــام اقتصادي عالمي جديــد، في أربعينيات القرن العشرين. وبعد مضي سبعة أعوام على نهاية الحــرب، في الرابع عشر من أغســطس العام 1952، انضمت ألمانيا إلى صندوق النقد الــدولي، بصفتهــا العضو الثامن والخمســين. وطوال عضويتها (حتى بعد توحيد شــطريها الغربي والشرقــي)، لم يحصل أن طلبت ألمانيا قرضا من الصندوق قط.

وبفضل حصتهــا البالغــة 5.98 في المائة، أمســت ألمانيا، حاليا - بعد الولايات المتحدة

المحافظين التابع للصندوق، وبين مايو من العام 2000 ومارس من العام 2004، تولى هورست كولر، المواطن الألماني، الذي سيصبح رئيس جمهورية ألمانيا لاحقا، منصب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي. على صعيد آخر، فإن الطرفين، أعني ألمانيا (في إطار الاتحاد الأوروبي) وصندوق النقد الدولي، أمسيا، منذ بضع سنوات، يشكلان جزءا من الترويكا، المكلفة بالتغلب على أزمة اليورو.

إن الاعتقاد بأننا، هاهنا، إزاء قوتين وحد بينهما هدف مشترك، يبدو، عند إمعان النظر، أنهما ليسا سوى جماعة تطغى عليها حسابات دقيقة لممارسة الهيمنة وتسود بينها صراعات مختلفة. وللإحاطة علما بهذه الحسابات والصراعات، لا مندوحة من تسليط الضوء على التطور

المختلف، الذي مرت به كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية.

وكما هو معروف، اندلعت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، في النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين، وأن ألمانيا كانت، في هذه الحرب الباردة، دولة، تقع في الخط الأمامي من خطوط المواجهة بين القطبين المتناحرين. وهكذا، فحينما طرحت الولايات المتحدة على ألمانيا العام 1952 فكرة العضوية في صندوق النقد الدولي، كان الهدف من ذلك هو تعزيز قوة ألمانيا اقتصاديا، وتوظيف هذه القوة لمصلحة ما لدى الولايات المتحدة من نظام هيمنة عالمي الأبعاد. ورحبت ألمانيا بالعرض الأمريكي أيما ترحيب. فهي كانت قد خسرت أسواقها في الشرق عقب

اعتماد نظـام التخطيط الاقتصادي في الدول الدائرة في فلك الاتحاد الســوفييتي. من هنــا، فإن العضوية في الصندوق، تفتح أمامها أســواقا رحبة في أوروبا الغربية والولايــات المتحدة الأمريكية. وهكذا، نشــأت بين ألمانيــا والولايات المتحدة رابطة تخدم مصلحة الطرفين.

وإبــان حكم الرئيس رونالد ريغان، انطلق في ثمانينيات القرن العشرين عصر جديد، مشــبع بأفكار الليبرالية الحديثة، انطلق عصر جديد منح الرأسمال المالي

الأجور المتدنية. وفي هــذه الحقبة من الزمن، كثفت ألمانيا علاقاتها ببقية الدول الأوروبية المنضوية تحت راية الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وعلاوة على الدول المؤسســة ألمانيا ولوكســمبورغ وبلجيكا وهولندا وفرنســا وإيطاليا، انضمت إلى الجماعة الاقتصادية، في الثمانينيات كل من أيرلندا وإســبانيا والبرتغال واليونان. ولم تمتعض الولايات المتحدة من اندلاع هذا التطور، فحتى ذلك الزمن، لم تشكل الجماعة الاقتصادية الأوروبية تهديدا لمصالحها قط.

وعقب انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 وإعادة توحيد ألمانيا العام 1990، تغير ميزان القوى في داخل أوروبا بخبطة واحدة. وإذا لم تنشأ عن هذه التحولات، صراعــات مع مصالح الولايات المتحدة، فما ذلك إلا لأن تفكك ألمانيا الشرقية قد دق

ناقوس تفكك الاتحاد السوفييتي والدول السائرة في ركابه أيضا. وفيما استحوذ الرأسـمال الألماني [الغربي] على ثروات ألمانيا الشرقية، سابقا، بمساعدة قدمتها له المؤسسة المؤتمنة على إدارة تلك الثروات (Treuhananstalt)، هجمت المصارف العملاقة والشركات متعددة الجنسـيات الأمريكية على ربوع الاتحاد السوفييتي (سابقا) وبلدان الكتلة الشرقية، محققة أرباحا خيالية.

وعلى خلفية اتفاقية ماسـتريخت العائدة إلى العام 1992 وتأسـيس الاتحاد الأوروبي ليحل مكان الجماعة الأوروبية، تطورت أوروبا إلى قوة اقتصادية عالمية، مسـتقلة بذاتها. وعلـى الرغم من أن الولايـات المتحدة كانـت تنظر إلى هذه التطورات بحذر شـديد، فإنها كانت وقتذاك مشغولة،

هي نفسها، بإصلاح حال هيــكل اقتصادها الوطنــي. وفي الواقع، كانت الحرب على يوغســلافيا، في نهاية التســعينيات، والتي شاركت فيها من ناحية ألمانيا في إطار الاتحاد الأوروبي ومن ناحية أخرى الولايات المتحدة بصفتها القوى العظمى في حلف الأطلسي (الناتو)، آخر عمليات يشترك فيها البلدان على المسرح العالمي.

وشــهد مطلع الألفية الثالثة تزايد الاختلافات بــين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فإنشــاء منطقة اليورو، أســفر عن منطقــة نقدية، أخذت تظهر على

فبفضـل اليورو مـا عادت ألمانيا تخـشى لا ارتفاع قيمة عملتهـا الوطنية المارك الألماني، ولا انخفاض قيمة عملات بقية الدول الأوروبية، التي هي أهم مسـتورد للبضائع الألمانية.

ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية مسـتعدة لأن تتنازل للمنافس الجديد ولا حتى عن سوق واحدة بلا مقاومة. وتجسد رد فعل الأمريكيين في أنهم منحوا العملة الأوروبية الموحدة، عبر أسواقهم المالية، فرصا مربحة إلى درجة شجعت على تسرب كميـات كبيرة من اليـورو، الأمر الذي أضعف أهمية وقيمة اليـورو، بصورة كبيرة. وبنحـو مواز، وفي أبريل العام 2000، تقلد هورسـت كولر، منصب المدير التنفيذي لصنـدوق النقد الـدولي. وفي الواقع، فإن اختيار هذا الرجل، الذي عمل، في سـابق الزمـن، مديرا لأحد أقسـام وزارة الاقتصاد الاتحادية، لم يكـن تثمينا لتزايد

أهمية ألمانيا، بل كان، في المقام الأول، محاولة لإشراك ألمانيا، الدولة الرائدة في الاتحاد الأوروبي، في التصورات الإستراتيجية الدائرة في خلد الولايات المتحدة الأمريكية.

وكسب كولر ود الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي ليس بسبب دوره في تعبئة المساعدات المالية الألمانية لتمويل حرب الخليج العائدة إلى العام 1990 فقط، بل وبفعل دوره في تحقيق الوحدة الألمانية في المقام الأول. فبصفته مستشار رئيس الحكومة الألمانية هلموت كول للشؤون الاقتصادية والمالية، كان كولر يشرف على إدارة العلاقات المالية مع الجماعة الأوروبية وعلى مؤسسة الأمان (Truhandanstalt)، ومهد هو وموظف آخر اسمه تيلو سارازين لصياغة الخطوط العريضة للاتحاد الاقتصادي والنقدي مع ألمانيا الشرقية. وبفضل اقتراح كولر تحويل

العملتين الألمانيتين بنســبة واحد إلى واحد، حققت المشاريع الألمانية الغربية أرباحا طائلة، وانهارت المشــاريع الشرقية كلية، وغدت ألمانيا الشرقية بلا صناعة تذكر.

ولكــن، وبقدر تعلق الأمر بصندوق النقد الدولي، كان دور كولر الأهم، هو أنــه عبّد الطريق أمام نجاح المصــارف في تحقيق زيادة ثرواتها بنحو لم يكن له

بأثمان بخسة، وأن تحوز لنفسها على ما لهذه المصارف من استحقاقات مالية تعود إلى حقبة ألمانيا الشرقية. وبما أن هذه الاستحقاقات لم تكن سوى دعم مالي مضمون بحكم الاتفاقيات المبرمة رسميا، لذا حققت المصارف صفقات ما كان في وسعها أن تحلم بها أبدا. فعلى سبيل المثال، استحوذ المصرف البرليني (Berliner Bank) (الغربي) على مصرف مدينة برلين (Berliner Stadtbank) (التابع لألمانيا الشرقية)، لقاء دفعه مبلغا قدره 49 مليون مارك ألماني، وعلى استحقاقات مالية لهذا المصرف قيمتها 11.5 مليار مارك ألماني، أي أنه حقق - على حساب الدولة - ربحا قدره 11.451 مليار مارك، أي ما يزيد على سعر الشراء بنحو 235 مرة[1]. وحقق المصرف الألماني الدويتشة بنك

Bank Deutsche أرباحا لم تدر في خلد قياداته ولا حتى في المنام في الحقبة السابقة على توحيد ألمانيا. فبفضل اقتراح قدمه كولر، استحوذ الدويتشة بنك على مصرف الدولة في ألمانيا الشرقية وعلى 49 في المائة من حصص البنك المؤسس حديثا باسم بنك الائتمان الألماني، وعلى 122 فرعا من فروع هذه المصارف، الواقعة في أرقى الأماكن، وعلى جميع الخبرات الفنية والعملية - مجانا!

وخلال الأربع سنوات، التي تولى فيها منصب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، تميز كولر من خلال ازدواجية المعايير، التي يفصح عنها من حين إلى آخر: فعلى خلفية الاحتجاجات الدولية ضد السياسة التي نفذتها منظمته في نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة، انتهز كولر أغلبية

الفرص السـانحة للظهور بمظهـر المدافع عن حقوق الفقراء. بيد أنه أزاح السـتار عن حقيقة شـخصيته، حينـما دفع الأرجنتين على إعلان الإفلاس، بلا مراعاة لمصالح الفقراء ولحياتهم في ظل فقر مدقع حقا وحقيقة، وحينما اسـتحدث «المبادرة الثانية المعززة للبلدان الفقـيرة»، (هيبيك 2)، التي كانت الحجة المناسـبة لتعزيـز خضوع دول العالم الفقيرة إلى ديكتاتورية الصندوق وإرادة حكومات فاسدة.

الأمريكي رامســفلد على ألمانيا وفرنســا، متهما إياهما بأنهما تجســدان «أوروبا القديمــة»، وزاعــما أن أعضاء حلف الأطلــسي في الشرق، هم الذين يجســدون «أوروبــا الحديثة». وكان ســبب التوترات يعود إلى أن ألمانيا، ومعها فرنســا، قد رفضت على لسان مستشــارها غيرهارد شرودر، المشاركة في «حلف الراغبين» في الحرب على العراق.

إن رفض ألمانيا المشاركة في الحرب، ليس سببه هو أن روح السلام قد خيمت بين ليلة وضحاها عــلى شرودر أو وزير خارجيته من حزب الخضر. فالاثنان كانا قد أبانا استعدادهما لخوض الحروب، قبل أربع سنوات فقط، أعني حينما وافقا على مشــاركة القوات الألمانية في أعتى هجمات جوية إبان حرب كوســوفو. إن ســبب الرفض الألماني كان يكمن من ناحية في

الاستنكار الشعبي للحرب على العراق، ومن ناحية أخرى، احتراما لمصالح شريكين اقتصاديين تزداد أهميتهما باطراد: روسيا، الدولة التي تزود الاقتصاد الألماني بالغاز والبترول، والصين، البلاد التي تزداد أهميتها كشريك تجاري يحقق أسرع معدلات نمو اقتصادي.

وللحد من تسرب كميات كبيرة من اليورو إلى منطقة الدولار، نفذت الحكومة الألمانية الائتلافية بقيادة شرودر بين العامين 2003 و2005 ما يسمى أجندة 2010، علما أن هذه الأجندة اشتملت على أعنف ما عرفت ألمانيا من إصلاحات تنفذ في سوق العمل وأنظمة الرعاية الاجتماعية. فمن خلال التخفيف من أحكام فسخ عقود العمل وإلغاء المعوقات القانونية الخاصة بتأجير العمال واستحداث قطاع للعاملين بأدنى

الأجور، جذبت الحكومــة رأس المال الأجنبي وســاعدت المشاريع الألمانية، في السنوات التالية، أي في ظل حكومة ميركل أيضا، على كسب قوة تنافسية دولية أكبر وعلى التوسع في فائض الميزان التجاري - بلا اعتبــار لغضب الولايات المتحدة الأمريكيــة، التي كانت، حتى ذلك الزمن، تعاني ضغطا شــديدا، وذلك لأن السماء باتت، في نهاية العام 2006، ملبدة بغيوم أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر.

ملحقــة بذلك أفدح الأضرار بالمال العام، بــدأ، من ثم، المصرف المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفدرالي) التوسع بالمعروض النقدي من خلال سياسة التسهيل الكمي (Esing Quantitative)، أي بدأ بتنفيذ سياسة كادت تكون بمنزلة إعلان الحرب على اليورو وما سواه من عملات مختلفة. وكان كفاح أوروبا ضد انعكاسات أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر، قد أسفر عن تورط المنطقة النقدية الموحدة، في أزمة اليورو، وجعل حكومة برلين تواجه مشكلات عظيمة.

وإذا كانت ألمانيا، حتى ذلك الحين، هي المنتفع الأكبر من اليورو، فإن العملة الموحــدة باتت الآن بمنزلة قيد على ألمانيا. ففي الزمن الســابق على اســتحداث اليورو، كانت ألمانيا

بفضل عملتها الوطنية المارك، قادرة على الخروج بسلام من عجز بعض البلدان الأوروبية عن خدمة ديونها. وبهذا المعنى، فإن النأي بالنفس عن مشاكل الدول الأوروبية الأخرى، ما عاد ممكنا على خلفية العملة المشتركة. من هنا، لا عجب أن تقترح ألمانيا في الحال إمكانية تعليق عضوية الدول العاجزة عن خدمة ديونها في الاتحاد النقدي الأوروبي، واستحداث نظام يرتب إعلان إفلاس الدول.

واستند هذا الاقتراح على حسابات دقيقة. حقا تكبدت مؤسسات مالية ألمانية مختلفة خسائر مالية بعشرات المليارات، بيد أنها استطاعت تحمل هذه الخسائر بيسر، بفضل ما قامت به في اليونان، مثلا وليس حصرا، من مضاربات على الصرف الأجنبي انطلاقا من احتمال عودة اليونان إلى

عملتها الســابقة (الدراخما)، ومن احتمال تخفيض ســعر صرف الدراخما. كما عوض عن هذه الخسائر، جزئيا على أدنى تقدير، الاستحواذ على المشاريع والمساهمة في المشاريع المختلفة.

بيد أن برلين لم تحســب للآخرين حسابا يذكر، لا لبقية دول الاتحاد الأوروبي ولا للولايــات المتحدة الأمريكية بالدرجــة الأولى، فالأخيرة كانت في حالة تأهب قصــوى على خلفية إعادة تأمين كثير من المصارف الأوروبية لدى شركات التأمين الأمريكيــة. ومهما كانــت الحال، فالحقيقة التى لا خــلاف عليها، هى أن هؤلاء

ومالية أوربية، أن تساهم، أيضا، بأكبر قسط مالي لتمويل صندوق تسهيل

الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF)، لتمويل آلية الاستقرار الأوروبي (ESM)، التي حلت مكانها.

أضف إلى هذا أن الحاجة الكبيرة إلى الاقتراض، قد حثت على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، الذي بات من الآن فصاعدا، يشكل هو والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي والترويكا، أي السلطة المعنية بسلامة اليورو وبحماية المصارف بلا قيد أو شرط، ونقل الأعباء الناجمة عن الأزمات على كاهل الجماهير العاملة.

وبالنسبة إلى ألمانيا صارت العضوية في الاتحاد الأوروبي، وفي الترويكا أيضا، شراكة إجبارية مرهقة، بودها أن تتخلص

منهـا في الحال، لو لم يكن هناك هذا التداخل الكبير في كثير من العلاقات الاقتصادية والمالية. وبما أن التوترات السائدة بين الدول الأعضاء وتلك التوترات السـائدة في داخل هذه الدول، تزداد تصاعدا من يوم إلى آخر، لذا تتراكم هاهنا طاقات هائلة لصراعات، قد تسـفر، مستقبلا، عن تصعيد كبير لنزاعات مختلفة بين هذه الأطراف جميعا.

وفي العام 2001، صاغ الكاتب والسمسـار المالي نسـيم نقولا طالب مصطلح «البجعة السـوداء». ويعبر هذا المصطلح عن حدث لا هو عادي ولا هو متوقع، يطفو على السـطح فجأة، ويمكن فهم كنهه بيسر لاحقا. وثمة حالات يزداد فيها احتمال تحقق حدث من هذا القبيل بنحو كبير جدا. وليس ثمة شك في أن الحالة الراهنة، المتميزة بالمديونية الحكومية وتدفق كميات

نقدية هائلة على أســواق المال، بفضل السياســات النقدية المنتهجة من قبل المصــارف المركزية المختلفة، ومعدلات البطالة واتساع هوة اللامساواة الاجتماعية إلى مستويات تاريخية، هي واحدة من هذه الحالات.

في هــذا المحيط العالمي، فــإن ألمانيا، التي تعتبر قوة الدفع الأساســية في الاتحــاد الأوروبي، لــن تبقــى، دائما وأبدا، بمنــأى عن هذه النتائــج المدمرة.

داخل منطقة اليورو. فوفق دراسة أعدها المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية

Institut für Wirtschaftsforschung, DIW) (Deutsches)، في مارس 2014، كانت اللامساواة في ألمانيا، العام 2012، أكثر تفاقما من اللامساواة السائدة في إيطاليا واليونان.

وفيما ارتفع عدد المليونيرات الألمان إلى أكثر من مليون، أمست الآن عائلة واحدة من سبع عائلات ألمانية تندرج في قائمة الفقراء أو أمست على حافة الفقر. وفي العام 2012، كان 20 في المائة من السكان لا يمتلكون أي احتياطيات نقدية، و7 في المائة كانت مديونيتهم أعلى من مدخراتهم. على صعيد آخر، تراجعت ثروة العاطلين عن

العمل بين العامين 2002 و2012 بنحو 40 في المائة. وفي العام 2003، كان 258 ألف متقاعد يزيد عمرهم على 65 عاما، بحاجة ماسة إلى احتياطيات نقدية توفر لهم سبل العيش، أما في العام 2012، فإن هذا الرقم ارتفع إلى 435 ألف متقاعد. من ناحية أخرى، بلغ عدد عقود العمل المؤقت في العام 2013 نحو 2.7 مليون، وبهذا فإن هذا العدد ارتفع إلى ما يساوي 42 في المائة من جميع عقود العمل الجديدة. وكانت رابطة الاتحادات الخيرية في برلين قد أعلنت في تقريرها الثالث العائد إلى العام 2013، أن 17.6 في المائة من جميع أطفال الشطر الغربي و25.7 في المائة من جميع أطفال الشطر الشرقي من ألمانيا صاروا قاب قوسين من العيش في ظل الفقر.

إن ثمـــن نجاح ألمانيا في تبوؤ مركز «القاطرة الاقتصادية» في الاتحاد الأوروبي، دفعـــه الملايين من أصحـــاب الأجور المنخفضـــة، والعاملين بالإعـــارة، والعاطلين المدرجـــين في قوائم الرعاية الاجتماعية، والمتقاعدين الذي ينزلقون باطراد في فخ الفقر، وأطفال لم يعدل في معاملتهم قط. فبالنسبة إلى هؤلاء جميعا تظل عبارة «المســـاواة في الفرص» كلمة غريبة، لا معنى لهـــا، فمحيطهم ما عادت له علاقة بمـــا جرت صياغته في ألمانيا، في الحقبة التالية عـــلى نهاية الحرب العالمية الثانية: أعنى الشراكة بين العاملين وأرباب العمل والوفاق الاجتماعي. إنهم يعيشـــون في

معلقا بمصير دول أخرى.

وبمـــا أن هذا المجتمع بات، بســـبب الركود المســـتمر في الاقتصـــاد الحقيقي وهيمنـــة المضاربين على القطاع المالي، أكثر هشاشـــة من قبـــل، لذا ما عاد ظهور البجعة السوداء أمرا محتمل التحقق من حين إلى آخر فقط. ومهما كانت الحال، أمســـت للبجعة السوداء، انعكاسات كبيرة على الاقتصاد والمجتمع، لسنا قادرين على تصورها حاليا، وذلك لأننا لانزال نتمتع بصدى الهدوء النسبي، الذي ساد في السنوات المنصرمة.

الهوامش

مقدمة المترجم

(1) على سبيل المثال: حصل جون باولسين John Paulsen، مدير أحد صناديق الاحتياط، على دخل بلغ 5 مليارات دولار أمريكي في العام 2010، وكان هذا المبلغ يعادل دخلا يوميا يبلغ 2.91 مليون دولار، أي أنه كان يعادل عشرة ملايين ضعف «الدولارين» اللذين كان مكتوبا على 5.2 مليار من بني البشر، أن يسدوا بهما رمقهم اليومي وقتذاك.

الفصل الأول

(1) Richard Peet: “Unholy Trinity“, ZED Books, London, 2009.

(2) بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي، كان مؤتمر بريتون وودز قد ارتأى تأسيس البنك الدولي، الذي كان اسمه وقتذاك هو البنك الدولي للتعمير والتنمية

(The International Bank for Reconstruction and Development, IBRD).

وفي بادئ الأمر، كانت وظيفة هذه المنظمة تكمن في منح القروض لإعادة تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية.

(3) بعد تقسيم ألمانيا بين الحلفاء إلى مناطق احتلال مختلفة، جرى «تفكيك» الغالبية العظمى من الطاقات الإنتاجية الألمانية. ففي خلال الفترة الواقعة بين العام 1945 والعام 1948، استولى الاتحاد السوفييتي، على سبيل المثال وليس حصرا، على أربعة أخماس الطاقة الإنتاجية في صناعة السيارات وعلى ثلاثة أرباع الطاقة الإنتاجية في صناعة الصلب والحديد في المنطقة التي كان يحتلها والتي ستسمى بعد العام 1949 جمهورية ألمانيا الديموقراطية.

الفصل الثاني

(1) الذي هو عمليا مظلة المصارف المركزية.

(2) إثر تأميم مصر قناة السويس هاجمت الجيوش البريطانية والفرنسية، بالاشتراك مع إسرائيل، مصر، لكن هجومهم باء بالفشل، وأُجبروا على وقف العمليات الحربية وإعلان الهدنة نزولا على ضغوط الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

(3) تُسمى سنة 1960 «العام الأفريقي»، وذلك لأنه في هذا العام، فقط، أعلنت 18 دولة استقلالها، بعد أن كانت من جملة المستعمرات الأوروبية في أفريقيا (41

مستعمرة فرنسية، ومستعمرتان بريطانيتان، ومستعمرة واحدة كانت تخضع لبلجيكا، ومستعمرة أخرى كانت تحت الهيمنة الإيطالية).

الفصل الثالث

(1) ازدادت كمية الدولارات المتداولة خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية من 5 مليارات دولار في العام 1951 إلى 38.5 مليار في العام 1968، أي أنها كانت قد بلغت أضعاف احتياطي الذهب الأمريكي، وتجاوزته بمقدار بلغ 32 مليار دولار أمريكي.

(2) جرى إعلام بيير باول شفايتزر، رئيس صندوق النقد الدولي وقتذاك، قبل بضع دقائق فقط من الخطاب المتلفز، الذي وجهه نيكسون إلى الأمة معلنا فيه فك ارتباط الدولار بالذهب.

(3) الديكتاتور جوزيف موبوتو ورط بلاده، خلال فترة حكمه، بديون بلغت 12 مليار دولار أمريكي، واستحوذ على 4 ملايين دولار، وحصل صدام حسين على قروض بلغت قيمتها 162 مليار دولار أمريكي، أنفق قسما منها على إنشاء قصور فخمة وشراء معدات تزيد الأجهزة الأمنية منعة، وعلى تمويل حروب خاضها ضد إيران والكويت.

(4) وفق تصورات «الليبرالية المحدثة» التي أمست منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي الأيديولوجية المتبناة من قبل الرأسمالية المالية الدولية، يتعين على الدولة أن تمتنع عن التدخل في شؤون الاقتصاد، وأن تترك توجيه النشاطات الاقتصادية، بأكبر قدر ممكن، إلى قوى السوق، وتقف الكينزية في هذا الشأن في الطرف المقابل، فهي تطالب الدولة بضرورة التدخل في النشاطات الاقتصادية في الحالات التي يتعرض فيها الاقتصاد الوطني للأزمات.

الفصل الرابع

(1) فلو افترضنا أن المضارب قد أخذ قرضا من منطقة الدولار قبل خفض قيمة عملة البلد النامي، فإنه سيتمكن، بعد تنفيذ عملية خفض قيمة العملة، من أن يسدد الدين بمبلغ يعادل 50 بالمائة من مبلغ القرض، وأن يحتفظ لنفسه بمجمل الخمسين بالمائة المتبقية كربح.

الفصل الخامس

(1) من العام 1982 وحتى العام 1986 انخفضت الأجور الحقيقية في المكسيك بنسبة بلغت 38 في المائة.

(2) على سبيل المثال، ففيما كانت ديون الدولة في البرازيل لا تزيد في العام 1982 على 70 مليار دولار، ارتفعت هذه الديون في غضون عامين، فقط، إلى 91 مليار دولار.

الفصل السابع

(1) في 13 يناير من العام 1991، أي في اليوم الذي دخل التاريخ باسم «يوم مجزرة فيلينوس» فتحت الدبابات السوفييتية النار على متظاهرين عزل من السلاح، خرجوا في العاصمة الليتوانية، يطالبون باستقلال بلادهم من الاتحاد السوفييتي، فقتلت 14 شخصا منهم. وكان عدد الإصابات قد زاد على ألف شخص.

(2) في يوليو العام 1992 وافق الصندوق على منح قرض مساندة قيمته مليار دولار، وكان المتفق عليه هو أن يكون هذا القرض تحت التصرف ابتداء من العام 1993. وخلال العامين 1993 و1994 تم منح قرض في إطار «التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية» (Systemic Transformation Facility) قيمته 1.5 مليار دولار.

الفصل الثامن

(1) تفصيل هذه المحادثات، مثبت في العديد من المقابلات، التي أجرتها وسائل الإعلام مع مدير جهاز الاستخبارات برنارد في السنوات التالي.

(2) لقد خُفضت ضريبة الشركات على مراحل، وذلك من 48 في المائة العام 1994 إلى 30 في المائة العام 1999.

الفصل التاسع

(1) ففيما لم يزد معدل البطالة في سلوفينيا في ثمانينيات القرن العشرين على معدل يبلغ خمسة بالمائة، كان هذا المعدل يبلغ في كوسوفو نحو 60 في المائة.

(2) في مؤتمـر القمة الخاص بالاتحـاد الأوروبي، المنعقد في مدينـة كولونيا، مثلا، كانت «هيكلـة الصناعة الأوروبية المختصة بإنتاج المعـدات الدفاعية»، من جملة المسـائل، التي ناقشـها وزراء الخارجية والدفاع، سعيا منهم إلى تأمين وتصعيد فاعلية انسـياب الأوامر والاتصالات عند وجوب التدخل عسكريا في إحدى الأزمات.

(3) فالأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن اكتشاف الأهداف واختيار الأهداف والتخطيط لتحقيـق الأهداف المنتقاة، وتزويـد الطائرات بالوقود جوا واسـتخدام القنابل الذكيـة، أي القنابل الموجهة بالليزر والقادرة على إصابة الهدف بدقة كبيرة جدا، خضعت، طوال فترة الحرب، لقرارات وسيطرة القوات الأمريكية فقط.

الفصل العاشر

(22) فبعدمـا نجحت في جـذب 92.8 مليار دولار أمريكي في العام 1996، هربت من إندونيسـيا وكوريا الجنوبية وتايلند والفلبين رؤوس أمـوال بلغت قيمتها 12.1 مليار دولار أمريكي في العام 1997.

(32) ويشـهد المثال التالي على مدى الانخفاض الذي طرأ على أسـعار شركات كوريا الجنوبية: فالقيمة السـوقية لشركة سامسونغ إلكترونيكس انخفضت في غضون نصف عام فقط من 6.75 مليار دولار في أكتوبر 1997 إلى 2.4 مليار دولار.

الفصل الثاني عشر

(1) كان صنـدوق النقد الدولي على علاقة مباشرة بهذه التحولات. فدانتي سـيموني، أحـد كبـار موظفي الصنـدوق، كان يعمـل، في حقبة الدكتاتورية العسـكرية، مستشـارا للمصرف المركزي الأرجنتيني، ودأب عـلى الإعراب عن رضاه وسروره بالصفقات التي تتم بين هذه الأطراف.

(2) الشركـة الإسـبانية العملاقة Repsol هي التي اشـترت شركـة البترول YPT، وكانت هذه الشركة قد حققـت، فيما بعد، نصف أرباحها في الأرجنتين. على صعيد آخر، اشـترت شركة عملاقة فرنسـية معظم نظام الإسالة في الأرجنتين. ورفعت الشركة الفرنسـية، من بعدُ، أسعار المياه في المحافظات والأرياف إلى نحو 400 في المائة.

(3) في يناير من العام 1995، حصلت المكسيك على قرض بلغت قيمته 47.8 مليار دولار أمريكي (كان 20 مليارا منه قرضا مقدما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية). ومن خلال هذا القرض جرى إنقاذ المصارف العملاقة وصناديق الاستثمار، وبذلك بلغت مديونية البلاد إلى رقم قياسي جديد.

(4) في منطقة اليورو، فقط، استثمر المدخرون 20 مليار يورو في سندات دين صادرة عن الدولة الأرجنتينية.

الفصل الثالث عشر

(1) وتنطبق هذه الحقيقة على الدعاوى التي أعلنها رئيس فنزويلا هوغو تشافيز خلال الفترة الواقعة بين العامين 2007 و2012، فهذه الدعاوى لم تكن سوى تبجح أُريد منه كسب ود الجماهير - ففنزويلا ظلت حتى بعد وفاة تشافيز عضوا عاملا في صفوف الصندوق، وواظبت على خدمة ديونها.

(2) فرض هذا القانون الفصل بين المصارف التجارية المختصة بعمليات الادخار والتمويل التقليدية، ومصارف الاستثمار، التي سُمح لها بمواصلة الدخول في صفقات تنطوي على مخاطر كبيرة.

(3) المشتقات عبارة عن معاملات آجلة، كان الهدف منها في أول الأمر التأمين ضد المخاطر، لكنها تحولت في سياق تعاظم أهمية الرأسمالية المالية إلى وسائل للمضاربة تزداد أهميتها على نحو متواصل.

(4) للتدليل على ما نقول، نسوق مثالا واحدا فقط: في العام 1992 ضارب الملياردير جورج سوروس وآخرون معه على الجنيه الاسترليني، فأجبر بريطانيا على خفض قيمة الجنيه مقابل الدولار الأمريكي بنسبة بلغت 25 في المائة، وعرض النظام النقدي الأوروبي لمخاطر كادت تقضي عليه بالكامل، وحقق ربحا زادت قيمته على مليار دولار أمريكي.

الفصل الرابع عشر

(1) من خلال عمليات التأمين على مخاطر عدم تسديد القروض، تستطيع المؤسسات المالية ليس التأمين على المخاطر الكامنة في القروض الممنوحة فحسب، بل وتستطيع، أيضا، تنحية المخاطر من ميزانياتها.

(2) بحسب تقرير أعده بنك التسويات الدولية، بلغت، قيمة المتاجرة بالعملات الأجنبية على مستوى العالم، في ديسمبر العام 2007، نحو 680 تريليون دولار أمريكي.

(3) فحركة Occupy Wall Street (احتلوا وول ستريت)، نظمت نفسها، لأول مرة، في أكتوبر من العام 2011.

الفصل الخامس عشر

(1) في العام 2007، بلغ متوسط دخل الفرد في أيسلندا 70 ألف دولار أمريكي، أي ما يعادل 6.1 ضعف متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) في العام 2006 كانت نسبة الدين الخارجي قصير الأجل إلى احتياطي المصرف المركزي من العملات الأجنبية - وهي نسبة يقدر مستواها الحرج بواحد إلى واحد (1:1) - قد بلغت في أيسلندا ثمانية إلى واحد (8:1).

(3) في تقريره الصادر في الثالث عشر من يوليو 2008، أشار الصندوق إلى أن تسارع نمو النظام المصرفي الأيسلندي «يعرض الجهاز المصرفي إلى مختلف المخاطر ويقوض سلامته» أيضا.

(4) وافقت الحكومة الأيسلندية على حل يقضي بتسديد الديون خلال 35 عاما وبسعر فائدة يبلغ 3 في المائة.

الفصل السادس عشر

(1) وفقا لما أعلنته منظمة الأمم المتحدة، كان التفاوت الاجتماعي العام 2004 في أيرلندا أكبر تفاوت بعد الولايات المتحدة الأمريكية في قائمة الأمم الغربية.

(2) إن الخدع الضريبية، التي انتهجتها الشركات العالمية لخفض عبئها الضريبي من خلال الانتفاع بالتسهيلات المقدمة في أيرلندا وهولندا، خفضت، على نحو قانوني، الأعباء الضريبية قرابة 80 في المائة إلى 90 في المائة.

(3) القروض المخصصة للعقارات بنحو أو آخر، سجلت بين العام 2002 والعام 2008 قرابة 80 في المائة من إجمالي النمو الذي سجلته القروض الممنوحة في أيرلندا.

الفصل السابع عشر

(1) إن ألمانيـا، التـي طالبت في بداية النقاشـات، بضرورة الاتفـاق على نظام إفلاس للـدول المتعثرة، لم تتابع طلبها هذا بعزيمة وإصرار، وذلك لأنها تعرضت لضغوط هائلة مارسـتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية وبقيـة الدول المنضوية تحت راية منطقة دول اليورو.

الفصل الثامن عشر

(1) خـلال حملة انتخـاب أعضاء البرلمـان الأوروبي العام 1999، دفعـت، مثلا، الشركة الألمانية العملاقة سيمنز مليون مارك ألماني إلى حزب باسوك، دعما لسياسته المتعلقة بالقطاع الصناعي، وتعضيدا لعمليات الخصخصة، المنفذة من قبل هذا الحزب.

(2) فلا ممثلو الترويكا، ولا أعضاء قوة المهمات الخاصة يخضعون لما يخضع له دافعو الضرائب العاديون من المواطنين اليونانيين، فهم ليسـوا بحاجة إلى تقديم وثائق حول مصدر الثروات التي ينفقونها على شراء العقارات والسيارات الخاصة وسفن النزهة، وسندات الديون وما سوى ذلك من أصول.

(3) بسـبب الاحتجاجات الصاخبة، أُلغيت هذه الرسوم، بعد شهر واحد من فرضها، أي وعلى وجه التحديد في يناير العام 2014.

(4) إن تخفيـض تكاليـف القطاع الصحـي في ألمانيا إلى 6 في المائة مـن قيمة الناتج القومي الإجمالي، يعني تقليص هذه النفقات بنحو 160 مليار يورو.

(5) في العام 2013 بلغت النسبة الفعلية لمديونية الدول اليونانية 1.175 في المائة.

الفصل التاسع عشر

(1) الشركة القابضة هي الشركة أو المؤسسـة، التي تمتلك الأسـهم المتداولة لشركات أخـرى. وغالبا ما يشـير المصطلـح إلى الشركـة المركزية التي لا تنتج السـلع أو الخدمات بنفسها، وإنما تشرف على تمويل وتخطيط وتطوير كل الشركات التابعة.

(2) في العام 1974 قادت بعض الوحدات العسـكرية انقلابا، كان الهدف منه توحيد قبرص مـع اليونان، وعلى خلفية هـذا التوجه احتلت وحدات عسـكرية تركية شمال الجزيرة. وفي العام 1983 أعلن القسم الشمالي استقلاله فأسس جمهورية شمال قبرص التركية التي لايزال يعسكر فيها عشرة آلاف جندي تركي.

الفصل العشرون

(1) إن صغار المودعين والمساهمين هم في المقام الأول المقصودون بعبارة «في المرتبة الثانوية». وبهذا المعنى فإن الدائنين «من أصحاب الأولوية» هم مؤسسات رسمية من قبيل المصارف والدوائر الحكومية أو المنظمات المالية التي يراد لها أن تظل معفاة من تبعات الـBail-In.

الفصل الحادي والعشرون

(1) بسبب قيامها بأنشطة غير قانونية، فرضت السلطات الرقابية الأمريكية بمفردها على مصارف عملاقة أمريكية وأجنبية عقوبات نقدية بلغت حتى العام 2014 أكثر من 100 مليار دولار أمريكي، علما أن نصف هذه العقوبات كانت تعود إلى العام 2013.

(2) فكما لو شاء القدر أن يؤكد صواب ما ذكرناه ها هنا، أُنقذ في أغسطس 2014 المصرف البرتغالي «إسبيريتو» (اسمه الجديد هو نوفو بانكو) من التعرض إلى الإفلاس، من خلال مساعدات مالية بلغت قيمتها 4.9 مليار يورو، هذا في حين كان صاحب هذا المصرف يواجه في الوقت ذاته إجراءات قضائية بسبب اتهامه بسوء استخدام الثقة والتزوير وغسل الأموال.

(3) هذه الأرقام مستقاة من التقرير الذي نشرته المنظمة المعنية بحقوق الإنسان «أوكسفام» Oxfam في يناير 2014.

الفصل الثاني والعشرون

(1) بلغ إجمالي الاستحقاقات المالية القديمة، التي انتقلت ملكيتها إلى مصارف ألمانيا الغربية نحو 43 مليار مارك ألماني، علما أن هذه المصارف استحوذت على مصارف ألمانيا الشرقية واستحقاقات هذه المصارف لقاء دفعها نحو 900 مليون مارك ألماني.

(2) وفق تصنيفات الاتحاد الأوروبي، فإن الفقير هو ذلك الشخص الذي لا يزيد دخله على 60 في المائة من متوسط دخل الفرد الواحد.

المراجع

"Manias, Panics and Crashes"
CharlesP.Kindlberger, Robert Z.Aliber
PalgraveMacMillan, 2011

"A Financial History of Western Europe"
Charles P. Kindleberger
Taylor & Francis, 2007

"The World in Depression, 1929-1939"
Charles P. Kindleberger
University of California Press, 2013

"Capitalizing on Crisis"
Greta R. Krippner
Harvard University Press, 2011

"A Brief History of Neoliberalism"
David Harvey
Oxford University Press, 2011

"The Enigma of Capital"
David Harvey
Oxford University Press, 2011

"Global Slump"
David McNally
PM Press, 2010

"John Maynard Keynes: 1883-1946 Economist, Philosopher, Statesman"
Robert Skidelsky
Penguin Books 2012
Robert and Edward Skidelsky

"The Age of Inequality" in "Institutional Racism and the Police:
Fact or Fiction"
Robert Skidelskya, Herausgeber: David G. Green
The Cromwell Press, 2000

"Five Years of Economic Crisis"
Robert Skidelsky
Centre of Global Studies, 2014"

"Globalizing Capital : A History of the International Monetary System"
Barry Eichengreen
Princeton University, 2009

"Global Imbalances and the Lessons of Bretton Woods"
Barry Eichengreen
MIT Press, 2007

"Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System"
Barry Eichengreen
Oxford University Press, 2012

"Thirteen Bankers, The Wall Street Takeover and the Next Financial Meltdown"
Simon Johnson and James Kwak
Vintage, 2011

"White House Burning"
Simon Johnson and James Kwak
Vintage, 2013

"Pricing Theory, Financing of International Organizations and Monetary History"
Lawrence H. Officer
Routledge, 2007

"It takes a Pillage: An Epic Tale of Power, Deceit, and Untold Trillions"
Nomi Prins
SWN Books, 2013

"The Alchemists: Three Central Bankers and A World On Fire"
Neil Irwin
Penguin Press HC , 2013

"The Great American Stickup"
Robert Scheer
National Books, 2010

"Perfectly Legal: The Covert Campaign to Rig Our Tax System"
David Cay Johnston
Portfolio Trade, 2015

"Financialized Capitalism: Expansion and Crisis"
Costas Lapavitas
Maia Ediciones, 2009

"Web of Debt"
Ellen Hodgson Brown
Third Millennium Press, 2010

“Superclass. The Global Power Elite and the World They are Making”
David Rothkopf
Farrar, Straus and Giroux, 2008

“Hirten und Wölfe: Wie Geld- und Machteliten sich die Welt aneignen“
Hans J. Krysmanski
Verlag Westfälisches Dampfboot, 2010

“La Banque: Comment Goldman Sachs Dirige le Monde“
Marc Roche
Albin Michel, 2010

“Tatort Zürich: Einblick in die Schattenwelt der internationalen Finanzkriminalität!
Leo Müller
Econ, 2006

“Geheime Geldpolitik: Warum die Zentralbanken den Goldpreis steuern“
Dimitri Speck
Finanzbuch Verlag , 2013

“Debtors Prison“
Robert Kuttner
Knopf, 2013

“The Body Economic. Why Austerity Kills“
David Stuckler and Sanjay Basu
Basic Books, 2013

“Global Brutal”
Michel Chossudovsky
Zweitausendundeins, 2002

“Globalization of Poverty and The New World Order“
Michael Chossudovsky
Global Research, 2010

“Africa´s Odious Debts”
Leonce Ndikumana and James K. Boyce
Zed Books, 2011

"Globalization and its Discontents"
Joseph Stiglitz
W.W.Norton & Company, 2002
"The Price o Inequality"
Joseph Stiglitz
Penguin Books, 2012

"Balkankrieg: Die Zerstörung Jugoslawiens"
Hannes Hofbauer (H2g)
Promedia Verlagsgesellschaft, 2001

"The Shock Doctrine"
Naomi Klein
Henry Holt, 2007

"A Demon of Our Own Design: Markets, Hedge Funds, and the Perils Of Financial Innovation"
Richard Bookstaber
Wiley, 2009

"The Great Risk Shift"
Jacob S. Hacker
Oxford University Press, 2008

"Plutocrats: The Rise of the New Global Super-Rich"
Chrystia Freeland
Penguin Books, 2012

"The Big Short. Inside the Doomsday Machine"
Michael Lewis
Norton, 2011

"The IMF and Economic Development"
James Raymond Vreeland
Cambridge University Press, 2003

"Rating-Agenturen – Einblick in die Kapitalmacht der Gegenwart"
Werner Rügemer
Transcript Verlag, 2012

"The Summit: The Biggest Battle of the Second World War – Fought behind closed Doors"
Ed Conway
Little,

المؤلف في سطور

أرنست فولف

- مواطن ألماني من مواليد العام 1950.
- أستاذ الفلسفة في جامعة بريتوريا (جنوب أفريقيا).
- ترعرع في جنوب شرق آسيا.
- درس في الجامعات الأمريكية.
- عمل صحافيا ومترجما.
- اهتم بخصائص العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد والسياسة.
- ركز منظوره على الأزمة المالية العائدة إلى العام 2008 وأزمة اليورو.
- اهتم بدور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات.

المترجم في سطور

عدنان عباس علي

- من مواليد 1942 - العراق.
- دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة فرانكفورت وجامعة دارمشتاد العام 1975.
- عمل بدرجة أستاذ في العديد من الجامعات العربية.
- له مجموعة كتب ودراسات منشورة منها: «تاريخ الفكر الاقتصادي»، «السياسة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق»، «التحليل الاقتصادي بين الكينزيين والنقديين»، «وجهة نظر نقدية في التضخم الاقتصادي»، «المنهج النقدي في القوى المتحكمة في سعر الصرف الأجنبي»، «دور المحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف الأجنبي (نموذج برانسون)»، «الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي»، و«مخاطر التكامل المالي الدولي في البلدان النامية».
- نُشرت له في سلسلة عالم المعرفة الترجمات التالية: «غوته والعالم العربي» العدد 194، فبراير 1995، «فخ العولمة» العدد 238، أكتوبر 1998، «نهاية عصر البترول» العدد

307، ســبتمبر 2004، «اقتصاد يغدق فقرا» العدد 335، يناير 2007، «انهيار الرأســمالية» العدد 371، يناير 2010.

■ نُشرت له ضمن إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الترجمات التاليــة: «الإمبراطوريات – منطق الهيمنة العالمية مــن روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية»، «الرخاء المفقر»، «التدخل العسكري والأسلحة النووية – حول المبدأ الأمريكي الجديد بشــأن اســتخدام الســلاح النووي»، «العقوبات الاقتصادية في السياسة الدولية»، «الدولار واليــورو»، «اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في منطقة آســيا - المحيط الهادي»، و«النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية».